

دولة ماليزيا
وزارة التعليم العالي (MOHE)
جامعة المدينة العالمية
كلية العلوم الإسلامية قسم علوم الحديث

الأحاديث المعلة في مسند الإمام أحمد مسند الشيخين
– رضي الله عنهما –(دراسة نقدية)

بحث تكميلي الحصول على درجة الماجستير في الشريعة الإسلامية في تخصص الحديث الشريف و علومه

إعداد الطالب : محمد حامد علي حمزة
الرقم المرجعي: MHD111AK717

تحت إشراف: الأستاذ المساعد الدكتور/ محمد إبراهيم الحلواني
كلية العلوم الإسلامية – قسم علوم الحديث
العام الجامعي:١٤٣٦ هـ /٢٠١٥م



CERTIFICATION OF DISSERTATION WORK PAGE: صفحة التحكيم

تمّ إقرار بحث الطالب: محمد حامد علي حمزة.

من الآتية أسماؤهم:

The thesis of *MOHAMED HAMED ALY HAMZA* has been approved by the following:

SupervisorAcademic المشرف على الرسالة

التوقيع:

الاستاذ المساعد الدكتور:

Supervisor of correction المشرف على التصحيح

التوقيع:

الاستاذ المساعد الدكتور:

Head of Departmentرئيس القسم

التوقيع:

الاستاذ المساعد الدكتور:

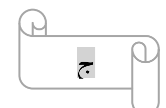
Dean, of the Facultyنائب عميد الكلية

التوقيع:

الاستاذ المساعد الدكتور:

Academic Managements & Graduation Deptقسم الإدارة العلمية والتخرج

Deanship of Postgraduate Studies عمادة الدراسات العليا



إقرار

أقررتُ بأنّ هذا البحث من عملي الخاص، قمتُ بجمعه ودراسته، والنقل والاقتباس من المصادر والمراجع المتعلقة بموضوعه.

اسم الطالب : محمد حامد علي حمزة.

التوقيع : ------------------

التاريخ :

DECLARATION

I hereby declare that this dissertation is result of my own investigation, except where otherwise stated.
Name of student**: *MOHAMED HAMED ALY HAMZA***
Signature: ------------------------
Date:

جامعة المدينة العالمية

إقرار بحقوق الطبع وإثبات مشروعية الأبحاث العلمية غير المنشورة

محمد حامد علي حمزة

الأحاديث المعلة في مسند الإمام أحمد مسند الشيخين

– رضي الله عنهما –(دراسة نقدية)

أكدّ هذا الإقرار :--------------.

التوقيع:-------------- **التاريخ:** --------------

ملخص

هذه الرسالة لنيل درجة الماجستير، وعنوانها: الأحاديث المعلة في مسند الإمام أحمد، وموضوعها استخراج العلل – الخفية والظاهرة – من الأحاديث النبوية، بالاستعانة بالجهابذة من علماء هذه الصنعة، ثم بيان توصيف تلك العلل بما يناسبها من اصطلاح علماء الحديث.

وأقول: أن أمر استخراج العلل من الأحاديث، أصبح على موائد البحث العلمي الأكاديمي أكثر ندرة من الزئبق الأحمر. فكثير ممن يعنون بعلم الحديث قد شُغلوا عن علم العلل ببقية فروع علم الحديث، وأهملوا علم العلل –خاصة العلل الخفية– الذي هو من أدق العلوم وأغمضها وأشرفها –باعتراف الجميع–، وذلك لصعوبة البحث فيه، واعتماده على الحفظ الجم، وإدمان النظر، والفهم الثاقب، وطول الممارسة، فصرف الكثير من المتخصصين في علم الحديث عن هذا العلم إلا بقية قليلة منهم، فأردت أن أسهم ببحثي هذا في مشاركة هؤلاء القليل، في تنقية سنة النبي ﷺ من الدخيل عليها، والمكذوب عليه، ولنيل شرف تكثير سوادهم، وإحياء الهمم في الاهتمام بهذا العلم الدقيق.

ثم كان من توفيق الله تعالى لي أن وقع الاختيار على كتاب من كتب الحديث، والذي هو بمثابة الديوان العام للأحاديث النبوية؛ وهو مسند الإمام أحمد بن حنبل، ذلك الكتاب العظيم والسفر الجليل، فازدادت أهمية البحث خيرا على خير؛ أن جمع بين الاهتمام بعلم خفي دقيق، وسفر جليل عظيم.

ولكن المسند كتاب كبير تزيد أحاديثه عن الخمسة والعشرين ألف حديث، وهذا ما لا يمكن استيعابه في عدة رسائل ماجستير، ولا دكتوراه حتى، لذا كان مجال البحث هو الأحاديث الواردة في مسند أبي بكر الصديق، ومسند عمر بن الخطاب رضي الله عنهما. وهذه الأحاديث قرابة الأربعمائة حديث. أسأل الله تعالى أن يكون قد لازمني التوفيق منه تعالى فيما وصلت إليه من نتائج، فقد قال بعضهم:

إذا لم يكن عون من الله للفتى   فأول من يجني عيه اجتهاده

وأسأله سبحانه أن يكون هذا العمل في ميزان حسناتي وحسنات من علمني وأعانني يوم لا ينفع مال ولا بنون، وأن يكتب لي التوفيق في مواصلة العمل في هذا العلم العزيز، وأن يمددني بمدد من عنده، إنه ولي ذلك والقادر عليه... آمين

ABSTRACT

This master thesis, is for the Master's degree (MA), entitled: “Hadith Mu’all (Defective Hadith) in Musnad Imam Ahmad, Ash-shaikhan Hadiths, may God be pleased with them”. The thesis’s topic revolves around “extracting Overt and covert defects occurred in Hadith nabawi”, depending on the outcome of Hadith science genius scholars efforts; then clarifying the characterization of such defects in a way that match with the consent of Hadith scholars.

It’s worth mentioning that, the matter of extracting defects occurred in Hadith nabawi, in the field of academic scientific research, became rarer than the Red Mercury. Where a lot of scholars who are concerned with the studying of Hadith science; paid their efforts towards searching in other branches of Hadith, neglecting al_El’all (defects) science, especially covert defects in Hadith, despite of that branch, considers admittedly one of the most accurate, mysterious and honorable branches in Hadith studying, due to: the difficulty of search, dependence on the authentic conservation, continuity of review, thorough understanding, and the long time of practice. Consequently; a lot of Hadith scholars left searching in such important branch behind, unless, a few of them. Accordingly, through this presented research, I wanted to participate with those few scholars in the purification of the Prophet’s (P.B.U.H) Sunnah from the alien and falsehood, and to get the honor of multiplication the number of those few scholars, also, to revive the mettle of keeping the interest in, studying such accurate branch of Hadith science.

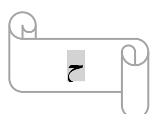
Moreover, it was a success granted by Allah the Almighty, to choose one valuable book of Hadith books, named Musnad Al_Imam Ahmed, where such great and dignified book considers the general divan for Hadith Nabawi, thus, the importance of presented research increased more and more, as it gathered the value of both accurate covert science, and great book.

But, Musnad Al_ Imam Ahmed is a big book, including more than twenty five thousand Hadiths, which can’t be presented neither in a number of master theses, nor philosophy; that’s why the field of presented research limited to about four hundred Hadiths only, included in Musnad Abu Bakr and Omar Ibn al-Khattab, may God be pleased with them.

At the end, I ask Allah the Almighty to guide me to the right path, and to grant me success in the concluded results, where the poet said:

IF Allah the Almighty doesn’t help the guy   The first thing that earns him, his diligence.

Finally, may I ask Allah the Almighty to add the value of this academic research, to the scale of my good deeds, and the scale of the one who taught and helped me, in a Day in which neither wealth nor sons aren’t working, and to grant me luck in continuing in this dear science. Also, to provide me with His own support, as He is able to do it…Amen.



شكر وتقدير

أتوجه بالشكر في بداية الأمر **لجامعة المدينة العالمية** والتي أتاحت لنا فرصة طلب العلم الشرعي الأكاديمي، في الوقت الذي ضن به علينا أهلنا.

ثم أن الشكر موصولا لمشايخي الذين جعلهم الله سببا في رفع الجهل عن نفسي، وعن غيري ثم أخص مشرفي وأستاذي الشيخ الدكتور/ محمد إبراهيم الحلواني. فجزاهم الله عني وعن إخواني وعن الإسلام خيرا الجزاء، وواسع العطاء.

إنه لكل خير مأمول، وأفضل مشكور، وهو حسبنا ونعم الوكيل

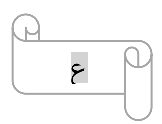
إهداء

إلى أسرتي بدء من أبي رحمه الله، وأمي بارك الله فيها ووصولا إلي زوجتي، وأخواتي أولادي

إهداء إلى من ساعدني بماله، ودعمه

جزاهم الله عني خيرا

المحتويات



بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

إن الحمد لله، نحمده ونستعين به ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، ﴿ مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ وَمَنْ يُضْلِلْ فَلَا هَادِيَ لَه﴾ وأشهد أن لا اله إلا الله وحده لا شريك له وشبيه له ولا مثيل له ولا صاحبة له ولا ولد له، بل هو الواحد الأحد، الفرد الصمد، لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد، لم يترك عباده سدى ولا هملا، بل أنزل إليهم الكتب، وأرسل إليهم الرسل، فكان خاتَمَهم محمدٌ ﷺ، لذا فانا نشهد أن محمدا عبده ورسوله، وصفيه من خلقه وخليله، أدى الأمانة وبلغ الرسالة ونصح الأمة فكشف الله به الغمة، وجاهد في الله حق جهاده حتى أتاه اليقين. فاللهم جازه عنا خير ما جازيت نبيا عن أمته، ورسولا عن دعوته، وقر أعيننا بنصرة سنته ونشر دعوته واجمعنا اللهم معه في جنتك ودار مقامتك إنك ولي ذلك والقادر عليه.

أما بعد:

فان الله ﷻ أعزنا بهذا الدين الذي هو خاتم الرسالات، وأكرمنا بكتابه الذي هيمن على الكتب التي سبقت، وحكم على الشرائع التي في تلك الكتب أودعت، وأكرمنا بمبعوثه الذي هو خاتم الرسل والأنبياء، وجعله رحمة للعالمين وإماما للمتقين وأمانا للخائفين وحرزا للاميين، قام برسالته خير قيام فأدى الأمانة ونصح الأمة وكشف الله به الغمة – غمة الشرك والكفر – وتركنا على المحجة البيضاء النقية والطريق الواضحة الجلية لا يزيغ عنها إلا هالك.

إن خير ما اشتغل به المشتغلون واجتهد في تحصيله المجتهدون وجد في إدراكه المجدون، هو العلم فقد اختص الله أهل العلم بخشيتة من دون الناس فقال تعالى ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ....﴾ (فاطر:٢٨)

وقرن الله عز وجل شهادة أهل العلم مع شهادته سبحانه وشهادة الملائكة، فقال تعالى
﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيم﴾ (آل عمران:١٨).

ثم أخص أهل الحديث، فإن كل من اعتقد مذهبا فإلى صاحب مقالته التي أحدثها ينسب، وإلى رأيه يستند، إلا أصحاب الحديث، فإن صاحب مقالتهم رسول الله ﷺ فهم إليه ينتسبون، وإلى علمه يستندون، وبه يستدلون، وإليه يفزعون، وبرأيه يقتدون، وبذلك يفتخرون، وعلى أعداء سنته بقربهم منه يصولون، فمن يوازيهم في شرف الذكر، ويباهيهم في علو الاسم وساحة الفخر ؟.

فهم ينتمون كتاب الله وإلى حديث رسول الله ﷺ فهم نقلته وحملته، فلا شك أنهم يستحقون هذا الاسم لوجود المعنيين فيهم لمشاهدتنا أن اقتباس الناس الكتاب والسنة منهم، واعتماد البرية في تصحيحهما عليهم، فالحمد لله الذي كمل لهذه الطائفة سهام الإسلام، وشرفهم بجوامع هذه الأقسام، وميزهم من جميع الأنام، حيث أعزهم الله بدينه، ورفعهم بكتابه، وأعلى ذكرهم بسنته، وهداهم إلى طريقته وطريقة رسوله، فهي الطائفة المنصورة، والفرقة الناجية، والعصبة الهادية، والجماعة العادلة المتمسكة بالسنة، التي لا تريد برسول الله ﷺ بديلا، ولا عن قوله تبديلا، ولا عن سنته تحويلا، ولا يثنيهم عنها تقلب الأعصار والزمان، ولا يلويهم عن سمتها تغير الحدثان، ولا يصرفهم عن سمتها ابتداع من كاد الإسلام ليصد عن سبيل الله ويبغيها عوجا، ويصرف عن طرقها جدلا ولجاجا، ظنا منه كاذبا، وتمنيا باطلا أنه يطفئ نور الله، والله متم نوره ولو كره الكافرون.

ثم أخص الإمام الكبير المبجل أحمد بن محمد بن حنبل، إمام أهل السنة وقامع أهل البدعة ونجم في سماء أهل العلم، وشمس وسط أقمار أهل الفن، عاش بالسنة ولها ومعها وترك في الأمة كتابا عده العلماء ديوانا من دواوين العلم، ونورا للناس في ظلمات الجهل، ألا وهو "المسند" ولعظم مكانة هذا السفر الجليل، والديوان الكبير، نبتت فكرة في ذهن أستاذي ومشرفي أ. د/ محمد إبراهيم الحلواني جزاه الله عني و عن السنة خيرا في أن يكون البحث في العلل الواردة في مسند الإمام المبجل أحمد بن حنبل، الكتاب الذي خلده الله ﷻ لأهل الإسلام ينهلون من معينه الذي لا ينضب وينتفعون بعلومه التي علي مدار القرون لم تعطب، فألفت هذه الفكرة عندي شوقا ونعما عين، استكمالا لجهود علمائنا المباركة التي تخدم علوم السنة وأن يكون سير على درب أئمتنا وسلفنا، سائلا الله ﷻ أن يدخلنا مدخل إمامهم ﷺ، وأن يجمعنا به وبهم وفي مستقر رحمته ودار كرامته ......آمين

مشكلات البحث

لقد بات من المعروف أن الإمام أحمد قصد من هذا المسند مطلق الجمع، وهذا يوضح أن هناك – لا محالة – أحاديث معلة، فعنئذٍ تكمن مشكلات البحث في معرفة الآتي:-

١- هل إسناد الحديث الوارد في المسند هو فقط معل، ولكن له شواهد تشهد له، أم الحديث معل من جميع طرقه ؟

٢- ما هي نوع العلل الموجودة في الأحاديث أهي علة قادحة أم غير قادحة ؟

٣- ما نسبة هذه الأحاديث المعلة إلى الأحاديث الصحيحة ؟

حدود البحث

استخراج الأحاديث المعلة في مسند أبي بكر وعمر رضي الله عنهما.

أهمية البحث وأسباب اختياره

١- المكانة العلمية الحديثية الكبيرة التي اتصف بها الإمام أحمد، والتي لا تخفى على القاصي والداني.

٢- المكانة العلمية الكبيرة التي اشتهر بها المسند قديما وحديثا.

٣- التناقض – الذي يشهد له الواقع – الحاصل من معرفة المتخصصين بمقصد الإمام أحمد من مطلق جمع الأحاديث (الصحيح والمعل)، ثم مع ذلك قلة استخراج الأحاديث المعلة منه.

٤- الحصول على نسبة تقريبية للحكم على درجة أحاديث المسند – في الجملة –، ومن ثم إلحاقه بأقرب مثيل من الكتب الصحاح أو كتب السنن أو غير ذلك.

أهداف البحث :

- مواصلة الاهتمام بمسند الإمام أحمد
- مواصلة الاهتمام بعلم العلل (دراسة و استخراجا)
- معرفة نبذة عن منهج الإمام أحمد في مسنده معرفة عملية
- تأكيد مزيد من الفهم عن منهج الإمام أحمد في مسنده
- فتح باب استخراج العلل من الكتب الحديثية

الدراسات السابقة

لم أجد – بعد بحث كثيف – دراسة أكاديمية قامت على استخراج العلل من مسند الإمام أحمد ما خلا ما كان من رسالة للدكتور حجازي على محمد " مسند الشاميين من مسند احمد. ضبط أحاديثه وتخرجها وبيان درجتها والتعليق عليها " في دولة قطر. وأيضا في القديم . علل الخلال والتي اهتمت بأحاديث منها الكثير في مسند أحمد ولكنها مفقودة ولم يصل إلينا منها إلا جزء يسير وهو مطبوع بتحقيق الشيخ / طارق عوض الله – حفظه الله – وليس فيها من مسند أحمد إلا القليل.

إجراءات البحث سوف ينتظم منهج البحث بالسير وفق الخطوات الآتية

(١) وضع مجال للبحث عن العلة (أحاديث الشيخين).

(٢) اعتماد نسخة (مؤسسة قرطبة) كأصل، واعتماد ترقيمها في الأحاديث، وذلك لأنها موافقة لعزو المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي، ثم التعريج في بعض الحيان — مع بيان ذلك – على نسختي الرسالة والمكنَز، وذلك لدقة التحقيق والضبط لديهما.

(٣) ذكر الأحاديث التي تشتمل على علة خفية، أو علة ظاهرة ولكن ذكر أهل العلم فيها أقوال مختلفة للترجيح بين كلامهم.

(٤) الإعراض عن العلة شديدة الظهور، والتي تظهر بمجرد النظر في ترجمة رواة الحديث.

(٥) الترجمة لرجال الحديث ترجمة موجزة من تقريب التهذيب، ثم التوسع شيئا ما بالنسبة للرواة الذين هم سبب الضعف أو سبب العلة.

(٦) الاهتمام بإسناد الحديث الوارد في المسند ابتداء وأصالة ،ثم الاهتمام بتخريجه من المصنفات الحديثية المتاحة، وجعل تخريج الطرق في الحاشية للحفاظ على القدر المتاح المحدد من الجامعة.

(٧) إذا كانت العلة في الإسناد لم أهتم بذكر الاختلاف الواقع في ألفاظ الحديث نتيجة كثرة الطرق واختلافها، إلا إذا كان هناك علة في المتن أيضا فأهتم بذكر ذلك.

(٨) الاهتمام بجمع كلام المتقدمين من الأئمة —ابتداء– كالإمام أحمد وابن أبي حاتم والدارقطني وغيرهم، ثم كلام المتوسطين أمثال الحفاظ: المزي والذهبي وابن كثير وغيرهم، مع عدم إهمال كلام المحدثين أمثال المشايخ أحمد شاكر والألباني وشعيب الأرنؤوط وغيرهم

(٩) الكلام عن بيان العلة وذلك بنقل ما استطعت أن أصل إليه من كلام أهل العلم بالعلل، وبما يظهر لي من جمع الطرق وجمع الكلام فيها.

(١٠) بعد نقل كلام أهل العلل في الحديث، فإذا وجدت أنه اتفق مع قد وصلت إليه من البحث حمدت الله وذكرت ذلك.

(١١) وإذا وجد اختلاف بين كلام أهل العلم بالعلل ، اجتهدت في معرفة الراجح من أقوالهم، ثم أذكر ما قد وصل إليه اجتهادي في الترجيح.

(١٢) توصيف العلة وإلحاقها بالباب المختص بها في علم المصطلح، ثم وضعها كعنوان للحديث.

(١٣) وضع ترقيم تسلسلي للأحاديث المعلة المستخرجة كعنوان، وبجانبه توصيف العلة، ثم الإبقاء على رقم الحديث في المسند بجانب الحديث المذكور.

هيكل البحث :- وستشتمل خطة البحث على مقدمة موجزة، وتمهيد وبابين وخاتمة وفهارس وفق التفصيل الآتي:-

- **المقدمة**، واشتملت على مشكلة البحث وحدوده وأهميته وأسباب اختياره وأهدافه والدرسات السابقة، وإجراءات خطة البحث.
- **التمهيد**: نبذة عن بداية الاهتمام بعلم السنة
- **الباب الأول**: **المدخل النظري**. واشتمل على فصلين

الفصل الأول :- الكلام على العلل ويشتمل على مبحثين

المبحث الأول :-علم العلل ونشأته ومكانته

المبحث الثاني:-علماء هذا العلم الذين برزوا فيه، والمصنفات في علم العلل.

الفصل الثاني:- الكلام عن المسند. ويشتمل على ثلاثة مباحث

المبحث الأول :- نبذة مختصرة عن المسانيد

المبحث الثاني :- التعريف بمسند الإمام احمد

المبحث الثالث:- اهتمام العلماء بالمسند

- **الباب الثاني**: **الدراسة العملية** ويشتمل على فصلين

الفصل الأول: الأحاديث المعلة في مسند أبي بكر الصديق ﵁

الفصل الثاني: الأحاديث المعلة في مسند عمر بن الخطاب ﵁

- **الخاتمة:** وتحتوي على نتائج وتوصيات.
- **الفهارس:** ويشتمل على فهارس موضوعات البحث.
- **المراجع** : وتشتمل على قائمة المصادر والمراجع.

الخاتمة : ستذكر إن شاء الله في نهاية البحث.

الفهارس : ستلحق إن شاء الله في نهاية البحث.

تمهيد

مظاهر الاهتمام بالسنة النبوة

إن الصحابة رضوان الله عليهم هم الذين عايشوا النبي ﷺ فرأوا السنة عيانا وبيانا وما كان شيء أحب إليهم من نسمة رسول الله ﷺ ولو لم يكونوا مأمورين بإتباع سنته لاتبعوها من شدة حبهم وتأثرهم بالنبي ﷺ، ولكن ورد الحث على إتباع سنته وتبليغها والتمسك بها في الكتاب والسنة، قال تعالى ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا ﴾ الأحزاب (٢١) وقال النبي ﷺ كما جاء في حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه: « وَقَدْ تَرَكْتُ فِيكُمْ مَا لَنْ تَضِلُّوا بَعْدَهُ إِنِ اعْتَصَمْتُمْ بِهِ كِتَابَ اللَّهِ.»[١]، وقال ﷺ أيضا كما جاء من حديث العرباض بن سارية رضي الله عنه: «عليكم بسنتي»[٢]، فلما سمع الصحابة ذلك من النبي ﷺ قالوا بلسان حالهم: لبيك يا رسول الله لبيك، فقاموا بالاعتصام بكتاب الله، والقيام على حفظ سنة رسول الله ﷺ والاهتمام بها. ثم أنه ﷺ قضى نحبه واستوفى أجله، فذهب إلى ربه لما آته اليقين، فشمر الصحابة عن ساعد الجد في ذلك

مظاهر اهتمام الصحابة رضي الله عنهم بالسنة

- الحرص على تحصيلها وتعلمها

ففي مسند أحمد أن جابر بن عبد الله رضي الله عنه يقول: بَلَغَنِي حَدِيثٌ عَنْ رَجُلٍ سَمِعَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَاشْتَرَيْتُ بَعِيرًا، ثُمَّ شَدَدْتُ عَلَيْهِ رَحْلِي، فَسِرْتُ إِلَيْهِ شَهْرًا، حَتَّى قَدِمْتُ عَلَيْهِ الشَّامَ فَإِذَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أُنَيْسٍ، فَقُلْتُ لِلْبَوَّابِ: قُلْ لَهُ: جَابِرٌ عَلَى الْبَابِ، فَقَالَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، فَخَرَجَ يَطَأُ ثَوْبَهُ فَاعْتَنَقَنِي، وَاعْتَنَقْتُهُ، فَقُلْتُ: حَدِيثًا بَلَغَنِي عَنْكَ أَنَّكَ سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْقِصَاصِ، فَخَشِيتُ أَنْ تَمُوتَ، أَوْ أَمُوتَ قَبْلَ أَنْ أَسْمَعَهُ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: " يُحْشَرُ النَّاسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ – أَوْ قَالَ: الْعِبَادُ – عُرَاةً غُرْلًا بُهْمًا " قَالَ: قُلْنَا: وَمَا بُهْمًا؟ قَالَ: " لَيْسَ مَعَهُمْ شَيْءٌ، ثُمَّ

١- صحيح مسلم(١٢١٨)كتاب الحج، باب حجة النبي ﷺ، دار إحياء التراث العربي، ت: محمد فؤاد عبد الباقي.

٢ – **صحيح**: أخرجه أبو داود(٤٦٠٧)،في كتاب السنة، باب في لزوم السنة،ط. المكتبة العصرية، بيروت، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد. والترمذي(٢٦٧٦) في كتاب أبوب العلم، باب ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدع، ط. مصطفي الحلبي، تحقيق و تعليق: أحمد شاكر، ومحمد فؤاد عبد الباقي، وابن ماجة(٤٢) في كتاب الإيمان وفضائل الصحابة، باب باب إتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين، ط. دار إحياء الكتب العربية، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، وأحمد في المسند(٢٦/٤)ط. مؤسسة قرطبة. صححه الإمام الترمذي، والشيخ الألباني، والشيخ شعيب.

يُنَادِيهِمْ بِصَوْتٍ يَسْمَعُهُ مِنْ بُعْدٍ كَمَا يَسْمَعُهُ مِنْ قُرْبٍ: أَنَا الْمَلِكُ، أَنَا الدَّيَّانُ، وَلَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، أَنْ يَدْخُلَ النَّارَ، وَلَهُ عِنْدَ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ حَقٌّ، حَتَّى أَقُصَّهُ مِنْهُ، وَلَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ أَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ، وَلِأَحَدٍ مِنْ أَهْلِ النَّارِ عِنْدَهُ حَقٌّ، حَتَّى أَقُصَّهُ مِنْهُ، حَتَّى اللَّطْمَةُ " قَالَ: قُلْنَا: كَيْفَ وَإِنَّا إِنَّمَا نَأْتِي اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ عُرَاةً غُرْلًا بُهْمًا؟ قَالَ: «بِالْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ»[1]

فهذا جابر بن عبد الله ﷺ يرحل في حديث من المدينة إلى مصر أو إلى الشام لمخافة التفريط في حديث واحد. والأمثلة كثيرة و ليس المقام مقام سرد، بل مقام إشارة.

- الحرص على تعليمها.

فقد كانوا يعقدون لها مجالس لتعليم الناس، كما كان يفعل عبد الله بن مسعود ﷺ في كل خميس[2] وكذا أبو هريرة ﷺ.

بل كانوا لا يتركون موضعا يمكنهم تعليم الناس فيه السنة إلا فعلوا، كما حدث مع عبد الله بن مسعود وعلقمة.

فعَنْ عَلْقَمَةَ، قَالَ: كُنْتُ أَمْشِي مَعَ عَبْدِ اللهِ بِمِنًى، فَلَقِيَهُ عُثْمَانُ، فَقَامَ مَعَهُ يُحَدِّثُهُ، فَقَالَ لَهُ عُثْمَانُ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَلَا نُزَوِّجُكَ جَارِيَةً شَابَّةً، لَعَلَّهَا تُذَكِّرُكَ بَعْضَ مَا مَضَى مِنْ زَمَانِكَ، قَالَ: فَقَالَ عَبْدُ اللهِ: لَئِنْ قُلْتَ ذَاكَ، لَقَدْ قَالَ لَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ: «يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ، مَنِ اسْتَطَاعَ مِنْكُمُ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ، فَإِنَّهُ أَغَضُّ لِلْبَصَرِ، وَأَحْصَنُ لِلْفَرْجِ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ، فَإِنَّهُ لَهُ وِجَاءٌ»[3]

- تدوين السنة

وكانوا يدونونها مخافة عليها من الدروس والنسيان، فكان هناك "الصحيفة الصادقة" صحيفة عبد الله بن عمرو بن العاص، وصحيفة علي بن أبي طالب وغيرهما من آثار تدوين السنة.

---

١ – **حسن**: مسند أحمد (٣/٤٩٥)، والبخاري في"الأدب المفرد"(٩٧٠)،باب:المعانقة،ط. دار البشائر الإسلامية، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، والحاكم في"المستدرك"(٣٦٣٨)، كتاب التفسير، باب تفسير سورة حم المؤمن، ط. دار الكتب العلمية. وصححه الحاكم ووافقه الذهبي، وحسنه الألباني وشعيب الأرنؤوط.

٢ – أخرجه البخاري(٧٠)، كتاب العلم، باب من جعل لأهل العلم أياما معلومة، ط. دار طوق النجاة، ت: محمد زهير بن ناصر الناصر، ومسلم(٢٨٢١)، كتاب صفة القيامة والجنة والنار، باب الاقتصاد في الموعظة.

٣ – أخرجه البخاري(٥٠٦٥)، كتاب النكاح، باب قول النبي ﷺ:من استطاع منكم الباءة فليتزوج.. ومسلم(١٤٠٠)، كتاب النكاح، باب استحباب النكاح لمن تاقت نفسه إليه، ووجد مؤنه، واشتغال من عجز عن المؤن بالصوم. واللفظ لمسلم.

- التحرز من الزيادة فيها أو النقصان منها

وكانوا يحرصون غاية الحرص على الحفاظ على أدائها كما سمعوها من النبي ﷺ فعن عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ، قَالَ: مَا أَخْطَأَنِي ابْنُ مَسْعُودٍ عَشِيَّةَ خَمِيسٍ إِلَّا أَتَيْتُهُ فِيهِ، قَالَ: فَمَا سَمِعْتُهُ يَقُولُ لِشَيْءٍ قَطُّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا كَانَ ذَاتَ عَشِيَّةٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: فَنَكَسَ. قَالَ: «فَنَظَرْتُ إِلَيْهِ، فَهُوَ قَائِمٌ مُحَلَّلَةً، أَزْرَارُ قَمِيصِهِ، قَدْ اغْرَوْرَقَتْ عَيْنَاهُ، وَانْتَفَخَتْ أَوْدَاجُهُ» قَالَ: أَوْ دُونَ ذَلِكَ، أَوْ فَوْقَ ذَلِكَ، أَوْ قَرِيبًا مِنْ ذَلِكَ، أَوْ شَبِيهًا بِذَلِكَ.[١]

وعن عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي لَيْلَى، يَقُولُ: لَقَدْ أَدْرَكْتُ فِي هَذَا الْمَسْجِدِ عِشْرِينَ وَمِائَةً مِنَ الْأَنْصَارِ، «وَمَا مِنْهُمْ مِنْ أَحَدٍ يُحَدِّثُ بِحَدِيثٍ إِلَّا وَدَّ أَنَّ أَخَاهُ كَفَاهُ الْحَدِيثَ، وَلَا يُسْأَلُ عَنْ فُتْيَا إِلَّا وَدَّ أَنَّ أَخَاهُ كَفَاهُ الْفُتْيَا»[٢]

- التثبت في المرويات

عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ، قَالَ: جَاءَ أَبُو مُوسَى إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ هَذَا عَبْدُ اللهِ بْنُ قَيْسٍ، فَلَمْ يَأْذَنْ لَهُ، فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ هَذَا أَبُو مُوسَى، السَّلَامُ عَلَيْكُمْ هَذَا الْأَشْعَرِيُّ، ثُمَّ انْصَرَفَ، فَقَالَ: رُدُّوا عَلَيَّ رُدُّوا عَلَيَّ، فَجَاءَ فَقَالَ: يَا أَبَا مُوسَى مَا رَدَّكَ؟ كُنَّا فِي شُغْلٍ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «الِاسْتِئْذَانُ ثَلَاثٌ، فَإِنْ أُذِنَ لَكَ، وَإِلَّا فَارْجِعْ» قَالَ: لَتَأْتِيَنِّي عَلَى هَذَا بِبَيِّنَةٍ، وَإِلَّا فَعَلْتُ وَفَعَلْتُ، فَذَهَبَ أَبُو مُوسَى. قَالَ عُمَرُ: إِنْ وَجَدَ بَيِّنَةً تَجِدُوهُ عِنْدَ الْمِنْبَرِ عَشِيَّةً، وَإِنْ لَمْ يَجِدْ بَيِّنَةً فَلَمْ تَجِدُوهُ، فَلَمَّا أَنْ جَاءَ بِالْعَشِيِّ وَجَدُوهُ، قَالَ: يَا أَبَا مُوسَى، مَا تَقُولُ؟ أَقَدْ وَجَدْتَ؟ قَالَ: نَعَمْ، أُبَيَّ بْنَ كَعْبٍ، قَالَ: عَدْلٌ، قَالَ: يَا أَبَا الطُّفَيْلِ مَا يَقُولُ هَذَا؟ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ ذَلِكَ يَا ابْنَ

---

١ – **صحيح**: أخرجه ابن ماجة(٢٣)، كتاب الإيمان وفضائل الصحابة والعلم، باب التوقي في الحديث عن رسول الله ﷺ وأحمد(٤٥٢/١). وغيرهما، وصححه البوصيري في زوائد ابن ماجة، وصححه الألباني

٢ – **صحيح مقطوع**: أخرجه الدارمي(١٣٧)المقدمة، باب من هاب الفتيا وكره التنطع والتبدع، ط. دار المغني للنشر والتوزيع، ت: حسين سليم أسد، والبيهقي في"المدخل إلى السنن"(٨٠٠)، باب التوقي عن الفتيا والتثبت فيها، ط.دار الخلفاء للكتاب الإسلامي. وابن عبد البر في"جامع بيان العلم وفضله"(٢١٩٩)، باب تدافع الفتوى وذم من سارع إليها.

الْخَطَّابِ فَلَا تَكُونَنَّ عَذَابًا عَلَى أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، قَالَ: سُبْحَانَ اللهِ إِنَّمَا سَمِعْتُ شَيْئًا، فَأَحْبَبْتُ أَنْ أَتَثَبَّتَ.[1]

إلى آخره من مظاهر اهتمامهم بالسنة، ولقد انتقل هذا الاهتمام إلى التابعين وتعلموا طريقة الصحابة في الحفاظ على السنة ونشرها وتعليمها، ولكن ظهر في عصرهم الفتن والبدع. تلك المحنة التي خرج من رحمها منحة البحث عن الرجال والتفتيش عن حالهم للمحافظة على صحة السنة ونقائها من كل ما يشوبها.

اهتمام التابعين ومن تبعهم بالسنة

فعَنِ ابْنِ سِيرِينَ، قَالَ:" لَمْ يَكُونُوا يَسْأَلُونَ عَنِ الْإِسْنَادِ، فَلَمَّا وَقَعَتِ الْفِتْنَةُ، قَالُوا: سَمُّوا لَنَا رِجَالَكُمْ، فَيُنْظَرُ إِلَى أَهْلِ السُّنَّةِ فَيُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ، وَيُنْظَرُ إِلَى أَهْلِ الْبِدَعِ فَلَا يُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ"[2]

وشكوا يوما لعبد الله ابن المبارك هذه الأحاديث الموضوعة _ أي الوضاعون الذين يضعون الأحاديث _ فقال: تعيش لها الجهابذة. ثم تلي قول الله تعالى ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ الحجر(٩)

فرحل التابعون أيضا في طلب العلم والحديث وانتشرت رحلاتهم وسعيهم، وللحافظ الخطيب البغدادي كتاب حافل في ذلك سماه "الرحلة في طلب الحديث".وهكذا كان حال من تبعهم إلى أن جاء عصر التدوين ودخل أمر الحفاظ على السنة طورا جديدا.ولا نقول أن السنة لم تدون إلا في القرن الأول والثاني بل بدأ تدوين السنة في عصر الصحابة كما ذكرنا قبل ذلك، ولكن في هذا العصر كان التدوين اشمل وأوسع .فأول من كتب ذلك محمد بن شهاب الزهري قال الإمام السيوطي في ألفيته:

أَوَّلُ جامِعِ الحديثِ والأَثَرْ اِبْنُ شِهابٍ آمِرًا لَهُ عُمَر

أي عمر بن عبد العزيز أمر محمد بن شهاب الزهري في تدوين السنة حفاظا عليها من العبث والضياع، ثم بعد ذلك صنفت المصنفات في جمع السنة مثل (الموطأت والمسانيد والمعاجم والسنن والصحاح والأجزاء) وغير ذلك مما شأنه الحفاظ على السنة والحديث ، وكان من هذه الكتب التي جمعت السنة كتابنا الذي نحن بصدده وهو مسند الإمام احمد بن حنبل رضي الله عنه

---

١ – أخرجه البخاري(٢٠٦٢)،كتاب البيوع، باب الخروج في التجارة، ومسلم(٢١٥٣،٢١٥٤)،كتاب الآداب، باب الاستئذان، واللفظ له.

٢ – مقدمة صحيح مسلم، باب في أن الإسناد من الدين(١٥/١). دار إحياء التراث العربي، ت: محمد فؤاد عبد الباقي.

وهذا المسند الذي ألفه الإمام احمد على مسانيد الصحابة رضوان الله عليهم وشرع في تأليفه منصرفه من رحلته إلى اليمن إلى عبد الرزاق الصنعاني[1] وانتقى أحاديثه – التي زادت عن الخمس و عشرين ألف حديث – انتقاها من سبعمائة ألف حديث "[2]، وكان غايتُهُ جمعُ ما اشْتَهر من حديث رسول الله ﷺ حسبَ رواته من الصحابة ﷺ، وهي طريقة غايتُها الاستيعابُ، وجعل هذا المسند ديوانا لحفظ السنة يرجع الناس إليه وهذا ما أراده الإمامُ أحمد بقوله لابنه عبد الله : احتَفِظْ بهذا "المسند"، فإنه سيكونُ للناس إماماً.[3]

فصنف الإمام احمد المسند مرتبا على مسانيد الصحابة، ولكن ظن كثير ممن تلقوا المسند أن كل أحاديثه صحيحة، وذلك لمكانة الإمام أحمد من علم العلل والجرح والتعديل ومعرفة الصحيح من الضعيف، وصار هناك خلاف كبير هل في المسند حديث ضعيف أو معلول؟ وأنكر قوم أن يكون في المسند حديث ضعيف أو معلول اشد الإنكار، حتى أنه حدث ذلك مع الإمام بن الجوزي نفسه، فقال: كان قد سألني بعضُ أصحاب الحديث: هل في"مسند الإمام أحمد" ما ليس بصحيح ؟ فقلتُ: نعم. فعظَّمَ ذلك جماعةٌ ينتسبون إلى المذهب، فحَمَلْتُ أمرَهم على أنهم عوامٌّ، وأهملتُ فكر ذلك، وإذا بهم قد كتبوا فتاوى، فكتب فيها جماعةٌ من أهل خُراسان منهم أبو العلاء الهَمَذاني، يُعظمون هذا القولَ ويردُّونَه، ويُقَبِّحون قولَ من قاله، فبقيتُ دَهِشاً متعجباً، وقلتُ في نفسي: وا عجباً، صار المنتسبونَ إلى العلم عامَّةً أيضاً! وما ذاك إلا أنهم سَمِعُوا الحديثَ، ولم يَبحَثُوا عن صحيحه وسقيمه، وظنوا أنَّ مَنْ قال ما قلتُه قد تعرَّض للطَّعْنِ فيما أخرجه أحمد، وليس كذلك، فإن الإمام أحمد روى المشهورَ والجيدَ وَالرديء، ثم هو قد رَدَّ كثيراً مما روى ولم يَقُلْ به، ولم يجعله مذهباً له، ومن نظر في كتاب"العلل" الذي صنَّفَه أبو بكر الخلاّل رأى أحاديثَ كثيرةً كلها في "المسند"وقد طعن فيها أحمد، بل الإمام أحمد نفسه ما أنكر ذلك، فقد نقل أبو موسى المديني في "خصائص المسند"عن أبي العز بن كادس : أن عبد الله بن أحمد قال لأبيه: ما تقول في حديث ربعي عن حذيفة؟. قال. الذي يرويه عبد العزيز بن أبي رواد؟. قلت: يصح. قال: لا. الأحاديث بخلافه، وقد رواه الخياط عن ربعي عن رجل لم يسموه قال: قلت له: فقد ذكرته في المسند. فقال: قصدت في المسند الحديث المشهور وتركت الناس تحت ستر الله تعالى ،

---

١ – خصائص المسند لأبي موسى المديني (١٨/١)، ط. مكتبة التوبة.

٢ – المصدر السابق(١٣/١،١٤).

٣ – المصدر السابق(١٤/١).

ولو أردت أن أقصد ما صح عندي لم أرو من هذا المسند إلا الشيء بعد الشيء ، ولكنك يا بني تعرف طريقتي في الحديث : لست أخالف ما ضعف إذا لم يكن في الباب ما يدفعه.[1]

ثم ذهب الإمام أحمد للقاء ربة ترك لنا هذا المسند العظيم، لتبدأ رحلة العمل معه لمواصلة خدمة السنة المشرفة، نسأل الله عز وجل أن يجعلنا في ركب هؤلاء بفضله ومنته – لا بعملنا – وأن يرزقنا مرضاته والعمل بطاعته إنه ولي ذلك والقادر عليه... آمين

١ – ابن الجوزي "صيد الخاطر"(٣١٣/١)ط.دار القلم

الباب الأول: المدخل النظري

الفصل الأول: الكلام عن العلل

المبحث الأول :– علم العلل ومكانته ونشأته

تعريفه:–

علم العلل مصطلح مركب. فالعلم: هو إدراك الشيء على ما هو به، وقيل: صفة راسخة تدرك بها الشيء على ما هو عليه[١].

والعلل: جمع علة، وتدور استعمالات هذه اللفظة في اللغة بين عدة معاني: المرض، والتكرار، والانشغال بأمر ما.

فتقول مثالا للأول: رجل عليل، أي: مريض. وللثاني: أعل القوم الإبل، أي: سقوها مرة ثانية. وللثالث: يعلل الصبي بشيء، أي يشغله. وأقرب المعاني إلى المعنى الاصطلاحي، هو المعنى الأول. لذا أنسب أسماء المفعول له، هو المعل. قال السيوطي: «أن اسم المفعول من أعل الرباعي لا يأتي على مفعول، بل والأجود فيه أيضا معل بلام واحدة ؛ لأنه مفعول أعل قياسا، وأما معلل فمفعول علل، وهو لغة بمعنى ألهاه بالشيء، وشغله، وليس هذا الفعل بمستعمل في كلامهم.»[٢]

وأما علم العلل اصطلاحا: هو علم يبحث عن الأوهام الخفية في أحاديث النبي ﷺ .

فالحديث المعل: هو الحديث الذي اطلع فيه على علة تقدح في صحته مع أن ظاهرة السلامة منها.[٣]

والعلة: هي سبب خفي يقدح في صحة الحديث.[٤]

مكانته:–

هو علم من أدق أنواع علوم الحديث، وهو علم يعني بالبحث عن الأخطاء الواقعة في أحاديث النبي ﷺ، وخاصة الواقعة في أحاديث الثقات من الرواة، لذا هو من أدق العلوم ، وأخفاها. قال ابن حجر: « وهو من أغمض أنواع علوم الحديث وأدقها، ولا يقوم به إلا من رزقه الله تعالى فهما ثاقبا، وحفظا واسعا، ومعرفة تامة بمراتب الرواة، وملكة قوية بالأسانيد والمتون، ولهذا لم يتكلم فيه إلا

١– الجرجاني، علي بن محمد بن علي في"التعريفات"(باب:العين. مادة العلم)ط.شركة القدس للتصدير، القاهرة.

٢– السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر في"تدريب الراوي"(النوع الثامن عشر: المعلل)ط.دار طيبة.

٣– ابن الصلاح، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن"مقدمة في علوم الحديث"(النوع الثامن عشر)ط.دار الفكر–بيروت.

٤– ابن الصلاح، المرجع السابق.

القليل من أهل هذا الشأن؛ كعلي بن المديني، وأحمد بن حنبل، والبخاري، ويعقوب بن أبي شيبة، وأبي حاتم، وأبي زرعة، والدارقطني.»[١]

وقال ابن الصلاح: «أن معرفة علل الحديث من أجل علوم الحديث وأدقها وأشرفها، وإنما يضطلع بذلك أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب»[٢]،

وقال الحاكم: « فقد ذكرنا علل الحديث على عشرة أجناس، وبقيت أجناس لم نذكرها، وإنما جعلتها مثالا لأحاديث كثيرة معلولة ليهتدي إليها المتبحر في هذا العلم، فإن معرفة علل الحديث من أجل هذه العلوم.» ، وقال أيضا:« وإنما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل، فإن حديث المجروح ساقط واه، وعلة الحديث، يكثر في أحاديث الثقات أن يحدثوا بحديث له علة، فيخفى عليهم علمه، فيصير الحديث معلولا، والحجة فيه عندنا الحفظ، والفهم، والمعرفة لا غير.»[٣]

والخطيب البغدادي: «بيان علل المسند. يستحب أن يصنف المسند معللا. فإن معرفة العلل أجل أنواع علم الحديث»[٤]

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية:« وهذا الحديث إنما يدل لو دل على نجاسة السمن الذي وقع فيه الفأرة. فكيف والحديث ضعيف؛ بل باطل. غلط فيه معمر على الزهري غلطا معروفا عند النقاد الجهابذة كما ذكره الترمذي عن البخاري. ومن اعتقد من الفقهاء أنه على شرط الصحيح، فلم يعلم العلة الباطنة فيه التي توجب العلم ببطلانه، فإن علم العلل من خواص علم أئمة الحديث، ولهذا بين البخاري في صحيحه ما يوجب فساد هذه الرواية.»[٥]

وقال ابن القيم: « ومعرفة هذا الشأن وعلله، ذوق ونور يقذفه الله في القلب، يقطع به من ذاقه ولا يشك فيه، ومن ليس له هذا الذوق لا شعور له به، وهذا كنقد الدراهم لأربابه فيه ذوق ومعرفة ليستا إلا لكبار العلماء:

قال محمد بن عبد الله بن نمير: قال عبد الرحمن بن مهدي: إن معرفة الحديث الهام.

١- "نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر" لابن حجر العسقلاني(٩٢/١)ط.نور الدين عتر.

٢- "مقدمة في علوم الحديث" لا بن الصلاح (النوع الثامن عشر).

٣- "معرفة علوم الحديث" للحاكم (النوع السابع والعشرين).

٤- "الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع" للخطيب البغدادي (٢٩٤/٢)ط.مكتبة المعارف.

٥- "مجموع الفتاوى" لشيخ الإسلام ابن تيمية (٦٢٥/٢١)ط. مجمع الملك فهد.

قال ابن نمير: صدق. لو قلت له من أين قلت؟ لم يكن له جواب.
وقال أبو حاتم الرازي: قال ابن مهدي: إنكارنا للحديث عند الجهال كهانة.»[1]
قال الخطيب البغدادي: «المعرفة بالحديث ليست تلقيناً، وإنما هو علم يحدثه الله في القلب. ثم قال: أشبه الأشياء بعلم الحديث معرفة الصرف ونقد الدنانير والدراهم، فإنه لا يعرف جودة الدينار والدراهم بلون ولا مس ولا طراوة ولا دنس ولا نقش ولا صفةٍ تعود إلى صغر أو كبر ولا إلى ضيق أو سعة، وإنما يعرفه الناقد عند المعاينة، فيعرف البَهرج والزائف والخالص والمغشوش، وكذلك تمييز الحديث، فإنه عِلم يخلقه الله تعالى في القلوب بعد طول الممارسة له والاعتناء به»[2] . وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سمعت أبي رحمه الله يقول: «جاءني رجل من جلة أصحاب الرأي من أهل الفهم منهم ومعه دفتر فعرضه عليّ. فقلت في بعضها: هذا حديث خطأ، قد دخل لصاحبه حديث في حديث، وقلت: وفي بعضه: هذا حديث باطل، وقلت في بعضه: هذا حديث منكر، وقلت في بعضه: هذا حديث كذب، وسائر ذلك أحاديث صحاح. فقال لي: من أين علمت أن هذا خطأ، وأن هذا باطل وأن هذا كذب؟ أخبرك راوي هذا الكتاب بأني غلطت وأني كذبت في حديث كذا؟ فقلت: لا، ما أدري هذا الجزء من رواية من هو! ، غير أني أعلم أن هذا خطأ، وأن هذا الحديث باطل، وأن هذا الحديث كذب.
فقال: تدعي الغيب؟ قال: قلت: ما هذا ادعاء الغيب.
قال: فما الدليل على ما تقول؟ قلت: سل عما قلت من يحسن مثل ما أحسن، فإن اتفقنا علمت أنّا لم نجازف ولم نقله إلا بفهم.
قال: من هو الذي يحسن مثل ما تحسن؟ قلت: أبو زرعة. قال: ويقول أبو زرعة مثل ما قلتَ؟ قلت: نعم. قال هذا عجب.
فأخذ فكتب في كاغد ألفاظي في تلك الأحاديث، ثم رجع إليّ وقد كتب ألفاظ ما تكلم به أبو زرعة في تلك الأحاديث، فما قلت: إنه باطل، قال أبو زرعة: هو كذب.
قلت: الكذب والباطل واحد. وما قلت: إنه كذب، قال أبو زرعة: هو باطل. وما قلت: إنه منكر، قال هو: منكر، كما قلت. وما قلت إنه صحاح قال أبو زرعة: هو صحاح.

١- "الفروسية" لابن القيم(٢٣٥/١)ط. دار الأندلس، تحقيق: مشهور بن حسن بن سلمان.
٢- "الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع" للخطيب البغدادي (٢٥٥/٢)ط.مكتبة المعارف.

فقال: ما أعجب هذا تتفقان من غير مواطأة فيما بينكما!! فقلت: فقد (كذا!) ذلك أنا لم نجازف، وإنما قلناه بعلم ومعرفة قد أوتينا.

والدليل على صحة ما نقوله بأن دينار بهرجاً يحمل إلى الناقد فيقول: هذا دينار بهرج، ويقول لدينار هو جيد. فان قيل له: من أين قلت إن هذا بهرج، هل كنت حاضراً حين بهرج هذا الدينار؟ قال: لا، فإن قيل له: فأخبرك الرجل الذي بهرجه أني بهرجت هذا الدينار؟ قال: لا، قيل: فمن أين قلت إن هذا بهرج؟! قال: علماً رُزقت. وكذلك نحن رُزقنا معرفة ذلك.

قلت له: فتحمل فص ياقوت إلى واحد من البصراء من الجوهريين، فيقول: هذا زجاج، ويقول لمثله: هذا ياقوت. فإن قيل له: من أين علمت أن هذا زجاج وأن هذا ياقوت، هل حضرت الموضع الذي صنع فيه هذا الزجاج؟! قال: لا، قيل له: فهل أعلمك الذي صاغه بأنه صاغ هذا زجاجاً؟ قال: لا، قال: فمن أين علمت؟ قال: هذا علم رُزقت. وكذلك نحن رُزقنا علماً لا يتهيأ لنا أن نخبرك كيف علمنا بان هذا الحديث كذب، وهذا حديث منكر، إلا بما نعرفه.»[1]

قلت: و لا يظن أحد أن علماء العلل إنما كانوا يتكلمون بحسب آرائهم المجردة عن النظر والبحث بل كانوا يبذلون الجهد والتعب في معرفة علل الأحاديث، بل أنه ربما توقف الناقد في حديث ما لخفاء علته فلا يقف عليها إلا بعد مدة طويلة.

وقال ابن أبي حاتم: «سمعت أبي يقول: مثل معرفة الحديث كمثل فص ثمنه مئة دينار، وآخر مثله على لونه ثمنه عشرة دراهم». وقال أيضا: «حدثني أبي؛ أخبرنا محمود بن إبراهيم ابن سميع؛ قال: سمعت أحمد بن صالح يقول: معرفة الحديث بمنزلة معرفة الذهب والشبه؛ فإن الجوهر إنما يعرفه أهله، وليس للبصير فيه حجة إذا قيل له: كيف قلت: "إن هذا بائن" ؟ يعني: الجيد أو الرديء .»[2]

١- ابن أبي حاتم "مقدمة الجرح والتعديل"(٣٤٩/١)، باب: ما ذكر من معرفة أبي -رحمه الله- بصحة الحديث وسقيمه.ط. مجلس دائرة المعارف العثمانية، دار إحياء التراث العربي -بيروت، ط: الأولى،١٢٧١ هـ ١٩٥٢ م

٢- الخطيب البغدادي"الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع" (١٧٧٦) ط.دار المعارف-الرياض.

قال الخطيب البغدادي: « فمن الأحاديث ما تخفى علته، فلا يُوقف عليها إلا بعد النظر الشديد ومضي الزمن البعيد »، ثم أسند عن علي بن المديني أنه قال: « ربما أدركت علة حديث بعد أربعين سنة!! »[١]

وقال عبد الرحمن بن مهدي: «لأن أعرف علة حديث هو عندي أحب إلي من أن أكتب عشرين حديثا ليس عندي».[٢]

وذكر ابن عساكر قصة حدثت لشعبة بن الحجاج في معرفة علة حديث فقال: « قال نصر بن حماد: كنا بباب شعبة نتذاكر الحديث فقلت: حدثنا إسرائيل عن أبي إسحاق عن عبد الله بن عطاء عن عقبة بن عامر قال: كنا في عهد رسول الله ﷺ نتناوب رعاية الإبل، فرحت ذات يوم ورسول الله ﷺ جالس وحوله أصحابه فسمعته يقول: (من توضأ فأحسن الوضوء ثم دخل المسجد فصلى ركعتين واستغفر الله غفر الله له) . قال: فما ملكت نفسي أن قلت: بخٍ بخٍ، قال: فجذبني رجل من خلفي فالتفت فإذا عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فقال: يا ابن عامر الذي قال قبل أن تجيء أحسن، قلت: ما قال فداك أبي وأمي؟ قال: قال: من شهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله فتحت له ثمانية أبواب من الجنة من أيها شاء دخل) . قال: فسمعني شعبة فخرج إليّ فلطمني لطمة!! ثم دخل ثم خرج، فقال: ما له يبكي؟! فقال عبد الله بن إدريس: لقد أسأت إليه، فقال: أما تسمع ما يحدث عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن عبد الله بن عطاء عن عقبة بن عامر! وأنا قلت لأبي إسحاق: أسمع عبد الله بن عطاء من عقبة بن عامر؟ قال: لا. وغضب، وكان مسعر بن كدام حاضراً فقال لي مسعر: أغضبت الشيخ، فقلت: ما له، ليصححن لي هذا الحديث أو لأسقطن حديثه! فقال مسعر: عبد الله بن عطاء بمكة، فرحلت إليه ولم أرد الحج إنما أردت الحديث، فلقيت عبد الله بن عطاء فسألته، فقال: سعد بن إبراهيم حدثني، فقال لي مالك بن أنس: سعد بن إبراهيم بالمدينة لم يحج العام، فدخلت المدينة فلقيت سعد ابن إبراهيم فسألته، فقال: الحديث من عندكم، زياد بن مخراق حدثني، فقلت: أي شيء هذا الحديث! بينا هو كوفي صار مكياً صار مدنياً صار بصرياً!! فدخلت البصرة، فلقيت زياد بن مخراق فسألته، فقال: ليس هذا من بابتك، قلت: بلى قال: لا تريده، قلت: أريده، قال: شهر بن حوشب حدثني عن

١- الخطيب البغدادي، المرجع السابق (١٧٧٧،١٧٧٨).

٢- الخطيب البغدادي، المرجع السابق (١٩٠٠).

أبي ريحانة عن عقبة بن عامر، قال: فلما ذَكر لي شهراً قلت: دمّر على هذا الحديث! لو صحّ لي هذا الحديث كان أحبّ إلّي من أهلي ومن مالي ومن الدنيا كلها.»[1]

نشأته:-

جاء في صحيح مسلم:« أن أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ، يَقُولُ: كُنْتُ جَالِسًا بِالْمَدِينَةِ فِي مَجْلِسِ الْأَنْصَارِ، فَأَتَانَا أَبُو مُوسَى فَزِعًا أَوْ مَذْعُورًا قُلْنَا: مَا شَأْنُكَ؟ قَالَ: إِنَّ عُمَرَ أَرْسَلَ إِلَيَّ أَنْ آتِيَهُ، فَأَتَيْتُ بَابَهُ فَسَلَّمْتُ ثَلَاثًا فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيَّ فَرَجَعْتُ فَقَالَ: مَا مَنَعَكَ أَنْ تَأْتِيَنَا؟ فَقُلْتُ: إِنِّي أَتَيْتُكَ، فَسَلَّمْتُ عَلَى بَابِكَ ثَلَاثًا، فَلَمْ يَرُدُّوا عَلَيَّ، فَرَجَعْتُ، وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «إِذَا اسْتَأْذَنَ أَحَدُكُمْ ثَلَاثًا فَلَمْ يُؤْذَنْ لَهُ، فَلْيَرْجِعْ» فَقَالَ عُمَرُ: أَقِمْ عَلَيْهِ الْبَيِّنَةَ، وَإِلَّا أَوْجَعْتُكَ. فَقَالَ: أُبَيُّ بْنُ كَعْبٍ: لَا يَقُومُ مَعَهُ إِلَّا أَصْغَرُ الْقَوْمِ، قَالَ: أَبُو سَعِيدٍ: قُلْتُ أَنَا أَصْغَرُ الْقَوْمِ، قَالَ: فَاذْهَبْ بِهِ»

فعلق الحافظ الذهبي على هذا الحديث كما في "تذكرة الحفاظ"(٦/١) فقال: فعمر بن الخطاب ﷺ هو الذي سن للمحدثين التثبت في النقل.أهـ

ولكن لما كان الوهم في طبقة الصحابة قليلا نادرا، والحفظ هو الغالب، لم تكثر الوقائع في التفتيش عن صحة الأخبار إلا قليلا، وذلك كما وقع من عائشة رضي الله عنها في استدراكها على الصحابة في مروياتهم عن رسول الله ﷺ .

ولكن في عصر التابعين، ظهرت البدع، والفرق، والاختلافات فظهر جليا التفتيش عن صحة المرويات والأحاديث.

ونقل الإمام مسلم في مقدمته: قال محمد بن سيرين: «لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة، قالوا: سموا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم»، وعن سفيان بن عيينة، عن مسعر، قال: سمعت سعد بن إبراهيم يقول: «لا يحدث عن رسول الله ﷺ إلا الثقات».

وعن سليمان بن موسى قال: قلت لطاووس: إن فلانا حدثني بكذا وكذا، قال: «إن كان صاحبك مليا، فخذ عنه»[1]

١- ابن عساكر"تاريخ دمشق"(٢١٦/١٩)، وابن عدي في"الكامل" ترجمة:شهر بن حوشب، والعلائي في"جامع التحصيل"(الباب الثالث).

وكان أبرز من عرف بهذا الشأن من التابعين هو محمد بن سيرين.
قال ابن رجب: « وابن سيرين هو أول من انتقد الرجال، وميز الثقات من غيرهم، وقد روى عنه من غير وجه أنه قال: إن هذا العلم دين، فانظروا عمن تأخذون دينكم. وفي رواية عنه أنه قال: إن هذا الحديث دين، فلينظر الرجل عمن يأخذ دينه.
قال يعقوب بن شيبة: قلت ليحيى بن معين:تعرف أحدا من التابعين كان ينتقي الرجال، كما كان ابن سيرين ينتقيهم؟ فقال - برأسه -: أي لا.
قال يعقوب: وسمعت علي بن المديني يقول: كان ممن ينظر في الحديث ويفتش عن الإسناد، ولا نعرف أحدا أول منه، محمد بن سيرين ثم كان أيوب وابن عون، ثم كان شعبة، ثم كان يحيى بن سعيد، وعبد الرحمن. قلت لعلي: فمالك بن أنس؟
فقال: أخبرني سفيان بن عيينة، قال: ما كان أشد انتقاء مالك الرجال.»[٢]
ثم في الطبقة التي تلي طبقة محمد بن سيرين كان شعبة بن الحجاج إمام عصره في هذا العلم، فقد كان شعبة، يقول: « ما أعلم أحدا فتش الحديث كتفتيشي، وقفت على أن ثلاثة أرباعه كذب »[٣]، ثم الطبقة التي تليها برز عبد الرحمن بن مهدي، ويحيى بن سعيد القطان. قال ابن مهدي: « لأن أعرف علة حديث هو عندي أحب إلي من أن أكتب عشرين حديثا ليس عندي.»[٤]، وقد قال يحيى بن سعيد:« لا تنظروا إلى الحديث، ولكن انظروا إلى الإسناد، فإن صح الإسناد، وإلا فلا تغتروا بالحديث إذا لم يصح الإسناد.»[٥]
قلت: ثم جاء بعدهم علي بن المديني، إمام العلل في دهره، حتى قال البخاري: ما استصغرت نفسي إلا عند علي بن المديني. و قال محمد بن يحيى: «رأيت لعلي بن المديني كتابا على ظهره مكتوب: المائة

١- "مقدمة صحيح مسلم" (باب: في أن الإسناد من الدين)(١٤/١).

٢- "شرح علل الترمذي" لابن رجب (٣٥٥/١)ط. مكتبة المنار.

٣- الخطيب البغدادي في"الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع"(١٨٩٩).

٤- الخطيب البغدادي، المرجع السابق (١٩٠٠).

٥- "سير أعلام النبلاء" للذهبي (١٨٨/٩)ط.مؤسسة الرسالة.

والنيف والستين من علل الحديث " والسبيل إلى معرفة علة الحديث أن يجمع بين طرقه وينظر في اختلاف رواته ويعتبر بمكانهم من الحفظ ومنزلتهم في الإتقان والضبط»[1]

قلت: ثم اتسعت رقعة البلاد الإسلامية، وكثرت رواية الأحاديث، فتبع ذلك وجود نقاد يفتشون عن علل الأحاديث حتى ينقون السنة من كل دخيل، وينفون عنها الضعاف و الأباطيل، فنبغ في ذلك الأمر أئمة كبار على مدار عدة قرون.

١- الخطيب البغدادي،المرجع السابق(١٩٠١).

المبحث الثاني :– علماء علم العلل الذين برزوا فيه، والكتب المصنفة فيه.

« إن كبار علماء علم العلل الذين عنوا أنفسهم بهذا العلم العزيز، وانتشر ذكرهم بين الناس بذلك، سوف أشرف بذكرهم تترا حسب أزمانهم، وقرونهم التي عاشوا فيها:

ففي القرن الأول والثاني:– كان محمد بن سيرين، وأيوب السختياني، وعبد الله بن عون، وشعبة بن الحجاج، ويحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، وغيرهم.

وفي القرن الثالث:– علي بن المديني، ويحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، ومحمد بن يحيى الذهلي، وعمرو بن علي الفلاس، والبخاري، ومسلم، وأحمد بن صالح المصري، والترمذي، أبو داود، وأبو زرعة الرازي، وأبو حاتم، وأبو زرعة الدمشقي، والبزار، وغيرهم.

وفي القرن الرابع:– أبو عبد الرحمن النسائي، ابن جرير الطبري، والدارقطني، وأبو محمد بن أبي حاتم، وأبو بكر الخلال، وأبو بكر بن أبي داود، يحيى بن محمد بن صاعد، وأبو جعفر العقيلي، وابن السكن، وأبو حاتم ابن حبان البستي، وأبو القاسم الطبراني، وأبو أحمد بن عدي، وأبو عبد الله ابن الأخرم، وغيرهم.

وفي القرن الخامس:– أبو عبد الله الحاكم، وأبو بكر البيهقي، وعبد الغني بن سعيد الأزدي، وحمزة بن يوسف السهمي، وأبو ذر الهروي، والحميدي، أبو بكر الخطيب البغدادي، وأبو علي الجياني.

وفي القرن السادس:– الحافظ عبد الحق الأشبيلي، وأبو الفرج بن الجوزي، وغيرهما.

وفي القرن السابع:– أبو محمد الموفق بن قدامة، وأبو الحسن بن القطان، وغيرهم.

وفي القرن الثامن:– ابن دقيق العيد، وتقي الدين بن تيمية، وأبو الفتح ابن سيد الناس، وشمس الدين الذهبي، وتقي الدين السبكي، وصلاح الدين العلائي، والحافظ ابن عبد الهادي، والحافظ ابن كثير، وابن رجب الحنبلي، وغيرهم.

وفي القرن التاسع:– الحفاظ محمد بن ناصر الدين سبط العماد، الحافظ ابن حجر العسقلاني، الحافظ زين الدين العراقي، وغيرهم.

وفي القرن العاشر:– الحافظ شمس الدين السخاوي. »[١]

١– مصطفى باحو"العلة وأجناسها عند المحدثين"(١/٣١–٥١)ط.مكتبة النور الإسلامية– أرض الصومال. بتصريف

المصنفات في علم العلل

«هناك مصنفات في علم علل الحديث أكثر من أن تحصى، ولكن في ذات الوقت – للأسف– قد فقد أكثرها ولم يصل إلينا، وعليه فإنني سأكتفي ببيان ذكر أمهات كتب العلل المطبوعة في القديم والحديث، فمنها:

١. علل الحديث ومعرفة الرجال لعلي بن المديني (ت ٢٣٤هـ).

٢. العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ) رواية ابنه عبد الله .

٣. العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد بن حنبل . رواية المروذي وغيره ..

٤. التمييز الإمام مسلم بن الحجاج.

٥. علل الترمذي الكبير . بترتيب أبي طالب القاضي . (ت ٢٧٩هـ).

٦. علل الأحاديث في كتاب الصحيح لأبي الفضل ابن عمار الشهيد (ت ٣١٧ هـ).

٧. علل الحديث لابن أبي حاتم (ت ٣٢٧ هـ).

٨. العلل للدارقطني (ت ٣٨٥ هـ).

٩. المنتخب من العلل للخلال لابن قدامة(ت ٣١١ هـ).

١٠. علة الحديث المسلسل في يوم العيدين للحافظ أبي محمد الجرجاني (ت ٤٨٩هـ).

١١. العلل المتناهية في الأحاديث الواهية لابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ).

١٢. شرح علل الترمذي لابن رجب (ت ٧٩٥هـ).

وهناك كتب هي مظان للأحاديث المعلة وفيها نقولات عن أئمة العلل، فمنها:

** كتب الأحاديث المسندة، مثل:

. السنن الكبرى للنسائي (ت ٣١٣هـ)

. المسند للبزار (ت ٢٩٢هـ) .

. معاجم الطبراني (ت ٣٦٠هـ) .

** كتب التراجم، مثل:

. تواريخ البخاري (ت ٢٥٦هـ) .

. الضعفاء للعقيلي (ت ٣٢١هـ) .

. الكامل لابن عدي (ت ٣٦٥هـ) .

** كتب السؤالات، مثل:

. سؤالات تلامذة أحمد له، كابنه صالح وعبد الله وأبي داود والمروذي وابن هانئ وغيرهم.

. سؤالات تلامذة الدارقطني له، كالبرقاني والسهمي ويحي بن بكير والحاكم وغيرهم.

** كتب التواريخ، مثل:

. التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة (ت ٢٧٩هـ).

. تاريخ بغداد للخطيب (ت ٤٦٣هـ) .

. تاريخ دمشق لابن عساكر (ت ٥٧١هـ) .

** كتب الأفراد والغرائب، مثل:

. الأفراد للدار قطني، وقد وصلنا مرتباً على الأطراف لابن القيسراني.»[1]

**الكتب المعاصرة في العلل:

« قام بعض الباحثين المعاصرين بالكتابة حول هذا العلم والتعريف به، واختلفت مناهجهم فيه، فبعضهم كتب تنظيراً له، وبعضهم قام بدراسة بعض الأحاديث المعلة، إلا أن هذا العلم مازال يحتاج إلى جهود متضافرة لإبراز أهميته وتوضيح معالمه. وإليك بعض ما وجدته:

١- الحديث المعلل، إعداد: الدكتور خليل إبراهيم ملا خاطر.

٢- العلل في الحديث، دراسة منهجية في ضوء شرح العلل لابن رجب، مع ترجمة إضافية لابن رجب، للدكتور: همام عبد الرحيم سعيد.

٣- الحديث المعلول قواعد وضوابط، للدكتور حمزة عبد الله مليباري.

٤- علم علل الحديث من خلال كتاب بيان الوهم والإيهام لابن القطان الفارسي، للدكتور إبراهيم بن الصديق الغماري.

٥- شرح علل الحديث مع أسئلة وأجوبة في مصطلح الحديث، تأليف: أبي عبد الله مصطفى ابن العدوي. وهو كتاب للمبتدئين.

٦- أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء، تأليف: د/ ماهر ياسين فحل.

١- هشام بن عبد العزيز الحلاف"التعريف بعلم العلل"(١٤/١)المكتبة الشاملة- الأصدار الثالث.

٧- مرويات الزهري المعلة، للدكتور عبد الله دمفو.

٨- أحاديث معلة ظاهرها الصحة، للشيخ مقبل بن هادي الوادعي رحمة الله.

٩- العلة وأجناسها عند المحدثين، للشيخ مصطفى باحو.»[١]

١- المرجع السابق(١/١٤).

الفصل الثاني: الكلام عن المسند

المبحث الأول :- نبذة مختصرة عن المسانيد

المسند:- هو كتاب يجمع فيه أحاديث كل صحابي على حدة، دون الالتفات إلى موضوع الحديث، أو حكمه، أو غير ذلك.

من خصائص المسانيد

١-أنه ليس لها عادة مضطردة في ترتيب الصحابة داخلها:

- فمسند الحميدي، بدء بذكر العشرة ثم ابن مسعود، ثم أبي ذر،... ثم أمهات المؤمنين، ثم بعض الصحابيات، ثم رجال الأنصار، ثم صغار الصحابة...إلخ
- وأما الطيالسي فبدء بذكر العشرة، ثم بقية الصحابة دون تمييز بين المهاجرين والأنصار وغيرهم، ثم مسند الصحابيات، ثم مسند المكثرين في رواية الأحاديث.
- وبالنسبة لمسند البزار يظهر أنه بدء بمسند العشرة، ثم مسند أهل البيت، ثم بعض المهاجرين، ثم رجع مرة آخري إلى أهل البيت، ثم لا يظهر ترتيب معين بعد ذلك.
- وأما مسند بقي بن مخلد فقد أبدع في تصنيفه، حيث رتب أحاديث كل صحابي على الأبواب داخل مسنده، وهذا لا يعرف لغيره من المسانيد.

٢-وهناك مسانيد لم تجمع إلا حديث صحابي واحد، مثل: مسند أبي بكر لأبي بكر المروزي، ومسند عمر بن الخطاب للنجاد، ومسند سعد بن أبي وقاص للدورقي، وغيرهم.

٣-والمسانيد -كما ذكرنا- لا يهتم أصحابها بموضوع الحديث، بل جل مقصدهم الجمع المطلق، وهذا يدل على أن أصحاب المسانيد لا يشترط أحدهم صحة الأحاديث أو حسنها، ولكن بعضهم قد حاول الانتقاء مثل: إسحاق بن راهويه، وأحمد بن حنبل

٤-والمسانيد أيضا لا يشترط لها عدد معين لأحاديثها، بل الأمر متروك لأصحابها كل على حسب جمعه.

٥-والمسانيد منها أيضا ما قد جمع فيه أحاديث كل صحابي على حدة ، ولكن بقصد ذكر علل هذه الأحاديث، ويسمى بالمسند المعلل، مثل مسند يعقوب بن شيبة.

***وبالنسبة لأول من صنف مسندا، فقد اختلف في ذلك:

قال الخليلي: «أول من صنف المسند على ترتيب الصحابة بالبصرة أبو داود الطيالسي، وبالكوفة عبيد الله بن موسى، ثم من صنف كان تبعا لهما.»[1]

وقال ابن عدي: «أنه يقال: إن أول من صنف المسند بالبصرة مسدد ، وأول من صنف بالكوفة يحي الحماني ، وأول من صنف بمصر أسد السنة.»[2]

وقال الخطيب البغدادي: «يقال: إن أول من جمع المسند وصنفه نعيم بن حماد»[3]

وعلى كل فإن الخلاف قائم في معرفة أول من صنف مسند.

«ولكن المسانيد التي ألفت في هذا العصر كثيرة جدًّا منها: مسند عبيد الله بن موسى، ومسند الحميدي، ومسند مسدد بن مسرهد، ومسند إسحاق بن راهويه، ومسند عثمان بن أبي شيبة، ومسند الإمام أحمد بن حنبل، ومسند عبد بن حميد، والمسند الكبير ليعقوب بن شيبة، ولم يؤلف أحسن منه لكنه لم يتمه، ومسند محمد بن مهدي، والمسند الكبير لبقي بن مخلد القرطبي، رتبه على أسماء الصحابة، ثم رتب حديث كل صحابي على أبواب الفقه، ومجموع من روى عنه من الصحابة فيه "١٦٠٠"، فجاء فكتابا حافلا مع ثقة مؤلفه، وضبطه وإتقانه، وقد فضله ابن حزم على مسند الإمام أحمد بن حنبل. قال ابن كثير في التاريخ: وعندي في ذلك نظر، والظاهر أن مسند أحمد أجود منه أجمع.»[4]

*** وبالنسبة يقال أن مسند بقي بن مخلد هو أكبر مسانيد الإسلام، ولكنه — للأسف – مفقود، نقل عن ابن حزم أنه قال: «"مسند بقي ابن مخلد" وهو أوسع المصنفات وأشملها.» ولكن يبقى أن أكبر مسند جمع فيه أحاديث، مسند الإمام أحمد، بالإضافة إلى انه انتقى أحاديثه، ونزهه عن رواية الكذابين والوضاعين، نقل القاسمي:« وقال ابن تيمية في منهاج السنة: وليس كل ما رواه أحمد في المسند وغيره يكون حجة عنده، بل يروى ما رواه أهل العلم، وشرطه في المسند أن لا يروى عن المعروف بالكذب عنده، وإن كان في ذلك الضعيف، وشرطه في المسند أمثل من شرط أبي داود في سننه.»[5]. والله أعلم.

١– الخليلي في"الإرشاد"(ترجمة:أبو داود الطيالسي)ط.مكتبة الرشد.

٢– ابن عدي في"الكامل في ضعفاء الرجال" (ترجمة: يحي الحماني)(٩/٩٨).

٣– الخطيب البغدادي في"تاريخ بغداد"(١٣/٣٠٦).

٤– محمد أبو زهو في"الحديث والمحدثون"(١/٣٦٥)ط.دار الفكر العربي.

٥– جمال الدين القاسمي في" قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث"(١/٢٥١)ط.دار الكتب العلمية.

المبحث الثاني: التعريف بمسند الإمام أحمد

عدد أحاديث المسند

أقول مستعينا بالله؛ أن مسند الإمام أحمد هو أكبر مسند وصل إلينا من المسانيد التي صنفت، وهو ديوان الإسلام الذي جمع قرابة الثلاثين ألف حديث بالتقدير القديم[1]، وأما بالترقيم الحديث: فقد اختلف العادون فيه، فطبعة الشيخ شعيب بلغ تعدادها (٢٧٦٤٧) حديثا، وطبعة دار قرطبة فبلغت (٢٧٦٨٨) حديثا، وطبعة المكنز بلغت (٢٨٢٩٥) حديثا، وهذا عدد ضخم جدا من الأحاديث المرفوعة إلى رسول الله ﷺ ، وليتضح ضخامة هذا العدد نورد مقارنة بسيطة بأعداد المسانيد الأخر:

مسند أحمد بن حنبل (٢٧٦٤٧) حديثا. ط. مؤسسة الرسالة

مسند البزار (٩٠١٨) حديثا. ط. علي بن نايف الشحود

مسند أبي يعلى الموصلي (٧٥٥٥) حديثا. ط. حسين سليم أسد

مسند الطيالسي (٢٨٩٠) حديثا. ط. الشيخ التركي، دار هجر

مسند عبد بن حميد (١٥٩٢) حديثا. ط. الشيخ مصطفى العدوي

مسند الشهاب (١٤٩٩) حديثا. ط. مؤسسة الرسالة

مسند الحميدي (١٣٣٧) حديثا. ط. حسين سليم أسد

قلت: فلو جمعت أعداد أحاديث هذه المسانيد، ما بلغ مجموعها أحاديث مسند أحمد، وهذا يوضح ضخامة هذا السفر الكبير، و الذي قال فيه الإمام أحمد نفسه: «عملت هذا الكتاب إماما، إذا اختلف الناس في سنة رسول الله ﷺ رجعوا إليه.»[2] وقال أيضا لابنه عبد الله: « احتفظ بهذا "المسند"، فإنه سيكون للناس إماما»[3]، قال أبو موسى المديني: «وهذا الكتاب - أي "المسند" - أصل كبير ومرجع وثيق لأصحاب الحديث، انتقى من حديث كثير ومسموعات وافرة، فجعله إماما ومعتمدا، وعند التنازع ملجأ ومستندا» وروى أنه سئل الشيخ الإمام الحافظ أبو الحسين علي ابن الشيخ الإمامَ الحافظَ

١-قال الحافظ: أبو موسى المديني في "خصائص المسند": «فأما عدد المسند فلن أزل أسمع من أفواه الناس أنها أربعون ألفا، إلى أن قرأت على أبي منصور بن زريق ببغداد أخبرنا أبو بكر الخطيب قال: "وقال ابن المنادي: لم يكن في الدنيا أحد أروى عن أبيه منه، لأنه سمع المسند وهو ثلاثون ألفا" .»

٢- "خصائص المسند" لأبي موسى المديني(١٤/١).

٣- "سير أعلام النبلاء" للذهبي (٣٢٧/١١)ط. مؤسسة الرسالة.

الفقيهَ محمدَ اليونيني – رحمهما الله تعالى – أنت تحفظ الكتب الستة ؟. فقال: «أحفظهما وما أحفظهما» فقيل له: كيف هذا ؟ فقال: «أنا أحفظ مسند أحمد، وما يفوت المسند من الكتب إلا قليل»[١]

قلت: سبحان الله الواحد الأحد، فالمسند على ضخامة ما اشتمل عليه من الأحاديث، فإنه قد عري عن أحاديث هي في الصحيحين، مثل: حديث عائشة رضي الله عنها، والمشهور بحديث أم زرع، وغيره من الأحاديث.[٢]

قال الحافظ ابن كثير: «ثم إن الإمام أحمد قد فاته في كتابه هذا – مع أنه لا يوازيه مسند في كثرته وحسن سياقته – أحاديث كثيرة جداً، بل قد قيل إنه لم يقع له جماعة من الصحابة الذين في الصحيحين قريباً من مائتين.»[٣]

درجة أحاديث المسند

ولكن ما يميز المسند أيضا أن أحاديثه منتقاة، وكذا رواة المسند،

قال أبو موسى المديني: «وهذا المسند الذي ألفه الإمام احمد على مسانيد الصحابة رضوان الله عليهم، شرع في تأليفه منصرفه من رحلته إلى اليمن إلى عبد الرزاق الصنعاني، وانتقى أحاديثه – التي زادت عن الخمس و عشرين ألفا – انتقاها من سبعمائة ألف حديث»[٤]

وقد نقل السيوطي:« قول الحافظ الكبير ابن حجر في كتابه " تعجيل المنفعة برجال الأربعة ": «ليس في المسند حديث لا أصل له إلا ثلاثة أحاديث أو أربعة، منها حديث عبد الرحمن بن عوف، «أنه يدخل الجنة زحفا»، قال: والاعتذار عنه أنه مما أمر أحمد بالضرب عليه فترك سهوا، أو ضرب وكتب من تحت الضرب.» وقال في كتابه " تجريد زوائد مسند البزار ": «إذا كان الحديث في مسند أحمد لم نعزه إلى غيره من المسانيد.»، وقال الهيثمي في زوائد المسند: «مسند أحمد أصح صحيحا من غيره.»[٥]

١ – "المصعد الأحمد في ختم مسند أحمد" لشمس الدين ابن الجزري.

٢ – قال شمس الدين ابن الجزري في "المصعد الأحمد": «أما حديث أم زرع، فقد سمعت شيخنا الحافظ عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير يقول: إنما لم يخرجه أحمد في المسند لأنه ليس من قول النبي ﷺ، وإنما من حكاية عائشة رضي الله عنها. والله أعلم.»

٣ – "الباعث الحثيث اختصار علوم الحديث" للشيخ أحمد شاكر(النوع الأول:مسند أحمد).

٤ – "خصائص المسند" لأبي موسى المديني(١/١٥).

٥ – "تدريب الراوي" للسيوطي(١/١٨٨)ط.دار طيبة.

قلت: وهذا الذي ذكر من أن أحاديثه أنقى من غيره، ذلك بالنسبة للمسانيد الأخر، وإلا فالمسند به أحاديث ضعيفة خفيفة الضعف، بل وشديدة الضعف، حتى ذكر بعضهم أن المسند فيه أحاديث موضوعة، مثل ابن الجوزي، والحافظ العراقي:

قال الحافظ العراقي: «فلما قرأت المسند في سنة ستين وسبعمائة على الشيخ المسند علاء الدين أبي الحسن علي بن محمد بن صالح العرضي الأصل الدمشقي قدم علينا من الإسكندرية لسماع المسند عليه، وقع في أثناء السماع كلام، هل في المسند أحاديث ضعيفة أو كله صحيح ؟ فقلت: إن فيه أحاديث ضعيفة كثيرة، وإن فيه أحاديث يسيرة موضوعة. فبلغني بعد ذلك؛ أن بعض من ينتمي إلى مذهب الإمام أحمد أنكر هذا إنكارا شديدا من أن فيه شيئا موضوعا!، وعاب قائل هذا. ونقل عن الشيخ تقي الدين ابن تيمية: أن الذي وقع فيه من هذا، هو من زيادات القطيعي، لا من رواية الإمام أحمد ولا من رواية ابنه عبد الله عنه.، فحرضني قول هذا القائل على أن جمعت في هذه الأوراق ما وقع في المسند من رواية الإمام أحمد ومن رواية ابنه عبد الله، مما قال فيه بعض أئمة هذا الشأن: إنه موضوع. وبعض هذه الأحاديث مما لم يوافق من ادعى وضعها على ذلك فأبينه مع سلوك الإنصاف، فليس لنا بحمد الله غرض إلا في إظهار الحق.»[1]

وقال ابن الجوزي: «كان قد سألني بعض أصحاب الحديث: هل في مسند أحمد ما ليس بصحيح؟ فقلت: نعم. فعظم ذلك على جماعة ينسبون إلى المذهب! فحملت أمرهم على أنهم عوام، وأهملت فكر ذلك. وإذا بهم قد كتبوا فتاوى، فكتب فيها جماعة من أهل خراسان، -منهم أبو العلاء الهمذاني يعظمون هذا القول، ويردونه، ويقبحون قول من قاله! فبقيت دهشًا متعجبًا، وقلت في نفسي: وا عجبًا! صار المنتسبون إلى العلم عامة أيضًا! وما ذاك إلا أنهم سمعوا الحديث، ولم يبحثوا عن صحيحه وسقيمه، وظنوا أن من قال ما قلته تعرض للطعن فيما أخرجه أحمد، وليس كذلك! فإن الإمام أحمد روى المشهور والجيد والرديء، ثم هو قدر رد كثيرًا مما روى، ولم يقبل به، ولم يجعله مذهبًا له. أليس هو القائل في حديث الوضوء بالنبيذ: مجهول؟!

ومن نظر في "كتاب العلل" الذي صنفه أبو بكر الخلال، رأى أحاديث كثيرة، كلها في المسند، وقد طعن فيها أحمد.

١- الحافظ ابن حجر "مقدمة القول المسدد"(١/٥) ط. مكتبة ابن تيمية – القاهرة.

ونقلت من خط القاضي أبي يعلى محمد بن الحسين الفراء في مسألة النبيذ، قال: إنما روى أحمد في "مسنده" ما اشتهر، ولم يقصد الصحيح ولا السقيم ويدل على ذلك أن عبد الله قال: قلت لأبي: ما تقول في حديث ربعي بن حراش عن حذيفة؟ قال: الذي يرويه عبد العزيز بن أبي رواد؟ قلت: نعم. قال: الأحاديث بخلافه. قلت: فقد ذكرته في "المسند"؟ قال: قصدت في "المسند" المشهور، فلو أردت أن أقصد ما صح عندي، لم أرد بهذا "المسند" إلا الشيء بعد الشيء اليسير؛ ولكنك يا بني تعرف طريقتي في الحديث، لست أخالف ما ضعف من الحديث إذا لم يكن في الباب شيء يدفعه. قال القاضي: وقد أخبر عن نفسه كيف طريقته في المسند؛ فمن جعله أصلًا للصحة، فقد خالفه، وترك مقصده.»[1]، وقد ذكر ابن الجوزي في كتابه "الموضوعات" أحاديث في مسند أحمد، حكم عليها بالوضع.

قلت: وقد أجاب الحافظ ابن حجر علي الأحاديث التسع التي ذكرها الحافظ العراقي، وأجاب عن خمسة عشر ذكرها ابن الجوزي في "الموضوعات"، ولكن ذكر السيوطي في كتابه"النكت البديعات على الموضوعات": أن في موضوعات ابن الجوزي ثمانية و ثلاثين حديثا من مسند الإمام أحمد، فأجاب المحدث محمد صبغة الله الهندي في كتابه "ذيل القول المسدد" عن الأحاديث التي لم يذكرها الحافظ ابن حجر.

فالإمام أحمد لم يشترط صحة ما روى في المسند كما قال أبو موسى المديني في "خصائص مسند أحمد"، بل قد قال الإمام أحمد نفسه -كما نقل ابن الجوزي-: « قصدت في "المسند" الحديث المشهور، وتركت الناس تحت ستر الله تعالى، فلو أردت أن أقصد ما صح عندي، لم أرد بهذا "المسند" إلا الشيء بعد الشيء اليسير؛ ولكنك يا بني تعرف طريقتي في الحديث، لست أخالف ما ضعف من الحديث إذا لم يكن في الباب شيء يدفعه.»

ترتيب المسند

صنف الإمام احمد المسند مرتبا على مسانيد الصحابة فبدأ بـ

١- العشرة المبشرين بالجنة.

٢- مسند بعض الصحابة.

١- الإمام ابن الجوزي "صيد الخاطر"(٣١٣/١)(فصل: مسند الإمام أحمد فيه الصحيح وغيره)ط.دار القلم-دمشق.

٣- مسند أهل البيت.
٤- مسند بني هاشم.
٥- مسند المكثرين.
٦- مسند المكيين.
٧- مسند المدنيين.
٨- مسند الشاميين.
٩- مسند الكوفيين.
١٠- مسند البصريين.
١١- مسند الأنصار.
١٢- تتمة مسند الأنصار.
١٣- مسند النساء.
١٤- مسند القبائل.

« ولكن قد وقع فيه بعض الخلل مثل: إدراج عدد من أحاديث المكثرين في غير مسانيدهم، وتكرار الحديث الواحد بإسناده ومتنه لغير فائدة في إعادته، وتفريق أحاديث الصحابي الواحد في أكثر من موضع من "المسند"، والخلط بين أحاديث الشاميين والمدنيين، وعدم التمييز بين روايات الكوفيين والبصريين، وتداخل بعض أحاديث الرجال بأحاديث النساء، واختلاط مسانيد القبائل بمسانيد أهل البلدان. وقد نبه على ذلك كله الحافظ ابن عساكر في كتابه "ترتيب أسماء الصحابة الذين أخرج حديثهم أحمد بن حنبل في المسند". ثم قال: ولست أظن ذلك إن شاء الله وقع من جهة أبي عبد الله رحمه الله، فإن محله في هذا العلم أوفى، ومثل هذا على مثله لا يخفى، وقد نراه توفي قبل تهذيبه، ونزل به أجله قبل تلفيقه وترتيبه، وإنما قرأه لأهل بيته قبل بذل مجهوده فيه خوفا من حلول عائق بموته دون بلوغ مقصوده فيما يرتضيه.»[١]

قال أبو موسى المديني: « فأما عدد الصحابة فنحو سبعمائة رجل، ومن النساء مائة و نيف. فعلق ابن الجزري على ذلك فقال: قد عددتهم لما أفردتهم في كتابي المسند، فبلغوا ستمائة ونيف سوى النساء

١- شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون"مقدمة تحقيق مسند الإمام أحمد"(٥٩/١)ط.مؤسسة الرسالة.

الصحابيات، وعدد النساء الصحابيات فبلغن ستا وتسعين، واشتمل المسند على نحو ثمانمائة من الصحابة سوى ما فيه ممن لم يسم من الأبناء والمبهمات وغيرهم.

فأما الأبناء فيه ثمانية، منه اثنان عرف اسمهما، وهما: ابن أبزى، وهو عبد الرحمن ، وابن الأمين واسمه عبد الله، وقيل: زياد، ويقال له: أبو لأي.

وأما شيوخه الذين روى عنهم، فإني عددتُهم فبلغوا مائتين وثلاثة وثمانين رجلا، وأما شيوخ ابنه عبد الله الذين روى عنهم في مسند أبيه، فعددتهم مائة وثلاثة وسبعون رجلا، وقد أثبت ذلك وذكرتهم في كتابي "المسند الأحمد"، ولكن شيوخه الذين روى عنهم وسمع منهم فيزيدون على الأربعمائة، ذكره الحافظ ابن نقطة في كتاب مفرد»[1]

إسناد المسند

قد انتهى إلينا "المسند" برواية ابن الحصين عن ابن المذهب، عن القطيعي، عن عبد الله بن أحمد، عن الإمام أحمد.

أما عبد الله بن أحمد بن حنبل : فقد انفرد عبد الله بن أحمد ابن حنبل برواية "المسند" عن أبيه، مع أنه سمعه مع أخيه صالح وابن عم أبيه حنبل بن إسحاق، فصالح – وهو أكبر أولاد الإمام – كان كثيرا ما يتغيب عن السماع سعيا وراء عياله. ذكره أبو بكر الخلال فقال: « كان أبو عبد الله يقرأ عليه كثيرا وكان ربما غاب صالح فأقول له إن صالحا مشغول بعياله فاقرأ عليه فكان لا يفعل قال: فلما كثر ذلك عليه وعلم كثرة شغله وتخلفه عن السماع كان أبي يقرأ علي إذا غاب صالح ويدعه.»[2]، ولعل حنبل بن إسحاق اهتم بفقه الإمام أحمد أكثر من اهتمامه بحديثه، ومن ثم انفرد عبد الله بسماع سائر المسند عن أبيه[3]، بل إن بعض الأحاديث سمعها منه مرتين وثلاثة[4]، وقد أدى لنا المسند كما سمعه وزاد عليه أحاديث عن عوالي شيوخه[5] وقد بلغ عددهم مئة وثلاثة وسبعين شيخا[6].

١– "المصعد الأحمد في ختم مسند أحمد" لشمس الدين ابن الجزري.

٢– ابن أبي يعلى في"طبقات الحنابلة"(١٨٢/١)ط.دار المعرفة – بيروت، ت: محمد حامد الفقي.

٣– "سير أعلام النبلاء" للذهبي(١٨١/١١)ط.مؤسسة الرسالة.

٤– الذهبي، المرجع السابق(٥٢٠/١٣)

٥– الذهبي، المرجع السابق (٥٢٤/١٣)

٦– "المصعد الأحمد في ختم مسند أحمد" لشمس الدين ابن الجزري.

وثقه النسائي والدارقطني والخطيب وغيرهم، وحدث عنه النسائي وابن صاعد، وأبو علي بن الصواف، وأبو بكر بن النجاد، وأبو بكر القطيعي، وخلق كثير. كانت ولادته عام ٢١٣ هـ، وتوفي عام٢٩٠ هـ عن سبع وسبعين سنة[١].

فأما الراوي عن عبد الله: فهو أبو بكر أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك القطيعي، ولد سنة ٢٧٤ هـ، سمع "المسند" مع عم أمه عبد الله بن الجصاص، وكان لأبيه جعفر اتصال بالدولة، وكان عبد الله يقرأ "المسند" لابن ذلك السلطان، فحضر القطيعي أيضا، وسمعه منه[٢]. وقد اتهمه ابن أبي الفوارس، فقال: لم يكن بذاك، له في بعض "المسند" أصول فيها نظر، ذكر أنه كتبها بعد الغرق[٣]. وكانت القطيعة – حيث يسكن – قد غرقت، فغرق فيها بعض كتبه، فغمزه الناس لاستحداث نسخها من كتاب لم يكن فيه سماعه[٤]، وقد دافع ابن الجوزي عن هذه التهمة بقوله: ومثل هذا لا يطعن به عليه، لأنه يجوز أن تكون تلك الكتب التي غرقت قد قرئت عليه، وعورض بها أصله، وقد روى عنه الأئمة كالدارقطني، وابن شاهين، والبرقاني وأبي نعيم والحاكم[٥].

وقال الخطيب البغدادي: لم يمتنع أحد من الرواية عنه، ولا ترك الاحتجاج به[٦] .

وقال الحاكم: ثقة مأمون[٧]. توفي أبو بكر سنة ٣٦٨ هـ، وله خمس وتسعون سنة[٨].

وأما الراوي عن القطيعي: فهو أبو علي الحسن بن علي ابن المذهب، البغدادي الواعظ.

ولد عام ٣٥٥ هـ.

قال الخطيب البغدادي: كتبنا عنه، وكان يروي عن أبي بكر القطيعي "مسند" أحمد ابن حنبل بأسره، وكان سماعه صحيحا إلا في أجزاء منه، فإنه ألحق اسمه فيها[٩].

١- الذهبي، المرجع السابق (٥١٦/١٣)

٢- الذهبي، المرجع السابق (٢١٢/١٦)

٣- الذهبي، المرجع السابق (٢١٢/١٦)

٤- الخطيب البغدادي "تاريخ بغداد" (٧٣/٤)ط.دار الغرب الإسلامي – بيروت، ت: بشار عواد معروف.

٥- "المنتظم في تاريخ الأمم والملوك" لابن الجوزي(٩٣/٧)ط.دار صادر.

٦- الخطيب البغدادي في"تاريخ بغداد" (٧٣/٤).

٧- الذهبي في"ميزان الاعتدال"(٨٨/١)ط.مؤسسة الرسالة.

٨- الذهبي في"سير أعلام النبلاء"(٢١٣/١٦)

٩- "تاريخ بغداد" للخطيب البغدادي(٣٩٠/٧).

وقد دافع ابن الجوزي عن هذه التهمة أيضا بقوله: هذا لا يوجب القدح، لأنه إذا تيقن سماعه للكتاب جاز أن يكتب سماعه بخطه[1]. ولكن قال الحافظ ابن عساكر: قد روى "المسند" من طريق ابن المذهب وليس في نسخته مسند فضالة بن عبيد وعوف بن مالك، فقد قال في كتابه " ترتيب أسماء الصحابة ": عوف بن مالك الأشجعي في جزء فيه فضالة بن عبيد، ولم يقع إلينا مسموعا[2].وقال ابن حجر في "أطراف المسند": وهو فوت لابن المذهب على القطيعي لم يسمعه منه، وقد رواه عن القطيعي أبو القاسم عبد الملك بن محمد بن بشران، وحدث به عنه أبو الحسن علي بن العلاف، وهذا العلاف قد أجاز لأبي القاسم بن عساكر ولأبي موسى المديني وطائفة، فيمكن اتصاله بالإجازة من طريق بعضهم[3]. وتوفي ابن المذهب عام ٤٤٤ هـ[4].

وأما الراوي عن ابن المذهب: فهو أبو القاسم هبة الله بن محمد بن عبد الواحد بن الحصين الشيباني البغدادي. ولد عام ٤٣٢ هـ . قال ابن الجوزي: كان ثقة، صحيح السماع، وسمعت منه "مسند" الإمام أحمد جميعه[5]. وقال السمعاني: شيخ ثقة، دين، صحيح السماع، واسع الرواية[6].

وقد حدث عن ابن الحصين أيضا أبو القاسم بن عساكر، وأبو موسى المديني، وحنبل بن عبد الله المكبر. وعن ابن الحصين اشتهرت رواية "المسند" وذاع في جميع البلدان، ورواه العدد الجم من الحفاظ الثقات، وتصدوا لإسماعه وروايته. وتوفي ابن الحصين:٥٢٥[7].

وللحافظ أبي موسى المديني طريق آخر للمسند ينتهي إلى القطيعي أورده في كتابه "خصائص المسند" قال: « فإن مما أنعم الله علينا أن رزقنا سماع كتاب المسند للإمام الكبير، إمام الدين أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، رحمه الله تعالى، فحصل لي والدي – رحمه الله وجزاه الله عني خيرا – إحضاري قراءته سنة خمس وخمس مئة على الشيخ المقرئ بقية المشايخ أبي علي الحسن بن الحداد، وكان سماعه لأكثره عن أبي نعيم أحمد بن عبد الله الحافظ – وما فاته منه قرئ عليه بإجازته له – وأبو نعيم كان

١– ابن الجوزي في"المنتظم في تاريخ الأمم والملوك"(١٥٥/٨)ط.دار صادر.

٢– الحافظ ابن عساكر في"ترتيب أسماء الصحابة"(٨٧).

٣– الحافظ ابن حجر"إطراف المسْنِد المعتَلِي بأطراف المسنَد الحنبلي"(٢٢٥/١).

٤– الذهبي في"سير أعلام النبلاء"(٦٤٠/١٧)

٥– "المنتظم في تاريخ الأمم والملوك" لابن الجوزي(٢٤/١٠) ط.دار صادر.

٦– الذهبي في "سير أعلام النبلاء" (٥٣٨/١٩).

٧– الذهبي، المرجع السابق(٥٣٩/١٩).

يرويه عن شيخيه أبي علي محمد بن أحمد بن الحسن الصواف، وأبي بكر أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك القطيعي، على ما تنطق فهرست مسموعاتي بخط والدي رحمه الله.»[١]

١- "خصائص المسند" لأبي موسى المديني(١/١٠).

المبحث الثالث :- اهتمام العلماء بالمسند

لقد ظهر اهتمام العلماء بالمسند ظهورا شديد يمكن تقسيمه إلي نوعين:

النوع الأول من الاهتمام:- وهي مرحلة مبكرة من الزمن، كان للرواية فيها شأن، فكان اهتمامهم ينصب على تحصيل المسند عن طريق سماعه، وحفظه، وروايته. وهذا ما يظهر من كلام أبي موسى المديني، في حكايته عن أمر المسند، واهتمام أهل العلم به.

فكان الحافظ أبو موسى المديني يقول: «إن مما أنعم الله علينا أن رزقنا سماع كتاب "المسند" للإمام الكبير إمام الدين أبي عبد الله أحمد بن حنبل.» وقال أيضا: « ولعمري إن من كان من قبلنا من الحفاظ يتبجحون بجزء واحد يقع لهم من حديث هذا الإمام الكبير. ثم ذكر المديني كيف أن الحاكم لم يبدأ بتأليف كتابه "المستدرك على الصحيحين" إلا بعد أن أقام في بغداد أشهرا، وسمع جملة "المسند" من أبي بكر بن مالك القطيعي.» وقال أيضا: «حضرت مجلس يوسف القاضي سنة خمس وثمانين ومائتين، أسمع منه كتاب "الوقوف"، فقال لي: من عنده "مسند" أحمد ابن حنبل و"الفضائل" أيش يعمل هاهنا؟. »

النوع الثاني من الاهتمام:- وهي مرحلة التأليف والتصنيف، والمؤلفات التي تدور في فلك المسند ما بين اهتمام بالرجال، وترتيب أحاديث، وتعليق على شرح، وإعراب ألفاظه، وإليك سرد هذه المؤلفات:

١- "ترتيب أسماء الصحابة الذين أخرج حديثهم أحمد ابن حنبل في المسند" للحافظ أبي القاسم ابن عساكر (ت:٥٧١ هـ).

٢- "ترتيب المسند" للحافظ أبي بكر محمد بن عبد الله الصامت ابن المحب (ت: ٧٨٩ هـ)، ذكر ابن الجزري: أنه رتبه على معجم الصحابة، ورتب الرواة كذلك كترتيب كتاب "الأطراف"، تعب فيه تعبا كثيرا.[١]

٣- ترتيب مسند أحمد على حروف المعجم، لأبي بكر محمد بن عبد الله بن عمر المقدسي الحنبلي، (ت: ٨٢٠ هـ).[١]

١- وقد أخذ حافظ الشام ومؤرخ الإسلام عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير هذا الكتاب المرتب من مؤلفه ، وأضاف إليه أحاديث الكتب الستة، ومعجم الطبراني الكبير، ومسند البزار، ومسند أبي يعلى الموصلي، قال تلميذه ابن الجزري في "المصعد الأحمد": وأجهد نفسه كثيرا، وتعب فيه تعبا عظيما، فجاء لا نظير له في العالم، وأكمله إلا بعض مسند أبي هريرة، فإنه مات قبل أن يكمله، فإنه عوجل بكف بصره.

٤- "ترتيب مسند الإمام أحمد على أبواب صحيح البخاري" للإمام علي بن الحسين بن عروة بن زكنون (ت: ٨٣٧ هـ)، وسماه "الكواكب الدراري".[٢]

٥- "تهذيب المسند وترتيبه على الأبواب" للشيخ الإمام المحدث شهاب الدين أحمد بن محمد بن سليمان الحنبلي الشهير بابن زريق (ت:٨٤١ هـ)، وقد فقدت هذه النسخة فيما فقد في كائنة تيمور في دمشق سنة ٨٠٣ هـ .

٦- "إطراف المسند المعتلي بأطراف المسند الحنبلي" للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢ هـ)، و قد ذكر أطراف الأحاديث التي اشتمل عليها المسند.

٧- "الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد ابن حنبل الشيباني" للشيخ العلامة أحمد بن عبد الرحمن البنا الشهير بالساعاتي (ت: ١٣٧١ هـ / ١٩٥١ م)، عمد فيه إلى السند فحذفه، عقب كل حديث بسنده في التعليق، وجمع الحديث في مكان واحد بحيث لا يختل المعنى، وألمع إلى اختلاف الروايات، وميز ذلك، وجعله أقسام، وهي: التوحيد وأصول الدين، الفقه، تفسير القرآن، الترغيب، الترهيب، التاريخ، أحوال الآخرة وما يتقدم ذلك من الفتن، وأدرج تحت كل قسم ما يدخل في معناه من الكتب والأبواب، أما الأحاديث الطويلة الواردة في "المسند" فقد وضعها في أول باب يليق بها، ثم جزأ الحديث الواحد، فوضع كل جزء منه في الباب الذي يندرج تحته.

٨- "مختصر مسند أحمد" للإمام المحدث سراج الدين عمر بن علي المعروف بابن الملقن الشافعي (ت: ٨٠٤ هـ)[٣]

٩- "غريب الحديث على مسند أحمد بن حنبل"، للغوي الزاهد أبي عمر محمد بن عبد الواحد بن أبي هاشم المعروف بغلام ثعلب (ت:٣٤٥ هـ)[٤]

١٠- "خصائص المسند" للحافظ أبي موسى المديني (ت:٥٨١ هـ).

١- " تاريخ التراث العربي" لفؤاد سزكين (٢٢١/٣).

٢- قال السخاوي في "الضوء اللامع" (٢١٤/٥) في ترجمته: رتب "المسند" على أبواب البخاري.

٣- حاجي خليفة في "كشف الظنون" (١٠٧٥/٢) ط. دار إحياء التراث العربي، ودار الكتب العلمية.

٤- ابن أبي يعلى في "طبقات الحنابلة" (٦٨٢/٢).

١١- "المصعد الأحمد في ختم مسند الإمام أحمد" ابن الجزري (ت: ٨٣٣ هـ)، وهو في خصائص وفضائل مسند أحمد.

١٢- "تجريد ثلاثيات مسند أحمد" للإمام العلامة المحدث محب الدين إسماعيل بن عمر المقدسي (ت: ٦١٣ هـ). وللإمام الحجة ضياء الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي (ت: ٦٤٣ هـ).

١٣- "نفثات صدر المكمد وقرة عين المسعد بشرح ثلاثيات مسند الإمام أحمد" وهو شرح لبعض هذه الثلاثيات للعلامة محمد بن أحمد بن سالم السفاريني (ت: ١١٨٨ هـ).

١٤- "الإكمال في تراجم من له رواية في مسند الإمام أحمد ممن ليس لهم ذكر في تهذيب الكمال" للإمام الحافظ أبو المحاسن شمس الدين محمد بن علي بن الحسن بن حمزة الحسيني الشافعي (ت: ٧٦٥ هـ)

١٥- كتاب "غاية المقصد في زوائد المسند" للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت: ٨٠٧ هـ) أفرد زوائده على الكتب الستة بأسانيدها، ورتبها على الأبواب.

١٦- " عقود الزبرجد على مسند أحمد " للحافظ جلال الدين السيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ، وهو كتاب في إعراب ما يشكل من ألفاظ المسند.

١٧- "القول المسدد في الذب عن مسند أحمد" للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢ هـ). وهو كتاب يرد فيه على العراقي، وابن الجوزي، في أن هناك بالمسند أحاديث موضوعة. وله ذيل من تصنيف محمد بن عبد الملك صبغة الله الهندي، تناول فيه بقية الأحاديث التي فاتت الحافظ ابن حجر.

١٨- "شرح المسند" للعالم المحدث المحقق أبو الحسن نور الدين محمد بن عبد الهادي السندي (ت: ١١٣٩ هـ). وهو شرح بسيط بمثابة الحاشية، وهي حاشية نفيسة.

الباب الثاني الدراسة العملية

مسند أبي بكر الصديق ﷺ

الحديث الأول (نكارة لفظة في الحديث)

٢- قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، قَالَ حَدَّثَنَا مِسْعَرٌ، وَسُفْيَانُ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ الْمُغِيرَةِ الثَّقَفِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبِيعَةَ الْوَالِبِيِّ، عَنْ أَسْمَاءَ بْنِ الْحَكَمِ الْفَزَارِيِّ، عَنْ عَلِيٍّ، ﷺ، قَالَ: كُنْتُ إِذَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَدِيثًا نَفَعَنِي اللَّهُ بِمَا شَاءَ مِنْهُ وَإِذَا حَدَّثَنِي عَنْهُ غَيْرِي اسْتَحْلَفْتُهُ فَإِذَا حَلَفَ لِي صَدَّقْتُهُ وَإِنَّ أَبَا بَكْرٍ ﷺ حَدَّثَنِي وَصَدَقَ أَبُو بَكْرٍ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: " مَا مِنْ رَجُلٍ يُذْنِبُ ذَنْبًا فَيَتَوَضَّأُ فَيُحْسِنُ الْوُضُوءَ قَالَ مِسْعَرٌ وَيُصَلِّي وَقَالَ سُفْيَانُ: ثُمَّ يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ فَيَسْتَغْفِرُ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ إِلَّا غَفَرَ لَهُ "

ترجمة رجال الإسناد

- وكيع: هو بن الجراح بن مليح الرؤاسي، ثقة حافظ، أخرج له الجماعة، ت: ١٩٦ أو١٩٧ هـ. (تقريب: ٧٤١٤).
- سفيان: هو ابن سعيد بن مسروق الثوري، ثقة ثبت إمام ربما دلس، أخرج له الجماعة، ت:١٦١ هـ. (تقريب: ٢٤٤٥).
- مسعر: هو ابن كدام الهلالي، ثقة ثبت، أخرج له الجماعة، ت:١٥٣ أو١٥٥ هـ. (تقريب: ٦٦٠٥).
- عثمان بن المغيرة: ثقة، أخرج له الجماعة إلا مسلما (تقريب:٤٥٢٠).
- علي بن ربيعة بن فضلة: ثقة، أخرج له الجماعة، من الوسطى من التابعين. (تقريب: ٤٧٣٣).
- أسماء بن الحكم الفزاري: صدوق، أخرج له أصحاب السنن، (تقريب: ٤٠٨). ولكن نقل في التهذيب: قال البزار "مجهول"، قال العقيلي " منكر الحديث"، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: "يخطئ"، ووثقه العجلي.[1]
- علي بن أبي طالب ﷺ: صحابي من السابقين الأولين، ورجح جمع أنه أول من أسلم، وهو أحد العشرة، ت: ٤٠هـ (تقريب:٤٧٥٣).
- أبو بكر الصديق ﷺ: عبد الله بن أبي قحافة، صحابي، خليفة رسول الله ﷺ، وأحد المبشرين بالجنة، ت: ١٣هـ. (٣٤٦٧).

تخريج الحديث

١- الحافظ ابن حجر في"تهذيب التهذيب"(٢٦٨/١) الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند.

هذا الحديث أخرجه أحمد في ثلاث مواضع وأخرجه غيره[1] كلهم من طريق عثمان بن المغيرة الثقفي عن علي بن ربيعة الوالبي عن أسماء بن الحكم الفزاري عن علي رضي الله عنه.

بيان العلة الحديث تفرد به أسماء بن الحكم الفزاري عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، ولم يرو عنه إلا علي بن ربيعة الوالبي. وأسماء قد اختلفت فيه أقوال العلماء، ولكن هو إلى الضعف أقرب قلت: ومن كان هذا حاله فلا يطمئن لتفرده، ولا يقبل منه، خاصة أن في الحديث زيادة أنكرها عليه البخاري، وهي: " كنت إذا سمعت من رسول الله ﷺ حديثا نفعني الله بما شاء منه وإذا حدثني عنه غيري استحلفته فإذا حلف لي صدقته"، لذا أشار البخاري إلى ذلك فقال: «ولم يُروَ عَنْ أسماء بْن الحَكَم، إلا هذا الواحد، وحديث آخر ولم يُتابع عليه. وقد روى أصحابُ النبيِّ ﷺ بعضُهم، عَنْ بعضٍ، فلم يُحَلِّف بعضُهم بعضا.»[2] وتبع العقيليُ البخاري في إنكار الاستحلاف فقال: وَقَدْ رَوَى عَلِيٌّ عَنْ عُمَرَ وَلَمْ يَسْتَحْلِفْهُ.[3] أهـ

١- أخرجه أحمد(١/٨)،(١/١٠)، وأبو داود(١٥٢١)كتاب الصلاة، باب تفريع أبواب الوتر، باب في الاستغفار، والترمذي(٤٠٦) أبواب الصلاة، باب ما جاء في الصلاة عند التوبة، وفي(٣٠٠٦)أبواب تفسير القرآن، باب سورة آل عمران، وابن ماجة(١٣٩٥)كتاب إقامة الصلاة، والسنة فيها، باب ما جاء في أن الصلاة كفارة، وابن حبان في"صحيحه"(٦٢٣)كتاب الرقاق، باب التوبة، ذكر مغفرة الله جل وعلا للتائب المستغفر لذنبه، ط.مؤسسة الرسالة. والطيالسي في"مسنده"(١،٢)ط.دار هجر، والنسائي في الكبرى(١٠١٧٥،١٠١٧٦،١٠١٧٧،١٠١٧٨) ط.مؤسسة الرسالة، وابن أبي شيبه في المصنف(٧٧٢٤)كتاب كتاب صلاة التطوع والإمامة، باب فيما يكفر به الذنوب،ط.مكتبة الرشد، والطحاوي في"مشكل الآثار"(من ٦٠٤٨ألي ٦٠٣٩)ط.مؤسسة الرسالة. وأبو يعلى في"مسنده"(١،١١،١٢،١٣،١٤،١٥)ط.دار المأمون للتراث، والحميدي في"مسنده"(١،٤)ط. دار السقا، والبزار في"مسنده"(٨،٩،١٠،١١)ط. مكتبة العلوم والحكم، والضياء المقدسي في "الأحاديث المختارة"(٨،٩،١٠،١١)ط. دار خضر، ت:عبد الملك بن دهيش، وأحمد في"فضائل الصحابة"(١٤٢)باب فضائل أبي بكر،(٦٤٢)باب فضائل عمر بن الخطاب،ط. مؤسسة الرسالة، والمروزي في"مسند أبي بكر"(٩،١٠،١١)ط. المكتب الإسلامي ، والبيهقي في"شعب الإيمان"(٦٦٧٥،٦٦٧٦)ط. مكتبة الرشد، والنسائي في"عمل اليوم والليلة"(٤١٤)ط.مؤسسة الرسالة، والطبراني في"المعجم الأوسط"(٥٨٤)ط.دار الحرمين، وفي"الدعاء"(١٨٤٢،١٨٤٣،١٨٤٤)ط.دار الكتب العلمية، وابن المبارك في"الزهد"(١٠٨٨) ط.دار الكتب العلمية، وتمام في"الفوائد"(١٤٠٨) ط. مكتبة الرشد، والماليني في "الأربعون في مشايخ الصوفية"(١١٦)ط. دار البشائر الإسلامية، وابن شاهين في"فضائل الأعمال"(١٧٦) ط.دار الكتب العلمية، والعقيلي في"الضعفاء"(١٨٢) ط.دار الكتب العلمية، وابن الجزري في"مناقب الأسد الغالب"(٤٨) ط.مكتبة القرآن، وابن عساكر في"الأربعون البلدانية"، البلد الثاني: المدينة، ط.مكتبة القرآن، وغيرهم .

٢- البخاري في"التاريخ الكبير"(٢/٥٤)(١٦٦٣)ط. دائرة المعارف العثمانية.

٣- العقيلي في"ضعفاء الرجال"(١/١٠٦) ط.دار الكتب العلمية.

ولكن قال المزي: ما ذكره البخاري رحمه الله لا يقدح في صحة هذا الحديث، ولا يوجب ضعفه، أما كونه لم يتابع عليه، فليس شرطا في صحة كل حديث صحيح، أن يكون لراويه متابع عليه، وفى الصحيح عدة أحاديث لا تعرف إلا من وجه واحد، نحو حديث"الأعمال بالنية"، الذي أجمع أهل العلم على صحته وتلقيه بالقبول وغير ذلك، وأما ما أنكره من الاستحلاف، فليس فيه أن كل واحد من الصحابة كان يستحلف من حدثه عن النبي ﷺ، بل فيه أن عليا رضي الله عنه كان يفعل ذلك، وليس ذلك بمنكر أن يحتاط في حديث النبي رضي الله عنه كما فعل عمر رضي الله عنه في سؤاله البينة بعض من كان يروى له شيئا عن النبي ﷺ كما هو مشهور عنه، والاستحلاف أيسر من سؤاله البينة، و قد روى الاستحلاف عن غيره أيضا. على أن هذا الحديث له متابع ، رواه عبد الله بن نافع الصائغ، عن سليمان بن يزيد الكعبي، عن المقبري، عن أبي هريرة، عن علي. ورواه حجاج بن نصير، عن المعارك بن عباد، عن عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن جده، عن علي. ورواه داود بن مهران الدباغ، عن عمر بن يزيد عن أبي إسحاق، عن عبد خير، عن علي، ولم يذكروا قصة الاستحلاف، والله أعلم.[1]أهـ

قلت: أما طريق عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن جده، عن علي رضي الله عنه[2]. ففي إسناده عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد، قال ابن حجر في التقريب "متروك".

وأما طريق عبد الله بن نافع الصائغ، عن سليمان بن يزيد الكعبي، عن المقبري، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن علي رضي الله عنه[3]. وفيه سليمان بن يزيد الكعبي، قال أبو حاتم: منكر الحديث، ليس بالقوي[4].«وقال الدَّارَقُطْنِيّ في العلل: ضعيف. وقال ابن حبان: لا يجوز الاحتجاج به.»[5]

وأما طريق رواه داود بن مهران الدباغ، عن عمر بن يزيد، عن أبي إسحاق، عن عبدِ خيرٍ، عن علي رضي الله عنه.[6] وفيه عمر بن يزيد الأزدي قاضي المدائن. قال ابن عدي: منكر الحديث[7]، وقال الدارقطني في سؤالات البرقاني له: كوفي، أزدي، كنيته أبو سعيد، متروك،[1].

١- الحافظ المزي في"تهذيب الكمال"(٤٠٩)(٥٣٣/٢) ط.مؤسسة الرسالة.

٢- أخرجه البزار في"مسنده"(٧،٦)،والحميدي في"مسنده"(٥)،والطبراني في"الدعاء"(١٨٤٦).

٣- أخرجه الطبراني في"الدعاء"(١٨٤٥)، والبيهقي في"شعب الإيمان"(٦٦٧٧).

٤- الحافظ المزي في"تهذيب الكمال"(٧٦٠٢)(٢٥٢/٣٤).

٥- الحافظ ابن حجر في"تهذيب التهذيب"(١٠١٣)(٢٢١/١٢)

٦- أخرجه الطبراني في"الدعاء"(١٨٤٧).

٧- أبو أحمد ابن عدي في"الكامل في ضعفاء الرجال"(١١٩٩) ط.دار الكتب العلمية.

وقال ابن حجر: والمتابعات التي ذكرها لا تشد هذا الحديث شيئا لأنها ضعيفة جدا، ولعل البخاري إنما أراد بعدم المتابعة في الاستحلاف أو الحديث الآخر الذي أشار إليه.

و أضاف ابن حجر: وجاءت عنه رواية عن المقداد وأخرى عن عمار و رواية عن فاطمة الزهراء –رضي الله عنهم– و ليس في شيء من طرقه أنه استحلفهم.[٢]أهـ

وعليه فقصة الاستحلاف منكرة ضعيفة، ولكن باقي متن الحديث صحيح له شواهد أخري، والله أعلم.

الحديث الثاني (النكارة– المبتدع يروي ما يؤيد بدعته –)

٤– قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فقال :حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، قَالَ: قَالَ إِسْرَائِيلُ، قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ: عَنْ زَيْدِ بْنِ يُثَيْعٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «لَا يَحُجُّ بَعْدَ الْعَامِ مُشْرِكٌ وَلا يَطُوفُ بِالْبَيْتِ عُرْيَانٌ وَلا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا نَفْسٌ مُسْلِمَةٌ، مَنْ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُدَّةٌ فَأَجَلُهُ إِلَى مُدَّتِهِ، وَاللَّهُ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ» قَالَ: فَسَارَ بِهَا ثَلاثًا، ثُمَّ قَالَ لِعَلِيٍّ: رضي الله عنه :«الْحَقْهُ فَرُدَّ عَلَيَّ أَبَا بَكْرٍ وَبَلِّغْهَا أَنْتَ» ، قَالَ: فَفَعَلَ، قَالَ: فَلَمَّا قَدِمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ أَبُو بَكْرٍ بَكَى، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، حَدَثَ فِيَّ شَيْءٌ؟ قَالَ: «مَا حَدَثَ فِيكَ إِلَّا خَيْرٌ، وَلَكِنْ أُمِرْتُ أَنْ لَا يُبَلِّغَهُ إِلَّا أَنَا أَوْ رَجُلٌ مِنِّي».

ترجمة رجال الإسناد

- وكيع بن الجراح سبق ذكره.
- إسرائيل: هو ابن يونس بن أبي إسحاق السبيعي، ثقة تكلم فيه بلا حجة، أخرج له الجماعة، ت: ١٦٠هـ. (تقريب: ٤٠١).
- أبو إسحاق: هو عمرو بن عبد الله السبيعي، ثقة مكثر عابد، اختلط بأخرة، أخرج له الجماعة، ت: ١٢٩هـ. (تقريب: ٥٠٦٥).
- زيد بن يثيع، ثقة مخضرم، أخرج له الترمذي والنسائي، (تقريب: ٢١٦٠). وقال أيضا: «وثقه ابن حبان والعجلي، وقال ابن سعد: كان قليل الحديث»[٣]، وذكر الذهبي: «أن فيه جهالة، وما روى عنه إلا أبو إسحاق السبيعي»[٤]

١– سؤالات البرقاني للدارقطني رواية الكرجي عنه(٣٥٠)ط.كتب خانه جميلي. لاهور، باكستان

٢– الحافظ ابن حجر في"تهذيب التهذيب"(٢٦٨/١).

٣– الحافظ ابن حجر في"تهذيب التهذيب"(٤٢٨/٣).

٤– الحافظ الذهبي في"ميزان الاعتدال"(٩٧٦١)(٤٤١/٤).

تخريج الحديث

هذا الحديث بهذه الزيادة رواه أحمد، وغيره[1] كلهم من طريق إِسْرَائِيلُ، قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ: عَنْ زَيْدِ بْنِ يُثَيْعٍ ..به

بيان العلة وهذا الحديث فيه علة ظاهرة:- وهي عنعنة أبي إسحاق في كل طرقه وهو مدلس، ولا يقبل منه إلا ما صرح فيه بإحدى صيغ التحديث.

ولكن هناك علة خفية، وهي ما ذكره الخطابي في"شعار الدين": أن زيد بن يثيع من أهل الكوفة، وهو متهم في الرواية، ومنسوب إلى الرفض، وجملة "وَلَكِنْ أُمِرْتُ أَنْ لَا يُبَلِّغَهُ إِلَّا أَنَا أَوْ رَجُلٌ مِنِّي"، لم يأت بها إلا زيد هذا، والمعروف أن عامة من بلغ عن النبي ﷺ من غير أهل بيته، فقد بعث ﷺ أسعد بن زرارة ومصعب بن عمير إلى المدينة، ومعاذ بن جبل وأبا موسى الأشعري إلى اليمن، والعلاء بن الحضرمي إلى البحرين، وعتاب بن أسيد إلى مكة، فأين هذا من قول "وَلَكِنْ أُمِرْتُ أَنْ لَا يُبَلِّغَهُ إِلَّا أَنَا أَوْ رَجُلٌ مِنِّي»[2]أهـ.

قلت: ومما يؤكد كلام الخطابي أن جُلُّ روايات زيد بن يثيع، إنما تخص على رضي الله عنه.

فهو صاحب حديث«وإن تؤمروا عليا ، -ولا أراكم فاعلين- تجدوه هاديا مهديا يأخذ بكم الطريق المستقيم»[3]... وحديث «أن رسول الله ﷺ قال يوم غدير خم: اللهم من كنت مولاه فعلي مولاه، اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه»[4]...وحديث« لينتهين بنو وليعة أو لأبعثن إليهم رجلا كنفسي، ينفذ فيهم أمري»[5] يقصد علي رضي الله عنه.

١- أخرجه أحمد(٢/١)، وأبو يعلى في"مسنده"(١٠٤)، وابن عساكر في"تاريخ دمشق"(٣٤٧/٤٢)، وابن زنجوايه في"الأموال"(٦٧٤).

٢- شيخ الإسلام ابن تيمية في"منهاج السنة النبوية"(٦٣/٥)ط.جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

٣ - أخرجه أحمد(١٠٨/١)، والحاكم في مستدركه(٤٤٣٤)، وغيرهما من طريق أبي إسحاق السبيعي عن زيد بن يثيع عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

٤ - أخرجه أحمد(١١٨/١) والبزار في"مسنده"(٧٨٦)، من طريق عن زيد بن يثيع عن علي رضي الله عنه. وقد جاء من عدة طرق أخرى

٥ - أخرجه النسائي في"السنن الكبرى"(٨٤٠٣)كتاب الخصائص،باب ذكر قوله ﷺ: «علي كنفسي»ط.مؤسسة الرسالة، من طريق أبي إسحاق السبيعي عن زيد بن يثيع عن علي رضي الله عنه.

ولكن جاءت لهذه الزيادة «أَنَا أَوْ رَجُلٌ مِنِّي» شاهد من حديث العلاء بن موسى أبي الجهم، قال: حدثنا سوار بن مصعب، عن عطية العوفي، عن أبي سعيد الخدري[1].

والإسناد فيه سوار بن مصعب، «قال أحمد:ليس بشيء، وقال البخاري: منكر الحديث، وقال جماعة: متروك. وقال الذهبي: أحد الضعفاء.»[2] وفي الإسناد أيضا، عطية العوفي وهو ضعيف شيعي.، وكان يحدث عن الكلبي فيقول: حدثنا أبو سعيد، فيظن الناس أنه أبو سعيد الخدري ﷺ. وعليه فإن الإسناد فيه متروك، ومتهم بالتشيع ولا يصلح لمتابعة الزيادة التي جاء بها زيد بن يثيع.

و عليه فزيادة "وَلَكِنْ أُمِرْتُ أَنْ لَا يُبَلِّغَهُ إِلَّا أَنَا أَوْ رَجُلٌ مِنِّي" شاذة أو منكرة لا تثبت، ولكن الحديث ثابت بدون هذه الزيادة من حديث أبي هريرة ﷺ[3]. والله أعلم.

الحديث الثالث (الوهم)

٧- قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ حدثنا أَبُو كَامِلٍ، قَالَ حَدَّثَنَا حَمَّادٌ يَعْنِي ابْنَ سَلَمَةَ، عَنِ ابْنِ أَبِي عَتِيقٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «السِّوَاكُ مَطْهَرَةٌ لِلْفَمِ مَرْضَاةٌ لِلرَّبِّ».

ترجمة رجال الإسناد

- أبو كامل: هو مظفر بن مدرك الخرساني، ثقة متقن كان لا يحدث إلا عن ثقة، أخرج له أبو داود في كتاب التفرد، والنسائي، ت:٢٠٧ هـ.(تقريب: ٦٧٢٢).
- حماد بن سلمة بن دينار، ثقة عابد أثبت الناس في ثابت ، وتغير حفظه بأخرة، أخرج له الجماعة لكن البخاري تعليقا، ت: ١٦٧هـ. (تقريب: ١٤٩٩)
- ابن أبي عتيق: هو محمد بن عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن أبي عتيق، مقبول –لين إذا لم يتابع – أخرج له الجماعة إلا مسلما وابن ماجة. (تقريب: ٦٠٤٧).
- أبوه: هو عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن أبي عتيق، صدوق فيه مزاح، أخرج له الجماعة إلا أبا داود والترمذي، من الوسطى من التابعين. (تقريب: ٣٥٨٨).

١- أخرجه ابن عساكر في"تاريخ دمشق"(٣٤٧/٤٢)، وأبو الجهم في"جزءه"(٨٥)ط.مكتبة الرشد.

٢- الحافظ الذهبي في"تاريخ الإسلام"(١٢٤)(٦٣٦/٤)ط.دار الغرب الإسلامي.

٣ - أخرجه البخاري(١٦٢٢)كتاب الحج، باب لا يطوف بالبيت عريان، ولا يحج مشرك، ومسلم(١٣٤٧) كتاب الحج، باب لا يحج بالبيت عريان، ولا يطوف مشرك.

قال أبو زرعة:« ابن أبي عتيق الذي يروي عنه حماد بن سلمة اسمه عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق عن أبي بكر الصديق مرسل»[١]،وقال الهيثمي: «عبد الله بن محمد لم يسمع من أبي بكر»[٢]

تخريج الحديث

هذا الحديث أخرجه أحمد وغيره[٣].من حديث حماد بن سلمة عن بن أبي عتيق عن أبيه عن أبي بكر رضي الله عنه

بيان العلة وهذا الحديث له علة ظاهرة وهي علة الانقطاع، فابن أبي عتيق: لم يسمع من أبي بكر.

ولكن للحديث علة آخري أخفى من هذه العلة، وهي وهم أحد الرواة،

فجعل الحديث من مسند أبي بكر والصحيح أنه من مسند عائشة.

والحديث أخرجه أحمد والنسائي وغيرهما[٤] من طرق عن عائشة رضي الله عنها، وأوضح أبو يعلى أن الحديث من مسند أبي بكر خطأ، حيث قال: وسألت عبد الأعلى عنه؟ فقال: خطأ. ثم حدثني به، قال: حماد بن سلمة عن بن أبي عتيق عن أبيه عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه، ثم ذكر الطريق الصحيح فقال: وحدثنا أيضا الداروردي عبد العزيز بن محمد، عن ابن أبي عتيق، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها.[٥]

---

١ - ابن أبي حاتم في"المراسيل"(٤٦١)(١/١٢٨)، وأبو زرعة العراقي في"تحفة التحصيل"(١/٢٠٦)ط.مكتبة الرشد.

٢ - الهيثمي في"مجمع الزوائد"(١١١٣)(١/٢٢٠)ط. مكتبة القدسي.

٣- أخرجه أحمد(١/٣)،(١/١٠)، أبو يعلى في"مسنده"(١٠٩،١١٠،٤٩١٥)، وتمام في"الفوائد"(١٣٠)، والمروزي في"مسند أبي بكر"(١٠٨،١١٠)، وابن عدي في"الكامل في الضعفاء"في ترجمة حماد بن سلمة.

٤- أخرجه أحمد(٦/٤٧،٦٢،١٢٤،٢٣٨)، والنسائي في"المجتبى"(٥)كتاب الطهارة،باب الترغيب في السواك، وفي"السنن الكبرى"(٤)،و ابن خزيمة في"صحيحه"(١٣٥)كتاب الوضوء، باب فضل السواك وتطهير الفم به،و ابن حبان في"صحيحه"(١٠٦٧)باب سنن الوضوء، ذكر إثبات رضا الله عز وجل للمتسوك، والبغوي في"شرح السنة"(١٩٩،٢٠٠)، وابن أبي شيبة في"المصنف"(١٧٩٢)كتاب الطهارات،باب ماذكر في السواك، والبيهقي في"السنن الكبرى"(١٣٤-١٣٩) جماع أبواب السواك، باب في فضل السواك، وفي"شعب الإيمان"(١٩٣٩، ٢١١٨)كتاب تعظيم القرآن، فصل في السواك لقراءة القرآن، وفي"السنن الصغرى"(٧٧،٧٨) كتاب الطهارة، باب السواك وما في معناه مما يكون نظافة، وأبو يعلى في"مسنده"(٤٥٦٩،٤٥٩٨، ٤٩١٦)، وإسحاق بن راهوايه في"مسنده"(١١١٦)

٥- أخرجه أبو يعلى في"مسنده"(٤٩١٥،٤٩١٦).

و قال ابن أبي حاتم: «وسألت أبي، وأبا زرعة، عن حديث؛ رواه حماد بن سلمة، عن ابن أبي عتيق، عن أبيه، عن أبي بكر الصديق ﷺ عن النبي ﷺ، قال: السواك مطهرة للفم مرضاة للرب.؟

قالا: هذا خطأ، إنما هو ابن أبي عتيق، عن أبيه، عن عائشة. قال أبو زرعة: أخطأ فيه حماد. وقال أبي: الخطأ من حماد، أو ابن أبي عتيق»[١].

قلت: وقول أبي زرعة أصح وأدق. لأنه قد جاء الحديث من طريق الداروردي ، عن ابن أبي عتيق، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها[٢]. فخالف الداروردي حمادا، فتبين أن الخطأ من حماد، وليس من ابن أبي عتيق، والله أعلم.

الحديث الرابع (الانقطاع)

١٣- قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ، مَوْلَى بَنِي هَاشِمٍ، قَالَ حَدَّثَنَا صَدَقَةُ بْنُ مُوسَى صَاحِبُ الدَّقِيقِ، عَنْ فَرْقَدٍ، عَنْ مُرَّةَ بْنِ شَرَاحِيلَ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ بَخِيلٌ، وَلا خَبٌّ وَلا خَائِنٌ وَلا سَيِّئُ الْمَلَكَةِ، وَأَوَّلُ مَنْ يَقْرَعُ بَابَ الْجَنَّةِ الْمَمْلُوكُونَ، إِذَا أَحْسَنُوا فِيمَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَفِيمَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَوَالِيهِمْ».

ترجمة رجال الإسناد

- أبو سعيد، مولى بنى هاشم: هو عبد الرحمن بن عبد الله، ويلقب جردقة، صدوق ربما أخطأ، أخرج له البخاري وأبو داود في فضائل الأنصار والنسائي وابن ماجه، ت: ١٩٧هـ. (تقريب: ٣٩١٨).
- صدقة بن موسى الدقيقى، صدوق له أوهام، أخرج له البخاري في الأدب المفرد وأبو داود والترمذي. (تقريب: ٢٩٢١).
- فرقد بن يعقوب السبخى، صدوق عابد ، لكنه لين الحديث كثير الخطأ،أخرج له الترمذي وابن ماجة، ت: ١٣١ هـ. (تقريب: ٥٣٨٤). وقال المزي: «قال فيه البخاري: في حديثه مناكير. وقال يعقوب بن شيبة: رجل صالح، ضعيف الحديث جدا. وقال أبو حاتم: ليس بقوى في

---

١ - ابن أبي حاتم في"علل الحديث"(١٢/١).

٢-رواه أبو يعلى في"مسنده"(٤٩١٦)، وأبو بكر المروزي في"مسند أبي بكر"(١٠٩).

الحديث. وقال إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني، عن أحمد بن حنبل: يروى عن مرة منكرات»[1].

وقال ابن حجر: «وقال ابن حبان: كانت فيه غفلة، ورداءة حفظ؛ فكان يرفع المراسيل وهو لا يعلم، ويسند الموقوف من حيث لا يفهم؛ فبطل الاحتجاج به»[2].

- مرة بن شراحيل، ثقة، أخرج له الجماعة ، ت: ٧٦ هـ. (تقريب:٦٥٦٢).

تخريج الحديث

والحديث أخرجه أحمد[3]وغيره، كل هؤلاء من طريق فرقد، عن مرة، عن أبي بكر.

بيان العلة الحديث يشتمل على علتين :-

الأولى: تفرد فرقد وهو بن يعقوب السبخي، وهو ضعيف لا يحتمل التفرد.

ولكن يمكن أن يقال: أن الحديث روي من حديث شيبان بن عبد الرحمن، عن الشعبي، عن مرة، عن أبي بكر.[4]

قلت: شيبان لا يحدث عن الشعبي مباشرة بل بينهم واسطة، فإن فرق ما بين وفيتهما كبير ويؤكد هذا الكلام أنه قد جاء هذا الحديث من طريق شيبان بن عبد الرحمن، عن جابر الجعفي عن الشعبي عن مرة عن أبي بكر[5]. فبان أن الساقط هو جابر بن يزيد الجعفي الرافضي الضعيف، وعليه فلا يصلح لهذا الطريق أن يتابع طريق فرقد، والله أعلم.

١- الحافظ المزي في"تهذيب الكمال"(٤٧١٥)(١٦٤/٢٣).

٢- الحافظ ابن حجر في"تهذيب التهذيب"(٢٦٣/٨).

٣-مسند أحمد(١٢،٧،٤/١)، والترمذي:أبواب البر والصلة، (١٩٤١)باب ما جاء في الخيانة والغش، (١٩٤٦)باب ما جاء في الإحسان إلى الخدم، (١٩٦٣)باب ما جاء في البخيل، وأبو يعلى في"مسنده"(٩٥،٩٤،٩٣)، والبيهقي في"شعب الإيمان"(٨٢١٦،٨٢١٥)باب الأحسان إلي المماليك، والطيالسي في"مسنده"(٨،٧)، وأبو بكر المروزي في"مسند أبي بكر"(١٠١،٩٧)، وأبو نعيم في"حلية الأولياء"(١٦٤/٤)، وابن أبي عاصم في"الزهد"(٢٧٢)، وفي"الأوائل"(٨٩،٨٨)، والمزي في"تهذيب الكمال" ترجمة صدقة بن موسى، وابن عدي في "الكامل في الضعفاء" ترجمة صدقة بن موسى، وترجمة فرقد السبخي.

٤- رواه أبو يعلى في"مسنده"(٩٦).

٥-رواه أبو بكر المروزي في"مسند أبي بكر"(١٠٢)، وأبو نعيم في"حلية الأولياء"(١٦٤/٤).

الثانية: الانقطاع، فإن مرة بن شراحيل الهمداني والمعروف بمرة الطيب ومرة الخير، لم يدرك أبا بكر، ولم يسمع منه. قال العلائي: قال أبو حاتم وأبو زرعة: حديثه عن عمر مرسل، لم يدركه. فقال العلائي: وروى عن أبي بكر، فيكون مرسلا أيضا[1].

الحديث الخامس (ضعف الطرق) (٥)،(٦)،(١٠)،(١٨)،(٣٥)،(٣٩)،(٤٥)،(٤٧)،(٤٩)،(٦٧)

قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ خُمَيْرٍ، عَنْ سُلَيْمِ بْنِ عَامِرٍ، عَنْ أَوْسَطَ، قَالَ خَطَبَنَا أَبُو بَكْرٍ فَقَالَ: قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَقَامِي هَذَا عَامَ الْأَوَّلِ وَبَكَى أَبُو بَكْرٍ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: " سَلُوا اللَّهَ الْمُعَافَاةَ أَوْ قَالَ: الْعَافِيَةَ فَلَمْ يُؤْتَ أَحَدٌ قَطُّ بَعْدَ الْيَقِينِ أَفْضَلَ مِنَ الْعَافِيَةِ أَوِ الْمُعَافَاةِ عَلَيْكُمْ بِالصِّدْقِ فَإِنَّهُ مَعَ الْبِرِّ، وَهُمَا فِي الْجَنَّةِ، وَإِيَّاكُمْ وَالْكَذِبَ فَإِنَّهُ مَعَ الْفُجُورِ، وَهُمَا فِي النَّارِ، وَلا تَحَاسَدُوا، وَلا تَبَاغَضُوا، وَلا تَقَاطَعُوا، وَلا تَدَابَرُوا، وَكُونُوا إِخْوَانًا كَمَا أَمَرَكُمُ اللَّهُ

ترجمة رجال الإسناد

- محمد بن جعفر الهذلى مولاهم، المعروف بغندر، وكان ربيب شعبة، ثقة صحيح الكتاب إلا أن فيه غفلة، أخرج له الجماعة، ١٩٣ هـ. (تقريب:٥٧٨٧)
- شعبة بن الحجاج أبو بسطام العتكي، ثقة حافظ متقن، كان الثورى يقول: هو أمير المؤمنين فى الحديث، أخرج له الجماعة، ١٦٠ هـ. (تقريب:٢٧٩٠)
- يزيد بن خمير بن يزيد الرحبى، صدوق، أخرج له الجماعة لكن البخاري في الأدب المفرد. (تقريب:٧٧٠٩)
- سليم بن عامر الكلاعى، ثقة ، أخرج له الجماعة لكن البخاري في الأدب المفرد، ت:١٣٠ هـ. (تقريب:٢٥٢٧)
- أوسط بن إسماعيل، البجلي، ثقة، أخرج له البخاري في الأدب المفرد والنسائي وابن ماجه، ت: ٧٩ هـ. (تقريب:٥٧٨)

هذا الحديث له طرق عديدة، وكل طريق لا يخلو من كلام:

تخريج الطرق و بيان العلة

أما طريق أوسط عن أبي بكر :-

١- العلائي في"جامع التحصيل في أحكام المراسيل"(٧٤٩).

قد رواه عن أوسط ثلاثة أنفس: سليم بن عامر، وحبيب بن عبيد، ولقمان بن عامر.

أما طريق حبيب بن عبيد فقد رواه عنه أبو بكر بن أبي مريم[1]، وأبو بكر بن أبي مريم ضعيف. «ضعفه أحمد، وأبو زرعة، وأبو حاتم، والنسائي، والدارقطني.» [2]

أما طريق سليم بن عامر عن أوسط عن أبي بكر فقد رواه عنه أربعة أنفس :-

*يزيد بن خمير: أخرجه أحمد وغيره[3]من طريق يزيد بن خمير، عن سليم بن عامر، عن أوسط، عن أبي بكر.

*ومعاوية بن صالح: كما عند النسائي وغيره[4]

*وسويد بن حجير: كما عند البخاري.[5]

*وعبد الرحمن بن يزيد بن جابر كما عند النسائي وغيره.[6]

و أما طريق لقمان بن عامر عن أوسط عن أبي بكر فقد رواه عنه عيسى بن أبي رزين الثمالي الحمصي كما عند النسائي وغيره.[7]

١- رواه البزار في"المسند"(٧٤)، والأصبهاني في"عروس الأجزاء"(٨٧)، وابن عساكر في"تاريخ دمشق"(٩/٣٩٤).

٢- الحافظ المزي في"تهذيب الكمال"(٧٢٤١)(٣٣/١٠٨).

٣- أحمد (١/٣)،(١/٥)،(١/٧)، وابن ماجة(٣٨٤٩)كتاب الدعاء، باب الدعاء بالعفو والعافية، والنسائي في"السنن الكبرى"(١٠٦٥٢)كتاب عمل اليوم والليلة، مسألة المعافاة، والبيهقي في"شعب الإيمان"(٤٤٩)باب حب النبي ﷺ، باب في بيان النبي ﷺ وفصاحته، والحميدي في"مسنده"(٧)،وأبو يعلى في"مسنده"(١٢١،١٢٢،١٢٣،١٢٤)، والبزار في"مسنده"(٧٥)، والطيالسي في "مسنده"(٥)، والضياء المقدسي في"الأحاديث المختارة"(٦٨)، والطبراني في"الدعوات الكبير"(٢٥٣)، والطحاوي في"شرح مشكل الآثار"(٤٥٣)، والنسائي في"عمل اليوم والليلة"(٨٨٢)، والمروزي في"مسند أبي بكر"(٩٥)، والخرائطي في"مساوئ الأخلاق"(١٠٥)، وابن الجعد في"مسنده"(١٧٠٢)، والعقيلي في"الضعفاء"(١٩٩٢)، والمزي في"تهذيب الكمال"(٥٨١)، وابن عساكر في"تاريخ دمشق" (٩/٣٩٣،٣٩٤).

٤- النسائي في"السنن الكبرى"(١٠٦٥٣) كتاب عمل اليوم والليلة، مسألة المعافاة، وفي"عمل اليوم والليلة"(٨٨٣)، وابن حبان في"صحيحه"(٩٥٢)كتاب الأدعية، ذكر الأمر بسؤال الله جل وعلا العافية، والخرائطي في"مساوئ الأخلاق"(١٠٦).

٥- البخاري في"الأدب المفرد"(٧٢٤) باب من سأل الله العافية.

٦- النسائي في"السنن الكبرى"(١٠٦٥٠،١٠٦٥١) كتاب عمل اليوم والليلة، مسألة المعافاة، وفي"عمل اليوم والليلة"(٨٨٠،٨٨١)، والحاكم في"المستدرك"(١٩٣٨)كتاب الدعاء، والتكبير، والتهليل، والتسبيح والذكر، والحميدي في"مسنده"(٢)، والطبراني في"الدعوات الكبير"(٢٥٣)، وفي"مسند الشاميين"(٥٧٩)، والمروزي في"مسند أبي بكر"(٩٤)، والضياء المقدسي في"الأحاديث المختارة"(١٣٩)، و ابن عساكر في"تاريخ دمشق"(٩/٣٩٣)، (٣٣/٤٠٨).

٧- النسائي في"السنن الكبرى"(١٠٦٤٩)، وفي"عمل اليوم والليلة"(٨٧٩)، والطبراني في"مسند الشاميين"(١٥٩٢).

قلت: ومدار هذا الحديث على أوسط البجلي، ويقال أوسط بن إسماعيل البجلي، قال الذهبي: «له حديث واحد عن الصديق في العافية، وقال ابن سعد: كان قليل الحديث»[1] وقال ابن حجر في التقريب: ثقة. وتبعه الخزرجي في الخلاصة.

قلت :وحكم ابن سعد ليس دقيقا، وكذا حكم الحافظ بن حجر فإنه من كان في نفس حال أوسط فإنه يذكر فيه"مقبول"، وليس ثقة. وعليه فإن هذا الطريق يحتاج إلى متابعة والله أعلم.

أما طريق رفاعة بن رافع عن أبي بكر الصديق :- فقد روي من طريق زهير بن محمد، عن عبد الله بن محمد بن عقيل، عن معاذ بن رفاعة الأنصاري، عن أبيه، رفاعة بن رافع، قال: سمعت أبا بكر الصديق.[2]

فمدار هذا الطريق على عبد الله بن محمد بن عقيل، «قال أحمد بن حنبل: ابن عقيل منكر الحديث. وقال يحيى بن معين: ابن عقيل لا يحتج بحديثه. وقال على ابن المديني: كان ضعيفا. وقال أبو حاتم: لين الحديث، ليس بالقوى، ولا بمن يحتج بحديثه، يكتب حديثه. وقال النسائي: ضعيف. وقال أبو بكر بن خزيمة: لا أحتج به لسوء حفظه. وقال الحاكم أبو أحمد: كان أحمد بن حنبل وإسحاق بن إبراهيم يحتجان بحديثه، ليس بذاك المتين المعتمد»[3]. وعليه فإن علة هذا الطريق هي التفرد النسبي لعبد الله بن محمد بن عقيل.

أما طريق أبي هريرة عن أبي بكر:-

فقد روي من طريق حيوة بن شريح، عن عبد الملك بن الحارث عن أبي هريرة، عن أبي بكر الصديق.[4]

قلت: وعبد الملك بن الحارث لم يرو إلا عن أبي هريرة، ولم يرو عنه إلا حيوة بن شريح. وهو مجهول لا يعرف. ذكره البخاري [5]، وابن أبي حاتم[1] ولم يذكرا فيه شيئا، ولكن ذكره ابن حبان[2]في الثقات كعادته في توثيق المجاهيل.

١- الذهبي في" تاريخ الإسلام "(١٥)(١٠٦٣/٢).

٢- أخرجه أحمد(٣/١)، والترمذي(٣٥٥٨) أبواب الدعوات، وابن أبي شيبة في"المصنف"(٢٩١٨٢)كتاب الدعاء، باب الدعاء بالعافية، وأبو يعلى في "مسنده"(٨٦،٨٧)، والبزار في "مسنده"(٣٣٤)، والبغوي في "شرح السنة" (١٣٧٧).

٣- الحافظ المزي في"تهذيب الكمال"(٣٥٤٣).

٤- أخرجه أحمد(١٠)،(٤/١)، وابن حبان في"صحيحه"(٩٥٠) كتاب الأدعية، ذكر الأمر بسؤال الله جل وعلا العافية، والبيهقي في"شعب الإيمان"(١٣٧٠،٩٦٧١) باب حب النبي ﷺ، باب في بيان النبي ﷺ وفصاحته، والبزار في"مسنده"(٢٤)

٥- البخاري في"التاريخ الكبير"(١٣٢٦).

قلت: ولكن هناك طريق آخري من حديث حسين بن علي، عن زائدة، عن عاصم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، قال: قام فينا أبو بكر[٣]. وقال النسائي:« حدثنا به محمد بن رافع مرتين، مرة هكذا، ومرة بدون ذكر أبي هريرة، ورواه أيضا[٤]من حديث أبي حمزة، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن بعض أصحاب النبيﷺ قال: قام أبو بكر عام..الحديث».

ورواه أبو يعلى قال: حدثنا إسحاق بن إسماعيل، حدثنا جرير، وأبو معاوية، عن الأعمش، عن أبي صالح، قال: قال أبو بكر الصديق.[٥]

فالحديث روي بزياد أبي هريرة وحذفها. قال البزار في التعليق علي الحديث: " والحديث لمن زاد إن كان ثقة"[٦]

قلت : وزيادة الثقة مقبولة عند بعض الفقهاء، ولكن الراجح النظر في كل حديث والحكم بما يليق به، وقد ساق الدارقطني هذا الخلاف في علله[٧]، ثم قال: والمرسل المحفوظ. أي أنه رجح عدم ذكر أبي هريرة قلت: وعليه فإن هذا الطريق المرسل لا يصلح أن يتابع الطريق الآخر عن أبي هريرة، فيبقى الحديث معل بالراوي المجهول. والله أعلم.

أما طريق الحسن البصري عن أبي بكر:-

فقد جاء من حديث إسماعيل بن إبراهيم، عن يونس، عن الحسن، عن أبي بكر[٨]، وجاء من طريق جرير بن حازم، ثنا الحسن، قال: قال رسول الله ﷺ[٩]بدون ذكر أبي بكر، و طريق يونس بن عبيد أرجح لرجحان يونس بن عبيد على جرير بن حازم.

١- ابن أبي حاتم في"الجرح والتعديل"(١٦٣٣).

٢- ابن حبان في"الثقات"(٤١٢٤).

٣- رواه البزار في"مسنده"(٢٣)،و أبو يعلى في"مسنده"(٧٤)،و ابن أبي الدنيا في"الشكر"(١٥٤)، والمروزي في"مسند أبي بكر"(٥٣) والنسائي في"السنن الكبرى"(١٠٦٥٦)كتاب عمل اليوم و الليلة، مسألة المعافاة.

٤- النسائي في"السنن الكبرى"(١٠٦٥٨) كتاب عمل اليوم و الليلة، مسألة المعافاة.

٥- رواه أبو يعلى في"مسنده"(٧٤).

٦- البزار في"مسنده"(٢٣).

٧- "العلل" للدارقطني (٢٣٣/١)

٨- أحمد في "المسند"(٨/١).

٩- أخرجه ابن المبارك في "الزهد"(٥٥٨)، و البيهقي في "السنن الصغير"(١٤).

وعلى أية حالٍ فان هذا الطريق معل بالانقطاع، فإن الحسن البصري روايته عن أبي بكر وعمر وعثمان مرسلة[1].

أما طريق أبي عبيدة عن أبي بكر:-

فمداره على الثوري، عن عمرو بن مرة، عن أبي عبيدة، عن أبي بكر[2].

وأبو عبيدة هو بن عبد الله بن مسعود ، وهو لم يسمع من أبيه شيئا كما قال بن حبان في"الثقات"، ورجحه أبو حاتم في"المراسيل" فعلم يقينا أنه لم يسمع من أبي بكر، وعليه فهذا الطريق أيضا معل بالانقطاع.

أما طريق حميد بن عبد الرحمن عن عمر عن أبي بكر:-

فمدار الحديث على سليم بن حيان، عن قتادة، عن حميد بن عبد الرحمن، عن عمر، عن أبي بكر خطبنا[3]

رواه عن سليم بن حيان هكذا؛ بهز بن أسد، وعبد الرحمن بن مهدي، وحبان بن هلال، ورواه الأصمعي عبد الملك بن قريب عن سليم بن حيان، و لكن بزيادة ابن عباس بين حميد وعمر[4]

قلت: والأصمعي قد خالف من هم أوثق منه حفظا وعددا، وعليه فأن زيادة "بن عباس" لا تثبت، والحديث حديث ابن مهدي، ومن معه، بعدم ذكر ابن عباس، وبذلك يظهر رجحان قول أبي حاتم بأن الحديث من طريق حميد بن عبد الرحمن، عن عباس، قال: سمعت أبا بكر[5] .

وعلى ما سبق فأن هذا الطريق به علتان:-

١-"المراسيل" لابن أبي حاتم(٩١)، "تحفة التحصيل" لأبي زرعه العراقي(٦٧/١)، "جامع التحصيل" للعلائي(١٣٥).

٢- أخرجه أحمد (٨/١) عن وكيع ..به،(١١/١) عن عبد الرزاق ..به، و أبو بكر الشافعي"الفوائد المشهورة بالغيلانيات"(٢٣،٢٢) من طريق عبد الرحمن بن مهدي و مؤمل بن إسماعيل ..به.

٣- أخرجه أحمد (٩/١)، والنسائي في"السنن الكبرى"(١٠٦٥٥)، وفي"عمل اليوم و الليلة"(٨٨٥)، والطبراني في "الأوسط"(٦٧٠٤)، وأبو يعلى في"المسند"(٨)، والمروزي"مسند أبي بكر"(٦).

٤-"العلل" للدارقطني (١٧٦/١).

٥- العلل لابن أبي حاتم (٤٥١/٥)

الأولى:– الانقطاع بين قتادة وحميد ، فحميد بن عبد الرحمن، هو الحميري كما صُرح به في مسند أبي يعلى ، وأقر ذلك أبو حاتم، وأبو زرعة، والدارقطني، وليس هو ابن عوف الزهري كما ذكر محقق المسند، وعليه فأن قتادة لم يسمع منه.[1]

الثانية:– الانقطاع بين حميد وعمر، فحميد لم يسمع من عمر فإن غالب ما يذكرون عنه أنه بالكاد يروي عن علي.[2]

وعليه فالحديث كل طرقه لا تخلو من مقال، ولكن يصل بها لدرجة الحسن. والله أعلم.

الحديث السادس (التدليس والانقطاع)

١٢– قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ سُبَيْعٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ حُرَيْثٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ، قَالَ: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «أَنَّ الدَّجَّالَ يَخْرُجُ مِنْ أَرْضٍ بِالْمَشْرِقِ يُقَالُ لَهَا خُرَاسَانُ يَتَّبِعُهُ أَقْوَامٌ كَأَنَّ وُجُوهَهُمُ الْمَجَانُّ الْمُطْرَقَةُ».

ترجمة رجال الإسناد

- سعيد بن أبي عروبة، ثقة حافظ، له تصانيف، كثير التدليس، واختلط ، وكان من أثبت الناس فى قتادة، أخرج له الجماعة، ت: ١٥٦ هـ. (تقريب: ٢٣٦٥).
- أبو التياح: يزيد بن حميد الضبعى البصري، ثقة ثبت، أخرج له الجماعة، ت: ١٢٨ هـ. (تقريب: ٧٧٠٤).
- المغيرة بن سبيع العجلى، ثقة، أخرج له الترمذي والنسائي وابن ماجة، من صغار التابعين. (تقريب: ٦٨٣٥).
- عمرو بن حريث بن عمرو القرشى، صحابي، ت: ٨٥ هـ. (تقريب: ٥٠٠٨).

تخريج الحديث

هذا الحديث روي من هذا الطريق.[3] وروي أيضا من طريق عبد الله بن شوذب عن أبي التياح..به[1]

١– "المراسيل" لابن أبي حاتم(٦٣١)، "جامع التحصيل" للعلائي(٦٣٣).

٢– "الطبقات" لابن سعد(١٤٧/٧).

٣– أخرجه أحمد (٤/١)،(٧/١)، والترمذي(٢٢٣٧)أبواب الفتن، باب ما جاء من أين يخرج الدجال، وابن ماجة (٤٠٧٢)كتاب الفتن، باب فتنة الدجال، وخروج عيسى ابن مريم، والحاكم في"المستدرك"(٨٦٠٨) كتاب الفتن والملاحم، وأبو يعلى"المسند"(٣٣)،

بيان العلة وظاهر الأمر يقول: أن طريق عبد الله بن شوذب يشهد لطريق سعيد بن أبي عروبة، ولكن قال البزار: «وسعيد بن أبي عروبة لم يسمع من أبي التياح، ويرون إنما سمعه من ابن شوذب، أو بلغه عنه فحدث به، عن أبي التياح، وكان ابن أبي عروبة، قد حدث عن جماعة يرسل عنهم لم يسمع منهم، ولم يقل حدثنا ولا سمعت من واحد منهم مثل: منصور بن المعتمر، وعاصم بن بهدلة، وغيرهما ممن روى عنهم ولم يسمع منهم، فإذا قال: أنا وسمعت كان مأمونا على ما قال.»[٢]

وقال الدارقطني: «هو حديث يرويه أبو التياح، عن المغيرة بن سبيع، عن عمرو بن حريث. حدث به عبد الله بن شوذب، عن أبي التياح. ورواه سعيد بن أبي عروبة، عن أبي التياح، تفرد به روح بن عبادة، عن سعيد. ويقال: إن ابن أبي عروبة إنما سمعه من عبد الله بن شوذب،عن أبي التياح ودلسه عنه، وأسقط اسمه من الإسناد.»[٣]

وقال الترمذي: حسن غريب ، وقد رواه عبد الله بن شوذب، عن أبي التياح، ولا يعرف إلا من حديثه.

وعليه فالحديث حديث عبد الله بن شوذب، ودلسه عنه سعيد بن أبي عروبة، ولكنها علة تقدح في الإسناد دون المتن، والحديث حسن، كما قال الترمذي. والله أعلم.

الحديث السابع (نكارة لفظة)

١٤-قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ عَبْدُ اللهِ: وَسَمِعْتُهُ مِنْ عَبْدِ اللَّه بْنِ أَبِي شَيْبَةَ، قَالَ: حَدَّثنا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ جُمَيْعٍ، عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ، قَالَ: لَمَّا قُبِضَ رَسُولُ اللهِ ﷺأَرْسَلَتْ فَاطِمَةُ إِلَى أَبِي بَكْرٍ: أَنْتَ وَرِثْتَ رَسُولَ اللهِ ﷺ، أَمْ أَهْلُهُ؟ قَالَ: فَقَالَ: لاَ، بَلْ أَهْلُهُ، قَالَتْ: فَأَيْنَ سَهْمُ رَسُولِ اللهِ ﷺ؟ قَالَ: فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺيَقُولُ: إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ إِذَا أَطْعَمَ نَبِيًّا طُعْمَةً، ثُمَّ قَبَضَهُ، جَعَلَهُ لِلَّذِي يَقُومُ مِنْ بَعْدِهِ، فَرَأَيْتُ أَنْ أَرُدَّهُ عَلَى المسْلِمِينَ، قَالَتْ: فَأَنْتَ وَمَا سَمِعْتَ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَعْلَمُ.

والبزار في"المسند"(٤٨)، وعبد بن حميد في"المسند"(٤)، وابن أبي شيبة في المصنف(٣٧٥٠٠)كتاب الفتن، باب ما ذكر في فتنة الدجال، والمروزي في"مسند أبي بكر"(٥٧)، والمزي في"تهذيب الكمال"(٦١٢٧)، والخطيب في"تاريخ بغداد"(٥١٩٨،٧٤١٠).

١- أخرجه الحاكم في"المستدرك"(٨٦٠٨) كتاب الفتن والملاحم، وأبو يعلى في"المسند"(٣٤،٣٥،٣٦)، والمروزي في"مسند أبي بكر"(٥٨،٥٩)، والبزار في"المسند"(٤٦،٤٧).

٢- البزار في"المسند"(٤٨).

٣-"العلل" للدارقطني (٦٨)(١/٢٧٥).

ترجمة رجال الإسناد

- عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان، أبو بكر ابن أبي شيبة، ثقة حافظ صاحب تصانيف، أخرج له الجماعة إلا الترمذي، ت: ٢٣٥ هـ. (تقريب:٢٥٧٥).
- محمد بن فضيل بن غزوان، صدوق رمى بالتشيع، أخرج له الجماعة، ت: ١٩٥هـ. (تقريب: ٦٢٢٧).
- الوليد بن عبد الله بن جميع، صدوق يهم، ورمى بالتشيع، أخرج له البخاري في الأدب المفرد ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي، (تقريب: ٧٤٣٢).

« قال فيه ابن معين :ثقة. وقال أحمد وأبو داود وأبو زرعة: لا بأس به. وقال أبو حاتم: صالح الحديث.»[١] «وقال بن حبان في"الضعفاء": ينفرد عن الإثبات بما لا يشبه حديث الثقات، فلما فحش ذلك منه بطل الاحتجاج به. وقال ابن حجر: صدوق يهم رمي بالتشيع. وقال البزار: احتملوا حديثه، وفيه تشيع. وقال العقيلي: في حديثه اضطراب.»[٢]

- أبو الطفيل: عامر بن واثلة الليثى، صحابي، ت: ١١٠هـ. (تقريب: ٣١١١).

تخريج الحديث

في هذا الحديث ساوى الإمام عبد الله بن أحمد أباه الإمام أحمد، وروي بهذا المتن والإسناد كما عند أحمد وغيره[٣]،و هذا الحديث بهذا اللفظ تفرد به الوليد بن جميع، وقال البيهقي: قال أحمد: وهذا ينفرد به الوليد بن جميع»[٤]

بيان العلة قلت: تفرد الوليد بن جميع بهذا اللفظ عن جميع الرواة الذين رووا هذا الحديث بلفظ «نحن معاشر الأنبياء لا نورث ما تركناه صدقة».

١- الحافظ المزي في"تهذيب الكمال"(٦٧١٣)(٣٥/٣١).

٢- الحافظ ابن حجر في"تهذيب التهذيب"(١٣٩/١١).

٣- أخرجه أحمد(٤/١)، وأبو داود(٢٩٧٥) كتاب الخراج والإمارة والفيء، باب في صفايا رسول الله ﷺ من الأموال، وأبو يعلى في"المسند"(٦٧٥٢،٣٧)، والبيهقي في"السنن الكبرى"(١٢٧٤٦) كتاب قسم الفيء والغنيمة، باب بيان مصرف خمس الخمس، وفي"معرفة السنن والآثار"(٢٧٧/٩)، والبزار في"المسند"(٥٣)، والضياء المقدسي في"الأحاديث المختارة"(٤٣،٤٢)، والمروزي في"مسند أبي بكر"(٧٨).

٤-"معرفة السنن والآثار" للبيهقي(٧٧/٩).

ونكارة هذا اللفظ الذي تفرد به الوليد كالأتي:- « أرسلت فاطمة إلى أبي بكر: أنت ورثت رسول الله ﷺ، أم أهله؟ قال: فقال: لا، بل أهله." وهذا منكر قال الذهبي: وهذا منكر و أنكر ما فيه "لا، بل أهله.»[١]

وقال ابن كثير: « ففي لفظ هذا الحديث غرابة ونكارة، ولعله روي بمعنى ما فهمه بعض الرواة، وفيهم من فيه تشيع، فليعلم ذلك »[٢]

و قال ابن حجر: « ثم مع ذلك ففيه لفظة منكرة، وهي قول أبي بكر: «بل أهله.» فإنه معارض للحديث الصحيح: أن النبي ﷺ لا يورث. »[٣]

قلت: وهذا الحديث روي بهذا اللفظ من حديث سيف بن مسكين عن سعيد بن أبي عروبة، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، عن أبي بكر. ذكره بن حبان، ونقله عنه الذهبي[٤]، وابن حجر[٥] قال: "شيخ بصري يأتي بالمقلوبات، ويأتي بالأشياء الموضوعة". قلت: وعليه فإن متابعة سيف بن مسكين للوليد بن جميع على نكارة اللفظ لا تصلح، لأنهما خالفا جميع من روى هذا الحديث ،ثم إن هذه اللفظة تؤيد أصول بدعته في التشيع، وهي أن أبا بكر قد ظلم فاطمة، ومنعها من ميراث أبيها ﷺ اجتهادا منه، والصحيح أنه منعها من ميراث أبيها ﷺ للنص الوارد عنه ﷺ وليس اجتهادا. وعليه فلا يقبل تفرد الوليد بن جميع بهذا اللفظ ولا من تابعه عليه، والحديث معل بالنكارة.

ملحوظة: قد حسن الشيخ الألباني والشيخ شعيب الأرنؤوط هذا الحديث لظاهر الإسناد رغم أنهما ساقا إنكار ابن كثير له كما في "إرواء الغليل" وفي"تحقيق المسند"، فأصابا أجرا واحدا، جزاهما الله خيرا.

الحديث الثامن (تفرد من لا يحتمل تفرده)

١٥-قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: حَدَّثنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ إِسْحَاقَ الطَّالْقَانِيُّ، قَالَ:، حَدَّثَنِي النَّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ الْمَازِنِيُّ، قَالَ:، حَدَّثَنِي أَبُو نَعَامَةَ، قَالَ:، حَدَّثَنِي أَبُو هُنَيْدَةَ الْبَرَاءُ بْنُ نَوْفَلٍ، عَنْ وَالاَنَ الْعَدَوِيِّ، عَنْ حُذَيْفَةَ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ ﷺ، قَالَ: أَصْبَحَ رَسُولُ اللهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ فَصَلَّى الْغَدَاةَ....فذكر الحديث في الشفاعة.

١-الذهبي في"تاريخ الإسلام" (١٦/٢).

٢-الحافظ ابن كثير في"البداية والنهاية" (٢٨٩/٥).

٣-الحافظ ابن حجر في"فتح الباري" (٢٠٢/٦).

٤-الذهبي في"ميزان الاعتدال" (٣٦٤٠).

٥-الحافظ ابن حجر في"لسان الميزان" (٣٧٤٩).

ترجمة رجال الإسناد

- إبراهيم بن إسحاق بن عيسى البنانى مولاهم ، أبو إسحاق الطالقانى، صدوق يغرب، أخرج له مسلم وأبو داود والترمذي، ت: ٢١٥ هـ. (تقريب: ١٤٥).
- النضر بن شميل بن خرشة، ثقة ثبت، أخرج له الجماعة، ت: ٢٠٤ هـ. (تقريب: ٧١٣٥).
- أبو نعامة: عمرو بن عيسى بن سويد، صدوق اختلط، أخرج له مسلم وأبو داود في القدر والترمذي في الشمائل وابن ماجه. (تقريب: ٥٠٨٩). « قال أحمد: ثقة إلا أنه اختلط قبل موته. ووثقه وابن معين، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال أبو حاتم: لا بأس به»[١] « وثقه العجلى، وقال ابن سعد: كان ضعيفا»[٢]
- أبو هنيدة: هو البراء بن نوفل. «قال ابن معين: ثقة. وذكره ابن شاهين في الثقات. قال ابن سعد: "كان معروفًا، قليل الحديث"»[٣]
- والان العدوي: هو ابن قرفة أو بن بيهس. «قال ابن مَعِين: بصري ثقة. وذَكَره ابن حِبَّان في "الثقات" وأخرج حديثه في صحيحه. وقال الدارقطني في العلل: ليس بمشهور والحديث غير ثابت.»[٤]

تخريج الحديث

هذا الحديث[٥] مدارة على هذا الإسناد: أبو نعامة، قال حدثني أبو هنيدة البراء بن نوفل، عن والان العدوي، عن حذيفة، عن أبي بكر الصديق ﷺ.

١- الحافظ المزي في"تهذيب الكمال"(٤٤٢٤)(٢٢/١٨٠).

٢- الحافظ ابن حجر في"تهذيب التهذيب"(٨/٨٧).

٣- طارق آل بن ناجي في"التذييل علي كتب الجرح والتعديل"(١٠٣٠).

٤-الحافظ ابن حجر في"لسان الميزان" (٨٣٣٠).

٥- أخرجه ابن حبان في"صحيحه"(٦٤٧٦) باب الحوض والشفاعة، ذكر وصف قوله ﷺ: «وأول شافع، وأول مشفع»، ومسند أبي عوانة(٤٤٣)، وأبو يعلى في"المسند"(٥٦،٥٧)، والبزار في"المسند"(٧٦)، والضياء المقدسي في"الأحاديث المختارة"(٣٩)، وابن أبي عاصم في"السنة"(٦١٥،٦٧٠)، وفي"الزهد"(٢٧١)، والمروزي في"مسند أبي بكر"(١٥،١٩)، والطحاوي في"شرح مشكل الآثار"(٥٥٦)، وابن خزيمة في"التوحيد" باب: ذكر البيان أن المقام الذي يشفع فيه النبي ﷺلأمته هو المقام المحمود الذي وعده الله عز وجل.

بيان العلة قلت: الخلاف على والان أدى للخلاف على الحديث، فابن خزيمة صحح الحديث لتوثيق والان عنده، والشيخ الأرنؤوط حسَّنَ الحديث لتوثيق بن معين لوالان، وأما الدارقطني ضعف الحديث لتضعيف والان.

ولمعرفة الراجح في هذا الخلاف لابد من الوقوف على حقيقة الحكم على والان العدوي،

فنقول: والان العدوي من طبقة التابعين، فلا سبيل لمعرفة الحكم عليه إلا من خلال الروايات التي رواها.

فابن خزيمة قال في تعليقه على الحديث: إنما استثنيت صحة الخبر في الباب؛ لأني في الوقت الذي ترجمت الباب لم أكن أحفظ في ذلك الوقت عن والان خبرا غير هذا الخبر،

فقد روى عنه مالك بن عمير الحنفي، غير أنه قال: العجلي لا العدوي.

قلت: وهذا خطأ. لأن والان الذي يروي عنه مالك بن عمير، غير والان الذي يروي عنه أبو هنيدة، قال الجنيد في سؤالاته ليحيى بن معين: « سمعت يحيى بن معين يقول: والان بن قرفة صاحب حديث أبي بكر ، وإسماعيل بن سميع عن مالك بن عمير عن والان قال: ذبح أهلي شاة. قال: هو غير هذا.»[1]

و«سئل الإمام أحمد عن إسماعيل بن سميع الحنفي عن مالك بن عمير الحنفي، عن والان، فقيل والان الذي روى عنه النضر بن شميل حديث أبي بكر. فقال: لا أرى.»[2]

وقال الخطيب: «هو حديث طويل في الشفاعة، وليس يعرف لوالان حديث غيره.»[3]

قلت: وعليه فقد تبين خطأ ابن خزيمة فيما تقدم، وأيضا فقد ظهر رجحان قول الدارقطني على قول ابن معين بأن والان هذا غير مشهور، ولا يعرف إلا بهذا الحديث، ذلك أن والان لم يرو إلا هذا الحديث فكيف يقال عنه ثقة ؟ ووافق الخطيبُ الدارقطنيَ على ذلك كما تقدم، وقال ابن الجوزي في "العلل المتناهية": «والان مجهول لا يعرف. وقال أبو حاتم الرازي: والان مجهول. وقال الدارقطني: غير مشهور.» [4]

١-الجنيد في "سؤالات يحيى بن معين" (١٦٩).

٢-الإمام أحمد في "العلل ومعرفة الرجال" (١٥١٦).

٣-الخطيب البغدادي في "تاريخ بغداد" (٣٤٥/٥).

٤-ابن الجوزي في "العلل المتناهية في الأحاديث الواهية" (٤٤٠/٢) كتاب أشراط الساعة وذكر البعث وأهوال القيامة. ط. إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد، باكستان

قلت: فالحديث معل بتفرد من لا يحتمل تفرده. كما قال الدارقطني: "والحديث لا يثبت"
ملحوظة: جمل هذا الحديث ثابتة بأسانيد صحيحة، ولكن بغير هذا الجمع. والله أعلم.

الحديث التاسع (الانقطاع)

١٨- قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ حَدَّثنا عَفَّانُ، قَالَ: حَدَّثنا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ عَبْدِ اللهِ الأَوْدِيِّ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَ: تُوُفِّيَ رَسُولُ اللهِ ﷺوَأَبُو بَكْرٍ فِي طَائِفَةٍ مِنَ الْمَدِينَةِ، قَالَ: فَجَاءَ فَكَشَفَ عَنْ وَجْهِهِ فَقَبَّلَهُ، وَقَالَ: فِدًى لَكَ أَبِي وَأُمِّي، مَا أَطْيَبَكَ حَيًّا وَمَيِّتًا، مَاتَ مُحَمَّدٌ ﷺ، وَرَبِّ الْكَعْبَةِ، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ.قَالَ: فَانْطَلَقَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ يَتَقَاوَدَانِ حَتَّى أَتَوْهُمْ، فَتَكَلَّمَ أَبُو بَكْرٍ، وَلَمْ يَتْرُكْ شَيْئًا أُنْزِلَ فِي الأَنْصَارِ، وَلاَ ذَكَرَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺمِنْ شَأْنِهِمْ، إِلاَّ وَذَكَرَهُ، وَقَالَ: وَلَقَدْ عَلِمْتُمْ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺقَالَ: لَوْ سَلَكَ النَّاسُ وَادِيًا، وَسَلَكَتِ الأَنْصَارُ وَادِيًا، سَلَكْتُ وَادِيَ الأَنْصَارِ.وَلَقَدْ عَلِمْتَ يَا سَعْدُ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ وَأَنْتَ قَاعِدٌ: قُرَيْشٌ وُلاةُ هَذَا الأَمْرِ، فَبَرُّ النَّاسِ تَبَعٌ لِبَرِّهِمْ، وَفَاجِرُهُمْ تَبَعٌ لِفَاجِرِهِمْ، قَالَ: فَقَالَ لَهُ سَعْدٌ: صَدَقْتَ، نَحْنُ الْوُزَرَاءُ، وَأَنْتُمُ الأُمَرَاءُ.

ترجمة رجال الإسناد

- عفان بن مسلم بن الباهلى، ثقة ثبت، وربما وهم، أخرج له الجماعة ، ت:٢١٩ هـ. (تقريب: ٤٦٢٥).
- أبو عوانة: الوضاح بن عبد الله اليشكرى، ثقة ثبت، أخرج له الجماعة ، ت:١٧٥ هـ. (تقريب: ٧٤٠٧).
- داود بن عبد الله الأودى، ثقة، أخرج له أصحاب السنن. « قال الدورى عن ابن معين: ليس بشىء. وقال أبو داود: ثقة. قال النسائى: ليس به بأس. وقال ابن شاهين فى"الثقات"، عن أحمد بن حنبل: هو ثقة من الثقات.»[١]
- حميد بن عبد الرحمن الحميرى، ثقة فقية، أخرج له الجماعة، من الوسطى من التابعين. (تقريب: ١٥٥٤).

تخريج الحديث وبيان العلة هذا الحديث من هذا الطريق تفرد به أحمد، وهو معل بالإرسال، فحميد بن عبد الرحمن، هو الحميري لم يدرك أبا بكر.[١] قال حسام الدين المتقي الهندي: « قال ابن المنذر:

١- الحافظ ابن حجر في"تهذيب التهذيب"(١٩١/٣).

هذا الحديث حسن، وإن كان فيه انقطاع، فإن حميد بن عبد الرحمن بن عوف لم يدرك أيام الصديق، وقد يكون أخذه عن أبيه أو غيره من الصحابة، وهذا كان مشهورا بينهم.»[٢]

قلت: وهذا أخطأ، ليس حميد بن عبد الرحمن بن عوف، إنما هو حميد بن عبد الرحمن الحميري، فعبد الله بن داود الأودي لا يروي إلا عن الحميري كما ذكره المزي في تهذيب الكمال.»[٣] والله أعلم.

الحديث العاشر (الاضطراب)

١٩-قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَيَّاشٍ، قَالَ حَدَّثَنَا الْعَطَّافُ بْنُ خَالِدٍ، قَالَ حَدَّثَنِي رَجُلٌ، مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ، قَالَ سَمِعْتُ أَبِي يَذْكُرُ، أَنَّ أَبَاهُ، سَمِعَ أَبَا بَكْرٍ، وَهُوَ يَقُولُ: قُلْتُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنَعْمَلُ عَلَى مَا فُرِغَ مِنْهُ أَوْ عَلَى أَمْرٍ مُؤْتَنَفٍ؟ قَالَ: «بَلْ عَلَى أَمْرٍ قَدْ فُرِغَ مِنْهُ» ، قَالَ: قُلْتُ: فَفِيمَ الْعَمَلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «كُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ».

ترجمة رجال الإسناد

- على بن عياش الألهانى، ثقة ثبت، أخرج له الجماعة، ت:٢١٩ هـ. (تقريب: ٤٧٧٩)
- العطاف بن خالد، صدوق يهم ، أخرج له الجماعة البخاري في الأدب المفرد وأبو داود في القدر والترمذي والنسائي. ت:١٧٩هـ. (تقريب: ٤٦١٢). ونقل المزي:« قال يحيى بن معين وأبو داود وأبو زرعة والنسائي في قول: ليس به بأس. وقال أبو حاتم: صالح ليس بذاك. وقال أحمد بن حنبل: ثقة.»[٤]
- طلحة بن عبد الله بن عبد الرحمن، مقبول -يعني: لين إذا لم يتابع- أخرج له أبو داود في القدر والنسائي وابن ماجه، من الوسطى من التابعين. (تقريب:٣٠٢٣).
- عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر، مقبول – يعني: لين إذا لم يتابع – أخرج له البخاري ومسلم وأبو داود في الناسخ والمنسوخ والنسائي وابن ماجه، ت:٧٠هـ. (تقريب: ٣٤٢٥).
- عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق، صحابي، ت: ٥٣ هـ. (تقريب: ٣٨١٤).

١- الهيثمي في "مجمع الزوائد"(٣٤٦/٥).

٢- المتقي الهندي في"كنز العمال"(١٤١٢٣).

٣- الحافظ المزي في"تهذيب الكمال"(١٧٦٩)(٤١١/٨).

٤- الحافظ المزي في"تهذيب الكمال"(٣٩٥٣)(١٣٨/٢٠).

تخريج الحديث

هذا الحديث أخرجه أحمد وغيره[1]

بيان العلة هذا الحديث اختلف فيه على العطاف بن خالد :-

فأما علي بن عياش، فقد رواه عن العطاف بن خالد، قال حدثني رجل، من أهل البصرة، عن طلحة بن عبد الله بن عبد الرحمن...به.[2]

وأما الحكم بن نافع، فقد رواه عن العطاف بن خالد، عن طلحة بن عبد الله بن عبد الرحمن ...مباشرة بإسقاط الرجل الذي من أهل البصرة[3].

وأما سعيد بن منصور، فقد رواه عن العطاف بن خالد، عن محمد بن عجلان، عن طلحة بن عبد الله بن عبد الرحمن[4].

قلت: فهذا الحديث معل بالاضطراب، لأن كل الطرق التي تصل إلى العطاف صحيحة إليه لا يمكن ترجيح إحداها على الأخرى ولا نستطيع الجمع بينها.

هل هناك واسطة؟ وهل هو رجل بصري؟ فلا يمكن أن يكون بن عجلان لأنه مدني.

وأظن أن هذا الاضطراب من العطاف بن خالد، فقد حكم عليه الحافظ بن حجر في التقريب ب"صدوق يهم" فلا يطمئن القلب لتفرده، مع جهالة طلحة بن عبد الله بن عبد الرحمن وأبيه، وعليه فالحديث لا يصح من حديث أبي بكر ﷺ، ولكن المتن ثابت من طرق أخرى، لذا قال الشيخ شعيب في حكمه عليه: حسن لغيره. فجزاه الله خيرا

١- أخرجه الطبراني في"المعجم الكبير"(١/٦٤)، والبزار في"المسند"(٢٨)، والبيهقي في"القضاء والقدر"(٣٦،٣٧،٤٦١)، وابن بطة في"الإبانة"(١٣٥٤،١٥٥٨)ط.دار الراية، والمزي في"تهذيب الكمال" من طريق الطبراني(١٣/٤٠٤)

٢- أخرجه أحمد(١/٥)

٣- أخرجه الطبراني في"المعجم الكبير"(١/٦٤)، والبزار في"المسند"(٢٨)، والبيهقي في"القضاء والقدر"(٣٦،٤٦١)، وابن بطة في"الإبانة"(١٣٥٤،١٥٥٨)ط.دار الراية، والمزي في"تهذيب الكمال" من طريق الطبراني(١٣/٤٠٤)

٤- كما عند البيهقي في"القضاء والقدر"(٣٧)

الحديث الحادي عشر (النكارة وجهالة راو)

٢٠-قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ حَدَّثنا أَبُو الْيَمَانِ، قَالَ: أَخبَرَنا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، مِنْ أَهْلِ الْفِقْهِ،؛ أَنَّهُ سَمِعَ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ رَحْمَةُ اللهُ عَلَيْهِ يُحَدِّثُ، أَنَّ رِجَالاً مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ حِينَ تُوُفِّيَ النَّبِيُّ ﷺ حَزِنُوا عَلَيْهِ، حَتَّى كَادَ بَعْضُهُمْ يُوَسْوِسُ، قَالَ عُثْمَانُ: وَكُنْتُ مِنْهُمْ ...الحديث

ترجمة رجال الإسناد

- أبو اليمان: هو الحكم بن نافع البهراني، ثقة ثبت، يقال: إن أكثر حديثه عن شعيب مناولة، أخرج له الجماعة، ت: ٢٢٢ هـ. (تقريب: ١٤٦٤).
- شعيب بن أبي حمزة، ثقة عابد، قال ابن معين: من أثبت الناس فى الزهرى، أخرج له الجماعة، ت: ١٦٢ هـ. (تقريب: ٢٧٩٨).
- محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهرى، الفقيه الحافظ متفق على جلالته و إتقانه، أخرج له الجماعة، ت: ١٢٥ هـ. (تقريب: ٦٢٩٦).

طرق الحديث وبيان العلة هذا الحديث رواه شعيب بن أبي حمزة، عن الزهري، عن رجل من الأنصار، عن عثمان بن عفان كما هنا، وتابعه صالح بن كيسان[1]، وتابعهما معمر[2]، وعقيل بن أبي خالد[3].

قلت: وقد ورد تعيين اسم هذا المجهول من طريق عبد الله بن بشر، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن عثمان بن عفان، عن أبي بكر ﷺ.. كما عند البزار[4]، وقال البزار في تعليقه على الحديث: ولا أحسب إلا أن عبد الله بن بشر هو الذي أخطأ، والحديث حديث معمر وصالح بن كيسان مع من تابعهما.

١- أحمد(٦/١)، وأبو يعلى في"المسند"(١٠)، والبزار في"المسند"(٤)، والمروزي في"مسند أبي بكر"(١٤)، والعقيلي في"الضعفاء"(٨٧٨)

٢- البزار في"المسند"(٤)، والعقيلي في الضعفاء(٨٧٨)

٣- العقيلي في"الضعفاء"(٨٧٨)

٤- البزار في"المسند"(٥)

وتابع عبدَ الله بنَ بشر على هذا الخطأ، عمرُ بنُ سعيد بن سرحة[1]، فرواه بمثل رواية عبد الله بن بشر.
وعمر بن سرحة ضعفه الدارقطني[2]، قال ابن عدي في الكامل: «أحاديثه عن الزهري ليست مستقيمة، وذكر له هذا الحديث، وقال: لم يجود إسناده إلا عمر هذا.» [3]
قلت: قد فعل ذلك عبد الله بن بشر.
وخالف الجماعة محمدُ بنُ عمر الواقدي، فرواه عن ابن أخي الزهري، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن عبد الله بن عمرو، عن عثمان بن عفان، عن أبي بكر.[4]
ومحمد بن عمر الواقدي متروك. كما قال البخاري وغيره. لذا قال البزار: « وهذا الحديث مما لم يتابع محمد بن عمر على روايته، وإنما أردنا أن نذكره ليعلم أنه قد رواه هكذا.» [5]
فالحديث حديث معمر، وصالح، وشعيب، وعقيل، عن الزهري، عن رجل من الأنصار من أهل الفقه، عن عثمان بن عفان، عن أبي بكرﷺ ،كما قال الدارقطني في العلل[6]
ولكن مازال مدار الإسناد على رجل مجهول، ولا ينفع معه تزكية الزهري له. وهذا الراجح من كلام أهل العلم.
قال ابن الصلاح في "المقدمة": « السادسة: لا يجزئ التعديل على الإبهام من غير تسمية المعدل، فإذا قال:"حدثني الثقة" أو نحو ذلك مقتصرا عليه لم يكتف به، فيما ذكره الخطيب الحافظ والصيرفي الفقيه وغيرهما، خلافا لمن اكتفى بذلك، وذلك لأنه قد يكون ثقة عنده، وغيره قد اطلع على جرحه بما هو جارح عنده أو بالإجماع، فيحتاج إلى أن يسميه حتى يعرف، بل إضرابه عن تسميته مريب يوقع في القلوب فيه ترددا، فإن كان القائل لذلك عالما أجزأ ذلك في حق من يوافقه في مذهبه، على ما اختاره بعض المحققين.

١- الطبراني في"المعجم الأوسط"(٢٨٣٩).
٢- الدارقطني في"العلل"(١٧١/١).
٣- أبو أحمد بن عدي في"الكامل في ضعفاء الرجال"(١٢٣٨).
٤- ابن الأعرابي في"معجمه"(٩٣٩)، والعقيلي في"الضعفاء"(٢٣٥/٢)، والدارقطني في"العلل"(١٧١/١).
٥- البزار في"المسند"(٥)
٦- الدارقطني في"العلل"(١٧١/١).

وذكر الخطيب الحافظ أن العالم إذا قال:" كل من رويت عنه فهو ثقة وإن لم أسمه، ثم روى عمن لم يسمه فإنه يكون مزكيا له، غير أنا لا نعمل بتزكيته هذه" وهذا على ما قدمناه،»[1] والله أعلم.

الحديث الثاني عشر (جهالة راو)

٢١-قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ رَبِّهِ، قَالَ حَدَّثَنَا بَقِيَّةُ بْنُ الْوَلِيدِ، قَالَ حَدَّثَنِي شَيْخٌ مِنْ قُرَيْشٍ، عَنْ رَجَاءِ بْنِ حَيْوَةَ، عَنْ جُنَادَةَ بْنِ أَبِي أُمَيَّةَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ، قَالَ: قَالَ أَبُو بَكْرٍ ﷺ حِينَ بَعَثَنِي إِلَى الشَّامِ: يَا يَزِيدُ، إِنَّ لَكَ قَرَابَةً عَسَيْتَ أَنْ تُؤْثِرَهُمْ بِالْإِمَارَةِ، وَذَلِكَ أَكْبَرُ مَا أَخَافُ عَلَيْكَ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ الْمُسْلِمِينَ شَيْئًا فَأَمَّرَ عَلَيْهِمْ أَحَدًا مُحَابَاةً فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ، لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْهُ صَرْفًا وَلا عَدْلًا حَتَّى يُدْخِلَهُ جَهَنَّمَ، وَمَنْ أَعْطَى أَحَدًا حِمَى اللَّهِ فَقَدِ انْتَهَكَ فِي حِمَى اللَّهِ شَيْئًا بِغَيْرِ حَقِّهِ، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ، أَوْ قَالَ تَبَرَّأَتْ مِنْهُ ذِمَّةُ اللَّهِ ﷻ »

ترجمة رجال الإسناد

- يزيد بن عبد ربه الزبيدى، ثقة، أخرج له مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه، ت: ٢٢٤ هـ. (تقريب: ٧٧٤٥).
- بقية بن الوليد بن صائد الحمصي، صدوق كثير التدليس عن الضعفاء، أخرج له الجماعة إلا البخاري تعليقا، ت:١٩٧ هـ. (تقريب: ٧٣٤).
- رجاء بن حيوة بن جرول، ثقة فقية، أخرج له الجماعة إلا البخاري تعليقا، ت:١١٢ هـ. (تقريب: ١٩٢٠).
- جنادة بن أبى أمية، مختلف فى صحبته، قال العجلى: تابعى ثقة، أخرج له الجماعة. (تقريب: ٩٧٣).
- يزيد بن أبى سفيان: صحابي مشهور، ت: ١٨ أو ١٩ هـ. (تقريب: ٧٧٢١).

١- ابن الصلاح "مقدمة في علوم الحديث"،النوع الثالث والعشرون: معرفة صفة من تقبل روايته ومن ترد روايته. (١/١١٠)ط.دار الفكر، ت: نور الدين عتر.

تخريج الحديث وبيان العلة هذا الحديث تفرد به أحمد من حديث بقية بن الوليد[1]، ولكن أخرجه غيره من طريق موسى بن أعين، عن بكر بن خنيس، عن رجاء بن حيوة، عن جنادة بن أبي أمية، عن يزيد بن أبي سفيان، قال: قال لي أبو بكر الصديقﷺ.[2]

وفي طريق أبي نعيم في"فضيلة العادلين" بكر بن خنيس عن أبي عبد الرحمن عن رجاء بن حيوة ..به قلت: وبكر بن خنيس، « ضعفه ابن المديني، والعقيلي، وأبو زرعة، وابن أبي شيبة، وقال البزار: ليس بقوي.»[3] و«قال أحمد بن صالح المصرى، وابن خراش، والدارقطنى: متروك.»[4] فعاد الإسناد مرة آخري إلي الراوي المجهول.

و له طريق آخر من طريق عمرو بن واقد القرشي، عن موسى بن يسار، عن مكحول، عن جنادة بن أبي أمية، عن يزيد بن أبي سفيان قال: شيعني أبو بكر الصديق حين بعثني إلى الشام...الحديث[5]

والحديث مداره على عمرو بن واقد القرشي، وهو متروك. فلا أثر لمتابعته، والحديث يبقى على الضعف بسبب جهالة الراوي شيخ بقية بن الوليد

«قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سئل أبى عن بقية وإسماعيل بن عياش، فقال:
بقية أحب إلى، وإذا حدث عن قوم ليسوا بمعروفين فلا تقبلوه.
وقال أبو بكر بن أبى خيثمة: سئل يحيى بن معين عن بقية، فقال: إذا حدث عن
الثقات مثل صفوان بن عمرو وغيره، وأما إذا حدث عن أولئك المجهولين فلا:
وإذا كنى الرجل، ولم يسم اسم الرجل، فليس يساوى شيئا.»[6]

وعلى ما سبق فلا يمكن الاعتماد على هذا الإسناد مطلقا. ثم إن هناك شبهة في نص الحديث: وهي أن العقاب المترتب على تولية الأقارب محاباة هو اللعن وعدم قبول العبادة منه ثم جهنم، وهذا الكلام

١-أخرجه أحمد (٦/١).

٢-أخرجه الحاكم في"المستدرك"(٧٠٢٤)، وأبو نعيم في"فضيلة العادلين"(٩)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق"(٢٤٦/٦٥)

٣- الحافظ ابن حجر في"تهذيب التهذيب"(٤٨٢/١).

٤- الحافظ المزي في"تهذيب الكمال"(٧٤٣)(٢٠٨/٤).

٥- الطبراني في"مسند الشاميين"(٣٥٧٢)،والمروزي في"مسند أبي بكر"(١٣٣)، وابن عساكر في"تاريخ دمشق"(٢٤٦/٦٥)، وأبو نعيم في"فضيلة العادلين"(١٠).

٦- الحافظ المزي في"تهذيب الكمال"(٧٣٨)(١٩٢/٤).

ذكره أبو بكر ﷺ ليزيد بن أبي سفيان أخي معاوية، ويظهر فيه الغمز لمعاوية على أخذه البيعة لابنه يزيد من بعده، فلا يبعد أن يكون من صناعة الشيعة الروافض.

قلت: ومما يؤكد هذا الكلام، قول البزار: وهذا الحديث أمسكنا عن إسناده لأن في إسناده رجالا ضعافا، والكلام عن النبي ﷺ ولا يعرف. فأمسكنا عن ذكره لأنه يروى عن النبي ﷺ أنه قال: «من حدث عني حديثا وهو يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين»

الحديث الثالث عشر (النكارة)

٢٢- قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ حَدَّثَنَا هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ، قَالَ حَدَّثَنَا الْمَسْعُودِيُّ، قَالَ حَدَّثَنِي بُكَيْرُ بْنُ الْأَخْنَسِ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «أُعْطِيتُ سَبْعِينَ أَلْفًا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ، وُجُوهُهُمْ كَالْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ، وَقُلُوبُهُمْ عَلَى قَلْبِ رَجُلٍ وَاحِدٍ، فَاسْتَزَدْتُ رَبِّي عَزَّ وَجَلَّ، فَزَادَنِي مَعَ كُلِّ وَاحِدٍ سَبْعِينَ أَلْفًا» قَالَ أَبُو بَكْرٍ: ﷺ: فَرَأَيْتُ أَنَّ ذَلِكَ آتٍ عَلَى أَهْلِ الْقُرَى وَمُصِيبٌ مِنْ حَافَّاتِ الْبَوَادِي

ترجمة رجال الإسناد

- هاشم بن القاسم، أبو النضر، البغدادي، ثقة ثبت، أخرج له الجماعة، ت: ٢٠٧ هـ. (تقريب: ٧٢٥٦).
- المسعودي: عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود، صدوق اختلط قبل موته، وضابطه أن من سمع منه ببغداد فبعد الاختلاط، أخرج له البخاري تعليقا والأربعة، ت: ١٦٠ هـ. (تقريب: ٣٩١٩).
- بكير بن الأخنس السدوسى، ثقة، أخرج له البخاري في جزء القراءة خلف الإمام ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجة. (تقريب: ٧٥٥).

تخريج الحديث

هذا الحديث مداره على المسعودي، عن بكير بن الأخنس، عن رجل، عن أبي بكر الصديق ﷺ.[١]

١-أخرجه أبو يعلى في"المسند"(١١٢)،وأبو بكر الشافعي في"الغيلانيات"(١١٢).

بيان العلة قال الهيثمي: «وفيه المسعودي وقد اختلط.»[1] قلت: ولكن ليست هذه علة الحديث، فقد قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: «سمعت أبي يقول: سماع وكيع من المسعودي بالكوفة قديم، وأبو نعيم أيضا، وإنما اختلط المسعودي ببغداد. ومن سمع منه بالكوفة والبصرة، فسماعه جيد.»[2] وهذا الحديث رواه عن المسعودي ثلاثة أنفس: هاشم بن القاسم، وهو بغدادي، وعبد الله بن رجاء[3]، وأبو داود الطيالسي[4] وهما بصريان، وعليه فقد انتفت شبهة اختلاط المسعودي.

وأما علة جهلة الراوي عن أبي بكر فهذه علة ظاهرة، ولكن العلة الخفية في هذا الحديث، هي نكارة المتن وهي في جملة «فزادني مع كل رجل سبعين ألفا».

وهذه اللفظة لها شاهد من حديث القاسم بن مهران، عن موسى بن عبيد، عن ميمون بن مهران، عن عبد الرحمن بن أبي بكر.[5] ومدار هذا الحديث على موسى بن عبيد. وقد «قال ابن حجر في "تعجيل المنفعة": مجهول.» [6] قلت: وورد أيضا من حديث أبو عاصم العباداني عن حميد عن أنس بن مالك... وفيه أبو عاصم العباداني، وهو« لين الحديث.»[7] والمحفوظ حديث أبي أمامة، يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «وعدني ربي أن يدخل الجنة من أمتي سبعين ألفا لا حساب عليهم ولا عذاب مع كل ألف سبعون ألفا وثلاث حثيات من حثياته»[8]

الحديث الرابع عشر (ضعف الطرق)

٢٣- قال الإمام أحمد حَدَّثنا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَطَاءٍ، عَنْ زِيَادٍ الْجَصَّاصِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ سَمِعْتُ أَبَا بَكْرٍ، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ فِي الدُّنْيَا».

١- الهيثمي في "مجمع الزوائد"(١٠/٧٥٨)(١٨٧١٢).

٢- الحافظ المزي في"تهذيب الكمال"(٣٨٧٢)(١٧/٢١٩).

٣-أخرجه أبو بكر الشافعي في"الغيلانيات"(١١٢).

٤-أخرجه أبو يعلى في"المسند"(١١٢).

٥-أخرجه أحمد(١/١٩٧)،و البزار في"المسند"(٢٢٦٨).

٦-الحافظ ابن حجر في"تعجيل المنفعة"(١٠٨١)ط.دار البشائر.

٧- الحافظ ابن حجر في"تقريب التهذيب"(٨١٩٥).

٨- أخرجه الترمذي(٢٤٣٧) أبواب صفة القيامة والرقائق والورع، باب ما جاء في الشفاعة.، وابن ماجة (٤٢٨٦)كتاب الزهد، باب صفة أمة محمد ﷺ.، وأحمد(٥/٢٥٠،٢٦٨)، وابن حبان في"صحيحه"(٦٤٥٧، ٧٢٤٦)، وغيرهم، بإسناد مداره على إسماعيل بن عياش عن محمد بن زياد الألهاني عن أبي أمامة الباهلي ﷺ وحسنه الترمذي، وصححه الألباني، وشعيب الأرنؤوط رحمهم الله

ترجمة رجال الإسناد

- عبد الوهاب بن عطاء الخفاف، صدوق ربما أخطأ، أخرج له الجماعة إلا البخاري في خلق أفعال العباد، ت:٢٠٤ هـ. (تقريب: ٤٢٦٢).
- زياد بن أبي زياد الجصاص، ضعيف، أخرج له البخاري في جزء القراءة خلف الإمام. (تقريب: ٢٠٧٧)، ونقل المزي « قال يحيى بن معين: ليس بشىء. وقال على بن المديني: ليس بشىء، وضعفه جدا. وقال أبو زرعة: واهى الحديث. وقال أبو حاتم: منكر الحديث. وقال النسائى: ليس بثقة. وقال الدارقطنى: متروك.»[1]
- على بن زيد بن جدعان، ضعيف، أخرج له الجماعة إلا البخاري في الأدب المفرد، ت: ١٣١ هـ. (تقريب: ٤٧٣٤).
- مجاهد بن جبر، ثقة إمام فى التفسير وفى العلم، أخرج له الجماعة ،ت: ١٠٣ هـ. (تقريب: ٦٤٨١).
- عبد الله بن عمر بن الخطاب، صحابي جليل رضي الله عنه وعن أبيه، ت:٧٣هـ. (تقريب: ٣٤٩٠).

تخريج الحديث

الحديث من طريق عبد الوهاب بن عطاء، عن زياد الجصاص، عن علي بن زيد، عن مجاهد، عن ابن عمر، قال سمعت أبا بكر.[2]

بيان العلة قلت: مداره على زياد الجصاص، وهو ضعيف متروك كما مر.

وعلي بن زيد بن جدعان، وهو أيضا ضعيف.

١- الحافظ المزي في"تهذيب الكمال"(٢٠٤٥)(٤٧٠/٩).

٢- أخرجه الحاكم في"المستدرك"(٦٣٤٠)، وأبو يعلى في"المسند"(١٨)، و البزار في"المسند"(٢١)، وابن الأعرابي في "مسنده"(١٣٣٩)، وأبو نعيم في "حلية الأولياء"(ترجمة عبد الله بن الزبير)، وأبو بكر المروزي في"مسند أبي بكر"(٢٢)، والعقيلي في "الضعفاء"(٥٢٨)، وابن عساكر في"تاريخ دمشق"(٢٣٩/٢٨،٢٤٠)، وابن حجر في"الأمالي المطلقة"(٨٢/١)وعزاه لابن مردويه في تفسيره، وجزء حديث أبي الحسن الحمامي(٨٥)، والخطيب في"المتفق والمفترق"(٥٧٩)، وابن عدي في"الكامل في ضعفاء الرجال"(٦٨٨).

ولكن للحديث متابعات وطرق آخري مثل: طريق أبي عاصم العباداني، عن زياد الجصاص، عن سا لم، عن ابن عمر، عن عمر.[١]

وطريق حمد بن يونس القرشي حدثنا عبد الرحيم بن سليم بن حيان حدثني أبي عن أبيه قال: صحبت ابن عمر من مكة إلى المدينة.[٢] ذكره ابن عساكر والدارقطني. وقال: وكلها ضعاف.

قلت: وله طرق آخري: طريق روح بن عبادة، عن موسى بن عبيدة، عن مولى ابن سباع، قال: سمعت بن عمر[٣]

قلت: ومداره على موسى بن عبيدة الربذي، وهو ضعيف. قال أحمد: منكر الحديث. وفي موضع أخر: لا يشتغل به. وقال لابنه عبد الله: اضرب على حديث موسى الربذي.

ومولى ابن سباع قال ابن معين: لا أعرفه. وقال الترمذي: مجهول. وقال بن عدي: لا أعرف له إلا هذا الحديث. وقد قال الترمذي: وقد روي هذا الحديث من غير هذا الوجه عن أبي بكر، وليس له إسناد صحيح أيضا.

وطريق آخر من حديث إسماعيل بن أبي خالد، عن أبي بكر بن زهير، عن أبي بكر[٤]، أبو بكر بن زهير لم يسمع من أبي بكر الصديق كما قال أبو زرعة الرازي.[٥]

١- الدارقطني في"العلل"(١/٢٢٥).

٢- الدارقطني في"العلل"(١/٢٢٥)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق"(٢٨/٢٤٠).

٣- أخرجه الترمذي(٣٠٣٩)، أبواب تفسير القرآن عن رسول الله ﷺ ، باب: ومن سورة النساء.، وأبو يعلى في"المسند"(٢١)، والبغوي في "شرح السنة"(١٤٣٩)، والبزار في"المسند"(٢٠)، وعبد بن حميد في"المسند"(٧)، وأبو بكر المروزي في "مسند أبي بكر"(٢٠)، والخطيب في "موضح الجمع و التفريق" (الوهم التاسع و الأربعون)، وابن حجر في "الأمالي المطلقة"(١/٧٦)، وابن عدي في "الكامل"(٢٢٠٦)، والذهبي في "جزء الدينار"(٤٩).

٤-أخرجه أحمد (١/١١)(أربعة مواضع)، وابن حبان في"صحيحه"(٢٩١٠،٢٩٢٦) كتاب الجنائز وما يتعلق بها مقدما أو مؤخرا، ذكر البيان بأن الله قد يجازي من شاء من عباده على سيئاته في الدنيا ليكون ذلك تطهيرا عنها، و ذكر البيان بأن الله جل وعلا قد يجازي المسلم على سيئاته.، والحاكم في "المستدرك"(٤٤٥٠)، والبيهقي في "السنن الكبرى"(٦٥٣٦) كتاب الجنائز، باب ما ينبغي لكل مسلم أن يستشعره من الصبر على جميع ما يصيبه.، و"شعب الإيمان"(٩٣٤٨) فصل في ذكر ما في الأوجاع والأمراض والمصيبات من الكفارات.، و"الآداب"(٧٣١)، والحارث في مسنده(٧٠٨)، وأبو يعلى(٩٨،٩٩،١٠٠،١٠١)، والضياء المقدسي في "الأحاديث المختارة"(٩٦،٧٠)، وهناد في "الزهد"(٤٢٩)، والدولابي في "الأسماء والكنى"(٤٩)، وأبو بكر المروزي في "مسند أبي بكر"(١١١،١١٢)، وابن السني في "عمل اليوم و الليلة"(٣٩١).

٥- العلائي في"جامع التحصيل في أحكام المراسيل"(٩٣٥).

وقد وهم سعيد بن منصور، فروى هذا الحديث عن بن عيينة، عن إسماعيل بن أبي خالد عن أبي بكر بن عمارة بن روبية عن أبي بكر. فوهم فيه ونبه على هذا الوهم الدارقطني[1]

وطريق آخر من حديث عبيد بن أسباط عن أبيه عن إسماعيل بن أبي خالد قيس بن أبي حازم عن أبي بكر .كما عند الخلدي في فوائده. وسلك عبيد بن أسباط أو أبوه الجادة، ونبه على هذا الوهم أيضا الدارقطني[2]

وطريق آخر من حديث أبي معاوية، عن الأعمش، عن مسلم بن صبيح، أن أبا بكر. الحديث[3]

وهذا الطريق أيضا معل بالانقطاع، فأن أبا بكر بن زهير لم يسمع من عائشة، ولم يدرك على بن أبي طالب، وعليه فإنه لم يدرك لا عمر بن الخطاب، ولا أبا بكر.[4]

و طريق آخر لم يذكره الدارقطني، ولا أبو حاتم، أخرجه ابن عدي قال: حدثنا عمر بن محمد بن عيسى، ثنا محمود بن خداش، ثنا علي بن عاصم، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن عكرمة، عن بن عباس، عن أبي بكر عن النبي ﷺ.[5]

وفي الإسناد على بن عاصم، هو بن صهيب الواسطي، وكان رجلا غنيا يعطي الوراقين يكتبوا له حديثه، وكان يخطئ ويصر على الخطأ، فوهم وهما كثيرا. لذا قال بن عدي في الأحاديث التي رواها على الوهم: لا أعرفها إلا من رواية علي بن عاصم عنهم.

قلت: فالحديث كما قال الترمذي والدارقطني: له طرق كثيرة كلها ضعاف. و الله أعلم.

الحديث الخامس عشر (ضعف راو ونكارة لفظة)

٤١- قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ حَدَّثَنَا أَسْوَدُ بْنُ عَامِرٍ، حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ جَابِرٍ، عَنْ عَامِرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبْزَى، عَنْ أَبِي بَكْرٍ، قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ جَالِسًا، فَجَاءَ مَاعِزُ بْنُ مَالِكٍ فَاعْتَرَفَ عِنْدَهُ مَرَّةً فَرَدَّهُ، ثُمَّ جَاءَهُ فَاعْتَرَفَ عِنْدَهُ الثَّانِيَةَ فَرَدَّهُ، ثُمَّ جَاءَهُ فَاعْتَرَفَ الثَّالِثَةَ فَرَدَّهُ، فَقُلْتُ لَهُ: إِنَّكَ إِنِ اعْتَرَفْتَ

١- الدارقطني في"العلل"(٧٤)(١/٢٨٥).

٢- نفس المصدر.

٣- "السنن" لسعيد بن منصور (٧٠٠)، و"الزهد" لهناد (٤٣٤).

٤- العلائي في"جامع التحصيل في أحكام المراسيل"(٧٦٠).

٥- ابن عدي في"الكامل في ضعفاء الرجال"(١٣٤٨)(٦/٣٢٧).

الرَّابِعَةَ رَجَمَكَ، قَالَ: فَاعْتَرَفَ الرَّابِعَةَ، فَحَبَسَهُ، ثُمَّ سَأَلَ عَنْهُ، فَقَالُوا: مَا نَعْلَمُ إِلَّا خَيْرًا، قَالَ: «فَأَمَرَ بِرَجْمِهِ»

ترجمة رجال الإسناد

- أسود بن عامر، شاذان، ثقة، أخرج له الجماعة، ت: ٢٠٨ هـ.(تقريب:٥٠٣).
- إسرائيل بن يونس. سبق ذكره
- جابر: هو ابن يزيد الجعفي، ضعيف رافضى، أخرج له أبو داود والترمذي وابن ماجه، ت: ١٢٧ هـ. (تقريب: ٨٧٨).
- عامر بن شراحيل الشعبي أبو عمرو الكوفي، ثقة مشهور فقيه فاضل، أخرج له الجماعة ، ت: ١٠٠ هـ. (تقريب: ٣٠٩٢).
- عبد الرحمن بن أبزي، صحابي، سكن الكوفة واستعمل عليها.(تقريب: ٣٧٩٤).

تخريج الحديث

هذا الحديث أخرجه أحمد وغيره كلهم من هذا الطريق إسرائيل، عن جابر الجعفي، عن عامر الشعبي، عن عبد الرحمن بن أبزى، عن أبي بكر رضي الله عنه[١]

بيان العلة هذا الحديث له علة في الإسناد، وآخري في المتن:

أما علة الإسناد:- فهي تفرد جابر الجعفي وهو ضعيف، قال البزار: « ليس له طريق عن أبي بكر إلا هذا الطريق»[٢] وقال البخاري في سؤالات الترمذي له: « لا أعلم أحدا روى هذا الحديث عن الشعبي إلا جابر الجعفي. فقال الترمذي: وضعف محمد جابرا جدا.»[٣]

قلت: فالحديث معل بتفرد جابر الجعفي، وهو ضعيف رافضي كان يؤمن بالرجعة، وكذبه بعضهم.

علة المتن:- وهي نكارة لفظة « فَحَبَسَهُ، ثُمَّ سَأَلَ عَنْهُ » وهذه اللفظة لم ترد في أحدي طرق الحديث الأخرى مطلقا، ولا قال بها أحد. وإنما المعروف أن أمر الحبس كان حكما قبل أن يشرع حد الجلد للبكر والرجم للمحصن ثم نسخ، ولم يقل به أحد للذي يعترف على نفسه. وعليه فهذه اللفظة منكرة.

١- أخرجه ابن أبي شيبة في"المصنف"(٢٨٧٦٩) كتاب الحدود، باب: في الزاني كم مرة يرد، وما يصنع به بعد إقراره؟، والبزار في"المسند"(٥٥)، وأبو يعلى في"المسند"(٤٠،٤١)، والحارث في"مسنده"(٥٠٤).

٢- البزار في"المسند"(٥٥).

٣- سؤالات الترمذي للبخاري"علل الترمذي الكبير"(٤١١).

ملحوظة:- قال محققوا المسند: إسناد ضعيف من أجل جابر الجعفي، وهو صحيح لغيره.

قلت: وفي هذا التعليق إقرار بتصحيح الفظة المنكرة، وهذا خلاف الصواب. والله أعلم.

الحديث السادس عشر (جهالة بعض الرواة ونكارة)

٤٣- قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَيَّاشٍ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، حَدَّثَنِي وَحْشِيُّ بْنُ حَرْبِ بْنِ وَحْشِيِّ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ وَحْشِيِّ بْنِ حَرْبٍ، أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَقَدَ لِخَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ عَلَى قِتَالِ أَهْلِ الرِّدَّةِ وَقَالَ: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «نِعْمَ عَبْدُ اللَّهِ وَأَخُو الْعَشِيرَةِ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ، وَسَيْفٌ مِنْ سُيُوفِ اللَّهِ سَلَّهُ اللَّهُ ﷻ عَلَى الْكُفَّارِ وَالْمُنَافِقِينَ»

ترجمة رجال الإسناد

- على بن عياش الألهانى، ثقة ثبت، سبق ذكره.
- الوليد بن مسلم الدمشقي، ثقة لكنه كثير التدليس والتسوية، أخرج له الجماعة، ت: ١٩٤ هـ. (تقريب: ٧٤٥٦).
- وحشي بن حرب بن وحشي بن حرب، مستور، أخرج له أبو داود وابن ماجة، من الوسطى من إتباع التابعين. (تقريب: ٧٣٩٩).
- حرب بن وحشي بن حرب، مقبول، أخرج له أبو داود وابن ماجة، من الوسطى من التابعين. (تقريب: ١١٧٠).
- وحشي بن حرب، صحابي جليل توفي بحمص. (تقريب: ٧٤٠٠).

تخريج الحديث

هذا الحديث أخرجه أحمد وغيره[1]كلهم من طريق الوليد بن مسلم، عن وحشي بن حرب بن وحشي بن حرب، عن أبيه، عن جده وحشي بن حرب، أن أبا بكر ﷺ

بيان العلة قلت: للحديث علتان واحدة ظاهرة والأخرى خفية

١- أخرجه الحاكم في "المستدرك"(٥٢٩٤)كتاب معرفة الصحابة، ذكر مناقب خالد بن الوليد ﷺ.، والطبراني في"المعجم الكبير"(١٠٣/٤)، وابن أبي عاصم في"الآحاد و المثاني"(٦٩٦)، والبزار في "مسنده"(٨٣)، وأبو نعيم في"معرفة الصحابة"(٢٣٧٨)، والضياء في "الأحاديث المختارة"(٤٤،٤٥،٤٦)، وأحمد في "فضائل الصحابة"(١٤٨٠)، وابن عبد البر في "الاستيعاب"(١٢٧/١)، وابن عساكر في"تاريخ دمشق"(٢٤٠/١٦)،(٤١٥/٦٢،٤١٦)، وعزاه صاحب كنز العمال إلى البغوي، ولم أجده، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد : رواه أحمد والطبراني بنحوه، ورجاله ثقات.

العلة الظاهرة هي وحشي بن حرب بن وحشي بن حرب، قال عنه ابن حجر: مستور. وقال الذهبي: لين. وقال صالح بن محمد البغدادي: «لا تشتغل به ولا بأبيه.»[1]

وأما حرب بن وحشي، فقال عنه البزار: «مجهول في الرواية معروف في النسب، لم يرو عنه إلا ابنه وحشي.»[2]

قلت : ومدار الحديث عليهما وتفردا به، وهما علته (تفرد من لا يحتمل منه التفرد).

والعلة الخفية: هي نكارة لفظة "والمنافقين" فالحديث له شواهد يمكن أن يصل بها إلى درجة الحسن، ولكن هذه اللفظة منكرة ، فإن النبي ﷺ لم يسل سيفا على المنافقين، بل جاء في الصحيح «فَقَامَ عُمَرُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: دَعْنِي أَضْرِبْ عُنُقَ هَذَا المُنَافِقِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «دَعْهُ، لاَ يَتَحَدَّثُ النَّاسُ أَنَّ مُحَمَّدًا يَقْتُلُ أَصْحَابَهُ»[3]، وقال أيضا ﷺ كما في حديث ذي الخويصرة «قَالَ: فَقَامَ رَجُلٌ غَائِرُ العَيْنَيْنِ، مُشْرِفُ الوَجْنَتَيْنِ، نَاشِزُ الجَبْهَةِ، كَثُّ اللِّحْيَةِ، مَحْلُوقُ الرَّأْسِ، مُشَمَّرُ الإِزَارِ، فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ اتَّقِ اللَّهَ، قَالَ: «وَيْلَكَ، أَوَلَسْتُ أَحَقَّ أَهْلِ الأَرْضِ أَنْ يَتَّقِيَ اللَّهَ» قَالَ: ثُمَّ وَلَّى الرَّجُلُ، قَالَ خَالِدُ بْنُ الوَلِيدِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلاَ أَضْرِبُ عُنُقَهُ؟ قَالَ: «لاَ، لَعَلَّهُ أَنْ يَكُونَ يُصَلِّي» فَقَالَ خَالِدٌ: وَكَمْ مِنْ مُصَلٍّ يَقُولُ بِلِسَانِهِ مَا لَيْسَ فِي قَلْبِهِ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنِّي لَمْ أُومَرْ أَنْ أَنْقُبَ عَنْ قُلُوبِ النَّاسِ وَلاَ أَشُقَّ بُطُونَهُمْ»[4].

فكيف بعدها يقال أنه سيف سله الله على المنافقين، وعليه فهذه لفظة منكرة. والله أعلم

الحديث السابع عشر (الانقطاع)

٦٥- قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ دَاوُدَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُؤَمَّلِ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، قَالَ: كَانَ رُبَّمَا سَقَطَ الْخِطَامُ مِنْ يَدِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ ﷺ ، قَالَ: فَيَضْرِبُ بِذِرَاعِ نَاقَتِهِ فَيُنِيخُهَا، فَيَأْخُذُهُ قَالَ: فَقَالُوا لَهُ: أَفَلا أَمَرْتَنَا نُنَاوِلُكَهُ، فَقَالَ: إِنَّ حِبِّي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ«أَمَرَنِي أَنْ لَا أَسْأَلَ النَّاسَ شَيْئًا»

١- الحافظ المزي في"تهذيب الكمال"(٦٦٨٠)(٤٢٨/٣٠).

٢- البزار في "مسنده"(٨٣).

٣- رواه البخاري(٤٩٠٧)كتاب تفسير القرأن، باب قوله تعالى ﴿ يقولون لئن رجعنا إلى المدينة ليخرجن الأعز منها الأذل...﴾ ، ومسلم (٢٥٨٤)كتاب البر والصلة والآداب، باب نصر الأخ ظالما أو مظلوما. كلاهما من حديث جابر بن عبد الله ﷺ.

٤- رواه البخاري(٤٣٥١)كتاب المغازي، باب بعث علي بن أبي طالب ﷺ، وخالد بن الوليد ﷺ، إلى اليمن قبل حجة الوداع. ومسلم(١٠٤٦)كتاب الزكاة، باب ذكر الخوارج وصفاتهم. من حديث أبي سعيد الخدري ﷺ.

ترجمة رجال الإسناد

- موسى بن داود الضبي، صدوق فقيه زاهد له أوهام، أخرج له مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه، ت: ٢١٧ هـ. (تقريب:٦٩٥٩)
- عبد الله بن المؤمل بن وهب، ضعيف الحديث، أخرج له البخاري في الأدب المفرد والترمذي وابن ماجه، ت:١٦٠ هـ. (تقريب: ٣٦٤٨)
- عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة القرشي، ثقة فقية، أخرج له الجماعة، ت: ١١٧ هـ. (تقريب: ٣٤٥٤)، وقال أبو زرعة وأبو حاتم: «عبد الله بن أبي مليكة عن عمر وعثمان مرسل»[١]

تخريج الحديث

هذا الحديث من هذا الطريق تفرد به أحمد

وبيان العلة ومن تراجم رواة الحديث يتضح فيه علتان ظاهرتان:-

الأولى : تفرد عبد الله بن المؤمل به، وهو ضعيف. نقل المزي «قال يحيى بن معين: ضعيف. وقال أحمد: أحاديثه منكرة. وقال أبو داود: منكر الحديث. وقال أبو أحمد بن عدى: أحاديثه عليها الضعف بين. وضعفه النسائي، وقال ابن حبان: يخطئ.»[٢]

الثانية : أن ابن أبي مليكة لم يدرك الصديق، فقد مر عب أبي زرعة وأبي حاتم أن حديثه عن عمر وعثمان مرسل، فمن باب أولي حديثه عن أبي بكر. وقال ابن حجر في "إتحاف المهرة": «هو منقطع.»[٣]

ولكن قال الشيخ شعيب في تحقيقه على المسند: «حسن لغيره، وهذا إسناد ضعيف، عبد لله بن المؤَمَّل ضعيف، وابن أبي مليكة لم يدرك أبا بكر. لكن يشهد له حديث عوف بن مالك عند مسلم[٤]

١-"إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة" لابن حجر(٩٣٠٧)(٢٤٥/٨)ط. جمع الملك فهد.

٢- الحافظ المزي في"تهذيب الكمال"(٣٥٩٩)(١٨٧/١٦).

٣-"جامع التحصيل" للعلائي(٣٨٠)، و "تحفة المراسيل" لأبي زرعة العراقي(١٨١/١)

٤- مسلم (١٠٤٣)كتاب الزكاة، باب كراهة المسألة للناس.، وأبو داود (١٦٤٢) كتاب الزكاة، باب كراهية المسألة.، وابن ماجة(٢٨٦٧)كتاب الجهاد، باب البيعة، وابن حبان في"صحيحه"(٣٣٨٥) باب ذكر الإخبار عن إباحة تعداد النعم للمنعم على المنعم عليه في الدنيا، باب المسألة والأخذ وما يتعلق به من المكافأة والثناء والشكر.

وفيه" فَعَلَامَ نُبَايِعُكَ؟ قَالَ: «عَلَى أَنْ تَعْبُدُوا اللهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَالصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ، وَتُطِيعُوا – وَأَسَرَّ كَلِمَةً خَفِيَّةً – وَلَا تَسْأَلُوا النَّاسَ شَيْئًا» فَلَقَدْ رَأَيْتُ بَعْضَ أُولَئِكَ النَّفَرِ يَسْقُطُ سَوْطُ أَحَدِهِمْ، فَمَا يَسْأَلُ أَحَدًا يُنَاوِلُهُ إِيَّاهُ".

ويشهد له أيضا حديث ثَوْبَانَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ يَتَقَبَّلُ لِي بِوَاحِدَةٍ وَأَتَقَبَّلُ لَهُ بِالْجَنَّةِ؟" قَالَ: قُلْتُ: أَنَا. قَالَ:" لَا تَسْأَلِ النَّاسَ شَيْئًا "فَكَانَ ثَوْبَانُ يَقَعُ سَوْطُهُ وَهُوَ رَاكِبٌ، فَلَا يَقُولُ لِأَحَدٍ نَاوِلْنِيهِ حَتَّى يَنْزِلَ فَيَتَنَاوَلَهُ»[1]

قلت: وأي شيء في هذين الحديثين يشهد لحديث أبي بكر السابق: أن النبي ﷺ أمره بذلك، بل نحن نحتاج في الحديث الأول إلى إثبات أن أبا بكر كان من هؤلاء النفر، ولا دليل على ذلك، وفي الحديث الثاني ليس هناك أي تعلق بأبي بكر، فكيف نقول أن هذين الحديثين يشهدا لحديثنا ؟ وعليه فالحديث معل ضعيف، ولا يشهد له هذان الحديثان كما يظهر. والله أعلم.

١– أخرجه وكيع في"الزهد"(١٤٠)، ومن طريقه أخرجه ابن ماجة(١٨٣٧) كتاب الزكاة، باب كراهية المسألة.، والنسائي في"المجتبى"(٤٦٠) كتاب الصلاة، باب البيعة على الصلوات الخمس.، والطيالسي في"مسنده"(٩٩٤)، وأبو نعيم في"حلية الأولياء"(١/١٨١)، والبيهقي في"الشعب"(٣٥٢٠) من طرق عن ابن أبي ذئب، به.

مسند عمر بن الخطاب ﷺ

الحديث الثامن عشر (الاختلاف في تعيين الراوي المجهول)

٨٦- قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ سَمِعْتُ عَاصِمَ بْنَ عَمْرٍو الْبَجَلِيَّ، يُحَدِّثُ عَنْ رَجُلٍ، مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ سَأَلُوا عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ فَقَالُوا لَهُ: إِنَّمَا أَتَيْنَاكَ نَسْأَلُكَ عَنْ ثَلاثٍ: عَنْ صَلاةِ الرَّجُلِ فِي بَيْتِهِ تَطَوُّعًا، وَعَنِ الْغُسْلِ مِنَ الْجَنَابَةِ، وَعَنِ الرَّجُلِ مَا يَصْلُحُ لَهُ مِنَ امْرَأَتِهِ إِذَا كَانَتْ حَائِضًا، فَقَالَ: أَسُحَّارٌ أَنْتُمْ؟ لَقَدْ سَأَلْتُمُونِي عَنْ شَيْءٍ مَا سَأَلَنِي عَنْهُ أَحَدٌ مُنْذُ سَأَلْتُ عَنْهُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: " صَلاةُ الرَّجُلِ فِي بَيْتِهِ تَطَوُّعًا: نُورٌ فَمَنْ شَاءَ نَوَّرَ بَيْتَهُ " وَقَالَ فِي الْغُسْلِ مِنَ الْجَنَابَةِ: «يَغْسِلُ فَرْجَهُ ثُمَّ يَتَوَضَّأُ، ثُمَّ يُفِيضُ عَلَى رَأْسِهِ ثَلاثًا» وَقَالَ فِي الْحَائِضِ: «لَهُ مَا فَوْقَ الْإِزَارِ»

ترجمة رجال الإسناد

- محمد بن جعفر الهذلى مولاهم: سبق ذكره في الحديث الخامس.
- شعبة بن الحجاج بن الورد العتكى مولاهم: سبق ذكره في الحديث الخامس.
- عاصم بن عمرو البجلى، صدوق رمى بالتشيع، أخرج له ابن ماجة، من الوسطى من التابعين هـ. (تقريب: ٣٠٧٣)

تخريج الحديث وبيان العلة هذا الحديث روي من طريق شعبة[١]، عن عاصم، عن رجل، عن عمر بن بن الخطاب رضي الله عنه، وتابعه عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي[٢]، وزهير بن معاوية عن أبي إسحاق السبيعي[٣].

ولكن رواه معمر[٤] وإسرائيل[١] عن أبي إسحاق عن عاصم أن قوما أتوا عمر رضي الله عنه.

١- أخرجه أحمد (١/١٤)، وابن عساكر في"تاريخ دمشق(٢٥/٢٨٦).

٢- أخرجه الطيالسي في"مسنده"(٤٩)، والطحاوي في"شرح معاني الآثار"(٤٣٨٠).

٣- أخرجه ابن الجعد في"مسنده"(٢٥٦٨)، والطحاوي في"شرح معاني الآثار"(٤٣٧٨)، وابن عساكر في"تاريخ دمشق(٢٥/٢٨٧).

٤- أخرجه عبد الرزاق في"المصنف"(١٢٣٨،٩٨٧) كتاب الطهارة، باب اغتسال الجنب. وكتاب الحيض، باب مباشرة الحائض وابن المنذر في"الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف"(٧٩١).

وهذا الطريق يوافق طريق طارق بن عبد الرحمن البجلي[٢]، عن عاصم بن عمرو البجلي، أن قوما أتوا عمر بن الخطاب ﷺ.

ولكن خالف زيد بن أبي أنيسة أصحاب أبي إسحاق، فرواه عن أبي إسحاق، عن عاصم، عن عمير مولى عمر، عن عمر بن الخطاب[٣]، وذكر الدارقطني: أن أبا حمزة السكري، ورقبة بن مصقلة، قد تابعا زيد بن أبي أنيسة.[٤]

قلت: أما رواية شعبة ومن تابعه قريبة من رواية إسرائيل ومعمر ومن تابعهما عن أبي إسحاق، لأن النفر الذين أتوا عمر بن الخطاب أو أحدهم، هم الذين حدثوا عاصما، لكن رواية زيد بن أبي أنيسة عن عاصم عن عمير مولى عمر. بعيدة، ورغم ذلك رجحها الدارقطني في العلل[٥]، لذا استغربها ابن حجر فقال: « وقد رواه عنه شعبة، فخالف شيخه، فرواه عن عاصم، عن رجل من القوم الذين سألوا عمر ﷺ، فذكر معناه بطوله. ويبعد الجمع بأن يكون عمير من الثلاثة، والعلم عند الله.»[٦]

قلت: إسرائيل ومن تابعه أولى بأبي إسحاق من زيد ومن تابعه، فإذا جمع معهم طريق شعبة كان الأمر في صالح هؤلاء النفر، والله أعلم.

الحديث التاسع عشر (تعارض الرفع والوقف)

٩٣- قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا حَسَنٌ، قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ لَهِيعَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَسْوَدِ، أَنَّهُ سَمِعَ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ لَبِيبَةَ، يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي سِنَانٍ الدُّؤَلِيِّ، أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ وَعِنْدَهُ نَفَرٌ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ الْأَوَّلِينَ، فَأَرْسَلَ عُمَرُ إِلَى سَفَطٍ أُتِيَ بِهِ مِنْ قَلْعَةٍ مِنَ الْعِرَاقِ، فَكَانَ فِيهِ خَاتَمٌ، فَأَخَذَهُ بَعْضُ

١- أخرجه عبد الرزاق في"المصنف"(٩٨٨)كتاب الطهارة، باب اغتسال الجنب.، والطحاوي في"شرح معاني الآثار"(٤٣٧٨)، وابن عساكر في"تاريخ دمشق"(٢٨٥/٢٥).

٢- أخرجه ابن ماجة(١٣٧٥)كتاب إقامة الصلاة، والسنة فيها، باب ما جاء في التطوع في البيت.، وسعيد بن منصور في"السنن"(٢١٤٣)، وابن عساكر في"تاريخ دمشق"(٢٨٥/٢٥).

٣- أخرجه ابن ماجة(١٣٧٥)كتاب إقامة الصلاة، والسنة فيها، باب ما جاء في التطوع في البيت.، والبيهقي في"السنن الكبرى"(١٥٠٠)كتاب الحيض، باب مباشرة الحائض فيما فوق الإزار وما يحل منها وما يحرم.، والطحاوي في"شرح معاني الآثار"(٤٣٨٠)، وابن عساكر في"تاريخ دمشق"(٢٨٦/٢٥).

٤- الدارقطني في "العلل"(٢١٦)(١٩٦/٢).

٥- المرجع السابق(١٩٦/٢).

٦- ابن حجر في "الأمالي السفرية الحلبية"(٧٢/١)ط.المكتب الإسلامي.

بَنِيهِ فَأَدْخَلَهُ فِي فِيهِ فَانْتَزَعَهُ عُمَرُ مِنْهُ ثُمَّ بَكَى عُمَرُ، ﷺ، فَقَالَ لَهُ: مَنْ عِنْدَهُ لِمَ تَبْكِي وَقَدْ فَتَحَ اللَّهُ لَكَ وَأَظْهَرَكَ عَلَى عَدُوِّكَ وَأَقَرَّ عَيْنَكَ، فَقَالَ عُمَرُ إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ «لَا تُفْتَحُ الدُّنْيَا عَلَى أَحَدٍ إِلَّا أَلْقَى اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ، إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ» وَأَنَا أُشْفِقُ مِنْ ذَلِكَ

ترجمة رجال الإسناد

- الحسن بن موسى الأشيب، ثقة، أخرج له الجماعة، ت: ٢١٩ هـ.
- عبد الله بن لهيعة، المصري الفقيه، صدوق، خلط بعد احتراق كتبه – ورواية ابن المبارك و ابن وهب عنه أعدل من غيرهما –، أخرج له مسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه، ت: ١٧٤ هـ. (تقريب: ٣٥٦٣)
- أبو الأسود، محمد بن عبد الرحمن بن نوفل، ثقة، أخرج له الجماعة، ت: ١٣٠وبضع هـ. (تقريب:٦٠٨٥)
- محمد بن عبد الرحمن بن لبيبة، ضعيف كثير الإرسال، أخرج له أبو داود والنسائي، من الذين عاصروا صغار التابعين. (تقريب:٦٠٨٠)
- أبو سنان الدؤلي يزيد بن أمية، ثقة، أخرج له أبو داود والنسائي وابن ماجه، ت: بين ٨٠-٩٠ هـ. (تقريب: ٧٦٨٧)
- عمر بن الخطاب بن نفيل بن عبد العزى بن رياح القرشى العدوى أمير المؤمنين، الفاروق، ثاني الخلافاء الراشدين، ت: ١٣ هـ. (تقريب: ٤٨٨٨)

تخريج الحديث

هذا الحديث رواه الحسن بن موسى عن ابن لهيعة... به[١]، وتابعه المعافى بن عمران، عن ابن لهيعة ...به[٢]

بيان العلة وهذا الحديث صححه الشيخ أحمد شاكر في تحقيقه على المسند، وحسنه المتقي الهندي، والهيثمي، والمنذري، ولكن ضعفه الشيخ شعيب، وكذا الشيخ الألباني، وأعلاه بابن لهيعة.

١- رواه البزار في"مسنده"(٣١١)، وعبد بن حميد في"مسنده"(٤٤)، وابن أبي عاصم في"الزهد"(٢٧٦).

٢- رواه المعافى بن عمران في"الزهد"(٨).

قلت: والحديث له علة أخرى، وهي:

أن هذا الحديث خولف فيه ابن لهيعة، فرواه عبد الله بن نافع[1]، والمعافى بن عمران[2]، وحاتم بن إسماعيل[3]، ويونس بن بكير[4]، أربعتهم عن هشام بن سعد، عن الزهري، عن عروة، عن المسور بن مخرمة، عن عمر موقوفا.

- ووافقهم وكيع بن الجراح[5] فرواه عن هشام بن سعد وجعفر بن برقان عن الزهري...به موقوفا، ولكن بإسقاط عروة من الإسناد، ولكن الحديث حديثهم فإن الزهري لم يسمع من المسور بن مخرمة.

ولهذا الطريق متابعة من طريق معمر عن الزهري عن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، عن عمر موقوفا[6].

قلت: وسماع إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف من عمر بن الخطاب، نفاه البيهقي في سننه[7]، ولكن قال الحافظ ابن حجر[8]:« وسماع إبراهيم بن عبد الرحمن من عمر،أثبته يعقوب بن شيبة، والواقدي، والطبري.» ثم دلل الحافظ على ذلك.

وعليه فالحديث صحيح موقوف، وهو أصح من حديث ابن لهيعة المرفوع، والله أعلم.

الحديث العشرون (تعارض الوقف والرفع)

١- رواه أبو داود في"الزهد"(٦٥).

٢- رواه المعافى بن عمران في"الزهد"(٧).

٣- رواه أحمد بن حنبل في"الزهد"(١/١١٥).

٤- رواه ابن أبي الدنيا في"إصلاح المال"(١٨).

٥- رواه البيهقي في" السنن الكبرى"(١٣٠٣٤) جماع أبواب تفريق ما أخذ من أربعة أخماس الفيء غير الموجف عليه، باب الاختيار في التعجيل بقسمة مال الفيء إذا اجتمع.

٦- رواه البيهقي في" السنن الكبرى"(١٣٠٣٥)المرجع السابق، عبد الرزاق في"جامع معمر بن راشد"(٢٠٠٣٦)، وابن أبي شيبة في"المصنف"(٣٤٤٤٦)كتاب الزهد، كلام عمر بن الخطاب ﷺ، والبغوي في"شرح السنة"(٢٧٤٢)، وابن المبارك في"الزهد"(٧٦٨)، والخرائطي في"مكارم الأخلاق"(٩٢٠)، وغيرهم.

٧- رواه البيهقي في"السنن الكبرى"(١٧٢٨٣) جماع أبواب قطع اليد والرجل في السرقة، باب غرم السارق.

٨- الحافظ ابن حجر في"تهذيب التهذيب"(١/١٣٩).

٩٦- قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنِ ابْنِ إِسْحَاقَ، كَمَا حَدَّثَنِي عَنْهُ، نَافِعٌ مَوْلَاهُ قَالَ: كَانَ ا بْنُ عُمَرَ يَقُولُ: «إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلرَّجُلِ إِلَّا ثَوْبٌ وَاحِدٌ فَلْيَأْتَزِرْ بِهِ ثُمَّ لِيُصَلِّ» ، فَإِنِّي سَمِعْتُ عُمَرَ، يَقُولُ ذَلِكَ، وَيَقُولُ: «لَا تَلْتَحِفُوا بِالثَّوْبِ إِذَا كَانَ وَحْدَهُ كَمَا تَفْعَلُ الْيَهُودُ»، قَالَ نَافِعٌ: وَلَوْ قُلْتُ لَكَ: إِنَّهُ أَسْنَدَ ذَلِكَ إِلَى النبي ﷺ لَرَجَوْتُ أَنْ لَا أَكُونَ كَذَبْتُ.

ترجمة رجال الإسناد

- يعقوب: هو بن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، ثقة فاضل، أخرج له الجماعة، ت: ٢٠٨ هـ. (تقريب:٧٨١١)
- أبوه: هو إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، ثقة حجة تكلم فيه بلا قادح، أخرج له الجماعة، ت: ١٨٥ هـ. (تقريب:١٧٧)
- محمد بن إسحاق بن يسار المدنى، صدوق يدلس، ورمى بالتشيع والقدر، أخرج له الجماعة إلا البخاري تعليقا، ت: ١٥٠ هـ. (تقريب:٥٧٢٥)
- نافع أبو عبد الله المدنى، مولى عبد الله بن عمر، ثقة ثبت فقيه مشهور، أخرج له الجماعة، ت: ١١٧ هـ. (تقريب: ٧٠٨٦)
- عبد الله بن عمر بن الخطاب، صحابي جليل، ت: ٧٣ هـ. (تقريب: ٣٤٩٠)

تخريج الحديث وبيان العلة هذا الحديث روي من طريق سا لم ونافع كلاهما عن ابن عمر.

أما طريق نافع عن ابن عمر، فقد اختلف فيه عليه، فمنهم من رواه عن نافع عن عبد الله بن عمر مرفوعا، ومنهم من رواه عن نافع عن عبد الله بن عمر عن عمر موقوفا عليه، ومنهم من رواه بالشك مع ترجيح الرفع.

- فأما من رواه بالجزم في رفعه عن عبد الله بن عمر: توبة العنبري[1]، وموسى بن عقبة[2]، عمر بن نافع[3]، وعلي بن ثابت[4]، وأيوب من طريق سعيد بن أبي عروبة[5]، وحماد بن زيد عن أيوب من رواية سليمان بن حرب عنه[6]، كلهم عن نافع، عن عبد الله بن عمر، مرفوعا بدون شك.
- وأما من رواه بالشك مع ترجيح أنه مرفوع: عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج[7]، حماد بن زيد عن أيوب من رواية أبي الربيع سليمان بن داود عنه[8]
- وأما من رواه بالشك في رفعه إلى النبي ﷺ، أو وقفه على عمر بن الخطاب، فالليث بن سعد[9] ، وجرير بن حازم[10]. وقد رجح الدارقطني[11] من طريق نافع : رواية أيوب، عن نافع، عن عبد الله بن عمر، عن عمر، أو عن رسول الله ﷺ.

قلت: هذا الراجح من طريق نافع، وأما بالنسبة للطريقين ككل، فإنه يظهر ترجيح رواية الحديث عن عمر بن الخطاب موقوفا عليه وليس مرفوعا للاتي:

لأن سالم بن عبد الله[1] قد شارك نافع في رواية هذا الحديث عن أبيه، وقد رواه سالم على الوقف على عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وأيضا رواه مالك عن نافع موقوفا عن عبد الله بن عمر وليس عن عمر[2]، وهذا

١- أخرجه ابن حبان في"صحيحه"(١٧١٣) باب شروط الصلاة، ذكر الأمر بالصلاة في ثوبين إذا قصد المصلي أداء فرضه.، والبيهقي في"السنن الكبرى"(٣٢٧٠،٣٢٩٦) جماع أبواب لبس المصلي، باب ما يستحب للرجل أن يصلي فيه من الثياب.،والبيهقي في"الآداب"(٥٨٤)، والطحاوي في"شرح معاني الآثار"(٢٢١٩).

٢- رواه البيهقي في"السنن الكبرى"(٣٢٧١) جماع أبواب لبس المصلي، باب ما يستحب للرجل أن يصلي فيه من الثياب.، والطبراني في"المعجم الأوسط"(٩٣٦٨)، والطحاوي في"شرح معاني الآثار"(٢٢١٨).

٣- رواه الطبراني في"المعجم الأوسط"(٧٠٦٢).

٤- رواه الطبراني في"المعجم الأوسط"(٦٠٠٨).

٥- أخرجه ابن خزيمة في"صحيحه"(٧٦٦،٧٦٩)، والحاكم في"المستدرك"(٩٣٠)، والبيهقي في"الكبرى"(٣٢٧٢)

٦- أبو داود(٦٣٥)كتاب الصلاة، باب إذا كان الثوب ضيقا يتزر به.، والبيهقي في"السنن الكبرى"(٣٢٧٣).

٧- أخرجه أحمد(١٤٨/٢)، وعبد الرزاق في"المصنف"(١٣٩٠)كتاب الصلاة، باب ما يكفي الرجل من الثياب.، والطحاوي في"شرح معاني الآثار"(٢٢١٤).

٨- البيهقي، المرجع السابق(٣٢٧٤)

٩- البيهقي، المرجع نفسه(٣٢٧٤)

١٠- أخرجه الطحاوي في"شرح معاني الآثار"(٢٢١٦،٢٢١٧).

١١- الدارقطني في "العلل"(٢٩٠٣)(١٦/١٣).

يرجح أن الشك من نافع، وأن الصواب الوقف وليس الرفع. وهذا ما رجحه الطبري: «فهذا سالم، وهو أثبت من نافع وأحفظ، إنما روى ذلك عن ابن عمر، عن عمرﷺ لا عن النبي ﷺ، فصار هذا الحديث عن عمرﷺ، لا عن النبي ﷺ. ورواه مالك، عن نافع، عن ابن عمرﷺ من قوله، ولم يذكر فيه رسول الله ﷺ، ولا عمرﷺ»[3] والله أعلم .

الحديث الحادي والعشرون (الانقطاع والوهم)

٩٧- قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: حَدَّثنا مُؤَمَّلٌ، حَدَّثنا حَمَّادٌ، قَالَ: حَدَّثنا زِيَادُ بْنُ مِخْرَاقٍ، عَنْ شَهْرٍ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ، قَالَ:، حَدَّثَنِي عُمَرُ،؛ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: « مَنْ مَاتَ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ، قِيلَ لَهُ: ادْخُلِ الْجَنَّةَ مِنْ أَيِّ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ الثَّمَانِيَةِ شِئْتَ».

ترجمة رجال الإسناد

- مؤمل هو ابن إسماعيل القرشى العدوى مولى آل عمر بن الخطاب، صدوق سيء الحفظ، أخرج له البخاري تعليقا وأبو داود في القدر والترمذي والنسائي وابن ماجه، ت: ٢٠٦ هـ. (تقريب:٧٠٢٩)
- حماد بن سلمة بن دينار البصرى، ثقة عابد أثبت الناس فى ثابت، وتغير حفظه بأخرة، أخرج له الجماعة إلا البخاري تعليقا، ت:١٦٧ هـ. (تقريب:١٤٩٩)
- زياد بن مخراق المزنى، ثقة، أخرج له البخاري في الأدب المفرد وأبو داود، من صغار التابعين. (تقريب:٢٠٩٨)
- شهر بن حوشب، مولى أسماء بنت يزيد، صدوق كثير الإرسال والأوهام، أخرج له الجماعة إلا البخاري في الأدب المفرد، ت: ١١٢ هـ. (تقريب:٢٨٣٠)
- عقبة بن عامر الجهنى، صحابي ، ت: ٦٠ هـ. بمصر (تقريب:٤٦٤١)

تخريج الحديث

١- ابن أبي شيبة في"المصنف"(٣١٩٦) كتاب الصلوات، من كان يقول إذا كان ثوب واحد فليتزر به.، والطحاوي في"شرح معاني الآثار"(٢٢٢٠).

٢- أخرجه الطحاوي في"شرح معاني الآثار"(٢٢٢١).

٣- الطحاوي، المرجع السابق(٢٢٢٠).

هذا الحديث أخرجه أحمد وغيره من طريق حماد بن سلمة حدثنا زياد بن مخراق عن شهر بن حوشب، عن عقبة بن عامر الجهني ﷺ، قال: حدثني عمر ﷺ مرفوعا[١]

بيان العلة هذا الحديث معل بعلتين؛ واحدة في الإسناد، وآخري في المتن،

أما علة الإسناد :- فقد ذكر الشيخ شعيب أنها تفرد شهر بن حوشب، وهو ضعيف. بينما وثقه الشيخ أحمد شاكر، فصحح الحديث.

قلت: ولكن علة الحديث ليست تفرد شهر بن حوشب، بل هي الانقطاع. فإن زياد بن مخراق لم يسمع هذا الحديث من شهر بن حوشب، ولم يسمعه شهر من عقبة بن عامر.

قال الدارقطني: «رواه شعبة، ففحص عن إسناده، وبين علته، وذكر أنه سمعه من أبي إسحاق، عن عبد الله بن عطاء، عن عقبة بن عامر، وأنه لقي عبد الله بن عطاء فسأله عنه، فأخبره أنه سمعه من سعد بن إبراهيم، وأنه لقي سعد بن إبراهيم، فسأله فأخبره أنه سمعه من زياد بن مخراق، وأنه لقي زياد بن مخراق، فأخبره أنه سمعه من شهر بن حوشب.»[٢]

ولكن أسند البخاري إلى زياد بن مخراق، أنه قال: حدثني رجل، عن شهر بن حوشب.[٣] وهكذا ذكر أبو حاتم.[٤] وذكر ابن عدي بإسناد فيه متهم: أن هذا الرجل هو أبو ريحانة[٥]، وأبو ريحانة هذا هو شمعون بن زيد، وهو صحابي. ولكن الإسناد لا يقوم لذلك.

وأما علة المتن:- فإن الثابت أن فضيلة فتح أبواب الجنة، إنما هي للوضوء ثم ذكر الشهادتين بعده، كما جاء في حديث معاوية بن صالح، عن ربيعة بن يزيد، عن أبي إدريس الخولاني، وأبي عثمان، عن جبير بن نفير بن مالك الحضرمي، عن عقبة بن عامر ﷺ.[٦] وليست للإيمان بالله واليوم الآخر، وذكر ابن حجر

١- أخرجه أحمد(١/١٦٨)، الطيالسي في"مسنده"(٣٠) وأبو نعيم في"صفة الجنة"(١٦٤)ط. دار المأمون للتراث ببيروت، سنة ١٤٠٦ هـ.

٢- الدارقطني في "العلل"(٢٩٠٣)(١٣/١٦).

٣- البخاري في"التاريخ الكبير"(٥/١٦٥)، وفي"التاريخ الأوسط"(١٨١٩).

٤- ابن أبي حاتم في"الجرح والتعديل"(٦١١)(٥/١٣٢).

٥- أبو أحمد ابن عدي في"الكامل في ضعفاء الرجال"(٨٩٨)(٥/٥٧).

٦- رواه مسلم(٢٣٤)كتاب الطهارة، باب الذكر المستحب عقب الوضوء.، والترمذي (٥٥) أبواب الطهارة، باب ما يقال بعد الوضوء.، وابن ماجة (٤٧٠)كتاب الطهارة وسننها، باب ما يقال بعد الوضوء.، والنسائي في"المجتبى" (١٤٨)كتاب الطهارة، القول بعد الفراغ من الوضوء.، وغيرهم.

هذا الحديث في "المطالب العالية" وعزاه لإسحاق بن راهوايه في مسنده – ولم أجده فيه — ثم قال معلقا على هذا الحديث: «حديث عقبة عن عمر ﷺ، في الصحيح بغير هذا السياق.»[١]

قلت: ولا يعكر على ما تقدم أن ورد للحديث متابعات كما عند أبي نعيم في"صفة الجنة" من طريق «هشام بن عمار، ثنا يحيى بن حمزة، عن يزيد بن أبي مريم، عن القاسم بن عبد الرحمن، عن عقبة، قال: قال عمر رضي الله عنه مرفوعا.»

ومن طريق «عبد الرحمن بن صالح الأزدي، ثنا محمد بن فضيل بن غزوان، ثنا الأحوص بن حكيم، عن أبيه، عن عقبة بن عامر ، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه مرفوعا.»[٢]

لإنه في الإسناد الأول، القاسم بن عبد الرحمن، وهو «صدوق يغرب كثيرا»[٣] وفي الإسناد الثاني، الأحوص بن حكيم، وهو «ضعيف»[٤]، وأبوه حكيم بن عمير «صدوق يهم»[٥] فهما على مثل هذا الحال لا يرتقيان أن يخالفا جبير بن نفير، وعبد الله بن عطاء، وأبا إدريس الخولاني، وغيرهم. الله أعلم.

قال الشيخ شعيب: حسن لغيره، وهذا إسناد ضعيف. والصواب أن المتن أيضا ضعيف.

الحديث الثاني والعشرون (الانقطاع والوهم)

١٠١– قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا سَكَنُ بْنُ نَافِعٍ الْبَاهِلِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا صَالِحٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي رَبِيعَةُ بْنُ دَرَّاجٍ، أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ سَبَّحَ بَعْدَ الْعَصْرِ رَكْعَتَيْنِ فِي طَرِيقِ مَكَّةَ فَرَآهُ عُمَرُ فَتَغَيَّظَ عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ: «أَمَا وَاللَّهِ لَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْهَا».

ترجمة رجال الإسناد

- السكن بن نافع الباهلي « قال أبو حاتم: "شيخ". وقال ابن الجنيد، عن ابن معين: "بصري، ثقة"، وقال أبو عبد الرحمن السلمي، عن الدارقطني: "السكن بن إسماعيل، والسكن بن نافع، والسكن بن إبراهيم، كلهم ثقات"»[٦]

١– الحافظ ابن حجر في "المطالب العالية "(٢٨٦١)(٢٦٦/١٢)ط. دار العاصمة، دار الغيث، السعودية

٢– أخرجه أبو نعيم في"صفة الجنة"(١٦٦).

٣– الحافظ ابن حجر في"تقريب التهذيب"(٥٤٧٠).

٤– ابن حجر، المرجع السابق(٢٩٠).

٥– المرجع السابق(١٤٧٦).

٦– طارق بن محمد آل بن ناجي في"التذييل علي كتب الجرح والتعديل"(٣٦٦).

- صالح بن أبي الأخضر اليمامي، ضعيف يعتبر به، أخرج له أصحاب السنن، ت:١٤٠ هـ. (تقريب: ٢٨٤٤).
- محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهري، سبق ذكره.
- ربيعة بن درّاج بن العنبس القرشي الجمحيّ. ذكر الواقديّ في المغازي أنه أسر يوم بدر كافرا، ثم أطلق، وهو عمّ عبد اللَّه بن محيريز التابعي المشهور وعاش ربيعة إلى خلافة عمر، فالظاهر أنه من مسلمة الفتح، وقد ذكره أبو زرعة الدّمشقيّ وابن سميع في الطبقة الأولى من التّابعين.»[١]

تخريج الحديث

هذا الحديث روي من طريق الزهري، عن ربيعة بن دراج، أن علي بن أبي طالب ﷺ...به وقد اختلف عليه اختلافا كبيرا:

فقد رواه صالح بن أبي الأخضر عن الزهري قال: حدثني ربيعة بن دراج أن عليا.. به[٢]

ورواه هكذا ابن المبارك عن معمر عن الزهري عن ربيعة بن دراج[٣]، لكن رواه عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن علي مرسلا[٤]، قلت: والحديث حديث ابن المبارك، فقد نقل ابن أبي حاتم في علله: « وقد روينا عن عبد الرزاق بن همام قال: كان معمر يرسل لنا أحاديث، فلما قدم عليه عبد الله بن المبارك أسندها له.» [٥]

ورواه ابن وهب وعنبسة عن يونس عن الزهري قال: أخبرني دراج. وهو وهم كما قال ابن عساكر، والصحيح ابن دراج[٦]، كما حدث به الليث عن يونس عن الزهري...به[٧]

إذن: فصالح بن أبي الأخضر ومعمر ويونس اتفقوا على رواية الحديث عن الزهري عن ربيعة بن دراج....به

١- الحافظ ابن حجر في "الإصابة في تمييز الصحابة"(٢٦٠٣)(٣٨٦/٢)ط.دار الكتب العلمية.

٢- أخرجه أحمد (١٧/١)، وابن عساكر في"تاريخ دمشق"(٦٠/١٨)، والطحاوي في"شرح مشكل الآثار"(٥٢٧٤).

٣- أخرجه أحمد (١٧/١)، وابن عساكر في"تاريخ دمشق"(٦٠/١٨).

٤- عبد الرزاق في"المصنف"(٣٩٦٧)كتاب الصلاة. باب الساعة التي يكره فيها الصلاة.

٥- ابن أبي حاتم في"العلل" (٨٦/١)ط. مطابع الحميضي.

٦- أخرجه البخاري في"التاريخ الكبير"(٣٨٩)باب: حصين، وابن عساكر في"تاريخ دمشق"(٦١/١٨).

٧- أخرجه البخاري في"التاريخ الكبير"(٣٨٩) باب: حصين، وابن عساكر في"تاريخ دمشق"(٦١/١٨)، والطحاوي في"شرح مشكل الآثار"(٥٢٧٤).

وخالفهم عقيل فرواه عن الزهري عن حزام بن دراج....به[1]، فحدث وهم في اسم بن دراج، هذا الطريق من رواية سلامة بن روح عن عقيل، وقال الحافظ عنه في"التقريب": صدوق له أوهام.(٢٧١٣)، فلعل الوهم منه.

وخالفهم جميعا يزيد بن أبي حبيب. فرواه الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن الزهري عن ابن محيريز عن ربيعة بن دراج....به [2]

بيان العلة قلت: ذكر الدارقطني هذا الخلاف ولكنه لم يرجح إلا في اسم ربيعة بن دراج فقال: «والله أعلم بالصواب، ويشبه أن يكون القول قول من قال: ربيعة بن دراج.»[3]

ولكن قال ابن حجر بعد أن ذكر الخلاف: « ورواه أحمد من طريق صالح بن أبي الأخضر، عن الزهريّ، حدّثني ربيعة بن دراج، كذا قال. ورواه ابن المبارك عن معمر، عن الزهريّ، عن ربيعة، ولم يقل: حدّثني، وهو الصّواب، فإن بينهما ابن محيريز.» «فهذا الاختلاف عن الزهري من أصحابه، وأرجحها رواية أبي صالح عن الليث، والله أعلم.»[4] واستدل ابن حجر على ذلك بحديث بشر بن عبد الله بن يسار حدثني عبادة بن نسي عن عبد الله بن محيريز عن عم له قال: صليت خلف عمر فصلى العصر ركعتين فرأى عليا يسبح بعد العصر فتغيظ عليه... الحديث. قال بن جوصاء: قال أبو زرعة الدمشقي: اسم عم بن محيريز ربيعة بن دراج.»[5]

قلت: فالحديث معل بالانقطاع كما ذكر ابن حجر. والله أعلم.

الحديث الثالث والعشرون (الاضطراب والجهالة والانقطاع)

١٠٢- قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، قَالَ حَدَّثَنَا الْعَلاءُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَعْقُوبَ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ قُرَيْشٍ مِنْ بَنِي سَهْمٍ عَنْ رَجُلٍ، مِنْهُمْ يُقَالُ لَهُ مَاجِدَةُ، قَالَ: عَارَمْتُ

١- أخرجه البخاري في"التاريخ الكبير"(٣٨٩) باب: حصين، والطحاوي في" مشكل الآثار"(٥٢٧٣)، وفي"معاني الآثار"(١٨٠٩).

٢- أخرجه البخاري في"التاريخ الكبير"(٣٨٩) باب: حصين، وابن عساكر في"تاريخ دمشق"(٦١/١٨)، والطحاوي في"شرح مشكل الآثار"(٥٢٧٤،٥٢٧٥).

٣- الدارقطني في "العلل"(١٧٣)(١٤٩/٢).

٤- الحافظ ابن حجر في "الإصابة في تمييز الصحابة"(٢٦٠٣)(٣٨٦/٢)ط.دار الكتب العلمية.

٥- أخرجه ابن عساكر في"تاريخ دمشق"(٦٢/١٨).

غُلامًا بِمَكَّةَ فَعَضَّ أُذُنِي، فَقَطَعَ مِنْهَا، أَوْ عَضِضْتُ أُذُنَهُ فَقَطَعْتُ مِنْهَا، فَلَمَّا قَدِمَ عَلَيْنَا أَبُو بَكْرٍ ﷺحَاجًّا رُفِعْنَا إِلَيْهِ، فَقَالَ: انْطَلِقُوا بِهِمَا إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فَإِنْ كَانَ الْجَارِحُ بَلَغَ أَنْ يُقْتَصَّ مِنْهُ فَلْيَقْتَصَّ، قَالَ: فَلَمَّا انْتُهِيَ بِنَا إِلَى عُمَرَ نَظَرَ إِلَيْنَا، فَقَالَ: نَعَمْ، قَدْ بَلَغَ هَذَا أَنْ يُقْتَصَّ مِنْهُ، ادْعُوا لِي حَجَّامًا، فَلَمَّا ذَكَرَ الْحَجَّامَ، قَالَ: أَمَا إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺيَقُولُ: «قَدْ أَعْطَيْتُ خَالَتِي غُلامًا، وَأَنَا أَرْجُو أَنْ يُبَارِكَ اللَّهُ لَهَا فِيهِ، وَقَدْ نَهَيْتُهَا أَنْ تَجْعَلَهُ حَجَّامًا أَوْ قَصَّابًا أَوْ صَائِغًا»

ترجمة رجال الإسناد

- محمد بن يزيد أبو سعيد الكلاعى، ثقة ثبت، أخرج له أبو داود والترمذي والنسائي، ت: ١٩٠ هـ. (تقريب:٦٤٠٣).
- محمد بن إسحاق بن يسار المدنى، صدوق يدلس ، ورمى بالتشيع والقدر، أخرج له الجماعة إلا البخاري تعليقا، ت:١٥٠ هـ. (تقريب: ٥٧٢٥).
- العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب، صدوق ربما وهم، أخرج له الجماعة إلا البخاري في جزء القراءة خلف الإمام، ١٣٠ وبضع هـ. (تقريب: ٥٢٤٧).
- على بن ماجدة السهمي، مجهول، أخرج له أبو داود، من الوسطى من التابعين، (تقريب: ٤٧٨٦).

تخريج الحديث

هذا الحديث روي على أوجه:

الأول:- من طريق حماد بن سلمة عن محمد بن إسحاق عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبى ماجدة عن عمر.[١]

الثاني:- من طريق محمد بن يزيد عن محمد بن إسحاق عن العلاء بن عبد الرحمن عن رجل من قريش عن رجل يقال له ماجدة عن عمر.[٢]

الثالث:- من طريق محمد بن سلمة[١] وإبراهيم بن سعد[٢]عن محمد بن إسحاق عن العلاء بن عبد الرحمن عن رجل من بني سهم عن علي بن ماجدة عن عمر.

١-أخرجه أبو داود (٣٤٣٠) أبواب الإجارة، باب في الصائغ.، والبيهقي في"الكبرى"(١١٦٩٣،١١٦٩٤) كتاب الإجارة، باب كسب الرجل وعمله بيديه.، والبخاري في"التاريخ الكبير"(٢٤٦٠).

٢- أخرجه أحمد (١٧/١)، وعزاه البوصيري في إتحاف الخيرة المهرة(٣٨٩٥) لأبي يعلى الموصلي.

الرابع:- من طريق عبد الأعلى بن عبد الأعلى[٣]وسلمة بن الفضل[٤] عن محمد بن إسحاق عن العلاء بن عبد الرحمن عن ابن ماجدة عن عمر.

الخامس:- من طريق حفص عن حجاج بن أرطأة عن القاسم بن نافع عن علي بن ماجدة عن أبي بكر[٥]

بيان العلة وملخص هذه الطرق أنهم اختلفوا على اسم علي بن ماجدة؛ فمنهم من قال: عن أبي ماجدة. ومنهم من قال: ماجدة. ومنهم من قال: علي بن ماجدة. وهو الصواب

ثم اختلفوا أيضا في الإسناد؛ فمنهم من ذكر: عن العلاء بن عبد الرحمن عن رجل من قريش عن ماجدة. ومنهم من قال: عن العلاء بن عبد الرحمن عن رجل من بني سهم عن علي بن ماجدة. ومنهم من قال: عن العلاء بن عبد الرحمن عن علي بن ماجدة. ومنهم من جعله من مسند أبي بكر وليس عمر.

فهذه أوجه لا يمكن الجمع بينهما، ولا ترجيح أحدها، وهذا هو وصف الاضطراب، وهي العلة الأولى.

والعلة الثانية: جهالة علي بن ماجدة.

والعلة الثالثة: أن هناك انقطاع بين ابن ماجدة وعمر بن الخطاب، قال أبو حاتم: «على بن ماجدة السهمي روى عن عمر ﷺمرسل.»[٦] والله أعلم.

الحديث الرابع والعشرون (الانقطاع)

١٠٨- قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ حَدَّثنا أَبُو الْمُغِيرَةِ، وَعِصَامُ بْنُ خَالِدٍ، قَالاَ: حَدَّثنا صَفْوَانُ، عَنْ شُرَيْحِ بْنِ عُبَيْدٍ، وَرَاشِدِ بْنِ سَعْدٍ، وَغَيْرِهِمَا، قَالُوا: لَمَّا بَلَغَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ سَرْغَ، حُدِّثَ أَنَّ بِالشَّامِ وَبَاءً شَدِيدًا، قَالَ: بَلَغَنِي أَنَّ شِدَّةَ الْوَبَاءِ فِي الشَّامِ، فَقُلْتُ: إِنْ أَدْرَكَنِي أَجَلِي وَأَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ حَيٌّ اسْتَخْلَفْتُهُ، فَإِنْ

١- البخاري في"التاريخ الكبير"(٢٤٦٠).

٢- أخرجه أحمد (١/١٧).

٣- أخرجه أبو داود (٣٤٣٢)أبواب الإجارة، باب في الصائغ.، والبيهقي في"السنن الكبرى"(١١٦٩٤)من طريق أبي داود. كتاب الإجارة، باب كسب الرجل وعمله بيديه.

٤- أخرجه أبو داود (٣٤٣٣)المرجع السابق ،الكتاب والباب.

٥- أخرجه ابن أبي شيبة في"المصنف"(٢٧٤٣٥) كتاب الديات، جناية الصبي العمد والخطأ.

٦- ابن أبي حاتم في"الجرح و التعديل"(١١٢٠) ترجمة علي بن ماجدة.

سَأَلَنِي اللهُ: لِمَ اسْتَخْلَفْتَهُ عَلَى أُمَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ ؟ قُلْتُ: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَكَ ﷺ يَقُولُ: إِنَّ لِكُلِّ نَبِيٍّ أَمِينًا، وَأَمِينِي أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ، فَأَنْكَرَ الْقَوْمُ ذَلِكَ، وَقَالُوا: مَا بَالُ عُلْيَا قُرَيْشٍ؟ يَعْنُونَ بَنِي فِهْرٍ، ثُمَّ قَالَ: فَإِنْ أَدْرَكَنِي أَجَلِي، وَقَدْ تُوُفِّيَ أَبُو عُبَيْدَةَ، اسْتَخْلَفْتُ مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ، فَإِنْ سَأَلَنِي رَبِّي ﷻ: لِمَ اسْتَخْلَفْتَهُ؟ قُلْتُ: سَمِعْتُ رَسُولَكَ ﷺ يَقُولُ: إِنَّهُ يُحْشَرُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بَيْنَ يَدَيِ الْعُلَمَاءِ نَبْذَةً.

ترجمة رجال الإسناد

- أبو المغيرة عبد القدوس بن الحجاج، ثقة، أخرج له الجماعة، ت: ٢١٢ هـ. (تقريب: ٤١٤٥).
- عصام بن خالد الحضرمى، صدوق، أخرج له البخاري فقط، ت: ٢١٤هـ. (تقريب: ٤٥٨٠).
- صفوان بن عمرو بن هرم السكسكى، ثقة، أخرج له الجماعة إلا البخاري في الأدب المفرد، ت: ١٥٥ هـ. (تقريب: ٢٩٣٨).
- شريح بن عبيد بن شريح، ثقة وكان يرسل كثيرا، أخرج له أبو داود والنسائي وابن ماجة، ت:١٠٠ هـ. (تقريب: ٢٧٧٥).
- راشد بن سعد المقرائى، ثقة كثير الإرسال، أخرج له الجماعة إلا البخاري في الأدب المفرد، ت: ١٠٨ هـ. (تقريب: ١٨٥٤).

تخريج الحديث

هذا الحديث من هذا الطريق تفرد به الإمام أحمد

بيان العلة قلت: وظاهر الإسناد يقضي بأن هذا الحديث منقطع فإن شريح بن عبيد وراشد بن سعد لم يسمعا عمر.

وقال المزي في "تهذيب الكمال": «سئل محمد بن عوف: هل سمع شريح بن عبيد من أبي الدرداء ؟ فقال: لا. قيل له: فسمع من أحد من أصحاب النبي ﷺ ؟ قال : ما أظن ذلك، وذلك أنه لا يقول في

شيء من ذلك سمعت، وهو ثقة.»[1] وقال الهيثمي في "مجمع الزوائد": «شريح بن عبيد لم يدرك عمر.»[2]

وأما راشد بن سعد، نقل ابن حجر: «قال أحمد بن حنبل: لم يسمع من ثوبان. وقال أبو زرعة: راشد بن سعد عن سعد بن أبي وقاص مرسل.»[3] قلت: فمن باب أولى أنه لم يسمع من عمر. وقال الهيثمي: رواه أحمد. وهو مرسل، راشد وشريح لم يدركا عمر.[4]

و له عدة متابعات:-

- طريق كثير بن هشام، عن جعفر، عن ثابت بن الحجاج، قال: بلغني أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه.[5] قلت: وهذا أيضا منقطع .
- وطريق سعيد بن أبي عروبة قال: سمعت شهر بن حوشب يقول: قال: عمر رضي الله عنه[6]، ولكن مازال الحديث منقطعا، فإن شهر بن حوشب لم يسمع من عمر.
- وطريق آخر من طريق أبي زرعة، عن محمد بن أبي أسامة، عن ضمرة، عن يحي بن أبي عمرو الشيباني، عن أبي العجفاء قال: قيل لعمر بن الخطاب رضي الله عنه[7].

قلت: وهذا إسناد متصل، ولكن أبو العجفاء أو أبو العجماء، وثقه ابن حبان والعجلي[8] والفسوي[9]، وقال ابن عساكر: وأبو العجفاء مجهول، لا يدرى من هو. وقال الذهبي: ما علمت روى عنه سوى يحيى.

وعليه: فالإسناد معل بالانقطاع، أو بانفراد من لا يعرف ولا يحتمل منه ذلك. والله أعلم.

الحديث الخامس والعشرون (التهمة بالوضع)

١- الحافظ المزي في "تهذيب الكمال في أسماء الرجال"(٢٧٢٦)(١٢/٤٤٦).

٢- أبو الحسن الهيثمي في "مجمع الزوائد ومنبع الفوائد"(١٤٤٠٧).

٣- الحافظ ابن حجر في "تهذيب التهذيب"(٣/٢٢٦).

٤- أبو الحسن الهيثمي في "مجمع الزوائد ومنبع الفوائد"(١٤٩١٢).

٥- رواه أحمد في "فضائل الصحابة"(١٢٨٥)،و ابن عساكر في "تاريخ دمشق"(٢٥/٤٦١).

٦- رواه أحمد في "فضائل الصحابة"(١٢٨٥)،و المحاملي في "أماليه"(٢٠٨).

٧- رواه ابن عساكر في "تاريخ دمشق"(٢٥/٤٦١).

٨- الحافظ ابن حجر في "تهذيب التهذيب"(٣/٢٢٦).

٩- يعقوب بن سفيان الفسوي في"المعرفة والتاريخ" (٢/ ٤٣٧)

١٠٩– قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ حَدَّثَنَا أَبُو الْمُغِيرَةِ، حَدَّثَنَا ابْنُ عَيَّاشٍ، قَالَ حَدَّثَنِي الْأَوْزَاعِيُّ وَغَيْرُهُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، قَالَ: وُلِدَ لِأَخِي أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ غُلَامٌ، فَسَمَّوْهُ الْوَلِيدَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "سَمَّيْتُمُوهُ بِأَسْمَاءِ فَرَاعِنَتِكُمْ لَيَكُونَنَّ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ: الْوَلِيدُ، لَهُوَ شَرٌّ عَلَى هَذِهِ الْأُمَّةِ مِنْ فِرْعَوْنَ لِقَوْمِهِ"

ترجمة رجال الإسناد

- أبو المغيرة عبد القدوس بن الحجاج، سبق ذكره.
- إسماعيل بن عياش أبو عتبة الحمصي، صدوق في روايته عن أهل بلده، مخلط فى غيرهم، أخرج له الجماعة إلا البخاري في جزء رفع اليدين ومسلما، ت: ١٨١ هـ. (تقريب: ٤٧٣)
- الأوزاعى أبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو الدمشقي، ثقة جليل، فقيه، أخرج له الجماعة، ت: ١٥٧ هـ. (تقريب: ٣٩٦٧).
- الزهري، محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب. سبق ذكره.
- سعيد بن المسيب بن حزن، أحد العلماء الأثبات الفقهاء الكبار، أخرج له الجماعة، ت: ٩٠ هـ. (تقريب: ٢٣٩٦).

تخريج الحديث وبيان العلة هذا الحديث جاء موصولا كما هنا في المسند من طريق أبي المغيرة عن إسماعيل بن عياش ولكن خالفه إسماعيل بن أبي إسماعيل، فرواه عن ابن عياش قال: حدثني الأوزاعي، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب....مرسلا.[١]

وجاء الحديث من طريق بشرُ بنُ بكر[٢]، ومن طريق الوليد بن مسلم، ومحمد بن كثير، وبشر بن بكر، والهقل بن زياد كلهم عن الأوزاعي، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب....مرسلا[٣]

وأخرجه الحاكم[١] من طريق نعيم بن حماد، ثنا الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة... وقال ابن حجر في القول المسدد: « أما رواية نعيم بن حماد له عن الوليد يذكر أبا هريرة فيه فشاذة»[٢]

١– أخرجه الحارث أبو أسامة في "مسنده"(٨٠٤)

٢– رواه البيهقي في "دلائل النبوة"(٥٠٥/٦) باب ما جاء في إخباره برجل يكون في أمته يقال له: الوليد صاحب ضرر ، فكان كما أخبر. ط.دار الكتب العلمية، دار الريان. ت: عبد المعطي قلعجي.

٣– أخرجه ابن عساكر في "تاريخ دمشق"(٣٢٢/٦٣)

قلت: وهذا خطأ. فالحديث في كتاب"الفتن" لنعيم بن حماد[3] بدون ذكر أبي هريرة.
وهذا الحديث ذكره ابن الجوزي في "الموضوعات"[4]، والشوكاني في "الفوائد المجموعة"[5]، والسيوطي في "اللآلئ المصنوعة"[6]، والكناني في " تنْزيه الشريعة المرفوعة"[7]. وكل هؤلاء إنما عنوا بجمع الأحاديث الموضوعة.

ولعل ما حملهم على ذلك هو قول ابن حبان: « وهذا خبر باطل ما قال رسول الله ﷺ هذا ولا عمر رواه ولا سعيد حدث به ولا الزهري رواه ولا هو عن حديث الأوزاعي بهذا الإسناد.»[8]

و قد أطال الحافظ بن حجر النفس في كتابه "القول المسدد في الذب عن مسند أحمد" في أن الحديث له أصل و ليس بموضوع ، وهو نفس ما ذهب الدارقطني[9].

قلت: والحديث له طريق من حديث محمد بن حميد، حدثنا سلمة بن الفضل، حدثني محمد بن إسحاق، عن محمد بن عمرو بن عطاء، عن زينب بنت أم سلمة، عن أمها أم سلمة.[10]

وهذا الطريق: فيه محمد بن حميد الرازي وهو ضعيف، وكذلك سلمة بن الفضل، وفيه محمد بن إسحاق بن يسار وهو مدلس وقد عنعن. وعلى أية حال فإن الحديث له أصل كما قال الدارقطني وابن حجر، وليس بموضوع كما قال ابن حبان. والله أعلم.

الحديث السادس والعشرون (الوهم والانقطاع بما يشبه الاتصال)

١١٤ – قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: حَدَّثنا عَلِيُّ بْنُ إِسْحَاقَ، أخبرنا عَبْدُ اللهِ، يَعْنِي ابْنَ الْمبَارَكِ، أخبرنا مُحَمَّدُ بْنُ سُوقَةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ خَطَبَ بِالْجَابِيَةِ، فَقَالَ: قَامَ فِينَا رَسُولُ

١- أخرجه الحاكم في "المستدرك"(٨٥٠٩)كتاب الفتن.

٢- الحافظ ابن حجر في "القول المسدد في الذب عن مسند أحمد"(١/١٥)ط.مكتبة ابن تيمية–القاهرة.

٣- نعيم بن حماد في "الفتن"(٣٢٨)ط.مكتبة التوحيد– القاهرة. ت: سمير أمين الزهيري.

٤- ابن الجوزي في "الموضوعات"كتاب المبتدأ (١/١٥٨)ط. المكتبة السلفية بالمدينة المنورة.

٥- الشوكاني في "الفوائد المجموعة"باب: أحاديث متفرقة لا تختص بباب معين(٣٣)ط. دار الكتب العلمية.

٦- جلال الدين السيوطي في "اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة"(١/٩٨)ط. دار الكتب العلمية.

٧-الكناني في "تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة"(٥٢)ط. دار الكتب العلمية.

٨-ابن حبان في"المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين"(٤٣) ترجمة: إسماعيل بن عياش.ط.دار الوعي،حلب.

٩- "العلل" للدارقطني (١٨٦)(٢/١٥٩).

١٠- أخرجه ابن عساكر في "تاريخ دمشق"(٦٣/٣٢٤)

اللهِ ﷺ مَقَامِي فِيكُمْ، فَقَالَ: اسْتَوْصُوا بِأَصْحَابِي خَيْرًا، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ،، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ يَفْشُو الْكَذِبُ، حَتَّى إِنَّ الرَّجُلَ لَيَبْتَدِئُ بِالشَّهَادَةِ قَبْلَ أَنْ يُسْأَلَهَا، فَمَنْ أَرَادَ مِنْكُمْ بُحْبُحَةَ الْجَنَّةِ، فَلْيَلْزَمُ الْجَمَاعَةَ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ مَعَ الْوَاحِدِ، وَهُوَ مِنَ الاِثْنَيْنِ أَبْعَدُ، لاَ يَخْلُوَنَّ أَحَدُكُمْ بِامْرَأَةٍ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ ثَالِثُهُمَا، وَمَنْ سَرَّتْهُ حَسَنَتُهُ وَسَاءَتْهُ سَيِّئَتُهُ، فَهُوَ مُؤْمِنٌ.

ترجمة رجال الحديث

- علي بن إسحاق المروزى، ثقة، أخرج له الترمذي فقط، ت: ٢١٣ هـ. (تقريب:٤٦٨٧).
- عبد الله بن المبارك الحنظلى، ثقة ثبت فقيه عالم جواد مجاهد، جمعت فيه خصال الخير، أخرج له الجماعة، ت: ١٨١ هـ. (تقريب: ٣٥٧٠).
- محمد بن سوقة الغنوى، ثقة مرضي، أخرج له الجماعة (تقريب: ٥٩٤٢).
- عبد الله بن دينار القرشى،مولى عبد الله بن عمر بن الخطاب، ثقة، أخرج له الجماعة، ت: ١٢٧ هـ. (تقريب: ٣٣٠٠).

تخريج الحديث

مدار هذا الطريق علي عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

واختلف عليه، فرواه عنه محمد بن سوقة، واختلف عليه أيضا فرواه عنه عبد الله بن المبارك[١] هكذا.

و تابعه الحسنُ بنُ صالح[٢]، والنضر بن إسماعيل(٣)، ولكن خالفهم عطاء بن مسلم[٤] فرواه عن محمد بن سوقة، عن أبي صالح، عن عمر.

١- أخرجه الحاكم في "المستدرك"(٣٨٧)كتاب العلم.، والبيهقي في "السنن الكبرى"(١٣٥٢١)كتاب النكاح، باب: لا يخلو رجل بامرأة أجنبية.، وابن حبان في "صحيحه"(٧٢٥٤) باب فضل الصحابة والتابعين، ذكر الإخبار عن وصية المصطفى ﷺ الخير بالصحابة والتابعين بعده.، وابن المبارك في "مسنده"(٢٤٢)، والطحاوي في "مشكل الآثار"(٣٧٠٨)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق"(٨٢/٣١)"ترجمه عبد الله بن عمر بن حرب بن خالد"، والبزار في "مسنده"(١٦٦)

٢- أخرجه الحاكم في "المستدرك"(٣٨٨)، ومعجم ابن الأعرابي(١٠٣٦)، و"مسند الشهاب" للقضاعي(٤٠٣).

٣- أخرجه الحاكم في "المستدرك"(٣٨٩)، والترمذي(٢١٥٦)أبواب الفتن، باب ما جاء في لزوم الجماعة.، والنسائي في "السنن الكبرى"(٩١٨١)كتاب عشرة النساء، والبزار في "مسنده"(١٦٦)، وابن أبي عاصم في "السنة"(٧٤٦،٧٦)

٤- النسائي، المرجع السابق(٩٢٢٦)، والطبراني في "المعجم الأوسط"(١١٣٤)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق"(٥٨/١٩١)

قلت: وعطاء بن مسلم: صدوق، يخطئ كثيرا. فوهم في الحديث، وخالفهم أيضا الحارث بن عمران[1] فوهم فيه أيضا، فرواه عن محمد بن سوقة عن نافع عن عبد الله بن عمر عن عمر. والحارث بن عمران: ضعيف ورماه ابن حبان بالوضع.

وعليه فالحديث حديث عبد الله بن المبارك ومن تابعه، ويؤكد ذلك أيضا متابعة عبد الله بن جعفر بن نجيح لمحمد بن سوقة[2]، فرواه عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، أن عمر بن الخطاب ﷺ.

بيان علة الحديث ولكن علة الحديث هي مخالفة عبد الله بن يزيد بن الهاد لمحمد بن سوقة وعبد الله بن جعفر، فرواه عبد الله بن يزيد بن الهاد عن عبد الله بن دينار عن محمد بن شهاب الزهري عن عمر ...مرسلا[3].

و قال البخاري: «والحديث حديث بن الهاد ، وهو مرسل و إرساله أصح.»[4]

وقال الدارقطني بعد ذكر الخلاف في إسناده:« ..وخالفهما عبد الله بن يزيد بن الهاد فرواه عن عبد الله بن دينار، عن الزهري، عن عمر خطب الناس. وهو الصواب.»[5]

وكذا قال أبو حاتم وأبو زرعة[6] قال ابن أبي حاتم: «وسألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه محمد بن سوقة، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، عن عمر: أنه خطب بالجابية... الحديث؛ ما علته؟ فقالا: هذا خطأ؛ رواه ابن الهاد، عن عبد الله بن دينار، عن الزهري، عن السائب بن يزيد: أن عمر.»

وفي موضع آخر: «قال أبي: أفسد ابن الهاد هذا الحديث وبين عورته؛ رواه ابن الهاد، عن عبد الله ابن دينار، عن ابن شهاب: أن عمر بن الخطاب ... وهذا هو الصحيح.»

قلت: فالحديث من هذا الطريق مرسل، ولكن صح من طرق آخري. والله أعلم.

١- أخرجه أبو بكر النجاد في "مسند عمر"(٧٧)

٢- أخرجه البزار في "مسنده"(١٦٧)

٣- النسائي في "السنن الكبرى"(٩٢٢٦)، والبخاري في "التاريخ الكبير"(٢٨٧)

٤-"التاريخ الكبير" للبخاري (٢٨٧)

٥- "العلل" للدارقطني (١١١)(٦٥/٢)

٦- "علل الحديث" ابن أبي حاتم(١٩٣٣).(٢٥٨٣)

الحديث السابع والعشرون (الوهم)

١١٦- قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ، مَوْلَى بَنِي هَاشِمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا زَائِدَةُ، حَدَّثَنَا سِمَاكٌ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ عُمَرُ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي رَكْبٍ، فَقَالَ رَجُلٌ: لَا وَأَبِي، فَقَالَ رَجُلٌ: «لَا تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ» ، فَالْتَفَتُّ فَإِذَا هُوَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

ترجمة رجال الحديث

- أبو سعيد، مولى بني هاشم: هو عبد الرحمن بن عبد الله، يلقب جردقة، صدوق ربما أخطأ، أخرج له البخاري وأبو داود في فضائل الأنصار والنسائي وابن ماجه، ت: ١٩٧ هـ. (تقريب: ٣٩١٨).
- زائدة بن قدامة الثقفى، أبو الصلت الكوفي، ثقة ثبت صاحب سنة، أخرج له الجماعة، ت: ١٦٠ هـ. (تقريب: ١٩٨٢).
- سماك بن حرب، صدوق، وروايته عن عكرمة مضطربة، تغير بأخرة فكان ربما تلقن، أخرج له الجماعة إلا البخاري تعليقا، ت: ١٢٣ هـ. (تقريب:٢٦٢٤).
- عكرمة، مولى ابن عباس، ثقة ثبت عالم بالتفسير، لم يثبت تكذيبه عن ابن عمر ولا تثبت عنه بدعة، أخرج له الجماعة، ت: ١٠٤ هـ. (تقريب: ٤٦٧٣).
- عبد الله بن عباس، ابن عم رسول الله ﷺ، ت: ٦٨ هـ. (تقريب:٣٤٠٩).

تخريج الحديث

هذا الحديث روي من طريق إسرائيل عن سماك عن عكرمة عن بن عباس عن عمر مرفوعا[١]، وتابعه أسباطُ بنُ نصر[٢]، وزائدةُ بنُ قدامة[٣]، وشريكُ بنُ عبد الله النخعي[٤]، وخالف ثلاثتهم أبو الأحوص، فرواه عن سماك عن عكرمة عن عمر مرسلا[٥]، والحديث حديث إسرائيل ومن تابعه، فقد نقل الترمذي

١- أخرجه أحمد(٣٢/١، ٣٦، ٤٢)، وعبد الرزاق في"المصنف"(١٥٩٢٥)، والطحاوي في"شرح مشكل الآثار"(٨١٥)، والبزار في"مسنده"(١٦٧).

٢- رواه ابن أبي شيبة في "المصنف"(١٢٤١١)، وعبد بن حميد في "مسنده"(٣٦).

٣- أخرجه الطحاوي في "مشكل الآثار"(٨١٤).

٤- جزء أبي جعفر بن البحتري(٧٦١).

٥- رواه ابن أبي شيبة في "المصنف"(١٢٤١٠).

« قال: سألت محمد عن هذا الحديث؟ فقال: أصحاب سماك يرونه عن سماك موصولا، إلا أبو الأحوص فإنه قال: عن سماك عن عكرمة عن عمر.»[1]

بيان العلة قلت: وهذا الحديث سلك فيه سماك الجادة، وتفرد سماك بهذا الحديث كما ألمح إلى ذلك البزار فقال: « وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن ابن عباس، عن عمر إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد.»

قلت: والمحفوظ أن هذا الحديث يروى من طريق سالم بن عبد الله، نافع مولى ابن عمر، عن عبد الله بن عمر عن عمر رضي الله عنه.

كما في البخاري[2]، ومسلم[3]، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجه، والحاكم في المستدرك، والبيهقي في الكبرى، والطبراني في الكبير والأوسط، وغيرهم في دواوين السنة المختلفة.

قلت: وتفرد سماك عن عكرمة لا يسلم له، قال علي بن المديني، ويعقوب السدوسي: «رواية سماك عن عكرمة مضطربة جدا.»[4]، وقال النسائي: «إذا انفرد سماك بأصل لم يكن حجة، لأنه كان يلقن، فيتلقن.»

وروى: حجاج، عن شعبة، قال: «كانوا يقولون لسماك: عكرمة عن ابن عباس. فيقول: نعم، فأما أنا فلم أكن ألقنه »[5]

وعليه: فعلة الحديث هي أن سماك وهم فرواه عن عكرمة، عن بن عباس، عن عمر، والمحفوظ أنه من طريق عبد الله بن عمر، عن عمر رضي الله عنه، ورواية سماك شاذة. والله اعلم.

الحديث الثامن والعشرون (الوهم والانقطاع)

١١٩- قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ، عَنْ أَبِي سَبَأٍ عُتْبَةَ بْنِ تَمِيمٍ، عَنْ الْوَلِيدِ بْنِ عَامِرٍ الْيَزَنِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ مُغِيثٍ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، قَالَ: «قَضَى النَّبِيُّ ﷺ أَنَّ صَاحِبَ الدَّابَّةِ أَحَقُّ بِصَدْرِهَا»

١- الترمذي في "العلل الكبير"(٤٥٩).

٢- أخرجه البخاري(٦١٠٨)كتاب الأدب، باب من لم ير إكفار من قال ذلك متأولا أو جاهلا.،وفي(٦٦٤٦) كتاب الأيمان والنذور، باب لا تحلفوا بآبائكم.

٣- أخرجه مسلم(١٦٤٦) كتاب الأيمان، باب النهي عن الحلف بغير الله تعالى.

٤-"تهذيب التهذيب" لابن حجر- ترجمة سماك(٢٠٤/٤)

٥-الذهبي في"سير أعلام النبلاء"(٢٤٨/٥)

ترجمة رواة الحديث

- الحكم بن نافع البهرانى، ثقة ثبت، يقال: إن أكثر حديثه عن شعيب مناولة، أخرج له الجماعة ، ت: ٢٢٢ هـ. (تقريب: ١٤٦٤).
- إسماعيل بن عياش الحمصى، سبق ذكره.
- أبو سبأ عتبة بن تميم التنوخى، مقبول، أخرج له أبو داود في المراسيل، من كبار أتباع التابعين، (تقريب: ٤٤٢٦).
- الوليد بن عامر اليزني، قال ابن حجر«ذكره البخاري وابن أبي حاتم ولم يذكرا فيه جرحا وذكره ابن حبان في الثقات.»[١] قلت: وهذا يقال فيه مجهول الحال.
- عروة بن معتب الأنصاري، قال ابن حجر « ذكره الحسن بن أبي سفيان، وابن أبي خيثمة، وابن قانع، والإسماعيليّ في الصحابة.»[٢]

تخريج الحديث

هذا الحديث رواه الحكم بن نافع عن بن عياش عن أبي سبأ عن الوليد بن عامر اليزني عن عروة بن مغيث عن عمر بن الخطاب[٣]، وتابعه عبد الوهاب بن الضحاك[٤].

وخالفهما هشام بن عمار فرواه عن إسماعيل بن عياش، عن أبي سبأ عتبة بن تميم، عن الوليد بن عامر اليزني، عن عروة بن مغيث مرفوعا[٥]ولم يذكر عمر بن الخطاب، وتابعه عبد الوهاب بن نجدة الحوطي[٦]، ويحيى بن عثمان الحربي[٧]، ومحمد بن جعفر الوركاني[٨]، وسليمان بن عبد الرحمن بن عيسى[١].

١- الحافظ ابن حجر في"تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة"(١١٥٢)(٣/٣٤٣)ط.دار البشائر.

٢- الحافظ ابن حجر في"الإصابة في تمييز الصحابة"(٥٥٤٤).

٣-أخرجه أحمد(١/١٩)، والفسوي في "التاريخ و المعرفة"(٢/١٧٧)،(٢/٢٥٩)ط.الكتب العلمية، و الدارقطني في"المؤتلف والمختلف"(٤/٢٠٧٤)ط. دار الغرب الإسلامي.

٤- أخرجه ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٢٧٧٤)، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة"(٤٩١٣)، وأبو أحمد الحاكم في "الأسامي والكنى"(٥/١٣١)ط.دار الغرباء الأثرية.

٥- معرفة الصحابة لأبي نعيم (٤٩١٣).

٦- الطبراني في "المعجم الكبير" (١٧/١٤٧)، وابن أبي خيثمة في "التاريخ الكبير"(١٤٠٢).

٧- "معجم الصحابة" لابن قانع(١٢٢٠).

٨- الحارث أبو أسامة في "مسنده"(٨٨٧)، "معرفة الصحابة" لأبي نعيم (٤٩١٣).

بيان العلة قلت: هذا الحديث مداره على إسماعيل بن عياش، فأما عبد الوهاب بن الضحاك الذي تابع الحكم بن نافع فمتروك، ولا تصح متابعته. وعليه فالحديث حديث هشام بن عمار والأربعة الذين تابعوه، ليس حديث الحكم بن نافع، أي أن الحديث حديث عروة بن مغيث، وليس حديث عمر بن الخطاب.

ثم أن عروة بن مغيث قد اختلف في اسم أبيه؛ فمنهم من قال: ابن مغيث[٢]، ومنهم من قال: ابن معتب[٣]، قلت: والذي يظهر أنه عروة بن معتب، وذلك لأن الذي قال: ابن مغيث. هو الحكم بن نافع ومن تابعه، والذي قال: ابن معتب. هم هشام بن عمار ومن تابعه، وروايتهم في هذا الحديث أرجح.

قلت: وأيضا قد اختلف فيه، هل هو من الصحابة أم لا ؟

فذكره ابن عبد البر على أنه من الصحابة[٤]، ويعقوب بن سفيان الفسوي[٥]، وابن أبي خيثمة[٦]، وذكر ابن حجر قول من قال بصحبته[٧]، ولكن قال ابن الأثير: «قال البخاري: إنه من عداد التابعين، قال ابن اللأثير: وهو الصحيح.»[٨]

قلت: وعليه فإن الحديث مرسل، وليس فيه ذكر عمر بن الخطاب ﷺ. ولكن الحديث صح من حديث أبي هريرة، ومن حديث بريدة بن الحصيب، ومن حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنهم. والله أعلم.

الحديث التاسع والعشرون (الوهم والنكارة)

١- جزء "الأول من حديث ابن حذلم"(٤٣).

٢-ابن ماكولا في"الإكمال"(٢١٥/٧)، و الدارقطني في"المؤتلف والمختلف"(٢٠٧٤/٤)ط. دار الغرب الإسلامي.

٣- معجم الصحابة لابن قانع(١٢٢٠)، بن حجر في "الإصابة"(٥٥٣٢)،وفي"تعجيل المنفعة"(٧٣٨)، وابن الأثير في"أسد الغابة"(٧٦٩/١)، وابن عبد البر في "الاستيعاب"(٣٢٨/١)، والحسيني في"الإكمال لرجال أحمد"(٥٩٨).

٤- ابن عبد البر في "الاستيعاب في معرفة الأصحاب"(١٨٠٦)

٥- الفسوي في "التاريخ و المعرفة"(١٧٧/٢).

٦- ابن أبي خيثمة في "التاريخ الكبير"(١٤٠٢).

٧-ابن حجر في" الإصابة في تمييز الصحابة"(٥٥٤٤).

٨- ابن الأثير في"أسد الغابة في معرفة الصحابة"(٣٦٥٥).

قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ رَاشِدِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ حُمْرَةَ بْنِ عَبْدِ كُلالٍ، قَالَ: سَارَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ إِلَى الشَّامِ بَعْدَ مَسِيرِهِ الْأَوَّلِ كَانَ إِلَيْهَا، حَتَّى إِذَا شَارَفَهَا، بَلَغَهُ وَمَنْ مَعَهُ أَنَّ الطَّاعُونَ فَاشٍ فِيهَا، فَقَالَ لَهُ أَصْحَابُهُ: ارْجِعْ وَلا تَقَحَّمْ عَلَيْهِ، فَلَوْ نَزَلْتَهَا وَهُوَ بِهَا لَمْ نَرَ لَكَ الشُّخُوصَ عَنْهَا، فَانْصَرَفَ رَاجِعًا إِلَى الْمَدِينَةِ، فَعَرَّسَ مِنْ لَيْلَتِهِ تِلْكَ، وَأَنَا أَقْرَبُ الْقَوْمِ مِنْهُ، فَلَمَّا انْبَعَثَ، انْبَعَثْتُ مَعَهُ فِي أَثَرِهِ، فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: رَدُّونِي عَنِ الشَّامِ بَعْدَ أَنْ شَارَفْتُ عَلَيْهِ، لِأَنَّ الطَّاعُونَ فِيهِ، أَلَا وَمَا مُنْصَرَفِي عَنْهُ بِمُؤَخِّرٍ فِي أَجَلِي، وَمَا كَانَ قُدُومِي مِنْهُ بِمُعَجِّلِي عَنْ أَجَلِي، أَلا وَلَوْ قَدْ قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ فَفَرَغْتُ مِنْ حَاجَاتٍ لَا بُدَّ لِي مِنْهَا، لَقَدْ سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَ الشَّامَ، ثُمَّ أَنْزِلَ حِمْصَ، فَإِنِّي سَمِعْتُ ﷺ يَقُولُ: «لَيَبْعَثَنَّ اللَّهُ مِنْهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ سَبْعِينَ أَلْفًا لَا حِسَابَ عَلَيْهِمْ وَلا عَذَابَ عَلَيْهِمْ، مَبْعَثُهُمْ فِيمَا بَيْنَ الزَّيْتُونِ وَحَائِطِهَا فِي الْبَرْثِ الْأَحْمَرِ مِنْهَا».

ترجمة رجال الحديث

- أبو اليمان الحكم بن نافع، سبق ذكره.
- أبو بكر بن عبد الله بن أبي مريم، ضعيف و كان قد سرق بيته فاختلط، أخرج له أبو داود والترمذي وابن ماجة، ت: ١٥٦ هـ. (تقريب: ٧٩٧٤).
- راشد بن سعد المقرائى، ثقة كثير الإرسال، أخرج له البخاري في الأدب المفرد وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه، ت: ١٠٨ هـ. (تقريب: ١٨٥٤).
- حمرة بن عبد كلال، قال الذهبي: «ليس بعمدة ويجهل.»[١]

تخريج الحديث

هذا الحديث روي من طريق أبي اليمان عن أبي بكر بن عبد الله بن أبي مريم..به[٢]، وتابعه بقية بن الوليد[٣] ، ولكن خالفهما في الإسناد محمد بن الوليد الزبيدي، فرواه عن راشد بن سعد أن أبا راشد،

١- الذهبي في"ميزان الاعتدال"(٢٢٩٣).

٢- رواه ابن عساكر في "تاريخ دمشق"(١٨١/١٥)، والطبراني في "مسند الشاميين"(١٤٥٣).

٣- أخرجه الطبراني في "مسند الشاميين"(١٤٥٣).

حدثهم يرده إلى معدي كرب بن عبد كلال أن عبد الله بن عمرو بن العاص، قال: سافرنا مع عمر بن الخطاب[1].

بيان العلة الذي يظهر أن الزبيدي زاد في الإسناد أبا راشد وجعله عن معدي كرب بن عبد كلال، عن عبد الله بن عمرو بن العاص، وتابعه شريح بن عبيد فرواه عن أبي راشد الحبراني، عن ابن عمر، قال: سافرنا مع عمر بن الخطاب ﷺ[2]. ولكن جعل بدل ابن عمرو ابن عمر.

قلت: وحديث محمد بن الوليد الزبيدي ومن تابعه، أنقى إسنادا من حديث أبي بكر بن أبي مريم ومن تابعه، لذا رجح ابن حجر هذا الطريق[3]، وأشار إلى ذلك البخاري[4]

ولكن ليست هذه علة الحديث الوحيدة، بل العلة الأشد هي النكارة الشديدة، فالثقات الذين رووا هذا الحديث عن عمر لم ينقل أحد منهم: أن عمر تأسف على رجوعه، أو أنه ألقى باللوم على أحد من الصحابة، بل الصحيح عكس ذلك كما جاء في الصحيحين من حديث عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، خَرَجَ إِلَى الشَّامِ، حَتَّى إِذَا كَانَ بِسَرْغَ لَقِيَهُ أَهْلُ الْأَجْنَادِ أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ وَأَصْحَابُهُ، فَأَخْبَرُوهُ أَنَّ الْوَبَاءَ قَدْ وَقَعَ بِالشَّامِ،.....فَنَادَى عُمَرُ فِي النَّاسِ: إِنِّي مُصْبِحٌ عَلَى ظَهْرٍ، فَأَصْبِحُوا عَلَيْهِ، فَقَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ: أَفِرَارًا مِنْ قَدَرِ اللهِ؟ فَقَالَ عُمَرُ: لَوْ غَيْرُكَ قَالَهَا يَا أَبَا عُبَيْدَةَ – وَكَانَ عُمَرُ يَكْرَهُ خِلَافَهُ – نَعَمْ نَفِرُّ مِنْ قَدَرِ اللهِ إِلَى قَدَرِ اللهِ، أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَتْ لَكَ إِبِلٌ فَهَبَطَتْ وَادِيًا لَهُ عُدْوَتَانِ، إِحْدَاهُمَا خَصْبَةٌ وَالْأُخْرَى جَدْبَةٌ أَلَيْسَ إِنْ رَعَيْتَ الْخَصْبَةَ رَعَيْتَهَا بِقَدَرِ اللهِ، وَإِنْ رَعَيْتَ الْجَدْبَةَ رَعَيْتَهَا بِقَدَرِ اللهِ، قَالَ: فَجَاءَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ، وَكَانَ مُتَغَيِّبًا فِي بَعْضِ حَاجَتِهِ، فَقَالَ: إِنَّ عِنْدِي مِنْ هَذَا عِلْمًا، سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا سَمِعْتُمْ بِهِ بِأَرْضٍ، فَلَا تَقْدَمُوا عَلَيْهِ، وَإِذَا وَقَعَ بِأَرْضٍ وَأَنْتُمْ بِهَا، فَلَا تَخْرُجُوا فِرَارًا مِنْهُ» قَالَ: فَحَمِدَ اللهَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ثُمَّ انْصَرَفَ»[5] ، وعليه فالحديث منكر جدا. والله أعلم

١-رواه الحاكم في "المستدرك"(٤٥٠٤)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق"(١٨٢/١٥)، ورواه الطبراني في "مسند الشاميين"(١٨٦٠) ،والخطيب البغدادي في"المتفق والمفترق"(١١٤٨).

٢- رواه الطبراني في "مسند الشاميين"(١٦٥٨).

٣- ابن حجر في"لسان الميزان "(٢٧٧٢).

٤- البخاري في"التاريخ الكبير"(٤٢٩)(١٢٨/٣).

٥- أخرجه البخاري(٦٩٧٣)كتاب الحيل، باب ما يكره من الاحتيال في الفرار من الطاعون.، ومسلم(٢٢١٩)كتاب السلام، باب الطاعون والطيرة والكهانة ونحوها.

الحديث الثلاثون (تفرد من لا يحتمل منه التفرد)

١٢٢- قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ يَعْنِي أَبَا دَاوُدَ الطَّيَالِسِيَّ، قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ دَاوُدَ الْأَوْدِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمُسْلِيِّ، عَنِ الْأَشْعَثِ بْنِ قَيْسٍ، قَالَ: ضِفْتُ عُمَرَ، فَتَنَاوَلَ امْرَأَتَهُ فَضَرَبَهَا، وَقَالَ: يَا أَشْعَثُ، احْفَظْ عَنِّي ثَلَاثًا حَفِظْتُهُنَّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَسْأَلِ الرَّجُلَ فِيمَ ضَرَبَ امْرَأَتَهُ، وَلا تَنَمْ إِلَّا عَلَى وَتْرٍ» وَنَسِيتُ الثَّالِثَةَ.

ترجمة رجال الحديث

- سليمان بن داود، أبو داود الطيالسي، ثقة حافظ غلط فى أحاديث، أخرج له الجماعة إلا البخاري تعليقا، ت: ٢٠٤ هـ. (تقريب: ٢٥٥٠).
- أبو عوانة، الوضاح بن عبد الله اليشكرى، ثقة ثبت، أخرج له الجماعة، ت: ١٧٥ هـ. (تقريب: ٧٤٠٧).
- داود بن عبد الله الأودى، ثقة، أخرج له أصحاب السنن (تقريب: ١٧٩٦).
- عبد الرحمن المسلى الكوفى، مقبول (لين إذا لم يتابع)، أخرج له أصحاب السنن إلا الترمذي، من الوسطى من التابعين. (تقريب: ٤٠٥٢).

تخريج الحديث

هذا الحديث رواه أحمد وغيره[1]، وليس له إلا هذا الطريق أبو عوانة، عن داود بن عبد الله الأودي، عن عبد الرحمن المسلي، عن الأشعث بن قيس، عن عمر رضي الله عنه.

بيان العلة قلت: قال الذهبي: «لا يعرف إلا في حديثه عن الأشعث، عن عمر: لا تسأل الرجل فيم ضرب امرأته. تفرد عنه داود الأودي.»[2] وعليه فعبد الرحمن المسلى مجهول، لا يعرف إلا بهذا الحديث، لذا قال ابن حجر عنه: «مقبول.» أي أنه لين إلا إذا توبع، وليس له متابع، فلا يثبت. والله أعلم.

١- أبو داود(٢١٤٧)كتاب النكاح، باب في ضرب النساء.، وابن ماجة(١٩٨٦)كتاب النكاح، باب في ضرب النساء.، والحاكم في"المستدرك"(٧٣٤٢)كتاب البر والصلة، والطيالسي في"مسنده"(١٣٥،٤٧)، والبزار في"مسنده"(٢٣٩)، والبيهقي في"السنن الكبرى"(١٤٧٧٨)كتاب القسم والنشوز، باب لا يسأل الرجل فيم ضرب امرأته. والنسائي في"الكبرى"(٩١٦٨)كتاب عشرة النساء، ضرب الرجل زوجته وعبد بن حميد في "مسنده"(٣٧).

٢- الذهبي في"ميزان الاعتدال"(٥٠٢٠)

ملحوظة: ضعف الشيخ أحمد شاكر هذا الحديث بعلة أن داود بن عبد الله الأودي ضعيف، وهذا بعيد فإنه ثقة. وثقه أحمد وابن معين– رواية إسحاق بن منصور– وأبو داود، وقال النسائي: ليس به بأس. وذكره ابن شاهين في الثقات.

نعم جاء عن ابن معين – رواية الدوري –: ليس بشيء. ولكن قال ابن حجر: «يحرر هذا، فإنه عن الدورى عن ابن معين فى داود بن يزيد كما سيأتى.»[1]

الحديث الحادي والثلاثون (الوهم)

١٢٤– قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ إِسْحَاقَ، حَدَّثَنَا ابْنُ لَهِيعَةَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ:" لَيَسِيرَنَّ الرَّاكِبُ فِي جَنَبَاتِ الْمَدِينَةِ، ثُمَّ لَيَقُولُ: لَقَدْ كَانَ فِي هَذَا حَاضِرٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ كَثِيرٌ "، قَالَ أَبِي أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: «وَلَمْ يَجُزْ بِهِ حَسَنٌ الْأَشْيَبُ جَابِرًا»

ترجمة رجال الحديث

- يحيى بن إسحاق، البجلى السيلحينى، صدوق، أخرج له الجماعة إلا البخاري، ت : ٢١٠ هـ. (تقريب: ٧٤٩٩).
- عبد الله بن لهيعة بن عقبة، المصرى، صدوق، خلط بعد احتراق كتبه، أخرج له مسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه، ت:١٧٤ هـ. (تقريب: ٣٥٦٣).
- أبو الزبير محمد بن مسلم بن تدرس، صدوق إلا أنه يدلس، أخرج له الجماعة، ت: ١٢٦ هـ. (تقريب: ٦٢٩١).
- جابر بن عبد الله بن حرام الأنصارى، الصحابي المشهور. (تقريب: ٨٧١).

تخريج الحديث

هذا الحديث أخرجه أحمد في مواضع[2]، فرواه عن ابن لهيعة: يحي بن إسحاق وبشر بن عمر[3] فذكرا فيه عمر بن الخطاب ﷺ. ورواه قتيبة بن سعيد البلخي، وموسى بن داود الضبي[4]، والحسن بن موسى

١– ابن حجر في"تهذيب التهذيب"(١٩١/٣).

٢– أخرجه أحمد(٢٠/١)،(٣٤١/٣)،(٣٤٧/٣).

٣– البزار في "مسنده"(٢٣٩).

٤–أخرجه أحمد (٣٤٧/٣).

الأشهب[1]، عن ابن لهيعة فلم يذكروا في عمر بن الخطاب، كما قال الإمام أحمد، وقال البزار: وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن عمر إلا من هذا الوجه، ولا عن غير عمر بهذا اللفظ من وجه صحيح.[2]

بيان العلةهذا من المواضع القليلة التي أشار فيها الإمام أحمد إلى علة الحديث، قلت: وهذا الوهم من ابن لهيعة، لأن رواية قتيبة بن سعيد عنه صحيحة قبل الاختلاط، وتابعه حسن بن موسى، وموسى بن داود، ولكن رواية يحيى بن إسحاق كانت بعد الاختلاط، فلما تابعه بشر بن عمر علم أن الوهم من عبد الله بن لهيعة وليس من يحيى بن إسحاق. والله أعلم.

الحديث الثاني والثلاثون (ضعف أحد الرواة والانقطاع)

١٢٦- قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ الْخُزَاعِيُّ، أَخْبَرَنَا لَيْثٌ، وَيُونُسُ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أُسَامَةَ بْنِ الْهَادِ، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ أَبِي الْوَلِيدِ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ يَعْنِي ابْنَ سُرَاقَةَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: " مَنْ أَظَلَّ رَأْسَ غَازٍ، أَظَلَّهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ جَهَّزَ غَازِيًا حَتَّى يَسْتَقِلَّ، كَانَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِهِ حَتَّى يَمُوتَ قَالَ: يُونُسُ: أَوْ يَرْجِعَ، وَمَنْ بَنَى لِلَّهِ مَسْجِدًا يُذْكَرُ فِيهِ اسْمُ اللَّهِ تَعَالَى، بَنَى اللَّهُ لَهُ بِهِ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ"

ترجمة رجال الحديث

- أبو سلمة الخزاعى منصور بن سلمة، ثقة ثبت حافظ، أخرج له البخاري ومسلم وأبو داود في المراسيل والنسائي، ت: ٢١٠ هـ. (تقريب: ٦٩٠١).
- يونس بن محمد، البغدادى، أبو محمد المؤدب، ثقة ثبت. أخرج له الجماعة، ٢٠٧ هـ. (تقريب: ٧٩١٤).
- الليث بن سعد أبو الحارث المصري، ثقة ثبت فقيه إمام، أخرج له الجماعة، ت: ١٧٥ هـ. (تقريب: ٥٦٨٤).
- يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد، ثقة مكثر، أخرج له الجماعة، ت: ١٣٩ هـ. (تقريب: ٧٧٣٧).

١- أخرجه أحمد (٣٤١/٣).

٢- رواه البزار في "مسنده"(٢٣٩).

- الوليد بن أبي الوليد، لين الحديث، أخرج له الجماعة إلا البخاري في الأدب المفرد، طبقة تلى الوسطى من التابعين، (تقريب: ٧٤٦٤).
- عثمان بن عبد الله بن عبد الله بن سراقة، ثقة، أخرج له البخاري وابن ماجة، ت: ١١٨ هـ. (تقريب: ٤٤٨٩).

تخريج الحديث

هذا الحديث أخرجه أحمد وغيره[1] من طريق الوليد بن أبي الوليد، عن عثمان بن عبد الله بن سراقة، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

إلا رواية البزار فقد أخرجه من طريق يونس بن محمد قال: أخبرنا الليث بن سعد، عن يزيد بن عبد الله بن الهادي، عن الوليد بن أبي الوليد، عن عثمان بن عبد الله بن سراقة، عن أبيه، عن عمر بن الخطاب. فزاد فيه أبيه.

بيان العلة قلت: أولا زيادة «أبية» في رواية البزار وهم. لأن كل من رواه عن يونس مثل أحمد بن حنبل وابن أبي شيبة لم يذكروا هذه الزيادة، بل كل من رواه عن الليث لم يرو هذه الزيادة، والوهم في هذه الزيادة من صالح بن معاذ شيخ البزار. قال الهيثمي: وصالح بن معاذ شيخ البزار لم أعرفه[2]. وقال الدارقطني: والصواب هو رواية من روى هذا الإسناد عن الليث بن سعد، عن يزيد بن عبد الله بن الهادي، عن الوليد بن أبي الوليد عن عثمان بن عبد الله بن سراقة، عن عمر بن الخطاب.[3]

١- أخرجه أحمد (٥٣/١) ،وابن حبان(١٦٠٨،٤٦٢٨) باب فضل الجهاد، ذكر إظلال الله جل وعلا يوم القيامة من أظل رأس غاز في سبيله.، والحاكم في "المستدرك"(٢٤٤٧)كتاب الجهاد، والبيهقي في "السنن الكبرى"(١٨٥٧١) جماع أبواب السير، باب فضل الإنفاق في سبيل الله جل وعلا.، وفي "شعب الإيمان"(٣٩٧١)، وأبو يعلى في "مسنده"(٢٥٣)، وابن أبي شيبة في "المصنف"(١٩٥٥٣) كتاب الجهاد، ما ذكر في فضل الجهاد والحث عليه، والبزار في مسنده(٣٠٤)، والضياء المقدسي في "الأحاديث المختارة"(٢٤٥،٢٤٥،٢٤٦،٢٤٧،٢٤٨)، وابن أبي عاصم في "الجهاد"(٩٢)، والخطيب البغدادي في "موضح أوهام الجمع والتفريق"(١٧٥/١)، والمزي في "تهذيب الكمال"(٤١٦/١٩)، وأبو الفرج المقرئ في "الأربعين في الجهاد"(٢٢)، وابن حجر في "الأمالي المطلقة"(١٠٥/١).

٢-الهيثمي في"مجمع الزوائد"(٢٨٤/٥).

٣-"العلل" للدارقطني(١٩٥/٢)(٢١٥)

قلت: ولكن علة الإسناد هي الانقطاع، فإن عثمان بن عبد الله بن أبي سراقة لم يسمع من عمر بن الخطاب، وروايته عنه مرسلة كما ذكره العلائي[1] والمزي[2]، وعليه فالحديث ضعيف معل بعلة الانقطاع.

قلت: لكن صحح الشيخ شعيب هذا الحديث في تحقيقه على المسند، حيث أثبت سماع عثمان بن عبد الله بن سراقة من عمر بن الخطاب، وجنح في ذلك إلى إشارة الحافظ ابن حجر في "تهذيب التهذيب"(١٣٠/٧) حيث قال: «نعم وقع مصرحا بسماعه منه عند أبي جعفر بن جرير الطبري في "تهذيب الآثار" له، قال: حدثنا أحمد بن منصور حدثنا سعيد بن أبي مريم، حدثنا يحيى بن أيوب، حدثني الوليد بن أبي الوليد، قال: كنت بمكة، -وعليها عثمان بن عبد الرحمن بن سراقة- فسمعته يقول: يا أهل مكة إني سمعت أبي يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: فذكر ثلاثة أحاديث: من أظل غازيا، ومن جهز غازيا، ومن بني مسجدا. قال: فسألت عنه؟ فقالوا لي: هذا ابن بنت عمر بن الخطاب.أهـ

و لكن جاء في أخبار مكة للفاكهي[3] قال: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلْوَانِيُّ، قَالَ: ثنا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ، قَالَ: ثنا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، قَالَ: حَدَّثَنِي الْوَلِيدُ بْنُ أَبِي الْوَلِيدِ، قَالَ: كُنْتُ بِمَكَّةَ وَعَلَيْهَا عُثْمَانُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ سُرَاقَةَ أَمِيرًا، فَسَمِعْتُهُ يَخْطُبُهُمْ، فَقَالَ: يَا أَهْلَ مَكَّةَ، مَا لَكُمْ قَدْ أَقْبَلْتُمْ عَلَى عِمَارَةِ الْبَيْتِ أَوِ الطَّوَافِ وَتَرَكْتُمُ الْجِهَادَ فِي سَبِيلِ اللهِ وَلَا سَوَّاقُو الْمُجَاهِدِينَ، إِنِّي سَمِعْتُ مِنْ أَبِي، عَنِ ابْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: " مَنْ أَظَلَّ غَازِيًا أَظَلَّهُ اللهُ، وَمَنْ جَهَّزَ غَازِيًا حَتَّى يَسْتَقِلَّ كَانَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِهِ، وَمَنْ بَنَى لِلَّهِ مَسْجِدًا بَنَى اللهُ لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ " قَالَ: فَسَأَلْتُ عَنْهُ، فَقِيلَ: هَذَا ابْنُ بِنْتِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ الَّتِي قَامَتْ عَنْهُ.

قلت: أولا:- الذي ينظر في تاريخ وفاة عثمان بن عبد الله يدرك من الوهلة الأولى أن هناك انقطاعا بينه وبين عمر رضي الله عنه ، فسنة وفاته ١١٨ هـ. وسنة وفاة عمر ٢٣ رضي الله عنه هـ.

١-"جامع التحصيل في أحكام المراسيل" للعلائي(٢٣٥/١)(٥٠٨).

٢-"تهذيب الكمال"(٤١٣/١٩).

٣- "أخبار مكة" للفاكهي(١٧٩/٣)(١٩٤٣)

ثانيا:- هذان الحديثان السابقان مدارهما على يحيى بن أيوب الغافقي المصري، « قال عنه أحمد: يحيى ين أيوب يخطىء خطأ كثيرا. وقال الدارقطني: في بعض حديثه اضطراب. وقال ابن شاهين فى "الثقات": قال ابن صالح : له أشياء يخالف فيها.»[1]

ثالثا:- ليس في الحديثين ما يثبت سماع عثمان بن عبد الله بن سرقة من عمر رضي الله عنه

وعليه فلا يصلحان لأن يثبتا سماع عثمان بن عبد الله بن سراقة من عمر رضي الله عنه، فيظل الحديث معل بالانقطاع. والله أعلم.

الحديث الثالث والثلاثون (الوهم)

١٢٨- قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا عَفَّانُ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، أَوْ جَدِّهِ ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، قَالَ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ الْحَدَثِ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ»

ترجمة رجال الحديث

- عفان هو ابن مسلم أبو عثمان الصفار، ثقة ثبت، وربما وهم، أخرج له الجماعة، ت: ٢١٩ هـ. (تقريب: ٤٦٢٥).
- خالد بن عبد الله بن يزيد الطحان، ثقة ثبت، أخرج له الجماعة، ت: ١٨٢ هـ. (تقريب: ١٦٤٧).
- يزيد بن أبى زياد القرشى، ضعيف كبر فتغير وصار يتلقن، وكان شيعيا، أخرج له الجماعة إلا البخاري تعليقا، ت: ١٣٦ هـ. (تقريب: ٧٧١٧).
- عاصم بن عبيد الله بن عاصم بن عمر بن الخطاب، ضعيف، أخرج له الجماعة إلا البخاري في خلق أفعال العباد ومسلما، ت: ١٣١ هـ. (تقريب: ٣٠٦٥).
- أبوه: عبيد الله بن عاصم بن عمر بن الخطاب، ذكره البخاري ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا، وذكره ابن حبان في الثقات، ومن كان على مثل هذا الحال فهو إلى الجهالة أقرب، والله أعلم

تخريج الحديث

هذا الحديث مداره على عاصم بن عبيد الله واختلف عليه اختلاف شديد،

١- الحافظ ابن حجر في"تهذيب التهذيب" (١١/١٨٧).

فرواه يزيد بن أبي زياد كما هنا في هذا الحديث[1]عن عاصم بن عبيد الله، عن أبيه، أو جده، عن عمر بن الخطاب[2].

ورواه عنه أيضا شريك بن عبد الله النخعي ولكن فيه اضطراب شديد أيضا:-

فقد جاء من طريق أبو الربيع الزهراني عن شريك بن عبد الله عن عاصم بن عبيد الله، عن عبد الله بن عامر بن ربيعة عن أبيه، أو عن عمر بن الخطاب[3].

وجاء من طريق أبي داود الطيالسي عن شريك بن عبد الله عن عاصم بن عبيد الله، عن أبيه، عن عمر بن الخطاب[4]. بينما جاء في مسند الطيالسي هكذا: حدثنا شريك، عن عاصم بن عبيد الله، عن رجل، عن ابن عمر، عن عمر بن الخطاب[5]، وهذا عجيب جدا!! ولعل هناك تصحيفا !

وجاء أيضا من طريق الحسن بن صالح عن عاصم بن عبيد الله، عن سالم عن عبد الله بن عمر عن عمر[6].

بيان العلة وقال ابن أبي حاتم: وسألت أبي، وأبا زرعة، عن حديث رواه حسن بن صالح ، عن عاصم بن عبيد الله، عن سالم، عن أبيه، عن عمر عن النبي ﷺ في المسح على الخفين.

فقالوا: عن يزيد بن أبي زياد، عن عاصم، عن أبيه، عن عمر، عن النبي ﷺ.

ورواه خالد عن يزيد عن عاصم عن أبيه أو عن عمه عن عمر، فأيهما الصحيح ؟.

قالا: «عاصم مضطرب الحديث، والحسن بن صالح أحفظ من يزيد بن أبي زياد ومن شريك، وهو أشبه.» وقال أبو زرعة: «وحديث حسن بن صالح أصح، ولا يبعد أن يكون الاضطراب من عاصم.»[1].

١- جاء الإسناد في بعض النسخ المطبوعة: عن عاصم بن عبيد الله عن أبيه عن جده عن عمر بن الخطاب. بالتحديث بين أبيه وجده، وليس بالشك كما هنا، وهو الصحيح.

٢- أخرجه أحمد(١/٢٠)،(١/٤٩).

٣- "الفوائد" ميمي الدقاق (٢٠٣).

٤- أخرجه أحمد(١/٣٢).

٥- "المسند" الطيالسي(١٤).

٦- أخرجه أحمد(١/٥٤)، وابن أبي شيبة في "المصنف"(١٨٨٥)ط.عوامة، أبو نعيم في"حلية الأولياء" (٣٣٣/٧)ط.دار الفكر، والضياء المقدسي في "الأحاديث المختارة"(١٩٢)، والأصبهاني في"تسمية من روى عنه الفضل بن دكين"(١١)، و"الفوائد" لمكرم البزاز(١٩٩)

وقال الدارقطني: -بعد أن ساق الخلاف في إسناده من طريق عاصم بن عبيد الله و غيره- قال: «والاضطراب في هذا من عاصم بن عبيد الله، لأنه كان سيء الحفظ.»[٢]

وقال شعبة: «كان عاصم لو قلت له رأيت رجلاً راكباً حماراً لقال: حدثني أبي. »[٣]

وعليه فهذا الإسناد فقط معل، ولكن الحديث ثابت صحيح. والله أعلم.

الحديث الرابع والثلاثون (النكارة)

١٢٩- قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا عَفَّانُ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، كَانَ مُسْتَنِدًا إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، وَعِنْدَهُ ابْنُ عُمَرَ، وَسَعِيدُ بْنُ زَيْدٍ فَقَالَ: اعْلَمُوا أَنِّي لَمْ أَقُلْ فِي الْكَلَالَةِ شَيْئًا، وَلَمْ أَسْتَخْلِفْ مِنْ بَعْدِي أَحَدًا، وَأَنَّهُ مَنْ أَدْرَكَ وَفَاتِي مِنْ سَبْيِ الْعَرَبِ، فَهُوَ حُرٌّ مِنْ مَالِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَقَالَ سَعِيدُ بْنُ زَيْدٍ: أَمَا إِنَّكَ لَوْ أَشَرْتَ بِرَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ لَائتَمَنَكَ النَّاسُ، وَقَدْ فَعَلَ ذَلِكَ أَبُو بَكْرٍ وَائْتَمَنَهُ النَّاسُ، فَقَالَ عُمَرُ: «قَدْ رَأَيْتُ مِنْ أَصْحَابِي حِرْصًا سَيِّئًا، وَإِنِّي جَاعِلٌ هَذَا الْأَمْرَ إِلَى هَؤُلَاءِ النَّفَرِ السِّتَّةِ الَّذِينَ مَاتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ عَنْهُمْ رَاضٍ» ، ثُمَّ قَالَ عُمَرُ لَوْ أَدْرَكَنِي أَحَدُ رَجُلَيْنِ، ثُمَّ جَعَلْتُ هَذَا الْأَمْرَ إِلَيْهِ لَوَثِقْتُ بِهِ سَالِمٌ مَوْلَى أَبِي حُذَيْفَةَ، وَأَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ.

ترجمة رجال الحديث

- عفان بن مسلم الصفار، سبق ذكره.
- حماد بن سلمة بن دينار، سبق ذكره.
- علي بن زيد بن جدعان، ضعيف، أخرج له الجماعة إلا البخاري في الأدب المفرد، ت: ١٣١ هـ. (تقريب: ٤٧٣٤).
- نفيع، أبو رافع الصائغ، مولى ابنة عمر بن الخطاب، ثقة ثبت، أخرج له الجماعة، من كبار التابعين، (تقريب: ٧١٨٢).

تخريج الحديث

١- ابن أبي حاتم في "علل الأحاديث"(١١)

٢- الدارقطني في "العلل"(٢/٢٢)

٣- "شرح علل الترمذي" لابن رجب(١/٢٠٣)ط.نور الدين عتر.

هذا الحديث أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق[1]، وابن سعد في الطبقات الكبرى[2] من نفس طريق أحمد بن حنبل، ومدار الحديث على علي بن زيد بن جدعان، وهو ضعيف. «ضعفه أحمد، وابن معين، والنسائي، وقال أبو حاتم وأبو زرعة: ليس بالقوي.»[3]

بيان العلة قلت: وهذه علة ظاهرة، وأيضا لبعض ألفاظ الحديث متابعات صحيحة مثل: «اعْلَمُوا أَنِّ لَمْ أَقُلْ فِي الْكَلالَةِ شَيْئًا، وَلَمْ أَسْتَخْلِفْ مِنْ بَعْدِي أَحَدًا» كما عند مسلم[4] من حديث معدان بن أبي طلحة عن عمر بن الخطاب ﷺ. ومثل لفظة: «وَأَنَّهُ مَنْ أَدْرَكَ وَفَاتِي مِنْ سَبْيِ الْعَرَبِ، فَهُوَ حُرٌّ مِنْ مَالِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ» كما عند أحمد وغيره[5] من حديث داود بن عبد الله الأودي عن حميد بن عبد الرحمن الحميري عن بن عباس ﷺ.

ولكن! وقع فيها لفظة ليس لها متابعة، وهي « قَدْ رَأَيْتُ مِنْ أَصْحَابِي حِرْصًا سَيِّئًا...» وهي منكرة جدا، وغالب الظن أن صاحبها هو علي بن زيد فإنه كان شيعيا.

قال أبو حاتم: «ليس بقوى، يكتب حديثه، ولا يحتج به، وكان ضريرا ، وكان يتشيع.» وقال أبو أحمد بن عدى: «وكان يغلى في التشيع في جملة أهل البصرة، ومع ضعفه يكتب حديثه.» وقال محمد بن المنهال: سمعت يزيد بن زريع يقول: « لقد رأيت على بن زيد، ولم أحمل عنه، فإنه كان رافضيا.»[6]

الحديث الخامس والثلاثون (الوقف مع إيهام الرفع)

١٤٣– قَالَ أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا دَيْلَمُ بْنُ غَزْوَانَ عَبْدِيٌّ، حَدَّثَنَا مَيْمُونٌ الْكُرْدِيُّ، حَدَّثَنِي أَبُو عُثْمَانَ النَّهْدِيُّ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، أَنَّ النبي ﷺ قَالَ:«إِنَّ أَخْوَفَ مَا أَخَافُ عَلَى أُمَّتِي كُلُّ مُنَافِقٍ عَلِيمِ اللِّسَانِ»

ترجمة رجال الحديث

- عبد الرحمن بن عبد الله بن عبيد، أبو سعيد، يلقب جردقة، سبق ذكره.

١– "تاريخ دمشق" لابن عساكر(٤٢٧/٤٤).

٢– "الطبقات الكبرى" لابن سعد(٣٤٢/٣).

٣– الحافظ المزي في"تهذيب الكمال" (٤٠٧٠)(٤٣٤/٢٠).

٤– صحيح مسلم(٥٦٧)كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب نهي من أكل ثوما أو بصلا أو كراثا أو نحوها.

٥– أخرجه أحمد(٤٦/١)، "المسند" الطيالسي(٢٦)، وغيرهما.

٦– الحافظ المزي في"تهذيب الكمال" (٤٠٧٠)(٤٣٤/٢٠).

- ديلم بن غزوان العبدى، صدوق، وكان يرسل، أخرج له ابن ماجة، من الوسطى من أتباع التابعين. (تقريب: ١٨٣٤).
- ميمون الكردى، أبو بصير، مقبول، أخرج له النسائي في مسند علي، من الذين عاصروا صغارالتابعين، (تقريب: ٧٠٥٦).
- أبو عثمان النهدى، عبد الرحمن بن مل، ثقة ثبت عابد، أخرج له الجماعة، ت: ٩٥ هـ. (تقريب: ٤٠١٧).

تخريج الحديث وبيان العلة هذا الحديث اختلف في رفعه ووقفه:-

فرواه أحمد وغيره[١] مرفوعا، كلهم من طريق ديلم بن غزوان العبدي، حدثنا ميمون الكردي، حدثني أبو عثمان النهدي، عن عمر بن الخطاب‌رضي الله عنه.مرفوعا

وتابع الحسنُ بنُ أبي جعفر ديلمَ بنَ غزوان، فرواه عن ميمون الكردي..به أيضا مرفوعا[٢]

ورواه الحسن بن أبي جعفر عن مالك بن دينار عن ميمون الكردي....به[٣] فأدخل مالك بن دينار بينه وبين ميمون الكردي.

ولكن رواه حماد بن زيد[٤]عن ميمون، عن النهدي، عن عمر رضي الله عنه.موقوفا، وتابعه المعلى بن زياد موقوفا أيضا.[٥]

قلت: ديلم بن غزوان: صدوق. والحسن بن أبي جعفر: ضعيف. (تقريب: ١٢٢٢)

فالذي يظهر أن حماد بن زيد، والمعلى بن زياد أثبت من ديلم بن غزوان، ومن تابعه، فالحديث حديثهما، وهذا ما رجحه الدارقطني فقال: "والموقوف أشبه بالصواب"[١]

١- رواه أحمد(٤٤/١)، والبيهقي في"الشعب"(١٦٤١)، والضياء المقدسي في"المختارة"(٢٣٥)و البزار في"المسند" (٣٠٥)، وعبد بن حميد في"مسنده"(١١)، والفريابي في"صفة النفاق"(٢٤)، وابن أبي الدنيا في"ذم الغيبة والنميمة" (١٠)، وفي"الصمت"(١٤٨)، وابن بطة في"الإبانة"(٩٤١)، الجزء الرابع والثلاثون من المشيخة البغدادية لأبي طاهر السلفي(٦)، أبو نعيم في"صفة النفاق"(١٥٠)، وعبد الغني المقدسي في" نهاية المراد من كلام خير العباد"(٧٧).

٢- رواه الفريابي في "صفة النفاق"(٢٥)، وذكره الدارقطني في "العلل"(٢٤٦/٢).

٣- رواه ابن عساكر في "تاريخ دمشق"(٣٨٧/٦١).

٤- رواه البيهقي في "شعب الإيمان"(١٦٤٠).

٥- رواه الضياء المقدسي في "الأحاديث المختارة"(٢٣٦)، والفريابي في "صفة النفاق"(٢٦)، والمروزي في"تعظيم قدر الصلاة"(٦٨٣).

** قلت: وقد جاء طريق آخر : قال الحارث أبو أسامة: روح بن عبادة، ثنا حسين بن ذكوان المعلم، عن عبد الله بن بريدة، أن عمر بن الخطاب جمع الناس لقدوم الوفد،.... ثُمَّ قَالَ عُمَرُ: عَهِدَ إِلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «إِنَّ أَخْوَفَ مَا أَخَافُ عَلَيْكُمْ مُنَافِقٌ عَلِيمُ اللِّسَانِ»[٢]

و هذا الحديث ظاهرة يشهد لطريق ديلم، ولكن هذا الحديث منقطع فإن عبد الله بن بريدة لم يسمع من عمر بن الخطاب رضي الله عنه. وروي هذا الحديث من طريق حسين المعلم، عن عبد الله بن بريدة، عن عمران بن حصين رضي الله عنه[٣].

قلت: وكلا الطريقين مدارهما علي الحسين بن ذكوان المعلم، وقد رواه عنه هكذا خالد بن الحارث ومعاذ بن معاذ العنبري، ورواه عنه من مسند عمر، روح بن عبادة، وعبد الوهاب بن عطاء. ورجح الدارقطني في "العلل" أن هذا الحديث وهم، والصحيح أنه عن عمر. وقال البزار: وهذا الكلام لا نحفظه إلا عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه واختلفوا في رفعه عن عمر فذكرناه، عن عمران إذ كان يختلف في رفعه عن عمر.[٤]

قلت:فلعل الوهم من الحسين نفسه، فإنه و إن كان ثقة إلا إنه في حديثه بعض اضطراب، لذا قال الحافظ بن حجر في التقريب: ثقة ربما وهم.

المهم: أن الحديث حديث عبد الله بن بريدة عن عمر، وليس عن عمران، وأيضا الحديث لا يصلح أن يتابع طريق ديلم لأنه منقطع، فإن عبد الله بن بريدة لم يسمع من عمر.

** وقد جاء هذا الحديث من طريق آخر مرفوعا من حديث العلاء بن جرير، حدثني عمر بن مصعب بن الزبير، عن عمه عروة بن الزبير، قال: حدثني الأحنف بن قيس،«أنه قدم على عمر بن الخطاب ،.....فقال عمر: إن رسول الله ﷺ حذرنا كل منافق عليم، فخشيت أن تكون منهم، فاحمد الله يا أحنف.»[٥]

١- الدارقطني في "العلل"(٢٤٦)(٢/٢٤٦).

٢- "المسند" الحارث(٤٦٦).

٣- رواه ابن حبان في "صحيحه"(٨٠) باب الزجر عن كتبة المرء السنن مخافة أن يتكل عليها دون الحفظ لها، ذكر ما كان يتخوف ﷺ على أمته جدال المنافق.، والبيهقي في "شعب الإيمان"(١٦٤٠)، والطبراني في "المعجم الكبير"(١٨/٢٣٧)، والبزار في "مسنده"(٣٥١٤)، والفريابي في "صفة النفاق"(٢٣).

٤- البزار في "مسنده"(٣٥١٤).

٥- "معرفة الصحابة" لأبي نعيم الأصبهاني (١١٢١).

قلت: العلاء بن جرير: قال أكرم الفالوجي: «من السابعة فما فوقها، لم أعرفه، ولم أجد له ترجمة.»[1]، وعمر بن مصعب: قال ابن حجر:«ضعفه العقيلي.» [2]

** وقد جاء هذا الحديث من طريق آخر مرفوعا من حديث محمد بن الفضل أبو النعمان، حدثنا حماد بن زيد، عن أبي سويد بن المغيرة، عن الحسن، أن الأحنف بن قيس قدم على عمر بن الخطاب ﷺ «فاحتبسه حولا، ثم قال: أتدري لم حبستك؟ ثم قال: إن رسول الله ﷺ خوفنا كل منافق عليم، ولست منهم»[3]

قلت: أبو سويد ذكره ابن أبي حاتم[4] ولم يذكر فيه شيئا، أي أنه مجهول الحال.

** ولكن قد جاء هذا الحديث من طريق آخر صحيح موقوف من حديث جَرِيرٌ، عَنْ مُغِيرَةَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ زِيَادِ بْنِ جَرِيرٍ، قَالَ: أَتَيْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ فَقَالَ: " يَا زِيَادُ، أَفِي هَدْمٍ أَنْتُمْ أَمْ فِي بِنَاءٍ؟ قَالَ: قُلْتُ: لَا، بَلْ فِي بِنَاءٍ. فَقَالَ عُمَرُ: «أَمَا إِنَّ الزَّمَانَ يَنْهَدِمُ بِزَلَّةِ عَالِمٍ، وَجِدَالِ مُنَافِقٍ، أَوْ أَئِمَّةٍ مُضِلِّينَ»

وهذا مما يؤكد أنه من قول عمر موقوف عليه، وليس بمرفوع. و الله أعلم.

الحديث السادس والثلاثون (النكارة وتفرد من لا يحتمل منه التفرد)

١٤٤- قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ زَائِدَةَ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّهُ كَانَ مَعَ مَسْلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ فِي أَرْضِ الرُّومِ، فَوُجِدَ فِي مَتَاعِ رَجُلٍ غُلُولٌ، فَسَأَلَ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، فَقَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: " مَنْ وَجَدْتُمْ فِي مَتَاعِهِ غُلُولًا فَأَحْرِقُوهُ، قَالَ: وَأَحْسَبُهُ قَالَ: وَاضْرِبُوهُ " قَالَ: فَأَخْرَجَ مَتَاعَهُ فِي السُّوقِ، قَالَ: فَوَجَدَ فِيهِ مُصْحَفًا، فَسَأَلَ سَالِمًا فَقَالَ: بِعْهُ وَتَصَدَّقْ بِثَمَنِهِ.

ترجمة رجال الحديث

١- أكرم بن محمد الفالوجي في"المعجم الصغير لرواة الإمام ابن جرير الطبري"(٢٩١٧).

٢- ابن حجر في"لسان الميزان "(٥٦٩٣).

٣- رواه المروزي في"تعظيم قدر الصلاة"(٦٨٣)، وابن بطة في "الإبانة"(٩٤١)، وأبو أحمد محمد بن الغِطْريفي في"جزء ابن الغطريف"(٥٢)، وابن حجر في"الطالب العالية"(٢٩٨٠) وعزاه لإسحاق بن راهوايه.

٤- ابن أبي حاتم في"الجرح والتعديل"(١٨٠٥).

- أبو سعيد عبد الرحمن بن مهدي، ثقة ثبت حافظ عارف بالرجال والحديث، أخرج له الجماعة، ت: ١٩٨ هـ. (تقريب:٤٠١٨).
- عبد العزيز بن محمد الدراوردى، صدوق كان يحدث من كتب غيره فيخطىء، قال النسائى: حديثه عن عبيد الله العمرى منكر، أخرج له الجماعة، ت: ١٨٦ هـ. (تقريب: ٤١١٩).
- صالح بن محمد بن زائدة، أبو واقد الليثى، ضعيف، أخرج له أصحاب السنن، ت: ١٤٠ هـ. (تقريب: ٢٨٨٥).
- سالم بن عبد الله بن عمر وأبوه عبد الله بن عمر بن الخطاب سبق ذكرهما.

تخريج الحديث

هذا الحديث رواه الإمام أحمد و غيره[١] ومداره على هذا الطريق: عبد العزيز بن محمد الداروردي، قال: حدثنا صالح بن محمد بن زائدة، عن سالم بن عبد الله، عن عبد الله بن عمر، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

بيان العلة قلت: وصالح بن محمد بن زائدة، ضعفه جمهور أهل الجرح و التعديل، « فقال ابن معين والدارقطني: ضعيف. و قال ابن أبي حاتم: ليس بذاك. وقال البخاري: منكر الحديث. وقال النسائي: ليس بالقوي.»[٢] «وقال ابن حبان: كان ممن يقلب الأخبار والأسانيد ولا يعلم، ويسند المرسل ولا يفهم، فلما كثر ذلك في حديثه وفحش، استحق الترك.»[٣] ولكن وثقه أحمد بن حنبل فقال: لا بأس به. قلت: لذا أخرج من حديثه.

ولست علة الحديث: تفرد من لا يحتمل تفرده فقط، إنما الشذوذ أيضا، فقد أشار البخاري إلى ذلك في التاريخ الكبير فقال:روى بن عباس عن عمر عن النبي ﷺ في الغلول ولم يحرق.[٤]، وكذا أشار أبو داود في سننه بعد أن ساق حديث سالم عن الوليد بن هشام في المتاع يحرق. ولم يرفعه إلي النبي ﷺ . قال أبو

١- رواه أحمد(١/٢٢)، وأبو داود (٢٧١٣)كتاب الجهاد، باب في عقوبة الغال.،و الترمذي(١٤٦١) أبواب الحدود، باب ما جاء في الغال ما يصنع به.، وابن أبي شيبة في "المصنف"(٣٣٥٤٢،٢٨٦٩٠) كتاب الحدود، في الرجل يؤخذ وقد غل، ما عليه؟، وكتاب السير، الرجل يوجد عنده الغلول.، والحاكم في المستدرك(٢٥٨٤) كتاب الجهاد، وأبو يعلى في "مسنده"(٢٠٤)، والبيهقي في "معرفة السنن والآثار"(١٨٢١٥)، والضياء المقدسي في "المختارة"(٢٠١)، والبزار في "مسند"(١٢٣)، والطحاوي في"مشكل الآثار"(٤٢٤٢)، وغيرهم.

٢- الحافظ المزي في"تهذيب الكمال"(٢٨٥٣)(١٣/٨٤)

٣- الحافظ ابن حجر"تهذيب التهذيب" (٤/٤٠٢).

٤- "التاريخ الكبير" للبخاري(٤/١٩٤)(٢٨٦٢).

داود: وهذا أصح الحديثين (أي عدم الرفع)، وقال الدارقطني فيما نقله عنه ابن الجوزي في "العلل المتناهية": وأنكروا هذا الحديث على صالح.[1] وعليه فالحديث منكر، بتفرد من لا يحتمل تفرده. والله أعلم.

الحديث السابع والثلاثون (الوهم والانقطاع)

قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ لَهِيعَةَ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ:«لَا يُقَادُ وَالِدٌ مِنْ وَلَدٍ» وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:«يَرِثُ الْمَالَ مَنْ يَرِثُ الْوَلَاءَ».

ترجمة رجال الحديث

- أبو سعيد: هو عبد الرحمن بن عبد الله،جردقة، سبق ذكره، وبقية رجال الإسناد.

تخريج الحديث

هذا الحديث روي من طريق عبد الله بن لهيعة[2] كما عند أحمد والترمذي، ولكن عند الترمذي لم يذكر عمر بن الخطاب.

وتابع ابنَ لهيعةَ، حجاجُ بنُ أرطأةَ، عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن عمر[3]

وتابعهما المثنى بنُ الصباح[4] من طريق الوليد بن مسلم، وعبد الوهاب بن عبد المجيد عنه.

ولكن خالفهما إسماعيل بن عياش، فرواه عن المثنى بن الصباح، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، عن سراقة بن مالك. فوهم. ورواه مرةً، عن عبد الملك بن جريج، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده مرفوعا. فوهم أيضا.

١- "العلل المتناهية" لابن الجوزي(٢/٥٨٤)(٩٦٠).

٢- رواه أحمد(١/٢٢،٢٣)، والترمذي(٢١١٤) أبواب الفرائض، باب ما جاء فيمن يرث الولاء.

٣- رواه أحمد(١/٤٩)، والترمذي(١٤٠٠) أبواب الديات، باب ما جاء في الرجل يقتل ابنه يقاد منه أم لا؟، والدارقطني في"سننه"(٣٢٧٣،٣٢٧٦)كتاب الحدود والديات وغيره، وابن أبي شيبة في "المصنف"(٢٧٨٩٣) كتاب الديات، الرجل يقتل ابنه.، والبيهقي في"السنن الكبرى"(١٥٩٦٤) كتاب الجراح (الجنايات)، باب الرجل يقتل ابنه.، وابن أبي عاصم في"الديات"(١٠٥).

٤- رواه الطبراني في "المعجم الأوسط"(٨٩٠٦)، وابن أبي عاصم في"الديات"(١٠٥).

وتابع عبدَ الله بنَ لهيعةَ، وحجاجَ بنَ أرطأةَ، والمثنى بنَ الصباح، محمدُ بنُ عجلان[1]، فرواه من طريق عمرو بن أبي قيس، عن منصور بن المعتمر، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

بيان العلة قلت: يظهر مما سبق أن أربعة: عبدَ الله بنَ لهيعةَ، وحجاجَ بنَ أرطأةَ، والمثنى بنَ الصباح، ومحمدَ بنَ عجلان قد رووا الحديث عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن عمر رضي الله عنه. وهذه الطرق الأربعة لا يفرح بها فإنها معلة جملة وتفصيلا.

أما تفصيلا:-

** فطريق عبد الله بن لهيعة معل - ليس بضعف ابن لهيعة كما ذكره بعضهم بل- بالتدليس فإن ابن لهيعة كان يدلس على عمرو بن شعيب، فيسقط إما المثنى بن الصباح، وإما إسحاق بن أبي فروة .

قال المزي: « قال عبد الرحمن: لا أحمل عن ابن لهيعة قليلا ولا كثيرا، ثم قال عبد الرحمن: كتب إلى ابن لهيعة كتابا فيه: حدثنا عمرو بن شعيب. قال عبد الرحمن: فقرأته على ابن المبارك، فأخرجه إلى ابن المبارك من كتابه عن ابن لهيعة، قال: أخبرني إسحاق بن أبي فروة، عن عمرو بن شعيب.»[2] وقال أيضا:« قال أبو جعفر العقيلي: حدثنا محمد بن عيسى، عن محمد بن على، قال : سمعت أبا عبد الله . يعنى أحمد بن حنبل . وذكر ابن لهيعة، فقال: كان كتب عن المثنى بن الصباح، عن عمرو بن شعيب، وكان بعدُ يحدث بها عن عمرو بن شعيب نفسه.»

قلت: أما إسحاق بن أبي فروة فمتروك.(تقريب:٣٦٨)، وأما المثنى بن الصباح فضعيف. «ضعفه عبد الرحمن بن مهدي، ويحيى بن سعيد، وأحمد بن حنبل، وابن معين، والترمذي، والدارقطني، وابن حبان، و العقيلي، وغيرهم.»[3]

** وأما طريق الحجاج بن أرطأة فمعل أيضا بالتدليس فإن الحجاج كان يدلس على عمرو بن شعيب فيسقط محمد بن عبد الله العرزمي، قال المزي:« قال يحيى بن معين قال: صدوق، ليس بالقوى، يدلس

١- رواه الدارقطني في "سننه"(٣٢٧٤)، وابن الجارود في"المنتقى"(٧٨٨)، والبيهقي في "السنن الصغرى"(٢٩٥٥).

٢- "تهذيب الكمال" للمزي (٣٥٦٣)(١٥/٤٨٧).

٣- "تهذيب الكمال" للمزي (٥٧٧٣)(٢٧/٢٠٣).

عن محمد بن عبيد الله العرزمي، عن عمرو بن شعيب. وقال عبد الله بن المبارك: كان الحجاج يدلس، وكان يحدثنا الحديث عن عمرو بن شعيب مما يحدثه العرزمي، والعرزمي متروك لا نقر به.»[1]

ومما يؤكد هذا الكلام فقد روى هذا الحديث أبو حمزة السكري، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، عن عمر بن الخطاب ﷺ[2]

** وأما طريق محمد عجلان فقد جاء من حديث عمرو بن أبي قيس، عن منصور بن المعتمر، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، عن عمر بن الخطابﷺ. كما مر.

قلت: وعمرو بن أبي قيس، قال ابن حجر: صدوق له أوهام. (تقريب: ٥١٠١). وقال الذهبي: «صدوق، وله أوهام.» (ميزان الاعتدال:٦٤٢٩) وقد تفرد عمرو بن أبي قيس بهذا الحديث ولم يتابعه احد فلا يطمئن لهذا التفرد.

أما العلة الإجمالية:-

أن هذا الحديث منقطع، كما رواه يحيى بن سعيد الأنصاري عن عمرو بن شعيب عن عمر بن الخطابﷺ. ولم يذكر عن أبيه عن جده.

فقد رواه مالك بن أنس عن يحيى بن سعيد الأنصاري، عن عمرو بن شعيب، عن عمر بن الخطابﷺ.[3]، وتابعه أبو خالد الأحمر[4]، وهشيمُ بنُ بشير، ويزيدُ بنُ هارون كلهم عن يحيى[5]، ويزيد بن هارون وحده عنه[6]. ولا شك أن يحيى بن سعيد أوثق وأثبت من عبد الله بن لهيعةَ، وحجاج بن أرطأةَ، والمثنى بن الصباح، ومحمد بن عجلان.

قلت: وهذا ما صوبه الدارقطني فقال: « رواه مالك بن أنس، وحماد بن سلمة، وأبو خالد الأحمر، وهشيم، ويزيد بن هارون، وغيرهم عن يحيى بن سعيد، عن عمرو بن شعيب مرسلا، عن عمر،عن النبي

١- "تهذيب الكمال" للمزي(٣٥٦٣)(٤٨٧/١٥).

٢- "جزء أبي أحمد البخاري " من ضمن مجموع فيه مصنفات أبي الحسن ابن الحمامي (٣١٧).

٣- رواه مالك في الموطأ(١٥٥٧)-رواية يحيى الليثي-، والشافعي في"مسنده"(٩٧٥)، والبيهقي في"السنن الكبرى"(١٦٣٨٣،١٦٥٦٧)، وعبد الرزاق في"المصنف"(١٧٧٨٢)كتاب العقول، باب ليس للقاتل ميراث.

٤- رواه ابن ماجه(٢٦٤٦) كتاب الديات، باب القاتل لا يرث، وابن أبي شيبة في"المصنف"(٢٧٨٩٣).

٥- رواه أحمد (٤٩/١).

٦- رواه البيهقي في "السنن الكبرى"(١٢٢٣٩)كتاب الفرائض، باب لا يرث القاتل.

ﷺ، وكذلك رواه عبد الكريم أبو أمية، عن عمرو بن شعيب مرسلا أيضا، عن عمر.والمرسل أولى بالصواب.»[١]

قلت: وعليه فهذا الحديث لا يصح من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه موصولا. والله أعلم.

ملحوظة: هذا من الأحاديث التي لم تصح سندا، ولكن عليها العمل عند أهل العلم.

قال الترمذي: وهذا حديث فيه اضطراب، والعمل على هذا عند أهل العلم: أن الأب إذا قتل ابنه لا يقتل به وإذا قذف ابنه لا يحد.[٢]، وقال البغوي: والعمل عليه عند أهل العلم.[٣]، وقال الليث: هذا معمول به[٤]

الحديث الثامن والثلاثون (الوهم وسلوك الجادة)

١٤٩– قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا حَسَنٌ، حَدَّثَنَا ابْنُ لَهِيعَةَ، حَدَّثَنَا الضَّحَّاكُ بْنُ شُرَحْبِيلَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، أَنَّهُ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ : «تَوَضَّأَ مَرَّةً مَرَّةً»

ترجمة رجال الحديث

- الحسن بن موسى الأشيب، ولى القضاء بالموصل وحمص أيضا، ثقة، أخرج له الجماعة،ت: ٢٠٩ هـ. (تقريب:١٢٨٨).
- عبد الله بن لهيعة، سبق ذكره.
- الضحاك بن شرحبيل، صدوق يهم، أخرج له أبو داود والترمذي وابن ماجة، طبقة تلى الوسطى من التابعين. (تقريب: ٢٩٦٩).
- زيد بن أسلم القرشي العدوي، ثقة عالم، وكان يرسل، أخرج له الجماعة، ت: ١٣٦ هـ. (تقريب: ٢١١٧).
- أبوه أسلم القرشي العدوى، مولى عمر بن الخطاب، ثقة، أخرج له الجماعة، ت:٨٠ هـ. (تقريب: ٤٠٦).

تخريج الحديث

١– "العلل" للدارقطني (١٤٦)(٢/١٠٩).

٢– "السنن" الترمذي(١٣٩٩) أبواب الديات، باب ما جاء في الرجل يقتل ابنه يقاد منه أم لا؟.

٣– "شرح السنة" للبغوي (٢٥٣٣).

٤– "المستدرك" للحاكم(٨١٠١)(٤/٤٠٩)ط.دار الكتب العلمية.

هذا الحديث روي من طريق ابن لهيعة كما هنا[1]، وتابعه رشدين بن سعد[2] فرواه عن الضحاك بن شرحبيل، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

بيان العلة قلت: وظاهر الحديث أنه معل برواية ابن لهيعة، ومتابعة رشدين بن سعد لا تؤثر كثيرا لأن رشدين ضعيف. (تقريب: ١٩٤٢)، ولكن ليست هذه علة الحديث، بل وهم الضحاك بن شراحبيل، حيث سلك فيه الجادة فرواه عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن عمر رضي الله عنه، والحفاظ يرونه عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس رضي الله عنه.[3]

فقد خالف الضحاك في ذلك، سفيان الثوري، ومحمد بن عجلان، وداود بن قيس، وعبد العزيز الدراوردي، وهشام بن سعد، وخارجة بن مصعب، والمبارك بن مجاهد، فكل هؤلاء رووه عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن عبد الله بن عباس رضي الله عنه.

لذا قال الدارقطني: « هو حديث يرويه ابن لهيعة، ورشدين بن سعد، عن الضحاك بن شرحبيل، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن عمر. وخالفه عبد الله بن سنان، فرواه عن زيد بن أسلم عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم. وكلاهما وهم. والصواب عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن ابن عباس رضي الله عنه. كذا رواه الحفاظ عن زيد بن أسلم.»[4]

وقال ابن أبي حاتم:« قال أبي: هذا خطأ؛ إنما هو: زيد عن عطاء بن يسار عن ابن عباس، عن النبي صلى الله عليه وسلم.»[5]

وقال البزار في مسنده: « وأحسب أن خطأه أتى من قبل الضحاك بن شرحبيل، فرواه عنه رشدين بن سعد، وعبد الله بن لهيعة، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن عمر. والصواب ما رواه الثقات عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن ابن عباس.»[1]

١- رواه أحمد(١/٢٣)، وعبد بن حميد في "مسنده"(١٢)، والطحاوي في"شرح معاني الآثار"(١٢٣) ،والقاسم بن سلام في"الطهور"(٩٠)، و العقيلي في"الضعفاء الكبير"(٩٤٠).

٢- رواه أحمد(١/٢٣)، والبزار في "مسند"(٢٩٢)، والمزي في"تهذيب الكمال"(١٣/٢٦٨)، وجزء أبي بكر المقرئ عن شيوخه(٢)، وجزء أحاديث أبي عروبة الحراني(٥٣).

٣- رواه البخاري(١٥٧)كتاب الوضوء، باب الوضوء مرة مرة.، وأبو داود(١٣٨)كتاب الطهارة، باب الوضوء مرة مرة.، والترمذي(٤٢)أبواب الطهارة، باب ما جاء في الوضوء مرة مرة.، وأحمد(١/٢١٩،٢٢٣)، وغيرهم.

٤- "العلل" للدارقطني (١٧٠)(٢/١٤٤).

٥- "العلل الحديث" لابن أبي حاتم (٧٢)(١/٥٠٤).

وقال الترمذي: «والصحيح ما روى ابن عجلان و هشام بن سعد و سفيان الثوري و عبد العزيز بن محمد عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس عن النبيﷺ.»[٢]

الحديث التاسع والثلاثون (النكارة)

١٥٦- قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، أخبرنا عَلِيُّ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ يُوسُفَ بْنِ مِهْرَانَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: خَطَبَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ - وَقَالَ هُشَيْمٌ مَرَّةً: خَطَبَنَا - فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، فَذَكَرَ الرَّجْمَ، فَقَالَ: لَا تُخْدَعُنَّ عَنْهُ، فَإِنَّهُ حَدٌّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ أَلا إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ رَجَمَ، وَرَجَمْنَا بَعْدَهُ، وَلَوْلا أَنْ يَقُولَ قَائِلُونَ: زَادَ عُمَرُ فِي كِتَابِ اللَّهِ عز وجل مَا لَيْسَ مِنْهُ، لَكَتَبْتُهُ فِي نَاحِيَةٍ مِنَ الْمُصْحَفِ، شَهِدَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ - وَقَالَ هُشَيْمٌ مَرَّةً: وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ وَفُلانٌ وَفُلانٌ - «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ رَجَمَ وَرَجَمْنَا مِنْ بَعْدِهِ، أَلا وَإِنَّهُ سَيَكُونُ مِنْ بَعْدِكُمْ قَوْمٌ يُكَذِّبُونَ بِالرَّجْمِ، وَبِالدَّجَّالِ، وَبِالشَّفَاعَةِ، وَبِعَذَابِ الْقَبْرِ، وَبِقَوْمٍ يُخْرَجُونَ مِنَ النَّارِ بَعْدَمَا امْتَحَشُوا».

ترجمة رجال الحديث

- هشيم بن بشير، ثقة ثبت كثير التدليس والإرسال الخفى، أخرج له الجماعة، ت: ١٨٣ هـ. (تقريب: ٧٣١٢).
- على بن زيد بن جدعان، ضعيف، سبق ذكره.
- يوسف بن مهران البصرى، لين الحديث، أخرج له البخاري في الأدب المفرد والترمذي، طبقة تلى الوسطى من التابعين. (تقريب: ٧٨٨٦).
- عبد الله بن عباس بن عبد المطلب، سبق ذكره.

تخريج الحديث

هذا الحديث جاء من هذا الطريق كما عند أحمد وغيره[٣]، ومداره على علي بن زيد بن جدعان، وهو ضعيف. «ضعفه أحمد وابن معين والنسائي، وقال الدارقطني: لا يزال عندي فيه لين. وقال ابن حزيمة: لا أحتج به لسوء حفظه. وقال أبو زرعة: ليس بالقوي. وكذا قال أبو حاتم.»[١]

١- "مسند البزار" (٢٩٢)(١/٧٣).

٢- رواه الترمذي في"السنن"(٤٢) أبواب الطهارة، باب ما جاء في الوضوء مرة مرة.

٣- رواه أحمد(١/٢٣)، عبد الرزاق في"المصنف"(١٣٣٦٤)كتاب الطلاق، باب الرجم، والإحصان.، وأبو يعلى في "مسنده"(١٤٦)، و الطيالسي في "مسنده"(٢٥)، وابن أبي شيبة في "المصنف"(٢٨٧٨٠)كتاب الحدود، في الزاني كم مرة يرد، وما

وأيضا يوسف بن مهران، مجهول لا يعرف. قال أحمد: يوسف بن مهران لا يعرف، ولا أعرف أحدا روى عنه إلا على بن زيد. وقال عنه ابن حجر: لين الحديث.

بيان العلة قلت: وبالنظر في الحديث يتضح أن العلة هي انفراد ابن لهيعة ويوسف بن مهران، لكنهما لم ينفردا بالحديث، بل روي من طريق سعد بن إبراهيم، والزهري عن عبيد الله بن عتبة بن مسعود أخبرني عبد الله بن عباس عن عمر رضي الله عنه.(٢)

لكن في حديث علي بن زيد زيادة، لم يتابعه عليها أحد، وهي: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: وَإِنَّهُ سَيَكُونُ مِنْ بَعْدِكُمْ قَوْمٌ يُكَذِّبُونَ بِالرَّجْمِ، وَبِالدَّجَّالِ، وَبِالشَّفَاعَةِ، وَبِعَذَابِ الْقَبْرِ، وَبِقَوْمٍ يُخْرَجُونَ مِنَ النَّارِ بَعْدَمَا امْتَحَشُوا». وعليه فالحديث صحيح، من غير هذه الزيادة التي لم يتابعه عليه أحد. والله أعلم

ملحوظة: لولا أن علم الإسناد يجعلنا لا نتكلم إلا بما صح، لقلنا بصحة هذه الزيادة مما نراه من واقعنا المشاهد، ففعلا هناك من يكذب الرجم، والشفاعة، وعذاب القبر، والدجال، وغيرهم. والله المستعان.

الحديث الأربعون (اضطراب الإسناد)

قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ، يُحَدِّثُ عَنْ عُمَرَ يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيَّ – وَقَالَ سُفْيَانُ: مَرَّةً عَنِ النَّبِيِّ ﷺ – قَالَ: «تَابِعُوا بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ، فَإِنَّ مُتَابَعَةَ بَيْنَهُمَا يَنْفِيَانِ الْفَقْرَ وَالذُّنُوبَ كَمَا يَنْفِي الْكِيرُ الْخَبَثَ»

ترجمة رجال الحديث

- سفيان بن عيينة، ثقة حافظ فقيه إمام حجة إلا أنه تغير حفظه بأخرة وكان ربما دلس لكن عن الثقات، أخرج له الجماعة، ت: ١٩٨ هـ. (تقريب: ٢٤٥١).
- عاصم بن عبيد الله بن عاصم بن عمر بن الخطاب، ضعيف، سبق ذكره.

يصنع به بعد إقراره؟، والحارث أبو أسامة في "مسنده"(٧٥١)، وابن أبي عاصم في"السنة"(٢٧٣)، والمحاملي في"الأمالي"(٢٢٠)، واللالكائي في"أصول اعتقاد أهل السنة و الجماعة"(١٦٩٠).

١- "تهذيب الكمال" للمزي(٤٠٧٠)(٢٠/٤٣٤).

٢- البخاري(٦٨٢٩)كتاب الحدود، باب الاعتراف بالزنا، مسلم(١٦٩١)كتاب الحدود، باب رجم الثيب في الزنى. وغيرهما.

- عبد الله بن عامر بن ربيعة، ولد على عهد النبى ﷺ، ووثقه العجلى، أخرج له الجماعة، ت: ٨٠ وبضع هـ. (تقريب: ٣٤٠٣).

تخريج الحديث

هذا الحديث رواه عاصم بن عبيد الله عن عبد الله بن عامر بن ربيعة كما في مسند أحمد وغيره[١]

بيان العلة وهذا الحديث اضطرب فيه عاصم بن عبيد الله، فرواه مرة عبد الله بن عامر بن ربيعة عن أبيه عن عمر.، ومرة عن عبد الله بن عامر بن ربيعة عن أبيه مرفوعا.، ومرة عن عبد الله بن عامر بن ربيعة عن عمر بن الخطاب مرفوعا وموقوفا.

قلت: قد بين سفيان بن عيينة ذلك الوهم، فقال: هذا الحديث حدثناه عبد الكريم الجزري، عن عبدة، عن عاصم فلما قدم عبدة أتيناه لنسأله عنه فقال: إنما حدثني به عاصم، وهذا عاصم حاضر فذهبنا إلى عاصم فسألناه فحدثنا به هكذا، ثم سمعته منه بعد ذلك؛ فمرة يوقفه على عمر ولا يذكر فيه عن أبيه، وأكثر ذلك كان يحدثه عن عبد الله بن عامر عن أبيه، عن عمر عن النبي ﷺ. قال سفيان: وربما سكتنا عن هذه الكلمة: "يزيدان في الأجل" فلا نحدث بها مخافة أن يحتج بها هؤلاء – يعني القدرية – وليس لهم فيها حجة.[٢]

وقال الدارقطني: « يرويه عاصم بن عبيد الله بن عاصم بن عمر بن الخطاب، ولم يكن بالحافظ رواه عن عبد الله بن عامر بن ربيعة، عن أبيه، عن عمر.وكان يضطرب فيه، فتارة لا يذكر فيه عامر بن ربيعة، فيجعله عن عبد الله بن عامر، عن عمر. وتارة يذكر فيه.»[٣]

وفي علل ابن أبي حاتم قال:« فسألت أبي عنه؟ فقال: إنما هو: ابن عجلان.»[٤]

قلت: وهذا خطأ، والصواب ما ذكره سفيان بن عيينة، والدارقطني.

١- رواه أحمد(٤٤٦/٣)، وابن ماجة(٢٨٨٧) كتاب المناسك، باب فضل الحج والعمرة.، وعبد الرزاق في"المصنف"(٨٧٩٦)، وابن أبي شيبة في "المصنف"(١٢٦٦١)كتاب الحج، ما قالوا في ثواب الحج، وأبو يعلى في مسنده(١٩٨)، والحميدي في مسنده(١٧)، والبيهقي في "شعب الإيمان"(٣٨٠٠،٣٨٠١)ط. الرشد، والطبراني في"الأوسط"(٥٥٢٩)، والمحاملي في"الأمالي"(٢٢٩)، والضياء المقدسي في "الأحاديث المختارة" (١٤٣،١٤٤،١٦٠،٢٢٤،٢٢٥،٢٢٦،٢٢٧،٢٢٨)، وأبو بكر الشيباني في"الأحاد والمثاني" (١١٦،١١٧،١١٨)،

٢- الحميدي في "مسنده"(١٧)(١٠/١).

٣- "العلل" للدارقطني (١٥٩)(١٢٧/٢).

٤- "العلل الحديث" لابن أبي حاتم (٩٠٠)(٣١٩/٣).

وعليه فهذا الحديث مضطرب من هذا الطريق ولكنه صحيح من طرق أخر. والله أعلم.

الحديث الحادي والأربعون (اضطراب الإسناد)

١٧٧- قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ، قَالَ: خَطَبَ عُمَرُ النَّاسَ بِالْجَابِيَةِ، فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَامَ فِي مِثْلِ مَقَامِي هَذَا فَقَالَ: «أَحْسِنُوا إِلَى أَصْحَابِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ يَجِيءُ قَوْمٌ يَحْلِفُ أَحَدُهُمْ عَلَى الْيَمِينِ قَبْلَ أَنْ يُسْتَحْلَفَ عَلَيْهَا، وَيَشْهَدُ عَلَى الشَّهَادَةِ قَبْلَ أَنْ يُسْتَشْهَدَ، فَمَنْ أَحَبَّ مِنْكُمْ أَنْ يَنَالَ بُحْبُوحَةَ الْجَنَّةِ، فَلْيَلْزَمُ الْجَمَاعَةَ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ مَعَ الْوَاحِدِ، وَهُوَ مِنَ الِاثْنَيْنِ أَبْعَدُ، وَلا يَخْلُوَنَّ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ فَإِنَّ ثَالِثَهُمَا الشَّيْطَانُ، وَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ تَسُرُّهُ حَسَنَتُهُ وَتَسُوؤُهُ سَيِّئَتُهُ فَهُوَ مُؤْمِنٌ»

ترجمة رجال الحديث

- جرير بن عبد الحميد الضبي، ثقة صحيح الكتاب، قيل: كان في آخر عمره يهم من حفظه، أخرج له الجماعة، ت: ١٨٨ هـ. (تقريب: ٩١٦).
- عبد الملك بن عمير بن سويد، ثقة فصيح عالم تغير حفظه وربما دلس، أخرج له الجماعة، ت: ١٣٦ هـ. (تقريب: ٤٢٠٠).
- جابر بن سمرة بن جنادة، صحابي، ت: ٧٠ هـ. (تقريب: ٨٦٧).

تخريج الحديث

هذا الحديث مداره على عبد الملك بن عمير و اختلف عليه،

**فرواه عنه جرير بن حازم، وجرير بن عبد الحميد الضبي، وشعبة بن الحجاج، وإسرائيل بن يونس، وقرة بن خالد، كل هؤلاء عن عبد الملك بن عمير عن جابر بن سمرة عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه.[1]

١- رواه أحمد(٢٦/١)، وابن ماجة(٢٣٦٣) كتاب الأحكام، باب كراهية الشهادة لمن لم يستشهد.، والنسائي في"السنن الكبرى"(٩١٧٥،٩١٧٦،٩١٧٧)كتاب عشرة النساء، وابن حبان(٤٥٧٦،٥٥٨٦)كتاب السير، باب طاعة الأئمة.، والطبراني في"المعجم الأوسط"(٥٥٢٩)، وفي"المعجم الصغير"(٢٤٥)، والطحاوي في"مشكل الآثار"(٢٤٦١،٣٧١٨،٣٧١٩)، وفي"شرح معاني الآثار"(٦١١٧) وأبو يعلى في مسنده(١٤١،١٤٢،١٤٣)، والحارث في مسنده(٦٠٧)، والطيالسي في مسنده(٣١)، وابن أبي عاصم في"السنة"(١٢٧٣)، والمحاملي في"الأمالي"(٢٢٩)، وأبو القاسم المهرواني في"الفوائد المنتخبة"(٩٥)، والخرائطي في"مساوئ

**ورواه عنه سفيان الثوري، والحسين بن واقد، ويونس بن أبي إسحاق، وسليمان بن طرخان، ومعمر بن راشد، وإبراهيم بن طهمان، ومندل بن علي، وزيد بن الحريش، وعبد الله بن المختار كل هؤلاء عن عبد الملك بن عمير عن عبد الله بن الزبير عن عمر رضي الله عنه.[١]

**ورواه يحيى بن يعلى وغيره عن عبد الملك بن عمير عن قبيصة بن جابر عن عمر رضي الله عنه.[٢]

**ورواه عمران بن عيينة وغيره عن عبد الملك بن عمير عن ربعي بن حراش عن عمر رضي الله عنه.[٣]

بيان العلة وقال الدارقطني في"العلل" -بعد أن ساق طريقين آخرين من الاختلاف عليه-: ويشبه أن يكون الاضطراب في هذا الإسناد من عبد الملك بن عمير، لكثرة اختلاف الثقات عنه في الإسناد، والله أعلم.[٤]

ونقل أبو القاسم المهرواني عن الخطيب البغدادي أنه قال: وهذا الاضطراب من عبد الملك بن عمير.[٥]

قلت: وعبد الملك بن عمير وإن كان ثقة، ولكن في رواية آخري عن أحمد قال: مخلط، وضعفه جدا.

وقال أيضا: مضطرب الحديث جدا مع قلة روايته. وعليه فإلحاق الوهم به أقرب. والله أعلم.

ملحوظة: صح الحديث من غير طريق عبد الملك بن عمير، فالحديث صحيح بفضل الله.

الحديث الثاني والأربعون (إيهام العلة)

١٨٩- قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ عَيَّاشِ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ عَنْ حَكِيمِ بْنِ حَكِيمِ بْنِ عَبَّادِ بْنِ حُنَيْفٍ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ، أَنَّ رَجُلًا، رَمَى

الأخلاق"(١٥٧)، و ابن منده في"الإيمان"(١٠٨٦،١٠٨٧)، وأبو نعيم في"تثبيت الإمامة وترتيب الخلافة"(١٧٥)، والخطيب البغدادي في"تاريخ بغداد"(٥٨١/٢)(٥٣٣)،(٣٢١/٥)(٢٣٩٢)،(٥٦٤/٦)(٣٠٣٩)ط.بشار عواد، وغيرهم.

١- رواه النسائي في"السنن الكبرى"(٩١٧٨،٩١٧٩) كتاب عشرة النساء، وعبد الرزاق في"جامع معمر"(٢٠٧١٠)، والبغوي في"شرح السنة"(٢٢٥٣)، والقضاعي في "مسند الشهاب"(٤٠٤)، و عبد بن حميد في مسنده(٢٣)، وأبو نعيم في"معرفة الصحابة"(٤٠)، وابن حجر في"الأمالي المطلقة"(٦٣/١)ط.المكتب الإسلامي، ومعمر بن راشد في جامعه(١٣٢١)، وابن بطة في"الإبانة"(١١٥)، وعبد الله بن أحمد بن حنبل في"السنة"(٦٨٢)، وأبو نعيم في"تثبيت الإمامة وترتيب الخلافة"(١٧٦)، والخرائطي في"اعتلال القلوب"(٢٤١)، وابن عساكر في"تاريخ دمشق"(١٤٢/٢٨،١٤٣)، وغيرهم.

٢- رواه ابن أبي شيبة في"المصنف"(٣٣٠٧٩)ط.عوامة، وابن أبي عاصم في"السنة"(١٢٧٣) وأبو نعيم في"تثبيت الإمامة وترتيب الخلافة"(١٧٧).

٣- رواه العقيلي في"الضعفاء الكبير"(٣٠٢/٣)، وابن عساكر في"تاريخ دمشق"(٣٨/١٨).

٤- "العلل" للدارقطني (١٥٥)(١٢٢/٢).

٥- أبو القاسم المهرواني في"الفوائد المنتخبة"(٩٥).

رَجُلًا بِسَهْمٍ فَقَتَلَهُ، وَلَيْسَ لَهُ وَارِثٌ إِلَّا خَالٌ، فَكَتَبَ فِي ذَلِكَ أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ إِلَى عُمَرَ فَكَتَبَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «اللَّهُ وَرَسُولُهُ مَوْلَى مَنْ لَا مَوْلَى لَهُ، وَالْخَالُ وَارِثُ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ»

ترجمة رجال الحديث

- وكيع بن الجراح، وسفيان الثوري، سبق ذكرهما.
- عبد الرحمن بن الحارث بن عبد الله بن عياش، صدوق له أوهام، أخرج له البخاري في الأدب المفرد وأصحاب السنن، ت:١٤٣ هـ. (تقريب: ٣٨٣١).
- حكيم بن حكيم بن عباد، صدوق، أخرج له أصحاب السنن، من صغار التابعين. (تقريب: ١٤٧١).
- أبو أمامة، أسعد بن سهل بن حنيف الأنصارى، له رؤية ولم يسمع من النبى ﷺ، أخرج له الجماعة، ت: ١٠٠ هـ. (تقريب: ٤٠٢).

تخريج الحديث بيان الخلاف هذا الحديث ليس له إلا هذا الطريق: الثوري عن عبد الرحمن بن الحارث بن عياش بن أبي ربيعة، عن حكيم، عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف، قال: كتب عمر بن الخطاب رضي الله عنه.[1]، والحديث حسنه الترمذي وصححه ابن حبان، وبالنظر إلي رجال الإسناد فهو إلى الحسن أقرب، ولكن مداره على عبد الرحمن بن الحارث بن عياش، واختلفت فيه أقوال أهل الجرح والتعديل؛ نقل ابن حجر: «قال العجلي: مدني ثقة. وقال عثمان الدارمي، عن ابن معين: ليس به بأس. وقال أبو بكر بن أبي خيثمة، عن يحيى بن معين: صالح. وقال أحمد: متروك. وضعفه على ابن المديني.

١- رواه أحمد(٢٦/١)، والترمذي(٢١٠٣) أبواب الفرائض، باب ما جاء في ميراث الخال.، وابن ماجة(٢٧٣٧) كتاب الفرائض، باب ذوي الأرحام.، والنسائي في"السنن الكبرى"(٦٣١٧) كتاب الفرائض، وابن حبان في"صحيحه"(٦٣٠٧) كتاب الفرائض، باب ذوي الأرحام.، وابن أبي شيبة في"المصنف"(٣١١٢٧) كتاب الفرائض، رجل مات، ولم يترك إلا خالا.، و الدارقطني في"سننه"(٤١١١) كتاب الفرائض، والبيهقي في"السنن الكبرى"(١٢٢٠٨) كتاب الفرائض، باب من قال بتوريث ذوي الأرحام.، والبزار في "مسند"(٢٩٢)، وأبو عوانة في "مستخرجه"(٥٦٤٥)، والطحاوي في"شرح معاني الآثار"(٦٩٠٢)، وابن الجارود في"المنتقى"(٩٦٤)، والضياء المقدسي في "الأحاديث المختارة"(٧٤،٧٥،٧٦،٧٧)، والطبراني في"فضل الرمي وتعليمه"(١٠)، وابن زنجوايه في"الأموال"(٥٩٥)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق"(٣٢٧/٨).

وقال ابن نمير: لا أقدم على ترك حديثه.»[1] ونقل المزي: « قال أبو حاتم: شيخ. وقال النسائي: ليس بالقوى. وذكره ابن حبان في "الثقات" وقال: أمه أم ولد. وقال محمد بن سعد : كان ثقة.» [2]

قلت: والعجيب أن الإمام أحمد قال فيه: متروك. - أي كأنه أعل هذا الحديث - ثم أخرج حديثه، وهذا يدل على شيء من عدة أشياء: إما أنه لم يقل متروك، ولكن فهمت عنه، أو نقلت عنه خطأ.

وإما أنه وضعه في كتابه قبل أن ينقحه، أو أنه ذهل عن حديثه فأخرج له. والله أعلم.

الحديث الثالث والأربعون (الانقطاع)

١٩٠- قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي يَعْفُورٍ الْعَبْدِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ شَيْخًا، بِمَكَّةَ فِي إِمَارَةِ الْحَجَّاجِ يُحَدِّثُ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ: «يَا عُمَرُ إِنَّكَ رَجُلٌ قَوِيٌّ لَا تُزَاحِمْ عَلَى الْحَجَرِ، فَتُؤْذِيَ الضَّعِيفَ، إِنْ وَجَدْتَ خَلْوَةً فَاسْتَلِمْهُ، وَإِلَّا فَاسْتَقْبِلْهُ فَهَلِّلْ وَكَبِّرْ»

ترجمة رجال الحديث

- وكيع بن الجراح، وسفيان الثوري، سبق ذكرهما.
- أبو يعفور العبدى، اسمه وقدان، ثقة، أخرج له الجماعة، ت: ١٢٠ هـ. (تقريب: ٧٤١٣).

تخريج الحديث وبيان العلة هذا الحديث روي من طريق الثوري[3]عن أبي يعفور، قال: سمعت رجلا منصرف الحجاج عن مكة يقول: إن عمر رضي الله عنه.

وتابع سفيانُ بنُ عيينة سفيانَ الثوريَ[4]، وأبو عوانة[5]، وأبو الأحوص[6]، هكذا بإبهام الراوي عن عمر رضي الله عنه.

قلت: ولكن قد قال سفيان: هو عبد الرحمن بن نافع بن عبد الحارث: كان الحجاج استعمله عليها منصرفه عنها حين قتل ابن الزبير[1].

١- الحافظ ابن حجر في"تهذيب التهذيب"(١٥٦/٦).

٢- الحافظ المزي في "تهذيب الكمال في أسماء الرجال"(٣٧٨٧)(٣٧/١٧).

٣- رواه أحمد(٢٨/١)، وعبد الرزاق في"المصنف"(٨٩١٠)كتاب المناسك، باب الزحام على الركن.، والطبري قي"تهذيب الآثار"(١٠٨)، والهيثمي في" المقصد العلي في زوائد أبي يعلى الموصلي"(١٩٠)، ولكني لم أجده في"مسند أبي يعلى".

٤- رواه البيهقي في"معرفة السنن والآثار"(٩٨٦٨)، والفاكهي في "أخبار مكة"(٧٠)، والأزرقي في"أخبار مكة"(٣٣٣/١)، والشافعي في"السنن المأثورة"(٥١٠).

٥- رواه البيهقي في"السنن الكبرى"(٩٢٦٢) جماع أبواب دخول مكة، باب الاستلام في الزحام.

٦- رواه ابن أبي شيبة في"المصنف"(١٣١٥٢)كتاب الحج، من كان إذا حاذى بالحجر نظر إليه فكبر.

قلت: ومع تعيين ابن عيينة للرجل أيضا، يبقى الحديث منقطعا، لأنه لا يعرف لعبد الرحمن بن نافع بن عبد الحارث رواية أو سماع من عمر، وقد جاء الحديث من طريق أخر ظاهره يشهد لهذا الطريق وهو طريق: مفضل بن صالح، عن محمد بن المنكدر، عن سعيد بن المسيب، عن عمر بن الخطابﷺ.[٢]
قال الحافظ المزي « قال البخاري وأبو حاتم: منكر الحديث.، وقال الترمذي: ليس عند أهل الحديث بذاك الحافظ. وقال أبو حاتم ابن حبان: يروى المقلوبات عن الثقات، فوجب ترك الاحتجاج به.»[٣] فلا يعتمد على هذه المتابعة، ويظل الحديث ضعيفا. والله أعلم.

الحديث الرابع والأربعون (الانقطاع)

١٩٣- قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ، أَخْبَرَنَا إِسْرَائِيلُ بْنُ يُونُسَ، عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى التَّعْلَبِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، قَالَ: كُنْتُ مَعَ عُمَرَ فَأَتَاهُ رَجُلٌ فَقَالَ: إِنِّي رَأَيْتُ الْهِلالَ هِلالَ شَوَّالٍ، فَقَالَ عُمَرُ يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَفْطِرُوا، ثُمَّ قَامَ إِلَى عُسٍّ فِيهِ مَاءٌ فَتَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى سخُفَّيْهِ، فَقَالَ الرَّجُلُ: وَاللَّهِ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ مَا أَتَيْتُكَ إِلَّا لِأَسْأَلَكَ عَنْ هَذَا، أَفَرَأَيْتَ غَيْرَكَ فَعَلَهُ، فَقَالَ: «نَعَمْ خَيْرًا مِنِّي وَخَيْرَ الْأُمَّةِ رَأَيْتُ أَبَا الْقَاسِمِ ﷺ فَعَلَ مِثْلَ الَّذِي فَعَلْتُ، وَعَلَيْهِ جُبَّةٌ شَامِيَّةٌ ضَيِّقَةُ الْكُمَّيْنِ، فَأَدْخَلَ يَدَهُ مِنْ تَحْتِ الْجُبَّةِ» ، ثُمَّ صَلَّى عُمَرُ الْمَغْرِبَ.

ترجمة رجال الحديث

- يزيد بن هارون بن زاذي، أبو خالد الواسطي، ثقة متقن عابد، أخرج له الجماعة، ت: ٢٠٦ هـ. (تقريب: ٧٧٨٩).
- إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي، سبق ذكره.
- عبد الأعلى بن عامر الثعلبي، صدوق يهم، أصحاب السنن. (تقريب: ٣٧٣١).
- عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصارى، ثقة، أخرج له الجماعة، ت: ٨٣ هـ. (تقريب: ٣٩٩٣).

تخريج الحديث وبيان العلة هذا الحديث أخرجه أحمد و غيره[١]، كلهم من حديث عبد الأعلى بن عامر، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، قال: كنت مع عمرﷺ.

١- رواه البيهقي في"معرفة السنن والآثار"(٩٨٦٨)، والبيهقي في"السنن الكبرى"(٩٢٦٢)، والشافعي في"السنن المأثورة"(٥١٠).
٢- رواه البيهقي في"السنن الكبرى"(٩٢٦١)، والطبري قي"تهذيب الآثار"(١٠٦).
٣- المزي في"تهذيب الكمال" (٦١٤٧)(٤٠٩/٢٨).

هكذا رواه الثوري، وإبراهيم بن طهمان، وإسرائيل بن يونس، وورقاء بن عمر، وأبو عوانة عن عبد الأعلى.

وخالفهم ابنه علي بن عبد الأعلى، فرواه عن أبيه، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن البراء بن عازب، عن عمر رضي الله عنه.[2] وهذا خطأ. والحديث حديثهم كما ذكر الدارقطني[3]،

وقال البزار: « وهذا الحديث لا نعلمه يروى بهذا اللفظ عن عمر إلا من هذا الوجه، وقد روى هذا الحديث غير واحد، عن عبد الأعلى، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن عمر. ولم يذكر البراء، وبعضهم لم يسنده عن عمر.»[4]

وعليه فإن الحديث حديث الثوري ومن تابعه، أن ابن أبي ليلى قال: عن عمر رضي الله عنه.

ولكن جاء في رواية إبراهيم بن طهمان، وورقاء بن عمر أنهما قالا: عن عبد الأعلى الثعلبي عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال: كنت مع عمر رضي الله عنه فأتاه رجل... الحديث ، ولكن العلماء يقولون أنه لا يعرف لعبد الرحمن بن أبي ليلى سماع من عمر بن الخطاب رضي الله عنه، بل لم يدركه.

سئل يحيى بن معين: عن عبد الرحمن بن أبى ليلى، عن عمر. فقال:« لم يره. فقلت له: الحديث الذي يروى كنا مع عمر نتراءى الهلال. فقال: ليس بشيء.»[5]

وقال ابن أبي حاتم: « قلت لأبي: يصح لابن أبي ليلى سماع من عمر. قال: لا.»[6]

وكان علي ابن المديني يقول: «كان شعبة ينكر أن يكون سمع ابن أبي ليلى من عمر.»[7]

وقال الدارقطني: «والقَولُ فِيهِ عِندِي قَولُ مَن قال: عَنِ ابنِ أَبِي لَيلَى ، عَن عُمَر رضي الله عنه.»[8]

١- رواه أحمد(١/٤٤)، وعبد الرزاق في"المصنف"(٧٣٤٣)، وابن أبي شيبة في"المصنف"(٩٥٥٨)ط.عوامة، والدارقطني في سننه(٢١٩٥)، والبيهقي في"السنن الكبرى"(٨٤٥٢،٨٤٥٣،٨٤٥٤)، والطبري قي"تهذيب الآثار"(٢٣١٥،٢٣١٦،٢٣١٧)و أبو نعيم في"حلية الأولياء"(٤/٣٥٥)، وبن سعد في"الطبقات الكبرى"(٦/١١٠).

٢- البزار في"مسنده"(٢٤٠)(١/٦٠).

٣- "العلل" للدارقطني (١٤٣)(٢/١٠٤).

٤- البزار في"مسنده"(٢٤٠)(١/٦٠).

٥- "التاريخ" ليحيى بن معين- رواية الدوري- (٣٩٣)(٣/٩٧).

٦- "المراسيل" لابن أبي حاتم (٤٥١)(١/١٢٥).

٧- "تاريخ دمشق" لابن عساكر (٣٦/٨٨).

٨- "العلل" للدارقطني (١٤٣)(٢/١٠٤).

قلت: ثم إن الحديث فيه نكارة، فقد صح عن عمرﷺ أنه: نهى أن يفطروا إلا بشهادة شاهدين مسلمين. كما جاء من طريق الأعمش، عن أبي وائل، عن عمر بن الخطابﷺ[1]، ويعضده طريق آخر من حديث أبي قلابة عن عمرﷺ[2]، وهو منقطع. ولكن يعضد حديث الأعمش، وأيضا جاء من طريق آخر منقطع، ولكن يعضد الطريقين السابقين، من حديث عبد الملك بن جريج قال: أخبرت عن معاذ بن عبد الرحمن التيمي، أن رجلا جاء عمرﷺ[3]

قال الدارقطني: «وعبد الأعلى ضعيف، وابن أبي ليلى لم يدرك عمر. وخالفه أبو وائل شقيق بن سلمة، فرواه عن عمر، أنه قال:"لا تفطروا حتى يشهد شاهدان"، حدث به الأعمش، ومنصور عنه.»[4]

وعليه فالحديث، لا يصح. بل هو منقطع ومنكر أيضا. والله أعلم.

الحديث الخامس والأربعون (الانقطاع)

١٩٤- قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ عُمَرَ قَالَ: إِنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ «لَمْ يُحَرِّمِ الضَّبَّ، وَلَكِنْه قَذِرَهُ»
، وقَالَ غَيْرُ مُحَمَّدٍ: عَنْ سُلَيْمَانَ الْيَشْكُرِيِّ.

ترجمة رجال الحديث

- محمد بن جعفر الهذلى مولاهم، المعروف بغندر، ثقة صحيح الكتاب إلا أن فيه غفلة، أخرج له الجماعة، ت: ١٩٣ هـ. (تقريب: ٥٧٨٧).
- سعيد بن أبي عروبة، ثقة حافظ له تصانيف، كثير التدليس واختلط، وكان من أثبت الناس فى قتادة، أخرج له الجماعة، ت: ١٥٦ هـ. (تقريب: ٢٣٦٥).
- قتادة بن دعامة بن قتادة السدوسى، ثقة ثبت، أخرج له الجماعة، ت: ١١٠ هـ. (تقريب: ٥٥١٨).

١- رواه البيهقي في"السنن الكبرى"(٨١٩١)كتاب الصيام، باب من لم يقبل على رؤية هلال الفطر إلا شاهدين عدلين وعلي بن الجعد في"مسنده"(٢٦٩٤).

٢- رواه عبد الرزاق في"المصنف"(٧٣٣٨)كتاب الصيام، باب أصبح الناس صياما وقد رئي الهلال.

٣- رواه عبد الرزاق في"المصنف"(٧٣٤٩) كتاب الصيام، باب كم يجوز من الشهود على رؤية الهلال.

٤- الدارقطني في "السنن"(٢١٩٥)(٣/١٢٠).

- سليمان بن قيس اليشكرى البصري ، ثقة، أخرج له الترمذي وابن ماجة، ت: ٨٠ هـ. (تقريب: ٢٦٠١).
- جابر بن عبد الله الصحابي، سبق ذكره.

تخريج الحديث

هذا الحديث أخرجه أحمد، وغيره من حديث سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن سليمان اليشكري عن جابر بن عبد الله عن عمر بن الخطاب ﷺ.[١]، وتابع ابن أبي عروبة سعيدُ بنُ بشير[٢]، ولكن خالفهم عمر بن عامر، فرواه عن قتادة عن سعيد بن المسيب عن عمر ﷺ.[٣]

بيان العلة قلت: سعيد بن أبي عروبة هو من أوثق الناس في قتادة، والحديث حديثه ومن تابعه، وإن كان من تابعه ضعيف.

ولكن ليست هذه علة هذا الإسناد، إنما هي الانقطاع؛ لأن قتادة بن دعامة لم يسمع من سليمان اليشكري، قال الترمذي: «سألت محمدا عن هذا الحديث؟ فقال: قتادة لم يسمع من سليمان اليشكري، سليمان مات قبل جابر بن عبد الله، روى عنه أبو بشر وقتادة وغيرهما، وما لأحد من هؤلاء سماع من اليشكري.»[٤]، ونقل ابن حجر: «قال الدوري: سمعت يحيى يقول: اليشكري لم يسمع منه قتادة، ولا عمرو بن دينار، وذلك أنه قتل في فتنة ابن الزبير»[٥]

وعليه: فإن هذا الإسناد منقطع، ولكن الحديث له متابعات آخر يصح بها. والله أعلم.

الحديث السادس والأربعون (تفرد من لا يحتمل منه التفرد)

١٩٥- قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ اسْتَأْذَنَهُ فِي الْعُمْرَةِ فَأَذِنَ لَهُ، وقَالَ: «يَا أَخِي، لَا تَنْسَنَا مِنْ دُعَائِكَ» وَقَالَ بَعْدُ فِي الْمَدِينَةِ: «يَا أَخِي، أَشْرِكْنَا فِي دُعَائِكَ» فَقَالَ عُمَرُ: مَا أُحِبُّ أَنَّ لِي بِهَا مَا طَلَعَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ، لِقَوْلِهِ: «يَا أَخِي»

١- رواه أحمد(٢٩/١)، وابن ماجة(٣٢٣٩)كتاب الصيد، باب الضب.

٢- رواه الطبري في"تهذيب الآثار"(٢٣٤).

٣- رواه الطبري في"تهذيب الآثار"(٢٣٣).

٤- "العلل الكبير " للترمذي (٥٥٠)(٢٩٧/١)ط. عالم الكتب.

٥- "تهذيب التهذيب" لابن حجر (٢١٥/٤).

ترجمة رجال الإسناد، رجال الإسناد سبق ذكرهم.

تخريج الحديث

هذا الحديث أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي وغيرهم[1]،كلهم من حديث عاصم بن عبيد الله، عن سالم بن عبد الله بن عمر، عن أبيه عن عمر رضي الله عنه.

بيان العلة عاصم بن عبيد الله اتفق علماء الجرح والتعديل على ضعفه:« قال البخاري: منكر الحديث. وقال أبو زرعة: قال لي محمد بن عبد الله بن نمير: عاصم بن عبيد الله ، أحب إليك أم ابن عقيل ؟ فقلت: ابن عقيل يختلف عليه في الأسانيد، وعاصم منكر الحديث في الأصل، وهو مضطرب الحديث. وقال أبو حاتم: منكر الحديث، مضطرب الحديث، ليس له حديث يعتمد عليه وما أقربه من ابن عقيل. وقال الدارقطني: مديني يترك، وهو مغفل. وقال النسائي: لا نعلم مالكا روى عن ضعيف مشهور بالضعف، إلا عاصم بن عبيد الله.

وقال محمد بن سعد: كان كثير الحديث، ولا يحتج به. وقال إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني: ضعيف الحديث. وقال أبو بكر بن خزيمة: لست احتج به لسوء حفظه.»[2] «وقال البزار في"السنن": في حديثه لين. وقال الآجري: قلت لأبي داود: قال ابن معين: عاصم وفليح وابن عقيل لا يحتج بحديثهم ؟ قال: صدق. وقال أبو داود: عاصم لا يكتب حديثه. وقال ابن حبان: كان سيء الحفظ، كثير الوهم، فاحش الخطأ، فترك من أجل كثرة خطأه»[3]

قلت: ولكن هناك طريق روي على الوهم، ظاهره يتابع هذا الطريق. فقد جاء في"تاريخ بغداد" من حديث الحسن بن محمد بن الصباح الزعفراني، قال: حدثنا أسباط، عن سفيان الثوري، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر، قال: استأذن عمر النبي ﷺ في العمرة..... الحديث[4] ، وهذا الطريق وهم في

١- رواه أحمد(٢٦/١)، و أبو داود(١٤٩٨) باب تفريع أبواب الوتر،باب الدعاء.، والترمذي(٢١٠٣) باب ما جاء في فضل التسبيح والتكبير والتهليل والتحميد، والبيهقي في"شعب الإيمان"(٨٦٤١)، والبزار في "المسند"(١٩١)، وأبو يعلى في "مسنده"(٥٥٠١،٥٥٥٠)، والطيالسي في "مسنده"(١٠)، وعبد بن حميد في "مسنده"(٧٤٠)، وابن السني في"عمل اليوم و الليلة"(٣٨٤)، والضياء المقدسي في "الأحاديث المختارة"(١٨١،١٨٢،١٨٣،١٨٤)، والفاكهي في "أخبار مكة"(٧٠)، والسلفي في "مشيخة ابن الخطاب"(٥٢).

٢- "تهذيب الكمال" للمزي (٣٠١٤)(٥٠٠/١٣).

٣- "تهذيب التهذيب" لابن حجر (٤٨/٥).

٤- "تاريخ بغداد" للخطيب البغدادي (٣٣٤/١٣).

أسباط، فخالف أصحاب الثوري وهم: عبد الرزاق بن همام، ووكيع بن الجراح، والقاسم بن يزيد، ومحمد بن عبد الله بن الزبير، وهم أوثق منه لاشك في ذلك. وقال ابن عبدان: – في رواية أسباط عن الثوري– وليس بمحفوظ من حديث الثوري، وأظنه وهما.[1] وعليه فالحديث معل بتفرد عاصم بن عبيد الله، وهو ضعيف. لا يحتمل منه التفرد. والله أعلم.

الحديث السابع والأربعون (اختلاف الطرق)

٢١٠– قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا أَبُو النَّضْرِ، حَدَّثَنَا الْمَسْعُودِيُّ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ طَلْحَةَ، عَنِ ابْنِ الْحَوْتَكِيَّةِ، قَالَ: أُتِيَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ بِطَعَامٍ فَدَعَا إِلَيْهِ رَجُلًا، فَقَالَ: إِنِّي صَائِمٌ، ثُمَّ قَالَ: وَأَيُّ الصِّيَامِ تَصُومُ؟ لَوْلا كَرَاهِيَةُ أَنْ أَزِيدَ أَوْ أَنْقُصَ لَحَدَّثْتُكُمْ بِحَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ حِينَ جَاءَهُ الْأَعْرَابِيُّ بِالْأَرْنَبِ، وَلَكِنْ أَرْسِلُوا إِلَى عَمَّارٍ، فَلَمَّا جَاءَ عَمَّارٌ قَالَ: أَشَاهِدٌ أَنْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ جَاءَهُ الْأَعْرَابِيُّ بِالْأَرْنَبِ، قَالَ: نَعَمْ، فَقَالَ: إِنِّي رَأَيْتُ بِهَا دَمًا، فَقَالَ: «كُلُوهَا» قَالَ: إِنِّي صَائِمٌ، قَالَ: «وَأَيُّ الصِّيَامِ تَصُومُ؟» قَالَ: أَوَّلَ الشَّهْرِ وَآخِرَهُ، قَالَ: «إِنْ كُنْتَ صَائِمًا فَصُمِ الثَّلاثَ عَشْرَةَ وَالْأَرْبَعَ عَشْرَةَ وَالْخَمْسَ عَشْرَةَ».

ترجمة رجال الحديث

- هاشم بن القاسم بن مسلم أبو النضر، ولقبه قيصر، ثقة ثبت، أخرج له الجماعة، ت: ٢٠٧ هـ. (تقريب: ٧٢٥٦).
- عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود، صدوق اختلط قبل موته، وضابطه أن من سمع منه ببغداد فبعد الاختلاط، أخرج له الجماعة إلا البخاري تعليقا، ت: ١٦٠ هـ. (تقريب: ٣٩١٩).
- حكيم بن جبير الكوفى، ضعيف رمى بالتشيع، أخرج له أصحاب السنن، من صغار التابعين، (تقريب: ١٤٦٨).
- موسى بن طلحة بن عبيد الله، ثقة جليل، أخرج له الجماعة، ت: ١٠٣ هـ. (تقريب: ٦٩٧٨).
- يزيد بن الحوتكية التميمى، مقبول، أخرج له النسائي فقط، (تقريب:٧٧٠٥).

١– الخطيب البغدادي المرجع السابق.

تخريج الحديث وبيان العلة قلت: ظاهر هذا الإسناد أنه معل برواية المسعودي، وهو صدوق اختلط قبل موته، وضابط الاختلاط؛ أنه من سمع منه ببغداد فبعد اختلاط، ومن سمع منه بالكوفة و البصرة، فسماعه جيد. وأبو النضر هاشم بن القاسم، بغدادي، أي أنه سمع منه بعد اختلاط. قال حنبل بن إسحاق: سمعت أبا عبد الله يقول: سماع أبي النضر وعاصم وهؤلاء من المسعودي بعد ما اختلط، إلا أنهم احتملوا السماع منه فسمعوا.

وأيضا حكيم بن جبير ضعيف. قال عبد الله بن أحمد بن حنبل، عن أبيه: ضعيف الحديث مضطرب. وقال أبو بكر بن أبي خيثمة، عن يحيى بن معين: ليس بشيء.

وكذلك مداره على ابن الحوتكية، وهو مجهول لا يعرف.

قلت: ولكن ليست هذه علة الحديث التي تستوجب ضعفه فقط، إنما له هناك علة آخري، وهي: أن هذا الحديث رواه طلحة بن موسى واختلف عليه اختلافا شديدا؛ فتارة يروى من مسند عمر بن الخطاب، وتارة من مسند أبي ذر الغفاري، وتارة من مسند أبي هريرة رضي الله عنهم أجمعين

*** الحديث من مسند عمر بن الخطاب رضي الله عنه:-

فقد رواه حكيم بن جبير عن موسى بن طلحة، عن ابن الحوتكية، عن عمر رضي الله عنه. من طريق المسعودي عنه[1]، وتابع حكيمَ بن جبير، النعمانُ بن ثابت أبو حنيفة[2]، وطلحة بن يحيى[3]، والحجاج بن أرطأة[4]،في رواية هشام الدستوائي عنه، لكن في رواية حماد سلمة: رواه عن الحجاج بن أرطأة، عن عثمان عبد الله بن موهب، عن موسى بن طلحة.[5]

*** الحديث من مسند أبي ذر رضي الله عنه:-

١- البيهقي في"السنن الكبرى"(١٩٤٠١)جماع أبواب ما يحل ويحرم من الحيوانات، باب ما جاء في الأرنب.، والطيالسي في"مسنده"(٤٤).

٢- رواه البيهقي في"السنن الكبرى"(١٩٣٩٩) جماع أبواب ما يحل ويحرم من الحيوانات، باب ما جاء في الأرنب.، وأبو يعلى في "مسنده"(١٦١٢)، والضياء المقدسي في "الأحاديث المختارة"(٣٠٠)، والطبري قي"تهذيب الآثار"(١١٧٩)، وابن أبي شيبه في"المسند"(٤٤٣)ط.الوطن.

٣- رواه البيهقي في"السنن الكبرى"(١٩٤٠٠)، باب ما جاء في الأرنب.، والطبري قي"تهذيب الآثار"(١١٧٩).

٤- رواه أبو يعلى في "مسنده"(١٨٥)، والحارث أبو أسامة في"مسنده"(٣٣٩).

٥- رواه الضياء المقدسي في "الأحاديث المختارة"(٢٩٩).

جاء من طريق سفيان بن عيينة عن حكيم بن جبير، وعمرو بن عثمان، ومحمد بن عبد الرحمن عن موسى بن طلحة عن ابن الحوتكية عن أبي ذرﷺ.[1]،

ورواه الحكمُ بنُ عتيبة[2] ولكن جاء من طريق يحيى بن سام عن موسى بن طلحة عن أبي ذرﷺ[3] مباشرة ، دون ذكر لابن الحوتكية.

***الحديث من مسند أبي هريرةﷺ:-

جاء من طريق عبد الملك بن عمير عن موسى بن طلحة عن أبي هريرة ﷺ[4].

وقال البزار: «وهذا الحديث قد رواه غير عبد الملك بن عمير، فاختلفوا على موسى بن طلحة: فرواه بعضهم، عن موسى بن طلحة، عن ابن الحوتكية، عن أبي ذر ﷺ. ورواه بعضهم، عن موسى بن طلحة، عن ابن الحوتكية، عن عمر ﷺ.»[5]

واختلف أهل العلل في تحديد علة الحديث،

فقال أبو زرعة: الصحيح عندي: حديث أبي ذر، عن النبي ﷺ.[6]

١- رواه أحمد(٥/١٥٠)، والنسائي في"المجتبى"(٤٣١١)كتاب الصيد والذبائح، الأرنب.، وفي"الكبرى"(٤٨٠٤) كتاب الصيد، الأرنب، وابن خزيمة في"صحيحه"(٢١٢٧)كتاب الصيام، باب استحباب صيام هذه الأيام الثلاثة من كل شهر أيام البيض منها.، وعبد الرزاق في"المصنف"(٧٨٧٤،٨٦٩٣)كتاب الصيام، باب صيام ثلاثة أيام، وكتاب المناسك، باب ما جاء في أكل الأرنب.، والحميدي في مسنده(١٣٦)، والطبري قي"تهذيب الآثار"(٢٢٨).

٢- رواه النسائي في"المجتبى"(٢٤٢٧)، وفي"السنن الكبرى"(٤٨٣٣).

٣- رواه أحمد (٥/١٧٧،١٦٤)(٨/٤١٤)، والنسائي في"المجتبى"(٢٤٢٢،٢٤٢٣،٢٤٢٤)كتاب الصيام، ذكر الاختلاف على موسى بن طلحة في الخبر في صيام ثلاثة أيام من الشهر.، وفي"السنن الكبرى"(٢٧٤٣،٢٧٤٤)مثل ما في "المجتبى" الكتاب والباب، وابن خزيمة في"صحيحه"(٢١٢٨) كتاب الصيام، باب استحباب صيام هذه الأيام الثلاثة من كل شهر أيام البيض منها.، وابن حبان في"صحيحه"(٣٦٥٥،٣٦٥٦)كتاب الصوم، باب صوم التطوع.، والبيهقي في"السنن الكبرى"(٨٤٤٤،٨٤٤٥) كتاب الصيام، باب من أي الشهر يصوم هذه الأيام الثلاثة.، وفي"شعب الإيمان"(٣٥٦٥)، والطيالسي في "مسنده"(٤٧٥)، والطبراني في"المعجم الأوسط"(٣٠٤٧)، والبزار في "المسند"(٤٠٦٤)، والطبري قي"تهذيب الآثار"(١١٨٢) والخطيب البغدادي في "تاريخ بغداد"(١٢/٤٢٥)، ابن عساكر في"معجمه"(١٤٠٣)، وتمام في"الفوائد"(٥٦٠)، ومجاعة بن الزبير في جزءه(٥٩).

٤- رواه أحمد(٢/٣٣٦)، والنسائي في"المجتبى"(٢٤٢١، ٤٣١٠) كتاب الصيد والذبائح، الأرنب.، وفي "الكبرى"(٢٧٤٢،٤٨٠٣) كتاب الصيد، الأرنب.، وابن حبان في"صحيحه"(٣٦٥٠) كتاب الصوم، باب صوم التطوع.، والبزار في مسند(٩٧٠١).

٥- مسند البزار(٩٧٠١).

٦- "علل الحديث" لابن أبي حاتم(٧٨٦)(٣/١٧٨).

وأما الدار قطني فقال في ذكر الحديث في موضعين فقال في الموضع الأول: والصواب عن الحكم عن موسى بن طلحة، عن ابن الحوتكية، عن عمرﷺ.[1] وقال في الموضع الثاني: والمحفوظ عن موسى بن طلحة، عن ابن الحوتكية، عن أبي ذرﷺ.[2]،

قلت: ومعنى ذلك أنه يصوب من الطرق عن عمر طريق موسى بن طلحة، عن ابن الحوتكية، عن عمر، ولكنه في ذات الوقت يحكم بأن المحفوظ هو طريق موسى بن طلحة، عن ابن الحوتكية، عن أبي ذر، وطريق عمر في المقابل شاذ

وقال ابن حبان: سمع هذا الخبر موسى بن طلحة عن أبي هريرةﷺ، وسمعه من ابن الحوتكية، عن أبي ذرﷺ والطريقان جميعا محفوظان.[3]

وقال ابن خزيمة: قد خرجت هذا الباب بتمامه في كتاب الكبير، وبينت أن موسى بن طلحة قد سمع من أبي ذر قصة الصوم دون قصة الأرنب، وروى عن ابن الحوتكية القصتين جميعا.

قلت: وأن أذهب إلى ما قاله أبو زرعة وابن خزيمة والدارقطني، لأن الحكم بن عتيبة، وسفيان بن عيينة — اللذان رويا طريق أبي ذر- أقوى وأرجح من عبد الملك بن عمير —الذي روى طريق أبي هريرة-.والله أعلم.

الحديث الثامن والأربعون (ضعف الطرق)

٢١١- قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا أَبُو النَّضْرِ، حَدَّثَنَا أَبُو عَقِيلٍ، حَدَّثَنَا مُجَالِدُ بْنُ سَعِيدٍ، أَخْبَرَنَا عَامِرٌ، عَنْ مَسْرُوقِ بْنِ الْأَجْدَعِ، قَالَ: لَقِيتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ فَقَالَ لِي: مَنْ أَنْتَ؟ قُلْتُ: مَسْرُوقُ بْنُ الْأَجْدَعِ، فَقَالَ عُمَرُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «الْأَجْدَعُ شَيْطَانٌ» ، وَلَكِنَّكَ مَسْرُوقُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَ عَامِرٌ: فَرَأَيْتُهُ فِي الدِّيوَانِ مَكْتُوبًا مَسْرُوقُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، فَقُلْتُ: مَا هَذَا؟ فَقَالَ: هَكَذَا سَمَّانِي عُمَرُﷺ .

ترجمة رجال الحديث

- أبو النضر، هاشم بن القاسم، سبق ذكره.
- أبو عقيل، عبد الله بن عقيل، صدوق، أخرج له أصحاب السنن، من الوسطى من أتباع التابعين (تقريب: ٣٤٨١).

١- "العلل" للدارقطني (٢٣٩)(٢/٢٣٠).

٢- "العلل" للدارقطني (٥١١)(٤/٢٠٥).

٣- أبو حاتم ابن حبان في"صحيحه"(٣٦٥٠) كتاب الصوم، باب صوم التطوع.

- مجالد بن سعيد الهمدانى، ليس بالقوى وقد تغير فى آخر عمره، أخرج له الجماعة إلا البخاري، ت: ١٤٤ هـ. (تقريب: ٦٤٧٨).
- عامر بن شراحيل الشعبي، ثقة مشهور فقيه فاضل، أخرج له الجماعة، ت: ١٠٠ هـ. (تقريب: ٣٠٩٢).
- مسروق بن الأجدع، أبو عائشة الكوفي، ثقة،وأحد الأعلام أخرج له الجماعة، ت:٦٢ هـ. (تقريب: ٦٦٠١).

تخريج الحديث

هذا الحديث أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه.[1]

كل هؤلاء من طريق مجالد عن عامر عن مسروق بن الأجدع قال : لقيت عمرﷺ.

وله طريق آخر من حديث جابر بن يزيد الجعفي عن عامر الشعبي عن مسروق بن الأجدع عن عمر بن الخطابﷺ موقوفا عليه.[2]

بيان العلة قلت: وكلا الطريقين لا يصلح لأن يعضد أحدهما الآخر، لأن أحدهما موقوف والآخر مرفوع، وفي ذات الوقت أيضا لا يعل أحدهما الآخر، وذلك لأن الطريق الأول مداره على مجالد بن سعيد، وهو ضعيف. «ضعفه أحمد، وابن معين، ويحيى بن سعيد، وعبد الرحمن بن مهدي»[3]

١- رواه أحمد(٣١/١)، وأبو داود(٤٩٥٧)كتاب الأدب، باب في تغيير الاسم القبيح.، وابن ماجة(٣٧٣١) كتاب الأدب، باب ما يكره من الأسماء.، والحاكم في"المستدرك"(٧٧٤٢) كتاب الأدب، وابن أبي شيبة في"المصنف"(٢٥٩٠٢) كتاب الأدب، ما يكره من الأسماء.، وابن سعد في"الطبقات الكبرى"(٧٧/٦)، وابن عساكر في"تاريخ دمشق"(٤٠٤/٥٧)، والخطيب في"تاريخ بغداد"(٣١٢/١٥)(٤٤٨٣)، وابن عدي في"الكامل في الضعفاء"(٤٢٣/٦)، والدولابي في"الأسماء والكنى"(١٠٢٠)، وابن أبي خيثمة في"التاريخ الكبير"(١٨٥٤)، وغيرهم.

٢- رواه أحمد في"العلل ومعرفة الرجال"(٣٣)(١٤٤/١)، وابن سعد في"الطبقات الكبرى"(٧٦/٦)، والدارقطني في"العلل"(٢٣٢).

٣- "تهذيب الكمال" للمزي (٥٧٨٠)(٢١٩/٢٧).

وأما الطريق الثاني فمداره على جابر بن يزيد الجعفي، وهو ضعيف رافضي متروك. «كذبه أيوب بن أبي تميمة، سفيان بن عيينة، ويحيى بن معين، وقال النسائي: متروك.»[1] وهو في ذات الوقت مدلس، فلعله أخذه من مجالد فدلسه ولم يرفعه. وذكر الدارقطني ذلك الخلاف ولم يعلق عليه لوضوح الأمر[2].

قلت: وللحديث طريقان آخران ذكرهما ابن سعد في"الطبقات"[3]:-

الأول: من طريق هشام بن الكلبي عن أبيه: وقد وفد الأجدع إلى عمر بن الخطاب ﷺ وكان شاعرا فقال له عمر: من أنت؟ فقال: الأجدع فقال: إنما الأجدع شيطان. أنت عبد الرحمن. وهذا الطريق علته بينة، وهي هشام بْن محمد بْن السائب الكلبي، وهو متروك هو وأبوه، كما أن في الحديث أن أبا مسروق هو الذي لقي عمرﷺ. وهذا منكر.

الثاني: من حديث عثمان بن عمر، قال: أخبرنا شعبة، عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر، عن أبيه، قال: " كان اسم أبي مسروق الأجدع فسماه عمر: عبد الرحمن.

قلت: وهذا إسناد جيد، رواته ثقات. ولكن على الرغم من ذلك لا يشهد لحديث مجالد في أن الأجدع اسم من أسماء الشيطان، بل غاية ذلك أنه يثبت أن عمر غير اسم مسروق بن الأجدع إلى مسروق بن عبد الرحمن فقط.

ملحوظة: لقد أخطأ الشيخ عبد الله بن محمد الدرويش في كتابه" تنبيه القارئ على تقوية ما ضعفه الألباني" حيث استدرك على الشيخ الألباني تضعيفه لهذا الحديث وصححه هو بمجموع طرقه.

قلت: والإسناد الموقوف من حديث شعبة، لا يتابع حديث مجالد المرفوع، بل يعله. وأيضا ليس في الإسناد الصحيح الموقوف ذكر لـ" أن الأجدع شيطان". فكيف يقال أن طريق شعبة يقوي طريق مجالد، ويصحان معا؟!، هذا بعيد جدا !. والله أعلم.

الحديث التاسع والأربعون (الوهم)

٢١٢- قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ عِيسَى، حَدَّثَنَا ابْنُ لَهِيعَةَ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ مُحَرَّرِ بْنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «نَهَى عَنِ الْعَزْلِ عَنِ الْحُرَّةِ إِلَّا بِإِذْنِهَا».

١- "تهذيب الكمال" للمزي (٨٧٩)(٤/٤٦٥).

٢- الدارقطني في"العلل"(٢٣٢)(٢/٢٢٠).

٣- محمد بن سعد في"الطبقات الكبرى"(٦/٧٦).

ترجمة رجال الحديث

- إسحاق بن عيسى، الطباع، صدوق، أخرج له مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه، ت: ٢١٤ هـ. (تقريب: ٣٧٥).
- عبد الله بن لهيعة، المصري، سبق ذكره.
- جعفر بن ربيعة بن شرحبيل بن حسنة، أبو شرحبيل المصرى، ثقة، أخرج له الجماعة، ت: ١٣٦ هـ. (تقريب: ٩٣٨).
- الزهري، محمد بن مسلم بن شهاب، سبق ذكره.
- محرر بن أبي هريرة، مقبول، أخرج له النسائي وابن ماجة، (تقريب: ٦٥٠٠).

تخرج الحديث وبيان العلة هذا الحديث من هذا الطريق رواه أحمد وغيره[١]،

وجاء من طريق أبي الأسود، عن ابن لهيعة عن جعفر بن ربيعة، عن الزهري، عن حمزة بن عبد الله، عن أبيه.[٢]

ومن طريق أبي صالح كاتب الليث، عن ابن لهيعة، عن جعفر بن ربيعة، عن حمزة بن عبد الله، عن أبيه، عن عمر.[٣]

وقال ابن أبي حاتم: «قال أبي: هذا من تخاليط ابن لهيعة، ومن لا يفهم يستغرب هذا، وهو عندي خطأ.»

وقال الدارقطني: «تفرد به إسحاق الطباع، عن ابن لهيعة، عن جعفر بن ربيعة، عن الزهري، عن محرر بن أبي هريرة، عن أبيه، عن عمر. ووهم فيه.

وخالفه ابن وهب فرواه عن ابن لهيعة، عن جعفر بن ربيعة، عن الزهري، عن حمزة بن عبد الله بن عمر، عن أبيه، عن عمر. وهو وهم أيضا والصواب مرسل عن عمر.»[٤]

١- رواه أحمد(١/٣١)، وابن ماجة(١٩٢٨)كتاب النكاح، باب العزل.، والبيهقي في"السنن الكبرى"(١٤٣٢٤) جماع أبواب العيب في المنكوحة، باب من قال: يعزل عن الحرة بإذنها وعن الجارية بغير إذنها وما روي فيه وفي"السنن الصغرى"(٢٥٢٨)، والطبراني في"المعجم الأوسط"(٣٦٧٩).

٢- "علل الحديث" لابن أبي حاتم(١٢٣٣)(١/٤١١).

٣- "علل الحديث" لابن أبي حاتم(١٢٣٤)(١/٤١٢).

٤- الدارقطني في"العلل"(١٣٥)(٢/٩٣).

قلت: اتفق أبو حاتم والدارقطني على أن الحديث لا يصح مرفوعا، بل هو موقوف على عمر بن الخطاب رضي الله عنه، ولكن ألحق أبو حاتم العلة بعبد الله بن لهيعة، وألحقها الدارقطني بإسحاق بن عيسى الطباع، ولعل كلام أبو حاتم أقرب للحق، وذلك لأن إسحاق بن عيسى صدوق لا بأس به. وابن لهيعة اختلط جدا فإلحاق ذلك به أولى. والله أعلم.

الحديث الخمسون (الوقف بما ظاهره الرفع)

٢٢٠- قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا عَتَّابُ بْنُ زِيَادٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ يَعْنِي ابْنَ الْمُبَارَكِ، أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ، وَعُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدٍ، عَنْ عُمَرَ رضي الله عنه، - قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: وَقَدْ بَلَغَ بِهِ أَبِي إِلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «مَنْ فَاتَهُ شَيْءٌ مِنْ وِرْدِهِ - أَوْ قَالَ: مِنْ حِزْبِهِ - مِنَ اللَّيْلِ، فَقَرَأَهُ مَا بَيْنَ صَلاةِ الْفَجْرِ إِلَى الظُّهْرِ، فَكَأَنَّمَا قَرَأَهُ مِنْ لَيْلَتِهِ»

ترجمة رجال الحديث

- عتاب بن زياد، الخراسانى، صدوق، أخرج له ابن ماجة فقط، ت: ٢١٢ هـ. (تقريب: ٤٤٢١).
- عبد الله بن المبارك، سبق ذكره.
- يونس بن يزيد الأيلي، ثقة إلا أن في روايته عن الزهري وهما قليلا وفى غير الزهري خطأ، أخرج له الجماعة، ت: ١٥٩ هـ. (تقريب: ٧٩١٧).
- الزهري، سبق ذكره.
- السائب بن يزيد، صحابي، ت: ٩١ هـ. (تقريب: ٢٢٠٢).
- عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، سبق ذكره.
- عبد الرحمن بن عبد، القارى، يقال: له رؤية، وذكره العجلى فى ثقات التابعين، أخرج له الجماعة، ت: ٨٨ هـ. (تقريب: ٣٩٣٨).

تخريج الحديث

هذا الحديث رواه عتاب بن زياد عن عبد الله بن المبارك يونس، عن الزهري، عن السائب بن يزيد، وعبيد الله بن عبد الله، أن عبد الرحمن بن عبد قال: سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه. مرفوعا، ولكن خالفه

سويد بن نصر[1]، والحسين بن الحسن المروزي[2]، ونعيم بن حماد[3]، والحسن بن عيسى[4]، فإنهم يروونه عن عبد الله بن المبارك ... به موقوفا. فوهم فيه عتاب بن زياد، وما يؤكد ذلك قول ابن صاعد: رفعه الليث بن سعد، وابن وهب، وأبو صفوان الأموي عبد الله بن سعيد، عن يونس بن يزيد.أهـ كأنه يريد أن يقول: أما هؤلاء فقد رووه مرفوعا، ولكن عبد الله بن المبارك رواه موقوفا.

بيان العلة اختلف العلماء في هذا الحديث وقفا ورفعا، فقد رواه الزهري عن السائب بن يزيد، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة، واختلف أصحاب الزهري، فمنهم من رواه مرفوعا، مثل:-

***يونس بن يزيد الأيلي عن الزهري:

فرواه عن يونس خمسة نفر: عبد الله بن المبارك[5]، والليث بن سعد[6]، وعبد الله بن وهب[7]، وعبد الله بن سعيد[8]، وشبيب بن سعيد[1]، فأما عبد الله بن المبارك فرواه موقوفا، كما مر. وأما أربعتهم فرووه مرفوعا.

١- رواه النسائي في"السنن الكبرى"(١٤٦٧)كتاب قيام الليل وتطوع النهار، من نام عن حزبه أو عن شيء منه.

٢- رواه عبد الله بن المبارك في"الزهد"(١٢٤٧).

٣- رواه الطحاوي في"مشكل الآثار"(١٤٣٦).

٤- ابن نصر في"مختصر قيام الليل"(باب: ذكر قضاء الرجل ما يفوته من قراءة الليل في صلاة النهار)(١/١٨٨)

٥- رواه أحمد (١/٣٢)، والنسائي في"السنن الكبرى"(١٤٦٧)كتاب قيام الليل وتطوع النهار، من نام عن حزبه أو عن شيء منه.، وعبد الله بن المبارك في"الزهد"(١٢٤٧)، والطحاوي في"مشكل الآثار"(١٤٣٦)، ومحمد بن نصر المروزي في"مختصر قيام الليل"(١/١٨٨).

٦- الدارمي(١٥١٨)كتاب الصلاة، باب إذا نام عن حزبه من الليل.، والبيهقي في"شعب الإيمان" (١٣٠٠،٢٨٠٧)، والبغوي في"شرح السنة"(٩٨٥)، والطحاوي في"مشكل الآثار"(١٤٣٦)، والطبري في"تهذيب الآثار"(٢/٧٦١).

٧- رواه مسلم(٧٤٧)كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب جامع صلاة الليل، ومن نام عنه أو مرض.، وابن ماجة(١٣٤٣)كتاب إقامة الصلاة، والسنة فيها، باب ما جاء فيمن نام عن حزبه من الليل.، وابن خزيمة في"صحيحه"(١١٧١)كتاب الصلاة، باب ذكر الوقت من النهار الذي يكون المرء فيه مدركا لصلاة الليل.، وابن حبان في"صحيحه"(٢٦٤٣) كتاب الصلاة، فصل في قيام الليل.، والبيهقي في"السنن الكبرى"(٤٢٣٢،٤٢٣٨) جماع أبواب صلاة التطوع، وقيام شهر رمضان، باب من أجاز قضاء النوافل على الإطلاق.، وفي"معرفة السنن والآثار"(١٤٣٠)، وأبو يعلى في مسنده(٢٣٥)، والبزار في مسند(٣٠٢)، والطحاوي في"مشكل الآثار"(١٤٣٤)، والطبري قي"تهذيب الآثار"(٢/٧٦١) وغيرهم.

٨- رواه أبو داود(١٣١٥)أبواب قيام الليل، باب من نام عن حزبه.، والترمذي(٥٨١) أبواب السفر، باب ما ذكر فيمن فاته حزبه من الليل فقضاه بالنهار.، النسائي في"المجتبى"(١٧٩٠)كتاب قيام الليل وتطوع النهار، باب متى يقضي من نام عن حزبه من الليل.،

***وعقيل بن خالد عن الزهري:

فقد رواه محمد بن عبد العزيز الأيلي، حدثني سلامة بن روح، عن عقيل عن ابن شهاب عن السائب بن يزيد، وعبيد الله بن عبد الله أن عبد الرحمن بن عبد عن عمر ﷺ.[٢]

وهذا الإسناد مداره على سلامة بن روح، وهو صدوق له أوهام. (تقريب: ٢٧١٣)

***وزياد بن سعد عن الزهري:

فقد رواه أبو قتادة عبد الله بن واقد الحراني، حدثنا ابن جريج، عن زياد بن سعد، عن الزهري، عن السائب بن يزيد، عن عبد الرحمن بن عبد القارئ، أنه سمع عمرﷺ.

وهذا الإسناد لا يصح أيضا. فيه عبد الله بن واقد الحراني، متروك (تقريب: ٣٦٨٧). ونقل المزي: « قال البخاري: تركوه، منكر الحديث. وقال في موضع آخر: سكتوا عنه. وقال النسائي: ليس بثقة. وقال إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني: متروك الحديث.»[٣]

***لكن رواه معمر بن راشد موقوفا

فرواه عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن عروة عن عبد الرحمن بن عبد، أن عمر.[٤]

ولعل معمر وهم فيه: لأنه خالف الجماعة، فرواه عن الزهري عن عروة بن الزبير عن عبد الرحمن بن عبد...به، وهم يروونه عن الزهري عن السائب بن يزيد، وعبيد الله بن عبد الله أن عبد الرحمن بن عبد...به

ولكن جاء الحديث من غير طريق الزهري موقوفا:

*** فقد رواه مالك عن داود بن الحصين عن الأعرج عن عبد الرحمن بن عبد أن عمر.[١]

والنسائي في"السنن الكبرى"(١٤٦٦)كتاب قيام الليل وتطوع النهار، من نام عن حزبه أو عن شيء منه.، والبغوي في"شرح السنة"(٩٨٥)، والطحاوي في"مشكل الآثار"(١٤٣٦)، الدولابي في"الكنى و الأسماء"(٨٥٤).

١- رواه أبو عوانة في"المسند"(٢١٣٥).

٢- رواه ابن خزيمة في"صحيحه"(١١٧١) كتاب الصلاة، باب ذكر الوقت من النهار الذي يكون المرء فيه مدركا لصلاة الليل.، وأبو عوانة في"المسند"(٢١٣٦)، والطحاوي في"مشكل الآثار"(١٤٣٧).

٣- الحافظ المزي في"تهذيب الكمال في أسماء الرجال"(٣٦٣٨)(٢٥٩/١٦).

٤- رواه النسائي في"المجتبى"(١٧٩١)كتاب قيام الليل وتطوع النهار، باب متى يقضي من نام عن حزبه من الليل، والنسائي في"السنن الكبرى"(١٤٦٨) كتاب قيام الليل وتطوع النهار، من نام عن حزبه أو عن شيء منه.، وعبد الرزاق في"المصنف"(٤٧٤٨)كتاب الصلاة، باب من فاته شيء من الليل ، متى يقضيه؟.

***ورواه معاذ بن هشام، قال: حدثني أبي، عن يحيى بن أبي كثير، حدثنا أبو سلمة بن عبد الرحمن، قال: حدثني عبد الرحمن بن عبد: أنه دخل على عمر بن الخطاب فوجده يصلي قبل الظهر فقال: ما هذه الصلاة يا أمير المؤمنين؟ قال ابن المثنى في حديثه قال: إنها صلاة الليل، وقال صالح: هذا من صلاة الليل.[٢]

وجاء من غير طريق عبد الرحمن بن عبد:

***ورواه ابن أبي شيبة قال: حدثنا وكيع، عن مسعر، عن سعد بن إبراهيم، عن حميد بن عبد الرحمن، قال: قال عمر رضي الله عنه: من فاته شيء من قرآنه بالليل فصلى ما بينه وبين الظهر فكأنما صلى بالليل[٣].

***ومن طريق شعبة، عن سعد بن إبراهيم، عن حميد بن عبد الرحمن: أن عمر رضي الله عنه.[٤]

وهذا وإن الإسناد كان منقطعا بين حميد بن عبد الرحمن وبين عمر رضي الله عنه.[٥]

قلت: فذهب الإمام مسلم والترمذي والطحاوي إلى رفعه، وانتصر لذلك الشيخ مقبل بن هادي الوادعي، والشيخ ربيع بن هادي، ولكن ذهب الدارقطني إلى وقفه، واستدركه على الإمام مسلم في "الإلزامات والتتبع"، وأشار إلى ذلك علي بن المديني فقال: رواه غير واحد عن عمر ولم يرفعه، ورفعه الزهري، وجود إسناده.[٦] وأرى أن ما ذهب إليه الدارقطني وابن المديني أقرب. والله أعلم.

الحديث الحادي والخمسون (الانقطاع والنكارة)

٢٣٣- قَالَ أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ سُمَيْعٍ، عَنْ مُسْلِمٍ الْبَطِينِ، عَنْ أَبِي الْبَخْتَرِيِّ، قَالَ: قَالَ عُمَرُ لِأَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ الْجَرَّاحِ: ابْسُطْ يَدَكَ حَتَّى أُبَايِعَكَ، فَإِنِّي سَمِعْتُ النبي ﷺ يَقُولُ:

١- رواه مالك في "الموطأ"، رواية: يحيى بن يحيى الليثي (٤٧١)، والنسائي في "المجتبى" (١٧٩٢) المصدر السابق، والنسائي في "الكبرى" (١٤٦٩) المصدر السابق.

٢- رواه الطبري في "تهذيب الآثار" (١٠٩٣،١٠٩٤،١٠٩٥).

٣- رواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٤٧٨٢) كتاب الصلوات، الرجل ينام عن حزبه أي ساعة يستحب أن يقضيه.

٤- رواه الطبري في "تهذيب الآثار" (١٠٩٣،١٠٩٤،١٠٩٥).

٥- رواه الطبري في "تهذيب الآثار" (١٠٩٦).

٦- ذكره ابن كثير في "مسند الفاروق" (١/١٨٣).

«أَنْتَ أَمِينُ هَذِهِ الْأُمَّةِ» فَقَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ: مَا كُنْتُ لِأَتَقَدَّمَ بَيْنَ يَدَيْ رَجُلٍ «أَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَؤُمَّنَا» فَأَمَّنَا حَتَّى مَاتَ.

ترجمة رجال الحديث

- محمد بن فضيل بن غزوان، صدوق عارف رمى بالتشيع، أخرج له الجماعة، ت: ١٩٥ هـ. (تقريب: ٦٢٢٧).
- إسماعيل بن سميع الحنفى، صدوق تكلم فيه لبدعة الخوارج، أخرج له مسلم وأبو داود والنسائي، طبقة تلى الوسطى من التابعين (تقريب: ٤٥٢).
- مسلم بن عمران، البطين، ثقة، أخرج له الجماعة، (تقريب: ٦٦٣٨).
- أبو البخترى الطائى، سعيد بن فيروز، ثقة ثبت، فيه تشيع قليل، كثير الإرسال، أخرج له الجماعة، ت: ٨٣ هـ. (تقريب: ٢٣٨٠).

تخريج الحديث

هذا الحديث جاء من هذا الطريق في فضائل الصحابة، وتاريخ دمشق[١]

بيان العلة قال أبو زرعة، وقال أبو حاتم: إن أبا البختري سعيد بن فيروز لم يسمع من علي ولم يدركه[٢]، وقال العلائي: كثير الإرسال عن عمر وعلي وابن مسعود وحذيفة رضي الله عنهم. ولم يدرك أبو البختري عليا ولم يره، وكذلك قال البخاري وأبو زرعة وغيرهما.[٣]

قلت: فإن لم يكن أدرك عليﷺ، فمن باب أولى أنه لم يدرك عمر بن الخطابﷺ.

ولكن جاء في الطبقات لابن سعد أنه قال: أخبرنا يزيد بن هارون قال: أخبرنا العوام، عن إبراهيم التيمي قال: «لما قبض رسول الله ﷺ أتى عمر أبا عبيدة بن الجراح، فقال: ابسط يدك فلأبايعك، فإنك أمين هذه الأمة على لسان رسول الله، فقال أبو عبيدة لعمر: ما رأيت لك فهة قبلها منذ أسلمت، أتبايعني وفيكم الصديق وثاني اثنين»[٤]، قلت: وهذا إسناد مرسل أو معضل، لا يرقى لأن يعضد المنقطع السابق.

١- رواه أحمد في"فضائل الصحابة"(١٢٨٤)(٢/٧٤٢)، وابن عساكر في"تاريخ دمشق"(٣٠/٢٧٣).

٢- "المراسيل" لابن أبي حاتم(٢٧٤)(١/٧٧).

٣- "جامع التحصيل في أحكام المراسيل" للعلائي(٢٤٢)(١/١٨٣).

٤- رواه ابن سعد في"الطبقات"(ذكر بيعة أبي بكر)(٣/١٨١)، وابن عساكر في"تاريخ دمشق"(٣٠/٢٧٣).

وجاء في تاريخ دمشق من طريق أبي الحسن الدارقطني أنا عبيد الله بن أحمد بن عبد الله بن بكر التميمي أنا سهل بن علي الدوري أنا أبو الحسن الأثرم عن أبي عبيدة ..... الحديث.

قلت:هذا إسناد أوهي من سابقه، فيه سهل بن علي الدوري، نقل الذهبي: «أنه كان يرمى بالكذب.»[1] والحديث من رواية أبي عبيدة التيمي معمر بن المثنى، وهو من كبار أتباع التابعين، أي بينه وبين الصحابة مفاوز تنقطع فيها أعناق المطي.

وعليه فإن هذه الطرق لا تعضد هذا الحديث، بل هناك طرق أصح تقضي بنكارتة.

ومنها ما أخرجه البخاري وغيره[2] من حديث ابْنِ شِهَابٍ الزُّهْرِيّ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه وفيه «... فَقَالَ قَائِلٌ مِنَ الأَنْصَارِ: أَنَا جُذَيْلُهَا المحَكَّكُ، وَعُذَيْقُهَا المرَجَّبُ، مِنَّا أَمِيرٌ، وَمِنْكُمْ أَمِيرٌ، يَا مَعْشَرَ قُرَيْشٍ. فَكَثُرَ اللَّغَطُ، وَارْتَفَعَتِ الأَصْوَاتُ، حَتَّى فَرِقْتُ مِنَ الِاخْتِلاَفِ، فَقُلْتُ- أي عمر رضي الله عنه-: ابْسُطْ يَدَكَ يَا أَبَا بَكْرٍ، فَبَسَطَ يَدَهُ فَبَايَعْتُهُ، وَبَايَعَهُ المهَاجِرُونَ ثُمَّ بَايَعَتْهُ الأَنْصَارُ.»

قلت: وهذا إسناد كالشمس يقضي بنكارة الإسناد السابق، والله أعلم.

الحديث الثاني والخمسون (إيهام الاضطراب)

٢٥٢- قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا عَامِرٌ، وحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ رَجُلٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، قَالَ: مَرَّ عُمَرُ بِطَلْحَةَ - فَذَكَرَ مَعْنَاهُ - قَالَ: مَرَّ عُمَرُ بِطَلْحَةَ فَرَآهُ مُهْتَمًّا، قَالَ: لَعَلَّكَ سَاءَكَ إِمَارَةُ ابْنِ عَمِّكَ؟ - قَالَ: يَعْنِي أَبَا بَكْرٍ - فَقَالَ: لَا، وَلَكِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنِّي لَأَعْلَمُ كَلِمَةً لَا يَقُولُهَا الرَّجُلُ عِنْدَ مَوْتِهِ إِلَّا كَانَتْ نُورًا فِي صَحِيفَتِهِ، أَوْ وَجَدَ لَهَا رَوْحًا عِنْدَ الْمَوْتِ»، قَالَ عُمَرُ: أَنَا أُخْبِرُكَ بِهَا هِيَ الْكَلِمَةُ الَّتِي أَرَادَ بِهَا عَمَّهُ: «شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» قَالَ: فَكَأَنَّمَا كُشِفَ عَنِّي غِطَاءٌ، قَالَ: صَدَقْتَ، لَوْ عَلِمَ كَلِمَةً هِيَ أَفْضَلُ مِنْهَا لَأَمَرَهُ بِهَا.

ترجمة رجال الحديث

- يحيى بن سعيد بن فروخ القطان، ثقة متقن حافظ إمام قدوة، أخرج له الجماعة، ت: ١٩٨ هـ. (تقريب: ٧٥٥٧).

١- الذهبي في"تاريخ الإسلام"(٢٧٩)(٦/٧٥٨).

٢- رواه البخاري(٦٨٣٠)كتاب الحدود، باب رجم الحبلى من الزنا إذا أحصنت.

- محمد بن عبيد بن أبي أمية الطنافسى، ثقة يحفظ، أخرج له الجماعة، ت: ٢٠٤ هـ. (تقريب: ٦١١٤).
- إسماعيل بن أبي خالد،ثقة ثبت، أخرج له الجماعة ت: ١٤٦هـ.(تقريب:٤٣٨).
- الشعبي، عامر بن شراحيل، ثقة مشهور فقيه فاضل، أخرج له الجماعة، ت: ١٠٠ هـ. (تقريب: ٣٠٩٢).

تخريج الحديث وبيان العلة هذا الإسناد له طريقان:

الأول: يحيى بن سعيد، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن عامر الشعبي عن عمرﷺ.

والثاني: محمد بن عبيد، حدثنا إسماعيل بن أبي خالد، عن رجل، عن الشعبي عن عمرﷺ.

قلت: وظاهر الأمر أنهما معلولان؛ الأول: بأن الشعبي لم يسمع من عمر بن الخطابﷺ. ويعل الثاني: بالعلة الأولى، وأيضا زيادة الرجل بين إسماعيل بن أبي خالد، وبين الشعبي، وجهالته. ولكن هناك علل خفية، وهذا بيان ذكرها؛

هذا الحديث روي على عدة طرق:-

***طريق محمد بن عبيد، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن رجل، عن الشعبي عن عمر ﷺ[1]

***وطريق مسعر عن إسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي عن يحيى بن طلحة عن أمه سعدى المرية قالت: مر بعمر بن الخطابﷺ....الحديث[2]

***وطريق عبد الله بن نمير، عن مجالد بن سعيد، عن الشعبي، عن جابر بن عبد اللهﷺ، عن عمر بن الخطابﷺ....الحديث[1]

١- رواه أحمد(٣٧/١)، والنسائي في"السنن الكبرى"(١٠٨٧٥) كتاب عمل اليوم والليلة، ما يقول عند الموت.

٢- رواه ابن ماجة(٣٧٩٥) كتاب الأدب، باب فضل لا إله إلا الله.، وابن حبان في"صحيحه"(٢٠٥) كتاب الإيمان، باب فرض الإيمان، والنسائي في"السنن الكبرى"(١٠٨٧٤)كتاب عمل اليوم والليلة، ما يقول عند الموت.، والضياء المقدسي في "الأحاديث المختارة"(١٢٥،١٢٦). والطبراني في"المعجم الكبير"(٣٠٤/٢٤)، والبزار في مسند(٩٣٤)، وأبو يعلى في مسنده(٦٤٢)، وأبو يعلى في "معجمه"(٣١٠)، والطبري في"تهذيب الآثار"(٦٧٠)، وابن الأعرابي في"معجمه" (٢٣٦٣)، والمحاملي في"الأمالي"(٤٨)، وأبو بكر الشيباني في"الأحاد والمثاني"(٢٠٥)، والبخاري في"التاريخ الكبير"(٥٠٢)، وأبو نعيم في"معرفة الصحابة"(٣٩٢،٧٦٩٣)، والبغوي في"معجم الصحابة" (١٣٤٤)، وابن عساكر في"تاريخ دمشق"(٢٨٦/٦٤)، وغيرهم.

***وطريق مطرف بن طريف، عن عامر الشعبي، عن يحيى بن طلحة، عن أبيه، عن عمر[٢]
واختلف عن مطرف؛ فرواه علي بن مسهر، وصالح بن عمر، وأسد بن عمرو، وعمرو بن أبي قيس، وذواد بن علبة، عن مطرف، عن الشعبي، عن يحيى بن طلحة، عن أبيه، عن النبي ﷺ، وعن عمر. ورواه جرير بن عبد الحميد، وعبثر بن القاسم، عن مطرف، عن الشعبي، عن ابن طلحة بن عبيد الله. ورواه الحسن بن علي بن عفان عن أسباط عن مطرف بن طريف عن الشعبي مرسلا، فخالف أصحاب أسباط فوهم.

***ومن طريق زيد الجرشي عن شعبة بن الحجاج، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن الشعبي، عن رجل، عن سعدى المرية، قالت: مر بعمر بن الخطاب رضي الله عنه....الحديث[٣]، هكذا رواه محمد بن المثني، ومحمد بن عبد الملك بن مروان

وظاهر الأمر أن هذا الحديث معل بالاضطراب، ولكن الصحيح أن الأمر فيه تفصيل:-

أما الطريق الأول: طريق محمد بن عبيد عن إسماعيل بن أبي خالد، عن رجل، عن الشعبي... به فقد وهم فيه محمد بن عبيد فقال عن رجل عن الشعبي، والصحيح عن الشعبي عن رجل، هكذا قال الدارقطني.
[٤]

وأما الطريق الثاني: طريق صحيح موصول، وهو موافق للطريق الخامس، ولكن بتعيين الراوي المجهول.

وأما الطريق الثالث: فقد وهم فيه مجالد بن سعيد، فذكره عن الشعبي عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه، ولا يصح. ذكره البخاري[٥].

وأما الطريق الرابع: فهو صحيح من طريق الأكثرين عن مطرف بن طريف.

١- أحمد(١/٢٨)، والنسائي في"الكبرى"(١٠٨٧١)كتاب عمل اليوم والليلة، ما يقول عند الموت.، والبزار في مسنده(٩٣٠)، وأبو يعلى(٦٤٢)، والشيباني في"الأحاد والمثاني"(٢٠٤)، وأبو نعيم في"معرفة الصحابة" (٣٧٤).

٢- أحمد(١/١٦١)، والنسائي في"الكبرى"(١٠٨٧٢،١٠٨٧٣)الكتاب والباب السابقين، والحاكم في"المستدرك" (١٢٩٧)كتاب الإيمان، وأبو يعلى في مسنده(٦٥٥)، والضياء المقدسي في "الأحاديث المختارة"(٨٣٧،١٣٩)، والطبري في"تهذيب الآثار"(٦٦٩)، وأبو نعيم في"معرفة الصحابة"(٣٩٣)، والبيهقي في"الأسماء والصفات"(١٧٢)، والشاسي في مسنده(٢٩).

٣- رواه أبو يعلى في مسنده(٦٤١)، والطبري في"تهذيب الآثار"(٦٧١)، وابن الأعرابي في"معجمه" (٦٠٦)، وأبو نعيم في"معرفة الصحابة"(٣٩٥)، وابن خزيمة في"التوحيد"(١/٧٩٥).

٤- الدارقطني في"العلل"(٥١٦)(٤/٢١٢).

٥- البخاري في"التاريخ الكبير"(٥٠٢)(١/١٦٨).

وأما الطريق الخامس فهو صحيح موافق للطريق الثاني.

فيتلخص مما سبق؛ أن الحديث جاء على ثلاثة أوجه:-

{١}عن الشعبي عن رجل عن سعدى المرية عن عمر.{٢}عن الشعبي عن يحيي بن طلحة عن أبيه عن عمر. {٣}عن الشعبي عن يحيي بن طلحة عن أمه سعدى المرية عن عمر.

قلت: فلا اضطراب إذن، فالراوي المبهم قد عين، وهو يحيي بن طلحة، ومن الممكن أن يسمع هذا الحديث من أبيه ومن أمه.

وعليه فالحديث صحيح ليس فيه اضطراب، ولقد وافقت -ولله الحمد- الدارقطني في هذا القول حيث قال:«وأحسنها إسنادا حديث علي بن مسهر ومن تابعه، عن مطرف، عن الشعبي، عن يحيي بن طلحة، عن أبيه، والله أعلم. وحديث مسعر، عن إسماعيل بن أبي خالد حسن الإسناد أيضا، فإن كان محفوظا، فإن يحيي بن طلحة حفظه، عن أبيه، عن أمه، والله أعلم.أهـ»[١]

الحديث الثالث والخمسون (الانقطاع)

٢٥٧- قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ زُبَيْدٍ الْإِيَامِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ عُمَرَ قَالَ: «صَلاةُ السَّفَرِ رَكْعَتَانِ، وَصَلاةُ الْأَضْحَى رَكْعَتَانِ، وَصَلاةُ الْفِطْرِ رَكْعَتَانِ، وَصَلاةُ الْجُمُعَةِ رَكْعَتَانِ، تَمَامٌ غَيْرُ قَصْرٍ، عَلَى لِسَانِ مُحَمَّدٍ ﷺ»، قَالَ سُفْيَانُ: وَقَالَ زُبَيْدٌ مَرَّةً: أُرَاهُ عَنْ عُمَرَ، قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: عَلَى غَيْرِ وَجْهِ الشَّكِّ، وقَالَ يَزِيدُ بْنَ هَارُونَ: ابْنُ أَبِي لَيْلَى قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ.

ترجمة رجال الحديث

- وكيع بن الجراح، عبد الرحمن بن مهدي، سفيان الثوري، عبد الرحمن بن أبي ليلى، سبق ذكرهم.
- زبيد بن الحارث اليامى، ويقال: الإيامى، ثقة ثبت عابد، أخرج له الجماعة، ت: ١٢٢ هـ. (تقريب: ١٩٨٩).

تخريج الحديث وبيان العلة

هذا الحديث روي عن زبيد الأيامى، عن ابن أبي ليلى، عن عمر رضي الله عنه. من عدة طرق:

*** أما طريق الثوري عن زبيد، فقد اختلف على الثوري اختلافا كثيرا:-

---

١- الدارقطني في"العلل"(٥١٦)(٢١٢/٤).

فرواه وكيع بن الجراح[1]، وعبد الرحمن بن مهدي[2]، وعبد الرزاق بن همام[3]، ويزيد بن زريع[4]، وأبو نعيم الفضل بن دكين[5]، وزائدة بن قدامة[6]، والحسين بن جعفر[7]، وأبو داود الطيالسي[8]، وروح بن عبادة[9]، وأبو عامر العقدي عبد الملك بن عمرو[10]، كل هؤلاء رووه عن الثوري عن زبيد الأيامي عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن عمر بن الخطاب ﵁.

وخالفهم مخلد بن يزيد[11] فرواه عن الثوري عن عبد الله بن عيسى عن زبيد الأيامي عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن عمر بن الخطاب ﵁.

فوهم، قال أبو بكر الأثرم عن أحمد بن حنبل: لا بأس به، وكان يهم. وقال الساجى: كان يهم. وقال ابن حجر: صدوق له أوهام.

وخالفهم معاذ بن معاذ[12] فرواه عن سفيان الثوري، عن زبيد بن الحارث الأيامى، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن أبيه، عن عمر﵁.

وخالفهم يحي بن سعيد القطان[13] فرواه عن سفيان الثوري، عن زبيد بن الحارث الأيامى، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن الثقة، عن عمر﵁.

١- رواه أحمد(٣٧/١)، وابن حبان في"صحيحه"(٢٧٨٣)باب صلاة الجمعة، ذكر الخبر المدحض قول من زعم أن صلاة الجمعة في الأصل أربع ركعات لا ركعتان، وأبو يعلى في "مسنده"(٢٤١).

٢- رواه أحمد (٣٧/١).

٣- رواه عبد الرزاق في"المصنف"(٤٢٧٨)كتاب الصلاة، باب الصلاة في السفر.، وابن المنذر في"الأوسط في السنن و الإجماع والاختلاف" (٢٢٣١).

٤- رواه النسائي في"المجتبى"(١٥٦٦)كتاب صلاة العيدين، عدد صلاة العيدين.، والنسائي في"الكبرى" (١٧٨٤،٥٠٠)كتاب الصلاة، عدد صلاة الجمعة.، وكتاب صلاة العيدين، عدد صلاة العيدين.

٥- رواه البيهقي في"السنن الكبرى"(٥٧١٩) جماع أبواب الغسل للجمعة والخطبة، باب صلاة الجمعة ركعتان.

٦- رواه الطبراني في"المعجم الأوسط "(٥٠١٠).

٧- رواه البيهقي في"السنن الصغرى"(٦٣٤).

٨- رواه الطيالسي في مسنده(٤٨).

٩- رواه الطحاوي في"شرح معاني الآثار"(٢٤٥٢).

١٠- رواه الطحاوي في"شرح معاني الآثار"(٢٤٥٢،٢٤٥٥).

١١- رواه ابن بشران في"الأمالي"(٢٤٥٢،٢٤٥٥).

١٢- رواه الطبراني في"المعجم الأوسط "(٨٥٢٨).

١٣- رواه البيهقي(٥٧١٩)نفس المرجع، الكتاب والباب السابقان، والطحاوي في"شرح معاني الآثار"(٢٤٥٧).

وخالفهم يزيد بن هارون[١] فرواه عن سفيان الثوري، عن زبيد بن الحارث الأيامى، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، سمعت عمرﷺ.

قال الدارقطني: ولم يتابع يزيد بن هارون أحد على قوله هذا.[٢]

وقال ابن حجر: قال أبو خيثمة: تفرد به يزيد بن هارون هكذا، ولم يقل أحد سمعت عمر غيره. وقال ابن أبي خيثمة في تاريخه: وقد روى سماعه من عمر من طرق، وليست بصحيح. وقال الخليلي في الإرشاد: الحفاظ لا يثبتون سماعه من عمر. وقال ابن المديني: كان شعبة ينكر أن يكون سمع من عمر. وقال يعقوب بن شيبة: قال ابن معين: لم يسمع من عمر، ولا من عثمان.أهـ[٣]

وعليه فالمحفوظ من طريق سفيان الثوري ما رواه الجماعة عنه، عن زبيد بن الحارث، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن عمر بن الخطابﷺ.

وتابع الثوريَ على هذه الرواية شعبةُ بنُ الحجاج[٤]، وشريكُ بنُ عبد الله النخعيُ[٥]، يحيى بن أبي أنيسة[٦] وخالفهم يزيد بن زياد[٧] فرواه عن زبيد الأيامي عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن كعب بن عجرة عن عمر بن الخطابﷺ.

١- ذكره أحمد(٣٧/١)، ورواه الضياء المقدسي في "الأحاديث المختارة"(٢٤٠).

٢- الدارقطني في"العلل"(١٥٠)(١١٦/٢).

٣- ابن حجر في"تهذيب التهذيب"(٢٦١/٦).

٤- رواه النسائي في"الصغرى"(١٤٤٠) كتاب تقصير الصلاة في السفر، والنسائي في"الكبرى" (١٩١١،٤٩٤) كتاب الصلاة، عدد صلاة الفطر وصلاة النحر، وفي تقصير الصلاة في السفر.، والطبراني في"المعجم الأوسط" (٥٠١٠)، والبزار في"مسنده"(٣٣١)، والحربي في"الفوائد المنتقاه من الشيوخ العوالي"(١٤)، وأبو نعيم في"الحلية"(١٨٧/٧)، وفي"تاريخ أصبهان"(٢٣١/١)، وأبو الشيخ في"طبقات المحدثين في أصبهان "(١٩٧/٢).

٥- رواه النسائي في"الصغرى"(١٤٢٠)كتاب الجمعة، عدد صلاة الجمعة.، والنسائي في"الكبرى"(١٧٤٥) كتاب الجمعة، كم صلاة الجمعة.، وابن أبي شيبة في"المصنف"(٥٩٠١)كتاب الصلوات، الصلاة يوم العيد، من قال: ركعتين، والطحاوي في"شرح معاني الآثار"(٢٤٥٨)، وعبد بن حميد في"المسند"(٢٩).

٦- رواه الخطيب البغدادي في"الجامع في أخلاق الراوي وآداب السامع"(١٢٨٦).

٧- رواه ابن ماجة(١٠٦٤)كتاب إقامة الصلاة، والسنة فيها، باب تقصير الصلاة في السفر والنسائي في"السنن الكبرى"(٤٩٥)كتاب الصلاة، عدد صلاة الفطر وصلاة النحر، و ابن خزيمة في"صحيحه"(١٤٢٥) كتاب الصلاة، باب عدد ركعات صلاة العيدين.، والبيهقي في"السنن الكبرى"(٥٧١٨) جماع أبواب الغسل للجمعة والخطبة، باب صلاة الجمعة ركعتان.، وابن المنذر في"الأوسط في السنن و الإجماع والاختلاف" (٢٢٣١).

واتفق أبو حاتم والدارقطني على أن هذا خطأ من يزيد بن زياد، فقالا: وخالفه الثوري وشعبة، وهما أحفظ من يزيد[1]،

وخالف محمدُ بنُ طلحة بن مصرف الثوريَ وشعبةَ وشريكَ، فرواه عن زبيد الأيامي عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال: خطبنا عمر بن الخطابﷺ.[2] وذلك في رواية أبو عامر العقدي عنه، ولكن في رواية علي بن عاصم[3]، ومسلم بن إبراهيم[4]، وأبي المطرف بن أبي الوزير محمد بن عمر[5]، لم يذكر «خطبنا عمر».

قلت: بعد هذا التفصيل فإن الصحيح هو: حديث سفيان الثوري ومن تابعه عن زبيد بن الحارث الأيامي، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن عمر بن الخطابﷺ. وعليه فالحديث منقطع لأن ابن أبي ليلى لم يسمع من عمر بن الخطابﷺ، كما ذكرنا، والله أعلم.

الحديث الرابع والخمسون (تصحيف الإسناد)

٢٦٧- قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: حَدَّثنا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي الشَّوَارِبِ، حَدَّثنا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ، حَدَّثنا الْحَسَنُ بْنُ عُبَيْدِ اللهِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْقَرْثَعِ، عَنْ قَيْسٍ، أَوِ ابْنِ قَيْسٍ، رَجُلٍ مِنْ جُعْفِيٍّ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ﷺ.

هذا الإسناد ورد هكذا طبعة المكنَز، وفي طبعة قرطبة، وفي طبعة مكتبة السنة، وهو إسناد فيه تصحيف.

قال الشيخ شعيب الأرنؤوط: فليس هناك من الرواة من اسمه عبد الملك بن أبي الشوارب، ولكن محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب وهو من أقران الإمام أحمد ولا يعرف أن الإمام روى عنه شيئا والذي عرف بالرواية عنه هو ابنه عبد الله.

وقال الشيخ أحمد شاكر في تحقيقه على المسند: لم أجد لعبد الملك بن أبي الشوارب، شيخ أحمد ترجمة، ولم يذكره الحافظ في « تعجيل المنفعة » ، ولا ذكره ابن الجوزي في «شيوخ أحمد»، وإنما ترجم الحافظ في «تهذيب التهذيب» لأبنه محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب، وهو من أقران أحمد، ومات بعده.

١- الدارقطني في"العلل"(١٥٠)(١١٦/٢)، وابن أبي حاتم في"علل الأحاديث"(٣٨١)(٢٩٤/٢)،بتصريف.

٢- رواه الطحاوي في"شرح معاني الآثار"(٢٤٥٤).

٣- رواه أبو نعيم في"حلية الأولياء"(٣٥٣/٤).

٤- رواه أبو نعيم في"حلية الأولياء"(٣٧/٥).

٥- رواه الطحاوي في"شرح معاني الآثار"(٢٤٥٤).

والثاني: أنه سقط من الإسناد علقمة بين إبراهيم والقرثع، على الرغم من أنها ثابتة في الإسناد الذي يسبق الذي قبله.

ففي طبعتي الرسالة وعالم الكتب، قد صححا هذين الخطأين،

ولكن في طبعة المكنز ذكر الإسناد كما هو، ثم علق في الحاشية فقال: جاء في طبعَتَيْ عالم الكتب، والرسالة: «حدثنا عبد الله، حدثنا محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب ». في طبعَتَيْ عالم الكتب، والرسالة: «عن إبراهيم، عن علقمة».

وعليه فإن هذا الإسناد قد وقع فيه تصحيف، والله اعلم.

الحديث الخامس والخمسون (إسقاط راو من الإسناد)

٢٧٩- قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ السَّعْدِيِّ، قَالَ: قَالَ لِي: عُمَرُ أَلَمْ أُحَدَّثْ أَنَّكَ تَلِي مِنْ أَعْمَالِ النَّاسِ أَعْمَالًا، فَإِذَا أُعْطِيتَ الْعُمَالَةَ لَمْ تَقْبَلْهَا؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَمَا تُرِيدُ إِلَى ذَاكَ؟ قَالَ: أَنَا غَنِيٌّ، لِي أَعْبُدٌ وَلِي أَفْرَاسٌ، أُرِيدُ أَنْ يَكُونَ عَمَلِي صَدَقَةً عَلَى الْمُسْلِمِينَ. قَالَ: لَا تَفْعَلْ، فَإِنِّي كُنْتُ أَفْعَلُ مِثْلَ الَّذِي تَفْعَلُ، كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «يُعْطِينِي الْعَطَاءَ»، فَأَقُولُ: أَعْطِهِ مَنْ هُوَ أَفْقَرُ إِلَيْهِ مِنِّي، فَقَالَ: «خُذْهُ فَإِمَّا أَنْ تَمَوَّلَهُ، وَإِمَّا أَنْ تَصَدَّقَ بِهِ، وَمَا آتَاكَ اللَّهُ مِنْ هَذَا الْمَالِ، وَأَنْتَ غَيْرُ مُشْرِفٍ لَهُ وَلا سَائِلِهِ فَخُذْهُ، وَمَا لَا فَلا تُتْبِعْهُ نَفْسَكَ».

ترجمة رجال الإسناد

- عبد الرحمن بن مهدي، وعبد الله بن المبارك، ومعمر بن راشد، والزهري، والسائب بن يزيد، كل هؤلاء سبق ذكرهم.
- عبد الله بن السعدي، صحابي، ت: ٥٧ هـ. (تقريب: ٣٣٥٢).

تخريج الحديث

هذا الحديث أخرجه أحمد وغيره[1]، من طريق معمر بن راشد عن الزهري ، عن السائب بن يزيد، أخبره أن عبد الله بن السعدي، أخبره، عن عمرﷺ. وفي مصنف ابن أبي شيبة أسقط عبد الله بن السعدي من الإسناد أيضا.

بيان العلة خالف معمرَ بنَ راشد شعيبُ بنُ أبي حمزة[2]، عقيلُ بنُ خالد[3]، ومحمدُ بنُ الوليد الزبيدي[4]، وعبدُ الرحمن بنُ ثابت بن ثوبان[5]، وعمرو بنُ الحارث[6] فقد رواه خمستهم عن الزهري، عن السائب بن يزيد، عن حويطب بن عبد العزى، قال: أخبرني عبد الله بن السعدي، أنه قدم على عمر بن الخطابﷺ. أي بزيادة حويطب بن عبد العزى في الإسناد، ولا شك أن عددهم يشهد لهم على معمر بن راشد، وإن كان ثقة، ورواه سفيان بن عيينة عن الزهري، فوافق الخمسة[7]، لكن سفيان بن عيينة قد دلسه عن أصحاب الزهري، ويشهد لذلك طريق الحميدي عنه، فقد رواه عن سفيان بن عيينة، عن معمر وغيره، عن الزهري، ....به[8].

وعليه فإن معمر بن راشد أسقط حويطب بن عبد العزى، وهو وهم لا يقدح في الإسناد، ولكن يقدح في المتن، ويعد من أخطاء معمر عن الزهري. والله أعلم

ملاحظات:

١- رواه أحمد(١/٤٠)، عبد الرزاق في"جامع معمر بن راشد"(٢٠٠٤٥)، وعبد الله بن المبارك في"المسند"(٣٢)، وأبو بكر بن أبي شيبة في"المصنف"(٢١٩٧٤)كتاب البيوع والأقضية، في الرجل يهدي إلى الرجل أو يبعث إليه.

٢- رواه البخاري(٧١٦٣)كتاب الأحكام، باب رزق الحكام والعاملين عليها.، وأحمد(١/١٧)، والنسائي في"المجتبى"(٢٦٠٧)كتاب الزكاة، من آتاه الله ﷻ مالا من غير مسألة.، والنسائي في"السنن الكبرى" (٢٣٩٩) كتاب الزكاة، من آتاه الله ﷻ مالا من غير مسألة.، والدارمي في"السنن"(١٦٨٨)كتاب الزكاة، باب النهي عن رد الهدية.، والبيهقي في"السنن الكبرى"(١٣٠١٥) جماع أبواب تفريق ما أخذ من أربعة أخماس الفيء غير الموجف عليه، باب ما يكون للوالي الأعظم ووالي الإقليم من مال الله.، والطحاوي في"شرح معاني الآثار"(٣٠٣٢)، وفي"شرح مشكل الآثار"(٥٩٨١)، والطبراني في"معجم الشاميين"(٢٩٩٦).

٣- رواه النسائي في"السنن الصغرى"(٢٦٠٦)الكتاب والباب، والنسائي في"السنن الكبرى"(٢٣٩٨)الكتاب والباب، والطبراني في"معجم الشاميين"(٢٩٩٦)، وابن أبي عاصم في"الأحاد والمثاني"(٨٣٢،٨٣٣).

٤- رواه ابن خزيمة في"صحيحه"(٢٣٦٥)كتاب الزكاة، باب إعطاء العامل على الصدقة منها رزقا لعمله.

٥- رواه الطبراني في"معجم الشاميين"(١١٥).

٦- رواه ابن خزيمة (٢٣٦٥)الكتاب و الباب السابقين، والطحاوي في"شرح مشكل الآثار"(٥٩٨٤).

٧- كما رواه النسائي في"الصغرى"(٢٦٠٥)، والنسائي في"الكبرى"(٢٣٩٧)، والبزار في مسنده(٢٤٤).

٨- رواه الحميدي في"مسنده"(٢١).

* قد وهم روح بن سلامة في روايته عن عقيل بن خالد –كما عند ابن خزيمة– فرواه عن عقيل عن الزهري عن السائب بن يزيد عن حويطب عن عبد الله بن سعد بن أبي السرح عن عمر، فجعل عبد الله بن أبي السرح مكان عبد الله بن السعدي، فوهم وهما شديدا.

* هذا الإسناد من مُلَحِهِ أنه جاء من رواية أربعة من الصحابة في نسق، وهم: السائب بن يزيد، وحويطب بن عبد العزى، وعبد الله بن السعدي، وعمر بن الخطاب ﷺ.

الحديث السادس والخمسون (شذوذ الإسناد)

٢٨٣– قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: كَانَ عُمَرُ رَجُلًا غَيُورًا، فَكَانَ إِذَا خَرَجَ إِلَى الصَّلاةِ اتَّبَعَتْهُ عَاتِكَةُ ابْنَةُ زَيْدٍ فَكَانَ يَكْرَهُ خُرُوجَهَا، وَيَكْرَهُ مَنْعَهَا، وَكَانَ يُحَدِّثُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا اسْتَأْذَنَتْكُمْ نِسَاؤُكُمْ إِلَى الصَّلاةِ فَلا تَمْنَعُوهُنَّ»

ترجمة رجال الحديث

- إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم، المعروف بابن علية، ثقة حافظ، أخرج له الجماعة، ت: ١٩٣ هـ. (تقريب: ٤١٦).
- يحيى بن أبي إسحاق الحضرمي، صدوق ربما أخطأ، أخرج له الجماعة، ت: ١٣٦ هـ. (تقريب: ٧٠٥١).
- سالم بن عبد الله بن عمر، سبق ذكره.

تخريج الحديث وبيان العلة هذا الإسناد له علة ظاهرة، وهي الانقطاع بين سالم بن عبد الله بن عمر وجده عمر بن الخطاب، فإن سالم لم يسمع من عمر بن الخطاب.

ولكن هناك علة آخري، وهي الشذوذ في الإسناد، فقد روي هذا الحديث من طريق سالم بن عبد الله بن عمر، عن عبد الله بن عمر، وليس من حديث عمر بن الخطاب، رواه هكذا محمد بن شهاب

الزهري[1]، وحنظلة بن أبي سفيان[2]، ولا شك أنهما أثبت وأوثق من يحيى بن إسحاق. « قال العقيلي عنه: قال أحمد بن حنبل: في حديثه نكارة. وقال يحيى بن معين: في حديثه بعض الضعف. أهـ.»[3]
وتابع سالم في روايته الحديث عن أبيه مرفوعا، مجاهد بن جبر[4]، ونافع مولى بن عمر[5]، وبلال بن عبد الله بن عمر[6]، وحبيب بن أبي ثابت[7]، وهذا يؤكد أن الحديث ثابت من رواية ابن عمر، وليس من رواية عمر. ولكن جاء الحديث من طريق بشر بن منصور، حدثنا عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال عمر: قال رسول الله ﷺ.[8] وتابع بشر بن منصور على روايته هكذا إسماعيلُ بنُ مسلم[9].

قلت: وهذا وهم من بشر بن منصور، «وإسماعيلُ بنُ مسلم المكي ضعيف الحديث. (تقريب: ٤٨٤)»
لذا قال البزار: هكذا رواه إسماعيل بن مسلم وبشر بن منصور، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر، عن النبي ﷺ، ورواه يحيى القطان وغيره من الحفاظ، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر عن النبي ﷺ. وعليه فالحديث شاذ من حديث عمر بن الخطاب، محفوظ من حديث عبد الله بن عمر. والله أعلم.

الحديث السابع والخمسون (إيهام الانقطاع)

٢٨٥- قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ عَلْقَمَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، قَالَ: نُبِّئْتُ عَنْ أَبِي الْعَجْفَاءِ السُّلَمِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ، يَقُولُ: أَلا لَا تُغْلُوا صُدُقَ النِّسَاءِ، أَلا لَا تُغْلُوا صُدُقَ

١- رواه البخاري(٥٢٣٨،٨٧٥)كتاب النكاح، باب استئذان المرأة زوجها في الخروج إلى المسجد وغيره، ومسلم (٤٤٢) كتاب الصلاة، باب خروج النساء إلى المساجد إذا لم يترتب عليه فتنة، وغيرهما.

٢- رواه البخاري(٨٦٥)كتاب الأذان، باب خروج النساء إلى المساجد بالليل والغلسط.دار طوق النجاة، ومسلم (٤٤٢) الكتاب والباب، وغيرهما.

٣- الحافظ ابن حجر في "تهذيب التهذيب"(١١/١٧٨).

٤- رواه البخاري(٨٩٩)كتاب الجمعة، باب هل على من لم يشهد الجمعة غسل من النساء والصبيان وغيرهم؟، ومسلم (٤٤٢) الكتاب والباب السابقين، وغيرهما.

٥- رواه البخاري(٩٠٠)الكتاب والباب السابقين، ومسلم (٤٤٢) الكتاب والباب السابقين، وغيرهما.

٦- رواه مسلم (٤٤٢)الكتاب والباب السابقين، وأحمد(٢/٩٠)، وغيرهما.

٧- رواه أبو داود (٥٦٧)كتاب الصلاة، باب ما جاء في خروج النساء إلى المسجد وأحمد(٢/٧٦)، وغيرهما.

٨- رواه أبو يعلى في"مسنده"(١٥٤)، والبزار في"مسنده"(١٥١) .

٩- رواه البزار في"مسنده"(١٥١) .

النِّسَاءِ، قَالَ: فَإِنَّهَا لَوْ كَانَتْ مَكْرُمَةً فِي الدُّنْيَا أَوْ تَقْوَى عِنْدَ اللَّهِ كَانَ أَوْلاكُمْ بِهَا النَّبِيُّ ﷺ «مَا أَصْدَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ امْرَأَةً مِنْ نِسَائِهِ، وَلا أُصْدِقَتِ امْرَأَةٌ مِنْ بَنَاتِهِ أَكْثَرَ مِنْ ثِنْتَيْ عَشْرَةَ أُوقِيَّةً» وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيُبْتَلَى بِصَدُقَةِ امْرَأَتِهِ، – وَقَالَ مَرَّةً: وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيُغْلِي بِصَدُقَةِ امْرَأَتِهِ – حَتَّى تَكُونَ لَهَا عَدَاوَةٌ فِي نَفْسِهِ، وَحَتَّى يَقُولَ كَلِفْتُ إِلَيْكِ عَلَقَ الْقِرْبَةِ، قَالَ: وَكُنْتُ غُلامًا عَرَبِيًّا، مُوَلَّدًا لَمْ أَدْرِ مَا عَلَقُ الْقِرْبَةِ قَالَ: وَأُخْرَى تَقُولُونَهَا لِمَنْ قُتِلَ فِي مَغَازِيكُمْ أَوْ مَاتَ، قُتِلَ فُلانٌ شَهِيدًا وَمَاتَ فُلانٌ شَهِيدًا، وَلَعَلَّهُ أَنْ يَكُونَ قَدْ أَوْقَرَ عَجُزَ دَابَّتِهِ أَوْ دَفَّ رَاحِلَتِهِ ذَهَبًا أَوْ وَرِقًا، يَلْتَمِسُ التِّجَارَةَ لَا تَقُولُوا ذَاكُمْ، وَلَكِنْ قُولُوا كَمَا قَالَ النَّبِيُّ – أَوْ كَمَا قَالَ مُحَمَّدٌ ﷺ: «مَنْ قُتِلَ أَوْ مَاتَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَهُوَ فِي الْجَنَّةِ».

ترجمة رجال الحديث

- إسماعيل، هو بن إبراهيم بن مقسم، المعروف بابن علية، سبق ذكره.
- سلمة بن علقمة التميمى، ثقة، أخرج له الجماعة إلا الترمذي، ت: ١٣٩ هـ. (تقريب: ٢٥٠٢).
- محمد بن سيرين الأنصارى، مولى أنس بن مالك، ثقة ثبت كبير القدر، كان لا يرى الرواية بالمعنى، أخرج له الجماعة، ت: ١١٠ هـ. (تقريب: ٥٩٤٧).
- أبو العجفاء السلمى البصرى، قيل اسمه هرم بن نسيب، مقبول، أخرج له أصحاب السنن، ت: ٩٠ هـ. (تقريب: ٨٢٤٦).

تخريج الحديث

هذا الحديث روي من طريق سلمة بن علقمة عن محمد بن سيرين قال: نبئت عن أبي العجفاء أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه[١]،

ولكن خالف سلمةَ بنَ علقمةَ أيوبُ بنُ أبي تميمة السختياني[٢]، وعبدُ الله بنُ عون[١]، وهشامُ بنُ حسان[٢]، ومنصورُ بنُ زاذان[٣]، وسعيدُ بنُ عبد الرحمن[٤]، وحبيبُ بنُ الشهيد[٥]، وإسماعيلُ بنُ

١– رواه أحمد(١/٤٠،٤١)، والطحاوي في"مشكل الآثار"(٥٠٤٧)، وسعيد بن منصور في"السنن"(٥٩٧).

٢– رواه أبو داود (٢١٠٦)كتاب النكاح، باب الصداق والترمذي(١١١٤)أبواب النكاح، باب ما جاء في مهور النساء.، والنسائي في"المجتبى"(٣٣٤٩)كتاب النكاح، القسط في الأصدقة.، والنسائي في"الكبرى"(٥٥١١)كتاب النكاح، التزويج على اثنتي عشرة أوقية.، والحميدي في"مسنده"(٢٣)، وعبد الرزاق في"مصنفه"(١٠٣٩٩)كتاب النكاح، باب غلاء الصداق.، والبيهقي في"السنن

مسلم[٦]، وأشعثُ بنُ سوار[٧]، والمغيرة بن قيس[٨] وغيرهم. فرووه عن محمد بن سيرين عن أبي العجفاء عن عمر، ولم يقولوا نبئت عن أبي العجفاء.

بيان العلة كلمة "نبئت" والتي جاءت من طريق سلمة بن علقمة يفهم منها الانقطاع، أي أن محمد بن سيرين لم يسمع هذا الحديث من أبي العجفاء، وسلمة وإن كان ثقة، ولكن خالف من هو أوثق منه حفظا وعددا.

قال علي بن المديني: « ليس أحد أثبت في ابن سيرين من أيوب وابن عون. قيل: وإذا اختلفا؟ قال: أيوب أثبت. وهشام أثبت من خالد الحذاء في ابن سيرين، وكلهم ثبت، وكذلك سلمة بن علقمة، وعاصم الأحول، وليس في القوم مثل أيوب وابن عون.» [٩]

وعليه فالذي يظهر جليا أن هذه اللفظة شاذة، ولكن جاء من طريق عمرو بن أبي قيس عن أيوب عن محمد بن سرين عن ابن أبي العجفاء عن أبيه عن عمر[١٠]، قال الدارقطني: وقد خالف عمروَ بنَ أبي

الكبرى"(١٢٩١٠،١٢٩١١،١٤٣٤٧،١٨٥٥٠)جماع أبواب تفريق القسم، باب من دخل يريد التجارة، وكتاب الصداق، باب ما يستحب من القصد في الصداق. وغيرهم.

١- رواه ابن ماجة (١٨٨٧)كتاب النكاح، باب صداق النساء.، والنسائي في"المجتبى"(٣٣٤٩)، وفي"الكبرى" (٥٥١١)، والحاكم في"المستدرك"(٢٧٢٥)كتاب النكاح، وابن أبي شيبة في"المصنف"(١٦٣٧٢)كتاب النكاح، ما قالوا في مهر النساء واختلافهم في ذلك.، والطحاوي في"شرح مشكل الآثار"(٥٠٤٦،٥١٠٣)، وغيرهم.

٢- رواه النسائي في"المجتبى"(٣٣٤٩)، والنسائي في"السنن الكبرى"(٥٥١١)، وابن حبان في"صحيحه"(٤٦٢٠)باب فضل الجهاد، ذكر إيجاب الجنة لمن مات في سبيل الله حتف أنفه.، والبيهقي في"السنن الكبرى"(١٤٣٤٧)كتاب الصداق، باب ما يستحب من القصد في الصداق، والطبراني في"الأوسط"(٥٧٠)، والطحاوي في"شرح مشكل الآثار"(٥٠٤٧).

٣- رواه الدارمي في"السنن"(٢٢٤٦) كتاب النكاح، باب كم كانت مهور أزواج النبي ﷺ وبناته.، والطحاوي في"شرح مشكل الآثار"(٥٠٤٨،٥٠٤٩)، وسعيد بن منصور في"السنن"(٥٩٦،٢٥٤٧).

٤- رواه الطيالسي في"مسنده"(٦٤)، والطحاوي في"شرح مشكل الآثار"(٥١٠٣).

٥- رواه البيهقي في"السنن الكبرى"(١٤٣٤٧)كتاب الصداق، باب ما يستحب من القصد في الصداق.

٦- رواه أبو نعيم في"حلية الأولياء"(١١١/٧).

٧- رواه ابن أبي شيبة في"المصنف"(١٦٣١٧)كتاب النكاح، ما قالوا في مهر النساء واختلافهم في ذلك.

٨- رواه الطبراني في"المعجم الأوسط "(٥٧٠).

٩- الحافظ ابن رجب في"شرح علل الترمذي"(٦٨٨/٢)ط.د. همام عبد الرحيم سعيد.

١٠- رواه البيهقي في"السنن الكبرى"(١٤٣٤٨).

قيس، سفيانُ بنُ عيينة، وحمادُ بنُ زيد، وعبدُ الوهاب بنُ عبد المجيد، وإسماعيلُ بنُ علية، ومعمرُ، وحمادُ بنُ سلمة[١].

قلت: عمرو بن أبي قيس صدوق له أوهام. (تقريب: ٥١٠١) فلا يلتفت لمخالفته لمثل هؤلاء القمم، وعليه فالحديث متصل، وليس منقطع، والله أعلم.

ملحوظة: هذا الحديث مداره على أبي العجفاء ، «واسمه هرم بن نسيب. قال البخاري: في حديثه نظر. وقال ابن معين: ثقة. وقال أبو أحمد الحاكم: حديثه ليس بالقائم.»[٢] وقال ابن حجر: مقبول. والذي يظهر أن الحديث لا يصح، ولكن جاء لهذا الحديث متابعات يشد بعضها بعضا يصح بها الحديث.

الحديث الثامن والخمسون (انتفاء العلة الظاهرة بكثرة الطرق)

٢٨٦- قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، أَخْبَرَنَا الْجُرَيْرِيُّ سَعِيدٌ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي فِرَاسٍ، قَالَ: خَطَبَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ فَقَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ، أَلَا إِنَّا إِنَّمَا كُنَّا نَعْرِفُكُمْ إِذْ بَيْنَ ظَهْرَانَيْنَا النَّبِيُّ ﷺ، وَإِذْ يَنْزِلُ الْوَحْيُ، وَإِذْ يُنْبِئُنَا اللَّهُ مِنْ أَخْبَارِكُمْ، أَلَا وَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدِ انْطَلَقَ وَقَدِ انْقَطَعَ الْوَحْيُ، وَإِنَّمَا نَعْرِفُكُمْ بِمَا نَقُولُ لَكُمْ، مَنْ أَظْهَرَ مِنْكُمْ خَيْرًا ظَنَنَّا بِهِ خَيْرًا وَأَحْبَبْنَاهُ عَلَيْهِ، وَمَنْ أَظْهَرَ مِنْكُمْ لَنَا شَرًّا ظَنَنَّا بِهِ شَرًّا وَأَبْغَضْنَاهُ عَلَيْهِ، سَرَائِرُكُمْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ رَبِّكُمْ، أَلا إِنَّهُ قَدْ أَتَى عَلَيَّ حِينٌ وَأَنَا أَحْسِبُ أَنَّ مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ يُرِيدُ اللَّهَ وَمَا عِنْدَهُ، فَقَدْ خُيِّلَ إِلَيَّ بِآخِرَةٍ، أَلَا إِنَّ رِجَالًا قَدْ قَرَءُوهُ يُرِيدُونَ بِهِ مَا عِنْدَ النَّاسِ، فَأَرِيدُوا اللَّهَ بِقِرَاءَتِكُمْ، وَأَرِيدُوهُ بِأَعْمَالِكُمْ، أَلا إِنِّي وَاللَّهِ مَا أُرْسِلُ عُمَّالِي إِلَيْكُمْ لِيَضْرِبُوا أَبْشَارَكُمْ، وَلا لِيَأْخُذُوا أَمْوَالَكُمْ، وَلَكِنْ أُرْسِلُهُمْ إِلَيْكُمْ لِيُعَلِّمُوكُمْ دِينَكُمْ وَسُنَّتَكُمْ، فَمَنْ فُعِلَ بِهِ شَيْءٌ سِوَى ذَلِكَ فَلْيَرْفَعْهُ إِلَيَّ، فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِذَنْ لَأُقِصَّنَّهُ مِنْهُ، فَوَثَبَ عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، أَوَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى رَعِيَّةٍ، فَأَدَّبَ بَعْضَ رَعِيَّتِهِ، أَئِنَّكَ لَمُقْتَصُّهُ مِنْهُ؟ قَالَ: إِي وَالَّذِي نَفْسُ عُمَرَ بِيَدِهِ، إِذَا لَأُقِصَّنَّهُ مِنْهُ، أني لَأُقِصَّنَّهُ مِنْهُ، وَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «يُقِصُّ مِنْ نَفْسِهِ»، ألا لَا تَضْرِبُوا الْمُسْلِمِينَ فَتُذِلُّوهُمْ، وَلا تُجَمِّرُوهُمْ فَتَفْتِنُوهُمْ، وَلا تَمْنَعُوهُمْ حُقُوقَهُمْ فَتُكَفِّرُوهُمْ، وَلا تُنْزِلُوهُمُ الْغِيَاضَ فَتُضَيِّعُوهُمْ.

ترجمة رجال الحديث

١- الدارقطني في"العلل"(٢٤١)(٢/٢٣٣).

٢- الحافظ المزي في"تهذيب الكمال في أسماء الرجال"(٧٥١٠)(٣٤/٧٨).

- إسماعيل: هو ابن علية، سبق ذكره.
- سعيد بن إياس الجريرى، ثقة، اختلط قبل موته بثلاث سنين، أخرج له الجماعة، ت: ١٤٤ هـ. (تقريب: ٢٢٧٣).
- أبو نضرة المنذر بن مالك العبدى، ثقة، أخرج له الجماعة إلا البخاري تعليقا، ت: ١٠٨ هـ. (تقريب: ٦٨٩٠).
- أبو فراس النهدى، قيل اسمه الربيع بن زياد الحارثى مقبول، أخرج له أبو داود والنسائي، (تقريب: ٨٣٠٦).

تخريج الحديث

هذا الحديث أخرجه أحمد والنسائي وغيره[1] من طريق سعيد بن إياس الجريري، عن أبي نضرة، عن أبي فراس، قال: خطبنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

بيان العلة الحديث مداره على أبي فراس النهدي، قال الذهبي في(ديوان الضعفاء:٥٠٠٠): «مجهول.» ،وفي(ميزان الاعتدال:١٠٥٠٤): «لا يعرف.» ونقل المزي عن أبي زرعة، قال: لا أعرفه. وقال ابن حجر: مقبول. أي أنه يحتاج إلى متابعة ليصح حديثه.

قلت: جاء لهذا الحديث متابعة من طريق إسحاق بن راهوايه عن جرير عن عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء قال كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه[2]، قلت: وعبد الملك بن أبي سليمان: «صدوق له أوهام.» (تقريب:٤١٨٤)، والإسناد منقطع لأن عطاء بن أبي رباح لم يدرك عمر بن الخطاب.

١- رواه أحمد(٤٠/١)، والنسائي في"السنن الكبرى"(٦٩٥٣)كتاب القسامة، القصاص من السلاطين والحاكم في"المستدرك"(٨٣٥٦) كتاب الفتن والملاحم، والطيالسي في"مسنده"(٥٤)، وابن أبي شيبة في"المصنف"(٣٢٩٢١) كتاب السير، ما يوصي به الإمام الولاة إذا بعثهم، وأبو يعلى في"المسند"(١٩٦)، والبيهقي في"السنن الكبرى" (١٦٠١٧،١٧٨٤٨،١٧٩٠٧) جماع أبواب صفة قتل العمد وشبه العمد، باب ما جاء في قتل الإمام وجرحه، وكتاب السير، باب الإمام لا يجمر بالغزى.، وفي"شعب الإيمان"(٢٣٧٩)، وفي"معرفة السنن والآثار"(١٥٩٥٠)، وابن الجارود في"المنتقى"(٨٤٤)، وسعيد بن منصور في"التفسير"(١٣٤)، والطحاوي في"شرح مشكل الآثار"(٢٦٥٨،٣٥٢٨)، وابن أبي الدنيا في"الأهوال"(٢٥٧)، وهناد بن السري في"الزهد"(باب: السمعة)، والآجري في"أخلاق أهل القرآن"(٢٦،٢٧)، والفِرْيابِي في"فضائل القرآن"(١٧٠،١٧١،١٧٢،١٧٣) وغيرهم.

٢- رواه ابن حجر في"المطالب العالية"(٢١١٨)(٦٢٨/٩).

** وجاء أيضا من طريق جرير عن ليث عن عطاء عن عمر بن الخطاب[1]، قلت: وليث هو ابن أبي سليم، وهو صدوق اختلط جدا، ولم يتميز حديثه فترك. (تقريب:٥٦٨٦) وعليه: فلا يُتكئ على متابعته.

** وجاء أيضا من طريق وكيع، عن مسعر، والمسعودي، عن القاسم بن عبد الرحمن، قال: كان عمرﷺ[2]. قلت: وهذا إسناد معضل. فإن القاسم بن عبد الرحمن: هو بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود، وهولم يدرك جده ابن مسعود. فكيف بعمر ﷺ.

** وجاء أيضا من طريق أمية بن خالد أخي هدبة بن خالد، حدثنا هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، عن أبيه قال: قام عمرﷺ.[3] وفيه هشام بن سعد، قال أحمد بن حنبل: وقد ذكر له هشام بن سعد ، فلم يرضه، وقال: ليس بمحكم للحديث. وقال عباس الدوري: عن يحيى بن معين: هشام بن سعد ضعيف. وقال أبو عبيد الآجري عن أبي داود: هشام بن سعد أثبت الناس في زيد بن أسلم. وقال النسائي: ضعيف الحديث. وقال في موضع آخر: ليس بالقوى. فيمكن أن يشهد الإسناد الأخير لحديث أبي فراس، فيصح به، والله اعلم.

الحديث التاسع والخمسون (انتفاء العلة للمتابعة)

٢٩٢- قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُيَسَّرٍ أَبُو سَعْدٍ الصَّاغَانِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَطَاءٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَوْسِ بْنِ الْحَدَثَانِ، قَالَ: كَانَ عُمَرُ يَحْلِفُ عَلَى أَيْمَانٍ ثَلَاثٍ يَقُولُ: «وَاللَّهِ مَا أَحَدٌ أَحَقَّ بِهَذَا الْمَالِ مِنْ أَحَدٍ، وَمَا أَنَا بِأَحَقَّ بِهِ مِنْ أَحَدٍ، وَاللَّهِ مَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ أَحَدٌ إِلَّا وَلَهُ فِي هَذَا الْمَالِ نَصِيبٌ إِلَّا عَبْدًا مَمْلُوكًا، وَلَكِنَّا عَلَى مَنَازِلِنَا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، وَقَسْمِنَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَالرَّجُلُ وَبَلَاؤُهُ فِي الْإِسْلَامِ، وَالرَّجُلُ وَقَدَمُهُ فِي الْإِسْلَامِ، وَالرَّجُلُ وَغَنَاؤُهُ فِي الْإِسْلَامِ، وَالرَّجُلُ وَحَاجَتُهُ، وَ وَاللَّهِ لَئِنْ بَقِيتُ لَهُمْ، لَيَأْتِيَنَّ الرَّاعِيَ بِجَبَلِ صَنْعَاءَ حَظُّهُ مِنْ هَذَا الْمَالِ وَهُوَ يَرْعَى مَكَانَهُ»

ترجمة رجال الحديث

- محمد بن ميسر أبو سعد الصاغاني، ضعيف ورمى بالإرجاء، أخرج له الترمذي فقط، من صغار أتباع التابعين. (تقريب: ٦٣٤٤).

١- رواه ابن حجر في"المطالب العالية"(٢١١٨).

٢- رواه أبو بكر الخلال في"السنة"(٦٠)ط.دار الراية.

٣- رواه ابن أبي عاصم في"الديات"(باب: القصاص من الضرب).

- محمد بن إسحاق بن يسار، صدوق يدلس، سبق ذكره.
- محمد بن عمرو بن عطاء القرشى، ثقة، أخرج له الجماعة، ت: ١٢٠ هـ. (تقريب: ٦١٨٧).
- مالك بن أوس بن الحدثان، له رؤية، أخرج له الجماعة، ت: ٩٢ هـ. (تقريب: ٦٤٢٦).

تخريج الحديث وبيان العلة

هذا الحديث ظاهره معل بعلتين:

الأولى:- محمد بن ميسر أبو سعد الصاغاني، وهو ضعيف، « قال بن معين: ضعيف. وقال عباس الدوري، عن يحيى بن معين: كان مكفوفا، وكان جهميا، وليس هو بشيء، كان شيطانا من الشياطين. وقال البخاري: فيه اضطراب. وقال النسائي: متروك الحديث. وقال في موضع آخر: ليس بثقة، ولا مأمون. وقال أبو زرعة: كان مرجئا، ولم يكن يكذب.

وقال الدارقطنى: ضعيف. وقال بن عدى: والضعف بين على رواياته. ولم يوثقه إلا أحمد فقال: صدوق.»[١]

الثانية:- عنعنة ابن إسحاق فإنه من المدلسين، وقد ذكره ابن حجر في"طبقات المدلسين" في الطبقة الرابعة، وقال: «صدوق مشهور بالتدليس عن الضعفاء والمجهولين ومن أشر منهم، وصفه بذلك أحمد بن حنبل و الدارقطني وغيرهم.»[٢]

قلت: أما العلة الأولى، فمنتفاة لمتابعة محمد بن سلمة الحراني لمحمد بن ميسر[٣].

وأما العلة الثانية، فمنتفاة أيضا بمتابعات ناقصة من طريق أيوب، عن عكرمة بن خالد عن مالك بن أوس بن الحدثان عن عمر.[٤]

ومن طريق ابن مهدي، عن عبد الله بن عمر، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن عمر.[٥]

ومن طريق هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن عمر.[١]

١- الحافظ المزي في "تهذيب الكمال"(٥٦٤٨)(٢٦/٥٣٥).

٢- الحافظ ابن حجر في"تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس"(٥١/١)(١٢٥)ط.مكتبة المنار.

٣- رواه أبو داود (٢٩٥٠)، والبيهقي في"السنن الكبرى"(١٢٩٧٢)ط.دار الكتب العلمية، وابن زنجويه في"الأموال"(٩٣٧).

٤- رواه النسائي في"المجتبى"(٤١٤٨)، وفي"السنن الكبرى"(٤٤٣٤)، عبد الرزاق في"جامع معمر بن راشد"(٢٠٠٤٠)، عبد الرزاق في"التفسير"(٣١٩٠)، وابن زنجويه في"الأموال"(٧٦٢،٨٤). وأبو عُبيد القاسم بن سلاّم في"الأموال"(٥٢٦،٤١).

٥- رواه ابن زنجويه في"الأموال"(٧٦١)، وأبو عُبيد القاسم بن سلاّم في"الأموال"(٥٢٥).

ومن طريق الزهري، عن مالك بن أوس بن الحدثان، عن عمر.[٢]

وهي الطرق التي ورد فيها لفظ المتن، وإلا أصل الحديث مشهور.

قلت: وعليه فالحديث صحيح لغيره، وقد ضعفة الشيخ شعيب الأرنؤوط. والله أعلم.

الحديث الستون (انتفاء العلة للمتابعة)

٣٠٨- قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ، أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، أَخْبَرَنَا الزُّبَيْرُ بْنُ الْخِرِّيتِ، عَنْ أَبِي لَبِيدٍ، قَالَ: خَرَجَ رَجُلٌ مِنْ طَاحِيَةَ مُهَاجِرًا، يُقَالُ لَهُ: بَيْرَحُ بْنُ أَسَدٍ، فَقَدِمَ الْمَدِينَةَ بَعْدَ وَفَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِأَيَّامٍ، فَرَآهُ عُمَرُ فَعَلِمَ أَنَّهُ غَرِيبٌ، فَقَالَ لَهُ: مَنْ أَنْتَ؟ قَالَ: مِنْ أَهْلِ عُمَانَ، قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَأَخَذَ بِيَدِهِ، فَأَدْخَلَهُ عَلَى أَبِي بَكْرٍ ﷺ، فَقَالَ: هَذَا مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ الَّتِي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنِّي لَأَعْلَمُ أَرْضًا يُقَالُ لَهَا عُمَانُ، يَنْضَحُ بِنَاحِيَتِهَا الْبَحْرُ، بِهَا حَيٌّ مِنَ الْعَرَبِ لَوْ أَتَاهُمْ رَسُولِي مَا رَمَوْهُ بِسَهْمٍ، وَلا حَجَرٍ».

ترجمة رجال الحديث

- يزيد بن هارون، سبق ذكره.
- جرير بن حازم، ثقة لكن فى حديثه عن قتادة ضعف، وله أوهام إذا حدث من حفظه، أخرج له الجماعة، ت: ١٧٠ هـ. (تقريب: ٩١١).
- الزبير بن الخريت البصرى، ثقة، أخرج له الجماعة إلا النسائي، من صغار التابعين. (تقريب: ١٩٩٣).
- أبو لبيد، لمازة بن زبار، صدوق فيه نصب، أخرج له أبو داود والترمذي وابن ماجة، من الوسطى من التابعين. (تقريب: ٥٦٨١).

تخريج الحديث وبيان العلة

هذا الحديث رواه أحمد وغيره[٣] من طريق جرير بن حازم، عن الزبير بن الخريت.. به.

١- رواه البيهقي في"السنن الكبرى"(١٣٠٠٢) جماع أبواب تفريق ما أخذ من أربعة أخماس الفيء غير الموجف عليه. باب ما جاء في قول أمير المؤمنين عمر ﷺ: ما من أحد من المسلمين إلا له حق في هذا المال.

٢- رواه البيهقي في"السنن الكبرى"(١٢٩٧٨) جماع أبواب تفريق ما أخذ من أربعة أخماس الفيء غير الموجف عليه، باب من قال: ليس للمماليك في العطاء حق.، وعبد الرزاق في"جامع معمر بن راشد"(٢٠٠٣٩).

٣-رواه أحمد(٤٤/١)، والحارث في"مسنده"(١٠٣٤)، وأبو نعيم في"معرفة الصحابة"(١٢٧٠)، والمروزي في "مسند أبي بكر"(١١٤)، وابن أبي عاصم في"الأحاد والمثاني"(٢٢٩٤)، والعقيلي في"الضعفاء" (١٥٧١).

وهذا الإسناد به علة خفية، وهي الانقطاع.

نقل المزي: « قال المفضل بن غسان الغلابي، عن سليمان بن حرب، عن جرير، عن الزبير بن الخريت، عن أبي لبيد، عن عمر أن النبي ﷺ ذكر عمان. قال الغلابي: ولم يلق أبو لبيد عمر بن الخطاب، ولكنه لقي على بن أبي طالب.»[1]

وعليه فالإسناد ضعيف منقطع، لا يصح من حديث عمر بن الخطاب ﵁. كما قال الشيخ شعيب الأرنؤوط، وخلافا للشيخ أحمد شاكر، ولكن الحديث له متابعات كما في صحيح مسلم وغيره من حديث أبي برزة الأسلمي ﵁ [2]، فيكون المتن صحيح لغيره، خلافا للشيخ شعيب الأرنؤوط، وللشيخ أحمد شاكر، والله أعلم.

الحديث الحادي والستون (الانقطاع)

٣١١- قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا رَوْحٌ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، أَخْبَرَنِي مَالِكٌ، قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَبْدُ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ: وحَدَّثَنَا مُصْعَبٌ الزُّبَيْرِيُّ، حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أُنَيْسَةَ، أَنَّ عَبْدَ الْحَمِيدِ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدِ بْنِ الْخَطَّابِ أَخْبَرَهُ عَنْ مُسْلِمِ بْنِ يَسَارٍ الْجُهَنِيِّ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ سُئِلَ عَنْ هَذِهِ الْآيَةِ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّاتِهِمْ...﴾ الْآيَةَ، فَقَالَ عُمَرُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ عَنْهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: " إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ ثُمَّ مَسَحَ ظَهْرَهُ بِيَمِينِهِ، وَاسْتَخْرَجَ مِنْهُ ذُرِّيَّةً، فَقَالَ: خَلَقْتُ هَؤُلَاءِ لِلْجَنَّةِ وَبِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ يَعْمَلُونَ، ثُمَّ مَسَحَ ظَهْرَهُ، فَاسْتَخْرَجَ مِنْهُ ذُرِّيَّةً، فَقَالَ: خَلَقْتُ هَؤُلَاءِ لِلنَّارِ وَبِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ يَعْمَلُونَ "، فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَفِيمَ الْعَمَلُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ إِذَا خَلَقَ الْعَبْدَ لِلْجَنَّةِ اسْتَعْمَلَهُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، حَتَّى يَمُوتَ عَلَى عَمَلٍ مِنْ أَعْمَالِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، فَيُدْخِلَهُ بِهِ الْجَنَّةَ، وَإِذَا خَلَقَ الْعَبْدَ لِلنَّارِ اسْتَعْمَلَهُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ، حَتَّى يَمُوتَ عَلَى عَمَلٍ مِنْ أَعْمَالِ أَهْلِ النَّارِ فَيُدْخِلَهُ بِهِ النَّارَ»

ترجمة رجال الحديث

١- الحافظ المزي في "تهذيب الكمال"(٥٠١٣)(٢٤/٢٥٠).

٢- رواه أحمد(٤٢٣/٣)(٤٢٠/٤)، ومسلم(٢٥٤٤/٢٢٨) كتاب فضائل الصحابة رضي الله تعالى عنهم، باب فضل أهل عمان.، وغيرهما.

- روح بن عبادة بن العلاء، ثقة فاضل له تصانيف، أخرج له الجماعة، ت: ٢٠٥ هـ. (تقريب: ١٩٦٢).
- مصعب بن عبد الله بن مصعب الزبيري، صدوق عالم بالنسب، أخرج له النسائي وابن ماجة، ت: ٢٣٦ هـ. (تقريب: ٦٦٩٣).
- إسحاق هو: بن سليمان الرازى – صرح بذلك في رواية المستدرك – ثقة فاضل، أخرج له الجماعة، ت: ٢٠٠ هـ. (تقريب: ٣٥٧).
- مالك بن أنس بن مالك الأصبحى الحميرى، إمام دار الهجرة، رأس المتقنين، وكبير المتثبتين، أخرج له الجماعة، ت: ١٧٩ هـ. (تقريب: ٦٤٢٥).
- زيد بن أبي أنيسة،ثقة له أفراد،أخرج له الجماعة،ت: ١١٩ هـ.(تقريب:٢١١٨)
- عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب، ثقة، أخرج له الجماعة، (تقريب: ٣٧٧٠).
- مسلم بن يسار الجهنى، مقبول، أخرج له الاربعة إلا ابن ماجة (تقريب:٦٦٥٤).

تخريج الحديث

هذا الحديث أخرجه أحمد وغيره[1] كلهم من حديث مالك، عن زيد بن أنيسة، أن عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب، أخبره عن مسلم بن يسار الجهني، أن عمر.

بيان العلة قال الترمذي في تعليقه على الحديث: « ومسلم بن يسار لم يسمع من عمر، وقد ذكر بعضهم في هذا الإسناد بين مسلم بن يسار وبين عمر رجلا. »[2]

وقال أبو زرعة الرازي: « حديثه عن عمر مرسل. وقال أبو حاتم: لم يسمع من عمر، بينهما نعيم بن ربيعة. »[1]

١- رواه مالك في الموطأ(٢) ــ رواية يحيى بن يحيى الليثي ــ، أبو داود(٤٧٠٣)كتاب السنة، باب في القدر.، والترمذي(٣٠٧٥) أبواب تفسير القرآن، باب: ومن سورة الأعراف.، والنسائي في"السنن الكبرى"(١١١٢٦)كتاب التفسير، سورة الأعراف قوله تعالى:{وإذ أخذ ربك من بني آدم من ظهورهم}.، وابن حبان في"صحيحه" (٦١٦٦) باب بدء الخلق، ذكر إخراج الله جل وعلا من ظهر آدم ذريته.، والحاكم في"المستدرك" (٧٤،٣٢٥٦،٤٠٠١)كتاب الإيمان، وكتاب التفسير، وكتاب تواريخ المتقدمين من الأنبياء والمرسلين.، والدارمي في"الرد على الجهمية"(٢٥٧)، والبيهقي في"القضاء والقدر"(٦٠،٦١)، وفي"الأسماء والصفات"(٧١٠)، والطحاوي في"مشكل الآثار"(٣٨٨٦)، والآجري في"الشريعة"(٣٢٤)، والفريابي في"القدر"(٢٧)، وابن أبي عاصم في"السنة"(١٩٦،٢٠١)، وابن بطة في"الإبانة"(١٣١٣)، واللالكائي في" شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة" (٩٩٠).

٢- الترمذي في"السنن"(٣٠٧٥) أبواب تفسير القرآن، باب: ومن سورة الأعراف.

وقد أخرج أبو داود هذا الحديث بزيادة نعيم بن ربيعة، فقد رواه عمر بن جعثم القرشي، قال: حدثني زيد بن أبي أنيسة، عن عبد الحميد بن عبد الرحمن، عن مسلم بن يسار، عن نعيم بن ربيعة، قال: كنت عند عمر بن الخطاب[٢] ، وتابع عمر بن جعثم على هذه الزيادة يزيدُ بنُ سنان الرهاوي، وخالدُ بنُ أبي يزيد[٣].

قلت: وعمر بن جعثم قال عنه ابن حجر: «مقبول.» (تقريب: ٤٨٧٢)، ويزيد بن سنان الرهاوي، هو أبو فروة، «ضعيف.» (تقريب: ٧٧٢٧). ولكن خالد بن أبي يزيد، ثقة. فلا يرتقي اجتماع هؤلاء الثلاثة على مقارعة الإمام مالك، ولكن رجح الإمام الدارقطني[٤]، وأبو حاتم الرازي[٥]، رواية الثلاثة على رواية مالك، بل ذكرها الدارقطني في كتابه "الأحاديث التي خولف فيها مالك"، وأشار إلى ترجيح رواية الآخرين على رواية مالك، فقال: ومسلم بن يسار لم يسمع من عمر، ولا زامانه.[٦]

قلت: وهذا إشكال كبير: أن يرجح رواية هؤلاء على رواية مالك،

ولكن قال ابن كثير: « وقال الحافظ الدارقطني: وقد تابع عمر بن جعثم يزيد بن سنان أبو فروة الرهاوي، وقولهما أولى بالصواب من قول مالك، والله أعلم. قلت: الظاهر أن الإمام مالكا إنما أسقط ذكر نعيم بن ربيعة عمدا لما جهل حال نعيم بن ربيعة ولم يعرفه، فإنه غير معروف إلا في هذا الحديث، ولذلك يسقط ذكر جماعة ممن لا يرتضيهم، ولهذا يرسل كثيرا من المرفوعات ويقطع كثيرا من الموصولات، والله أعلم.»[٧]

وعلق الشيخ الألباني على قول ابن كثير فقال: قلت: وهذه فائدة عزيزة هامة من قبل هذا الحافظ النحرير. فعض عليها بالنواجذ.

قلت: وعليه فالحديث فيه زيادة نعيم بن ربيعة، ومدار هذا الحديث عليه، وعلى مسلم بن يسار، وهما مقبولان يحتاجان إلى متابعات أو شواهد تشهد لهما، وقد جاء لهما متابعات.

١- عبد الرحمن بن أبي حاتم في"المراسيل"(٧٨٦،٧٨٧).

٢- رواه أبو داود(٤٧٠٤) كتاب السنة، باب في القدر.

٣- رواه الطحاوي في"مشكل الآثار"(٣٢٧١).

٤- الدارقطني في"العلل"(٢٣٥)(٢/٢٢١).

٥- عبد الرحمن بن أبي حاتم في"المراسيل"(٧٨٧).

٦- الدارقطني في"الأحاديث التي خولف فيها مالك بن أنس"(٨٠).

٧- ابن كثير في"التفسير"(٣/٥٠٣)ط.دار طيبة.

فجملة « إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ ثُمَّ مَسَحَ ظَهْرَهُ بِيَمِينِهِ، وَاسْتَخْرَجَ مِنْهُ ذُرِّيَّةً.. »
لها شاهد من حديث أبي هريرة[1]. وفي إسناده هشام بن سعد، وهو صدوق له أوهام.
وشاهد من حديث ابن عباس[2]، وفي الإسناد علي بن زيد بن جدعان، وهو ضعيف. كما مر، ولكن تصح بمجموع ذلك. والله أعلم.
وباقي الحديث يشهد له حديث علي بن أبي طالب ﷺ قَالَ: كُنَّا فِي جَنَازَةٍ فِي بَقِيعِ الْغَرْقَدِ، فَأَتَانَا رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَقَعَدَ وَقَعَدْنَا حَوْلَهُ، وَمَعَهُ مِخْصَرَةٌ فَنَكَّسَ فَجَعَلَ يَنْكُتُ بِمِخْصَرَتِهِ، ثُمَّ قَالَ: «مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ، مَا مِنْ نَفْسٍ مَنْفُوسَةٍ، إِلَّا وَقَدْ كَتَبَ اللهُ مَكَانَهَا مِنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، وَإِلَّا وَقَدْ كُتِبَتْ شَقِيَّةً أَوْ سَعِيدَةً» قَالَ فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللهِ أَفَلَا نَمْكُثُ عَلَى كِتَابِنَا، وَنَدَعُ الْعَمَلَ؟ فَقَالَ: «مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ السَّعَادَةِ، فَسَيَصِيرُ إِلَى عَمَلِ أَهْلِ السَّعَادَةِ، وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ، فَسَيَصِيرُ إِلَى عَمَلِ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ» فَقَالَ: «اعْمَلُوا فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ، أَمَّا أَهْلُ السَّعَادَةِ فَيُيَسَّرُونَ لِعَمَلِ أَهْلِ السَّعَادَةِ، وَأَمَّا أَهْلُ الشَّقَاوَةِ فَيُيَسَّرُونَ لِعَمَلِ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ»، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى، وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى، فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى، وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى، وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَى﴾ »[3]
وعليه فالحديث صحيح لغيره، كما قال الشيخ شعيب جزاه الله خيرا. والله أعلم.

الحديث الثاني والستون (جهالة راو)

٣١٣- قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا رَوْحٌ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ عَتِيقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَابَيْهِ، عَنْ بَعْضِ بَنِي يَعْلَى، عَنْ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ، قَالَ: طُفْتُ مَعَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فَاسْتَلَمَ الرُّكْنَ، قَالَ يَعْلَى: فَكُنْتُ مِمَّا يَلِي الْبَيْتَ، فَلَمَّا بَلَغْتُ الرُّكْنَ الْغَرْبِيَّ الَّذِي يَلِي الْأَسْوَدَ، جَرَرْتُ بِيَدِهِ لِيَسْتَلِمَ، فَقَالَ: مَا شَأْنُكَ؟ فَقُلْتُ: أَلَا تَسْتَلِمُ؟ قَالَ: أَلَمْ تَطُفْ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ فَقُلْتُ: بَلَى، فَقَالَ: «أَفَرَأَيْتَهُ يَسْتَلِمُ

١- رواه الترمذي(٣٠٧٦) أبواب تفسير القرآن، باب: ومن سورة الأعراف.، والحاكم في"المستدرك" (٣٢٥٧،٤١٣٢)كتاب التفسير، وكتاب تواريخ المتقدمين من الأنبياء والمرسلين.، وأبو يعلى في"المسند"(٦٦٥٤).

٢- رواه أحمد(٢٩٨/١،٣٧١)، وأبو يعلى في"المسند"(٢٧١٠)، والطبراني في"المعجم الكبير"(٢١٤/١٢)، وأبو الشيخ الأصبهاني في"العظمة"(١٥٥٠/٥) خلق آدم وحواء عليهما الصلاة والسلام.

٣- رواه البخاري(٤٩٤٩)كتاب تفسير القرأن، باب{فسنيسره للعسرى} ومواضع أخر، ومسلم(٢٦٤٧)كتاب القدر، باب كيفية خلق الآدمي في بطن أمه وكتابة رزقه وأجله وعمله وشقاوته وسعادته. وغيرهما.

هَذَيْنِ الرُّكْنَيْنِ الْغَرْبِيَّيْنِ» قَالَ: فَقُلْتُ: لَا، قَالَ: أَفَلَيْسَ لَكَ فِيهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ؟ قَالَ: قُلْتُ: بَلَى، قَالَ: فَانْفُذْ عَنْكَ.

ترجمة رجال الحديث

- روح بن عبادة بن العلاء، ثقة فاضل له تصانيف، سبق ذكره.
- عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، ثقة فقيه فاضل وكان يدلس و يرسل، أخرج له الجماعة ، ت: ١٥٠ هـ. (تقريب:٤١٩٣).
- سليمان بن عتيق الحجازي، صدوق، أخرج له مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجة، طبقة تلي الوسطى من التابعين، (تقريب: ٢٥٩٣).
- عبد الله بن باباه، ويقال: بابيه، ثقة، أخرج له مسلم والأربعة، من الوسطى من التابعين، (تقريب: ٣٢٢٠).
- يعلى بن أمية، صحابي مشهور، ت: ٤٠ وبضع هـ. (تقريب: ٧٨٣٩).

تخريج الحديث

هذا الحديث رواه هكذا روح بن عبادة[١]، وتابعه عبد الرزاق بن همام الصنعاني[٢]، وأبو عاصم النبيل الضحاك بن مخلد[٣]، وسعيد بن سالم القداح[٤]، وتابعهم محمد بن بكر البرساني[٥]، فوافقهم في الإسناد، ولكن وهم في المتن، فجعل عثمان بن عفان مكان عمر.

ولكن خالف هؤلاء يحيى بن سعيد القطان، فرواه عن ابن جريج عن سليمان بن عتيق عن عبد الله بن بابيه عن يعلى بن أمية عن عمر بن الخطاب. مباشرة بدون ذكر لبعض بني يعلى، ولا شك أن رواية الجماعة أصح من رواية القطان.

بيان العلة

١- رواه الخطيب البغدادي في"المتفق والمفترق للخطيب البغدادي"(٦٢٢).

٢- رواه أحمد(٢٢٢/٤)، وعبد الرزاق في"المصنف"(٨٩٤٥) كتاب المناسك، باب الاستلام في غير طواف، وهل يستلم غير متوضئ؟، والضياء المقدسي في "الأحاديث المختارة"(٢٩٨)، والفاكهي في"أخبار مكة"(١٨٤).

٣- رواه البيهقي في"السنن الكبرى"(٩٢٤٢) جماع أبواب دخول مكة، باب الركنين اللذين يليان الحجر.

٤- رواه الأزرقي في"أخبار مكة"(باب: استلام الركنين الغربيين اللذين يليان الحجر).

٥- رواه أحمد(٧٠/١).

قلت: يظهر من رجال الإسناد أن هذا الحديث في إسناده مجهول العين، لذا قال ابن عبد الهادي: «هذا الحديث لم يخرجه أحد من أهل السنن، وفي صحته نظر.»[١]

ولكن قال ابن كثير: « وهذا إسناد جيد أيضا، وليس هو في شيء من الكتب الستة، وجهالة ابن يعلى بن أمية لا تضر لأنهم كلهم ثقات، وقد رواه الإمام أحمد أيضا عن يحيى عن ابن جريح عن سليمان عن عبد الله ابن بابيه عن يعلى بن أمية نفسه، فالله أعلم.»[٢]

قلت: بل جهالة بعض بني يعلى تضر، فليس فيهم من وثقه الأئمة إلا صفوان بن يعلى، ولكن عثمان، وعبد الرحمن، ومحمد أبناء يعلى مجهولي الحال، ثم إن رواية يحيى بن سعيد القطان مرجوحة شاذة، والمحفوظ رواية الجماعة.

ولقد جاء للحديث متابعة من طريق عطاء بن أبي رباح عن يعلى بن أمية عن عمر بن الخطاب[٣]، ولكن لا يفرح بها، لأنها من طريق محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، وهو ضعيف، ولا سيما في عطاء.

قال أحمد بن حنبل: «كان سيء الحفظ، مضطرب الحديث، وقال: ابن أبي ليلى ضعيف، وفي عطاء أكثر خطأ.»[٤]

وعليه فقول الحافظ بن الهادي أرجح في مقابل قول الحافظ بن كثير، والله أعلم.

الحديث الثالث والستون (نكارة الإسناد)

٣٢٦- قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا دُجَيْنٌ أَبُو الْغُصْنِ بَصْرِيٌّ، قَالَ: قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ فَلَقِيتُ أَسْلَمَ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فَقُلْتُ: حَدِّثْنِي عَنْ عُمَرَ، فَقَالَ: لَا أَسْتَطِيعُ أَخَافُ أَنْ أَزِيدَ أَوْ أَنْقُصَ كُنَّا إِذَا قُلْنَا لِعُمَرَ حَدِّثْنَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: أَخَافُ أَنْ أَزِيدَ حَرْفًا أَوْ أَنْقُصَ، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ فَهُوَ فِي النَّارِ»

ترجمة رجال الحديث

- أبو سعيد: هو عبد الرحمن بن مهدي، سبق ذكره.

١- أحمد بن عبد الهادي الحنبلي في" تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق"(٢١٨٨)(٣/٥٠٤)ط.أضواء السلف.

٢- الحافظ إسماعيل بن كثير في" مسند الفاروق"(٣١٦/١)ط.دار الوفاء.

٣- ابن أبي شيبة في"المصنف"(١٤٩٩١)كتاب الحج، فيما يستلم من الأركان.، والطبراني في"الأوسط"(٥٠٥٣).

٤- الحافظ المزي في "تهذيب الكمال"(٥٤٠٦)(٦٢٢/٢٥).

- دجين بن ثابت، أبو الغصن، «ضعفه أبو حاتم، وأبو زرعة، والدارقطني، وقال ابن حبان: قليل الحديث منكر الرواية، ووهمه ابن معين، وقال النسائي: ليس بثقة»[١]
- أسلم القرشى العدوى، سبق ذكره.

تخريج الحديث

هذا الحديث رواه أحمد و غيره[٢] من هذا الطريق.

بيان العلة قلت: مدار الحديث على دجين بن ثابت، وهو ضعيف كما مر. ولكن جاء له متابعة من طريق ابن إدريس، عن أشعث بن سوار، عن الشعبي، عن قرظة بن كعب، عن عمر ﷺ[٣]

قلت: وفيه أشعث بن سوار، وهو ضعيف. (تقريب: ٥٢٤).

وله طريق أخر من حديث قيس بن حفص الدارمي، قال: حدثنا خالد بن عبد الله، عن يحيى بن عبيد الله التيمي عن أبيه عن أبي هريرة، عن عمر ﷺ.[٤]

قلت: وفيه يحيى بن عبد الله بن موهب التيمي. « وهو متروك. رماه الحاكم بالوضع. » (تقريب: ٧٥٩٩)، وقال ابن حجر أيضا في"تهذيب التهذيب": « قال الحاكم: روى عن أبيه عن أبي هريرة نسخة أكثرها مناكير.» [٥]

وعليه فلا يفرح بمتابعته ولا بمتابعة أشعث بن سوار.

ولكن للحديث علة أخري هي أخفى مما ذكرنا، وهي: أن دجين بن ثابت لم يدرك مولى عمر بن الخطاب، ولكن مولى عمر بن عبد العزيز، فكان يهم ويلقنونه مولى عمر بن الخطاب، فيتلقن ويرويه على الوهم، وهو لا يدري.

١- الحافظ ابن حجر في"تعجيل المنفعة"(١/١١٩).

٢- رواه أبو يعلى في مسند(٢٥٩،٢٦٠)، والقضاعي في"مسند الشهاب"(٥٦٣)، والطحاوي في"شرح مشكل الآثار"(٣٨٠)، والطبراني في جزء "طرق حديث من كذب علي متعمدا"(٣)، وأبو نعيم في"معرفة الصحابة"(٨٧٢)، والعقيلي في"ضعفاء الرجال"(٤٧٥)، وغيرهم.

٣- رواه الطبراني في جزء "طرق حديث من كذب علي متعمدا"(٥).

٤- رواه الطبراني في جزء "طرق حديث من كذب علي متعمدا"(٤).

٥- الحافظ ابن حجر في "تهذيب التهذيب"(١١/٢٥٣).

قال البخاري: « قَالَ عليٌّ: سئل عَبد الرَّحمَن، عَنْ دجين؟ فقال: قَالَ لنا أول مَرَّة: حدَّثني مَولًى لعُمَر بْن عَبد العزيز، لم يدرك عُمر بْن الخَطّاب، فتركه، فما زالوا يلقنونه حتى قَالَ: أَسلم مَولَى عُمر بْن الخَطّاب، فلا يُعتد به، وكَانَ يتوهمه، ولا يدري ما هو. »[1]

وعليه: فالإسناد منكر، ولكن الحديث صحيح كما هو معلوم، بل متواتر، والله أعلم.

الحديث الرابع والستون (ضعف المدار مع كثرة الطرق)

٣٢٧- قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، مَوْلَى آلِ الزُّبَيْرِ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَالَ فِي سُوقٍ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، بِيَدِهِ الْخَيْرُ، يُحْيِي وَيُمِيتُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، كَتَبَ اللَّهُ لَهُ بِهَا أَلْفَ أَلْفِ حَسَنَةٍ، وَمَحَا عَنْهُ بِهَا أَلْفَ أَلْفِ سَيِّئَةٍ، وَبَنَى لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ».

ترجمة رجال الحديث

- أبو سعيد، عبد الرحمن بن مهدي، سبق ذكره.
- حماد بن زيد بن درهم، ثقة ثبت فقيه، أخرج له الجماعة، ت: ١٧٩ هـ. (تقريب: ١٤٩٨).
- عمرو بن دينار البصرى، قهرمان آل الزبير، ضعيف، أخرج له الترمذي وابن ماجة، (تقريب: ٥٠٢٥).
- سالم بن عبد الله بن عمر، عبد الله بن عمر ، سبق ذكرهما.

تخريج الحديث وبيان العلة هذا الحديث روي على أوجه كثيرة:-

الوجه الأول:- عمرو بن دينار وهو قهرمان آل الزبير، عن سالم بن عبد الله بن عمر، عن أبيه، عن جده عمر بن الخطاب[2]، وهذا الطريق مداره على عمرو بن دينار وهو قهرمان آل الزبير، «قال يحيى بن

١- البخاري في"التاريخ الكبير"(٨٨٥)، العقيلي في"ضعفاء الرجال"(٤٧٥)، وابن عدي في"الكامل"(٦٤١)، وابن حبان في"المجروحين"(٣٣٠).

٢- رواه الترمذي(٣٣٢٩)أبواب الدعوات، باب ما يقول إذا دخل السوق.، وابن ماجة(٢٢٣٥) كتاب التجارات، باب الأسواق ودخولها.، والطيالسي في"مسنده"(١٢)، والبزار في"مسنده"(١٢٥)، والطبراني في"الدعاء" (٧٩١،٧٨٩)، والبغوي في"شرح السنة"(١٣٣٨)، وابن السني في "عمل اليوم والليلة"(١٨٢)، ، وابن بشران في"الأمالي"(٦٨٣)، والرامهرمزي في"المحدث الفاصل"(٣٣٢/١)، وأبو الشيخ في"طبقات المحدثين في أصبهان والواردين عليها"(باب: محمد بن يحيى المكي)، والشجري في"ترتيب الأمالي الخميسية"(٤٠)، وغيرهم.

معين: ذاهب، وقال أيضا: ليس بشيء. وقال أحمد بن حنبل: ضعيف، منكر الحديث. وقال عمرو بن علي: ضعيف الحديث؛ روى عن سالم عن ابن عمر عن النبي ﷺ أحاديث منكرة. وقال أبو زرعة: واهي الحديث. وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث؛ روى عن سالم بن عبد الله عن أبيه غير حديث منكر، وعامة حديثه منكر. وقال البخاري: فيه نظر.»[1]

الوجه الثاني:- من طريق أبي خالد الأحمر، عن المهاجر بن حبيب قال: سمعت سالم بن عبد الله بن عمر يقول: سمعت ابن عمر يقول: سمعت عمر[2]

وهذا إسناد ظاهره يشهد لحديث عمرو بن دينار مولى آل الزبير، ولكن له علة خفية ذكرها علي بن المديني.

قال ابن كثير: « قال علي بن المديني في "مسند عمر": وأما حديث مهاجر عن سالم فيمن دخل السوق، فإن مهاجر بن حبيب ثقة من أهل الشام، ولم يلقه أبو خالد الأحمر، وإنما روى عنه ثور بن يزيد والأحوص بن حكيم وفرج بن فضالة وأهل الشام، وهذا حديث منكر من حديث مهاجر من أنه سمع سالما، وإنما روى هذا الحديث شيخ لم يكن عندهم بثبت، يقال له: عمرو بن دينار قهرمان آل الزبير. حدثناه زياد بن الربيع عنه.. به، فكان أصحابنا ينكرون هذا الحديث أشد الإنكار لجودة إسناده. »[3]

الوجه الثالث:- عبد الله بن وهب، أخبرني عمر بن محمد بن زيد، حدثني رجل، بصري، عن سالم بن عبد الله، عن أبيه، عن جده[4]، وقال الحاكم عقبه: ورواه إسماعيل بن عياش، عن عمر بن محمد بن زيد، عن سالم بن عبد الله.

قلت: ورواية عبد الله بن وهب أرجح من رواية إسماعيل بن عياش، والحديث حديثه، فهو أولى بالحفظ من إسماعيل بن عياش.

وعليه فالحديث معل بعلة ظاهرة وهي جهالة الرجل البصري، ولكن هناك علة خفية وهي أن الرجل المجهول هو عمرو بن دينار. قال الدارقطني: « وروي عن عمر بن محمد بن زيد، قال: حدثني رجل من

١- الحافظ المزي في "تهذيب الكمال"(٤٣٦١)(١٣/٢٢).

٢- رواه الطبراني في"الدعاء"(٧٩٣)، وأحمد بن حنبل في"الزهد"(١١٩٢)، وأبو الفضل الزهراني في"جزء حديثي"(١٥٦).

٣- الحافظ ابن كثير في "مسند الفاروق"(٦٤٢/٢).

٤- رواه الحاكم في"المستدرك"(١٩٧٤) كتاب الدعاء، والتكبير، والتهليل، والتسبيح والذكر.

أهل البصرة مولى قريش، عن سالم. فرجع الحديث إلى عمرو بن دينار، وهو ضعيف الحديث لا يحتج به. »[1]

الوجه الرابع:- أزهر بن سنان قال: حدثنا محمد بن واسع، قال: قدمت مكة فلقيني أخي سالم بن عبد الله بن عمر، فحدثني، عن أبيه، عن جده. [2]

قلت: وهذا الطريق مداره على أزهر بن سنان، ونقل المزي « قال أبو أحمد بن عدى: أحاديثه صالحة ليست بالمنكرة جدا وأرجو أن لا يكون به بأس.ولكن قال أبو بكر بن أبي خيثمة عن يحيى: ليس بشيء. وقال أبو جعفر العقيلي: في حديثه وهم.»[3]

ونقل ابن حجر «وقال أبو غالب الأزدي: ضعفه على بن المديني جدا في حديث رواه عن ابن واسع. وقال الساجى: فيه ضعف. وذكره ابن شاهين في"الضعفاء"»[4]

ولكن مع هذا فإن له علة خفية، وقد بين ذلك العقيلي فقال: « روى أزهر بن سنان، عن محمد بن واسع، عن سالم بن عبد الله بن عمر، عن أبيه، حديث الذكر في السوق ، ورواه إبراهيم بن حبيب بن الشهيد، حدثنا يزيد صاحب الجواليق، عن محمد بن واسع، عن سالم، قوله، وهذا أولى. »[5]

الوجه الخامس:- ضرار عن الدراوردي عن أبي عبد الله الفراء عن سالم بن عبد الله عن أبيه عن جده[6]

قلت: وفي الإسناد ضرار بن صرد. قال المزي: « يحيى بن معين يقول: بالكوفة كذابان، أبو نعيم النخعي، وأبو نعيم ضرار بن صرد. وقال البخاري، والنسائي: متروك الحديث. وقال النسائي في موضع آخر: ليس بثقة. وقال الحسين بن محمد بن زياد القباني: تركوه. وقال أبو حاتم: صدوق، صاحب قرآن

١- الدارقطني في"العلل"(١٠١)(٢/٤٨).

٢- رواه الترمذي(٣٤٢٨) أبواب الدعوات، باب ما يقول إذا دخل السوق.، والدارمي في"مسنده"(٢٧٣٤) ومن كتاب الاستئذان، باب: ما يقول إذا دخل السوق والحاكم في"المستدرك"(١٩٧٤)كتاب الدعاء، والتكبير، والتهليل، والتسبيح والذكر، وعبد بن حميد في"مسنده"(٢٨)، والضياء المقدسي في "المختارة"(١٨٦،١٨٧،١٨٨) ، والطبراني في"الدعاء"(٧٩٢)، وأبو نعيم في"حلية الأولياء"(ترجمة: محمد بن واسع)، والعقيلي في"ضعفاء الرجال"(١٦٥)(١/١٣٣)، وغيرهم.

٣- الحافظ المزي في "تهذيب الكمال"(٣٠٩)(٢/٣٢٦).

٤- الحافظ ابن حجر في "تهذيب التهذيب"(١/٢٠٤).

٥- العقيلي في"ضعفاء الرجال"(١٦٥)(١/١٣٣).

٦- البخاري في"التاريخ الكبير"(٤٣٠)(٩/٥٠).

و فرائض، يكتب حديثه، ولا يحتج به. وقال الحاكم أبو أحمد: ليس بالقوى عندهم. وقال الدارقطني: ضعيف.»[١]

وفي الإسناد أبو عبد الله الفراء. لا يعرف من هو، أي مجهول، ذكره البخاري في التاريخ الكبير ولم يذكر فيه شيء.

وعليه فإن هذا الإسناد لا يمكن بحال أن يشهد لهذا الحديث، والله أعلم.

الوجه السادس:- يحيى بن سليم، عن عمران بن مسلم، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر مرفوعا.[٢]

قلت: وفي الإسناد يحيى بن سليم. نقل ابن حجر « وقال العجلي: ثقة. وقال يعقوب بن سفيان: سني، رجل صالح، وكتابه لا بأس به، وإذا حدث من كتابه فحديثه حسن، وإذا حدث حفظا فتعرف وتنكر. وقال النسائي في "الكنى": ليس بالقوى. وقال العقيلي: قال أحمد بن حنبل: أتيته فكتبت عنه شيئا، فرأيته يخلط في الأحاديث فتركته. وقال الساجى: صدوق يهم في الحديث، وأخطأ في أحاديث رواها عبيد الله بن عمر، لم يحمده أحمد. وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالحافظ عندهم. وقال الدارقطني: سيء الحفظ.»[٣]

ولكن له متابع من حديث مسروق بن المرزبان، ثنا حفص بن غياث، عن هشام بن حسان، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر. فانتفت تلك العلة بهذه المتابعة،

ولكن هناك علة خفية، قال الترمذي: « سألت محمدا عن هذا الحديث؟ فقال: هذا حديث منكر.

قلت له: من عمران بن مسلم هذا ؟ هو عمران القصير؟

قال: لا. هذا شيخ منكر الحديث. »[٤]

ولكن بين أبن أبي حاتم وجه النكارة فقال: « وهذا الحديث هو خطأ؛ إنما أراد: عمران بن مسلم، عن عمرو بن دينار، قهرمان آل الزبير، عن سالم، عن أبيه، فغلط وجعل بدل عمرو: عبد الله بن دينار، وأسقط سالما من الإسناد. »[١]

١- الحافظ المزي في "تهذيب الكمال"(٢٠٣٢)(٣٠٣/١٣).

٢- رواه الحاكم في"المستدرك"(١٩٧٦) كتاب الدعاء، والتكبير، والتهليل، والتسبيح والذكر، والترمذي في"العلل الكبير"(٦٧٤)ط. عالم الكتب ،مكتبة النهضة العربية.

٣- الحافظ ابن حجر في "تهذيب التهذيب"(٢٢٦/١١).

٤- الترمذي في"العلل الكبير"(٦٧٤)ط. عالم الكتب ،مكتبة النهضة العربية.

الوجه السابع:- علي بن يزيد الصدائي، عن خارجة بن مصعب، عن زيد بن أسلم، عن عبد الله بن عمر مرفوعا[٢]

قلت: وفيه خارجة بن مصعب. نقل ابن حجر: «متروك وكان يدلس عن الكذابين »[٣]،

ولكن هناك متابعة من طريق سعيد بن صلح، عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن ابن عمر[٤]، قلت: فيه عبد الرحمن بن زيد بن أسلم. نقل ابن حجر:« قال ابن حبان: كان يقلب الأخبار وهو لا يعلم، حتى كثر ذلك في روايته من رفع المراسيل، وإسناد الموقوف، فاستحق الترك. قال الساجى: وهو منكر الحديث.وقال ابن سعد: كان كثير الحديث، ضعيفا جدا. وقال ابن الجوزي: أجمعوا على ضعفه. وقال ابن خزيمة: ليس هو ممن يحتج أهل العلم بحديثه لسوء حفظه. وقال الطحاوي: حديثه عند أهل العلم بالحديث في النهاية من الضعف. وقال الحاكم، وأبو نعيم: روى عن أبيه أحاديث موضوعة.»[٥]

وعليه فلا يصلح هذا الإسناد أن يتابع حديثنا، والله أعلم.

الوجه الثامن:- و ذكر ابن حجر: « أن الدارقطني أخرج في"غرائب مالك": من طريق مخلد بن القاسم أبي مقاتل السمرقندي عن مالك عن سمي، عَن أبي صالح ..مرفوعا »[٦]

قلت: ثم عقب الدارقطني فقال: مرسل، وهو غير محفوظ عن مالك، وَلا عن سمي، ومخلد ضعيف ومن دونه.

الوجه التاسع:- وللحديث شاهد من طريق الحجاج بن أرطأة، عن نهشل بن سعيد، عن الضحاك بن مزاحم، عن ابن عباس.

قلت: ولكن فيه نهشل بن سعيد. وهو متروك، كذبه ابن راهويه. فلا يفرح به، والله أعلم

١- "علل الحديث" لابن أبي حاتم(٢٠٣٨)(٥/٣٥١).

٢- الخطيب البغدادي في"تلخيص المتشابه"(ترجمة:علي بن زيد الصدائي)ط.طلاس للدراسات والترجمة والنشر، والمخرمي في "جزءٌ فيه مِن حديثِ عبدِ اللهِ بنِ أيوبَ المخَرِّمي من مجموع فيه مصنفات أبي الحسن ابن الحمامي وأجزاء حديثية أخرى"(٤٠).

٣- الحافظ ابن حجر في "تقريب التهذيب"(١٦١٢).

٤- الخطيب البغدادي في"تلخيص المتشابه"(ترجمة: سعيد بن صلح)ط.طلاس للدراسات والترجمة والنشر.

٥- الحافظ ابن حجر في "تهذيب التهذيب"(١٧٨/٦).

٦- الحافظ ابن حجر في "لسان الميزان"(٧٦٢٧).

وبالجملة فالحديث أنكره وضعفه: البخاري، وابن أبي حاتم، وعلي بن المديني، والدارقطني، والضياء المقدسي، ومن المحدثين الشيخ أحمد شاكر، والشيخ شعيب الأرنؤوط، والشيخ أبو إسحاق الحويني.
ولكن صححه لغيره وحسنه: الشوكاني، والألباني. فأظن أنهما – رضي الله عن الجميع – أصابا أجرا واحدا، فالحديث منكر، والله أعلم.

الحديث الخامس والستون (إيهام الاتصال والجهالة)

٣٢٩– قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَسْرُوقٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ عُمَرَ، أَنَّهُ قَالَ: لَا وَأَبِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَهْ إِنَّهُ مَنْ حَلَفَ بِشَيْءٍ دُونَ اللَّهِ فَقَدْ أَشْرَكَ»

ترجمة رجال الحديث

- أبو سعيد، اظنه عبد الرحمن بن مهدي، وليس يحيي بن سعيد القطان، لأنه لا يروي عن لإسرائيل، وليس عبد الرحمن بن عبد الله، جردقة، لأن أحمد في الأغلب يقيده فيقول مولى بين هاشم، والله أعلم. سبق ذكره.
- إسرائيل بن يونس، سبق ذكره.
- سعيد بن مسروق الثورى، والد سفيان الثوري، ثقة، أخرج له الجماعة ، ت: ١٢٦ هـ. (تقريب: ٢٣٩٣).
- سعد بن عبيدة السلمى، ثقة، أخرج له الجماعة ، (تقريب: ٢٢٤٩).

تخريج لحديث وبيان العلة

هذا الحديث اختلف فيه على أوجه؛ فرواه سعيد بن مسروق، وسليمان الأعمش، والحسن بن عبيد الله، ومنصور بن المعتمر، وجابر بن يزيد، عن سعد بن عبيدة عن ابن عمر، ولكن اختلفوا فيه:–
** فرواه الحسن بن عبيد الله عن سعد بن عبيدة عن ابن عمر مرفوعا[1]، على هذا الوجه ولم يختلف عليه فيه.

١– رواه أحمد(٢/١٢٥)، وأبو داود(٣٢٥١)كتاب الأيمان والنذور، باب في كراهية الحلف بالآباء.، والترمذي(١٥٣٥)أبواب النذور والأيمان، باب ما جاء في كراهية الحلف بغير الله.، وابن حبان في"صحيحه" (٤٣٥٨)كتاب الأيمان، ذكر الزجر عن أن يحلف المرء بشيء سوى الله ﷻ.، والحاكم في"المستدرك"(٧٨١٤) كتاب الأيمان والنذور.، والبيهقي في"السنن الكبرى"(١٩٨٢٩)كتاب

** ورواه الأعمش عن سعد بن عبيدة عن ابن عمر مرفوعا، هكذا رواه عنه سفيان الثوري[1]، وأبو داود الطيالسي[2]، ووكيع بن الجراح[3]، وخالفهم محمد بن فضيل[4]، فأدخل أبا عبد الرحمن السلمي بين سعد بن عبيدة، وبين عبد الله بن عمر، وتابعه محمد بن سلمة الكوفي[5]، وهو ضعيف، فوهما، والحديث: حديث الثوري ومن تابعه.

** ورواه سعيد بن مسروق، سعد بن عبيدة، عن ابن عمر مرفوعا،

هكذا رواه عنه سفيان الثوري[6]، وإسرائيل بن يونس[7]

** ورواه جابر الجعفي عن سعد بن عبيدة عن ابن عمر مرفوعا[8]

** ورواه منصور بن المعتمر، عن سعد بن عبيدة، عن رجل كندي، عن عبد الله بن عمر.

ولكن اختلف عليه،

فرواه عنه شعبة بن الحجاج، واختلف عليه هو الآخر، فرواه محمد بن جعفر[9]، وروح بن عبادة[10] عن شعبة، عن منصور، عن سعد بن عبيدة، عن الرجل الكندي، عن ابن عمر. ووافقهما وهب بن جرير

الأيمان، باب كراهية الحلف بغير الله ﷺ.، وأبو عوانة في"المستخرج على صحيح مسلم"(٥٩٦٧)، والطبراني في"المعجم الكبير"(٢٢٣/١٣).

١- رواه أحمد(٣٤/٢)، عبد الرزاق في"مصنفه"(١٥٩٢٦)كتاب الأيمان والنذور، باب: الأيمان، ولا يحلف إلا بالله.، والحاكم في"المستدرك"(١٦٨)كتاب الإيمان، والطبراني في"المعجم الكبير"(٢٢٤/١٣).

٢- رواه أبو داود الطيالسي في"مسنده"(٢٠٠٨)، وابن الجعد في"مسنده"(٨٩٥).

٣- رواه أحمد(٥٨/٢،٦٠)الضياء المقدسي في "الأحاديث المختارة"(٢٠٦)، وأبو بكر الخلال في"السنة"(١٠٤٨)، وابن منده في"التوحيد"(١٦٨).

٤- رواه أبو عوانة في"المستخرج على صحيح مسلم"(٥٩٦٨).

٥- رواه أبو عوانة في"المستخرج على صحيح مسلم"(٥٩٦٩).

٦- رواه أحمد(٣٤/٢)، عبد الرزاق في"مصنفه"(١٥٩٢٦)الكتاب والباب، والحاكم في"المستدرك"(١٦٨)كتاب الإيمان، والطبراني في"المعجم الكبير"(٢٢٤/١٣)، والبزار في"المسند"(٥٣٩٢).

٧- رواه أحمد(٤٧/١)، والحاكم في"المستدرك"(١٦٧) كتاب الإيمان، والضياء المقدسي في "الأحاديث المختارة"(٢٠٥،٢٠٧)، والطحاوي في"مشكل الآثار"(٨٢٦).

٨- رواه ابن الجعد في"مسنده"(٢٢٤١).

٩- رواه أحمد(١٢٥/٢)، والبيهقي في"السنن الكبرى"(١٩٨٣٠)كتاب الأيمان، باب كراهية الحلف بغير الله ﷺ.، والطحاوي في"مشكل الآثار"(٨٢٦).

١٠- رواه أبو عوانة في"المستخرج على صحيح مسلم"(٥٩٧٢).

في رواية[1]، و خالفهما في آخري[2]، وخالفهما أيضا أبو داود الطيالسي[3]، ولكن لا يعتبر بهذا الخلاف منه، لأن أبا داود نفسه قال: عن شعبة، عن منصور والأعمش، قال أبو داود: وأنا لحديث الأعمش أحفظ. أي أنه لم يثبت حديث منصور، فلا يعتد بمخالفته. فالمحفوظ من طريق شعبة، هو ذكر الرجل الكندي في الإسناد، وتابع شعبة على هذه الرواية شيبان بن عبد الرحمن النحوي[4]، وجرير بن عبد الحميد الضبي[5]. وخالفهم سفيان الثوري[6]، ويزيد بن عطاء[7]، وهو ضعيف.

وعليه فالراجح من طريق منصور بن المعتمر أنه بإثبات الرجل الكندي في الإسناد.

ويتلخص مما سبق: أن منصور بن المعتمر قد خالف الأعمش، وسعيد بن مسروق، والحسن بن عبيد الله، وجابر الجعفي، وقد ذكر الدارقطني هذا الخلاف، ولم يرجح[8]، لكن البيهقي ذهب إلى ترجيح رواية منصور فقال: وهذا مما لم يسمعه سعد بن عبيدة من ابن عمر.[9]

وكذا ذهب الطحاوي فقال: فوقفنا على أن منصور بن المعتمر قد زاد في إسناد هذا الحديث على الأعمش، وعلى سعيد بن مسروق، عن سعد بن عبيدة رجلا مجهولا بينه وبين ابن عمر في هذا الحديث ففسد بذلك إسناده.[10]

وذهب ابن الملقن[11]، وابن حجر[12]، الألباني[1] إلى خلاف كلام البيهقي، والطحاوي، فصححوا الحديث.

١- رواه الطحاوي في"مشكل الآثار"(٨٣٠).

٢- رواه أبو عوانة في"المستخرج على صحيح مسلم"(٥٩٧١).

٣- رواه أبو داود الطيالسي في"مسنده"(٢٠٠٨)، وابن الجعد في"مسنده"(٨٩٥).

٤- رواه أبو نعيم في"حلية الأولياء"(٢٥٣/٩).

٥- رواه الطحاوي في"مشكل الآثار"(٨٣١).

٦- رواه أحمد(٣٤/٢)، عبد الرزاق في"مصنفه"(١٥٩٢٦)الكتاب والباب، والحاكم في"المستدرك"(١٦٨)كتاب الإيمان،والطبراني في"المعجم الكبير"(٢٢٤/١٣).

٧- رواه ابن بشران في"الأمالي"(١٢٢٦).

٨- "العلل" للدارقطني (٣١٣٣)(٢٣٣/١٣).

٩- البيهقي في"السنن الكبرى"(١٩٨٢٩)كتاب الأيمان، باب كراهية الحلف بغير الله ﷻ.

١٠- الطحاوي في"مشكل الآثار"(٨٣١).

١١- الحافظ ابن الملقن في"البدر المنير"(٤٦٠/٩).

١٢- الحافظ ابن حجر في"تلخيص الحبير"(٤١١/٤).

قلت: وأنا أذهب إلى ما ذهب إليه البيهقي والطحاوي، لأن منصور أوثق ممن خالفهم:

«قال على بن المديني: سمعت يحيى بن سعيد يقول: قال سفيان: كنت لا أحدث الأعمش عن أحد من أهل الكوفة إلا رده، فإذا قلت: منصور، سكت. وقال أبو بكر بن أبي خيثمة: سمعت ابن معين، وأبى حاضر، يقول: إذا اجتمع منصور والأعمش فقدم منصورا.

وقال عبد الرحمن بن مهدي: لم يكن بالكوفة أحفظ من منصور. وقال أبو زرعة: سمعت إبراهيم بن موسى يقول: أثبت أهل الكوفة منصور، ثم مسعر.

وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سئل أبي عن الأعمش، ومنصور، فقال: الأعمش حافظ يخلط ويدلس، ومنصور أتقن لا يخلط ولا يدلس.»[٢]

وعليه فالحديث لا يثبت لجهالة الرجل الكندي في الإسناد، والله أعلم.

الحديث السادس والستون (إيهام الانقطاع وتفرد ضعيف)

٣٣٠- قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ الْخَيَّاطُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ عُمَرَ زَادَ فِي الْمَسْجِدِ مِنَ الْأُسْطُوَانَةِ إِلَى الْمَقْصُورَةِ، وَزَادَ عُثْمَانُ وَقَالَ عُمَرُ: لَوْلا أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ «نَبْغِي نَزِيدُ فِي مَسْجِدِنَا» مَا زِدْتُ فِيهِ "

ترجمة رجال الحديث

- حماد بن خالد الخياط القرشى، ثقة أمي، أخرج له الجماعة إلا البخاري، من صغار أتباع التابعين. (تقريب:١٤٩٦).
- عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب، العمري، ضعيف عابد، أخرج له الجماعة إلا البخاري، ت: ١٧١ هـ. (تقريب: ٣٤٨٩).
- نافع أبو عبد الله المدنى، مولى عبد الله بن عمر بن الخطاب، سبق ذكره.

تخريج الحديث وبيان العلة هذا الحديث ظاهره أنه معل بالانقطاع، فإن نافع مولى ابن عمر لم يسمع من عمر رضي الله عنه. قال أبو زرعة العراقي:« قال أبو زرعة الرازي: حديثه عن عثمان مرسل. وقال أبو

١- الشيخ الألباني في"إرواء الغليل"(٢٨٢/٨).

٢- الحافظ المزي في "تهذيب الكمال"(٦٢٠١).

حاتم: أدرك أبا لبابه، وحديثه عن عائشة وحفصة مرسل. ثم قال: وروايته عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهي واضحة الإرسال وصرح بذلك الزكي عبد العظيم في مختصره، فقال: نافع عن عمر منقطع.»[1]

قلت: ولكن جاء هذا الحديث متصلا من طريق محمد بن المثنى عن عبد الله بن مسلمة القعنبي عن عبد الله بن عمر العمري عن نافع عن ابن عمر عن عمر بن الخطاب[2]، تابع القعنبي، سلمُ بنُ قتيبة[3]، وهما أوثق من حماد الخياط في العدد والحفظ، وعليه فالمتصل أشبه.

فقد قال ابن كثير: بعد أن ذكر طريق حماد الخياط « وهذا وإن كان منقطعا، إلا أن الظاهر أن نافعا سمعه من ابن عمر، وقد روى كذلك مرفوعا من طريق أخرى. قال الحافظ أبو يعلى: حدثنا موسى بن محمد بن حيان، حدثنا مسلم بن قتيبة، حدثنا عبد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر قال: قال عمر...الحديث. فقال: وهذا إسناد حسن.»[4]

قلت: ولكن الحديث مداره على عبد الله بن عمر العمري، وهو ضعيف. « وقال البخاري للترمذي: ذاهب لا أروي عنه.»[5]

فلا يبعد أن يكون الوهم منه في رواية الحديث تارة متصلا، وتارة منقطعا. وأن إلحاق الوهم به أقرب من إلحاقه بحماد بن خالد الخياط وهو ثقة، والله أعلم.

الحديث السابع والستون (الوهم)

٣٤٢- قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ وَأَخْبَرَنِي هُشَيْمٌ، عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةَ، عَنِ الْحَكَمِ بْنِ عُتَيْبَةَ، عَنْ عُمَارَةَ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى، أَنَّ عُمَرَ قَالَ: «هِيَ سُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» - يَعْنِي الْمُتْعَةَ - وَلَكِنِّي أَخْشَى أَنْ يُعَرِّسُوا بِهِنَّ تَحْتَ الْأَرَاكِ، ثُمَّ يَرُوحُوا بِهِنَّ حُجَّاجًا.

ترجمة رجال الحديث

- عبد الرزاق بن همام الصنعاني، سبق ذكره.

١- أبو زرعة العراقي في"تحفة التحصيل في ذكر الرواة المراسيل"(٣٢٥/١).

٢- رواه البزار في"المسند"(١٥٧)، والهيثمي في"المقصد العلي في زوائد أبي يعلى الموصلي"(٢٢٨)، وابن حجر في"المطالب العالية"(٣٤٨)(٤٦٣/٣)، وأبو بكر النجاد في"مسند عمر بن الخطاب"(٦٣،٦٤).

٣- رواه الهيثمي في"المقصد العلي في زوائد أبي يعلى الموصلي"(٢٢٨)، وابن حجر في"المطالب العالية "(٣٤٨) (٤٦٣/٣).

٤- الحافظ ابن كثير في "مسند الفاروق"(١٥٧/١).

٥- الحافظ ابن حجر في"تهذيب التهذيب"(٣٢٧/٥).

- هشيم بن بشير، ثقة ثبت كثير التدليس والإرسال الخفى، أخرج له الجماعة، ت: ١٨٣ هـ. (تقريب: ٧٣١٢).
- حجاج بن أرطاة بن ثور، صدوق كثير الخطأ والتدليس، أحد الفقهاء، أخرج له الجماعة إلا البخاري في الأدب المفرد، ت: ١٤٥ هـ. (تقريب: ١١١٩).
- الحكم بن عتيبة الكندى، ثقة ثبت فقيه إلا أنه ربما دلس، أخرج له الجماعة، ت: ١١٣ هـ. (تقريب: ١٤٥٣).
- عمارة بن عمير التيمى، ثقة ثبت، أخرج له الجماعة، ت: ١٠٠ هـ. (تقريب: ٤٨٥٦).
- أبو بردة بن أبي موسى الأشعرى، ثقة، أخرج له الجماعة، ت: ١٠٤ هـ. (تقريب: ٧٩٥٢).

تخريج الحديث وبيان العلة هذا الإسناد من هذا الوجة تفرد به أحمد، وهذا الحديث له علة دقيقة خفية مترتبة على علة ظاهرة، فالعلة الظاهرة هي أن الحديث من رواية الحجاج بن أرطأة، وهو «صدوق كثير الخطأ والتدليس.» ونقل الحافظ المزي: «عن أحمد بن حنبل: كان من الحفاظ . قيل: فلم ليس هو عند الناس بذاك ؟ قال: لأن في حديثه زيادة على حديث الناس، ليس يكاد له حديث إلا فيه زيادة.»[١]

قلت: وهذا يدل على إمامة أحمد، لأن العلة الخفية هي أنه قد وهم وسلك الجادة، فهذا الحديث جاء من طريق « شعبة، عن الحكم، عن عمارة بن عمير، عن إبراهيم بن أبي موسى، عن أبي موسى، عن عمر.»[٢] فوهم فيه الحجاج فجعله من حديث أبي بردة عن أبي موسى عن عمر. فوهم وسلك الجادة. وعليه: فالحديث صحيح. لأن هذه العلة لا تقدح في صحة الحديث، فإن إبراهيم بن أبي موسى ثقة، وكذا أبو بردة بن أبي موسى، ولكن تقدح في الحجاج بن أرطأة، والله أعلم.

الحديث الثامن والستون (إيهام الرفع)

٣٨٨- قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ «يَتَعَوَّذُ مِنَ الْبُخْلِ وَالْجُبْنِ وَعَذَابِ الْقَبْرِ، وَأَرْذَلِ الْعُمُرِ وَفِتْنَةِ الصَّدْرِ» ، قَالَ وَكِيعٌ: فِتْنَةُ الصَّدْرِ أَنْ يَمُوتَ الرَّجُلُ، وَذَكَرَ وَكِيعٌ: الْفِتْنَةَ لَمْ يَتُبْ مِنْهَا.

١- الحافظ المزي في "تهذيب الكمال"(١١١٢)(٥/٤٢٠).

٢- رواه أحمد(١/٥٠)، ومسلم(١٢٢٢)كتاب الحج، باب في نسخ التحلل من الإحرام والأمر بالتمام.، ابن ماجة(٢٩٧٩)كتاب المناسك، باب التمتع، بالعمرة إلى الحج.، والنسائي في"المجتبى"(٢٧٣٥)كتاب مناسك الحج، باب التمتع. وغيرهم.

ترجمة رجال الحديث

- وكيع بن الجراح، إسرائيل بن يونس، أبو إسحاق السبيعي، سبق ذكرهم.
- عمرو بن ميمون الأودي، ثقة، أخرج له الجماعة، ت: ٧٤ هـ. (تقريب:٥١٢٢).

تخريج الحديث

هذا الحديث رواه إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن عمرو بن ميمون، عن عمر رضي الله عنه[١].

وتابعه أبوه يونس بن أبي إسحاق[٢].

وخالفهما زهير بن معاوية، فرواه عن أبي إسحاق، عن عمرو بن ميمون، عن أصحاب النبي ﷺ[٣].

بيان العلة قلت: وزهير بن معاوية سماعة من أبي إسحاق بآخرة، ولا يرقى لمخالفة إسرائيل بن يونس و أبيه. ولكن رواه زكريا بن أبي زائدة عن أبي إسحاق، عن عمرو بن ميمون، عن عبد الله بن مسعود مرفوعا[٤]. قلت: وزكريا بن أبي زائدة أيضا ممن روى عن أبي إسحاق بآخرة، قال أبو حاتم: إسرائيل أحب إلي منه.

١- رواه أحمد(٢٢/١)، وأبو داود(١٥٣٩) باب تفريع أبواب الوتر، باب في الاستعاذة.، وابن ماجة(٣٨٤٤) كتاب الدعاء، باب ما تعوذ منه رسول الله ﷺ.، والنسائي في"المجتبى"(٥٤٤٣،٥٤٨٠)كتاب الاستعاذة، الاستعاذة من فتنة الصدر، والاستعاذة من فتنة الدنيا.، والنسائي في"السنن الكبرى"(٧٨٢٩،٧٨٦٢،٩٨٨٥)نفس الكتاب والباب في الصغرى، وفي"عمل اليوم والليلة"(١٣٤)، والحاكم في"المستدرك"(١٩٤٣) كتاب الدعاء، والتكبير، والتهليل، والتسبيح والذكر.، وابن أبي شيبة في"المصنف"(١٢٠٣١،٢٦٦١٥،٢٦٦١٤) كتاب الجنائز، في عذاب القبر ومم هو، وكتاب الأدب، ما ذكر في الشح.، والطحاوي في"مشكل الآثار"(٥١٨١)، والضياء المقدسي في "الأحاديث المختارة"(٢٥٧،٢٥٨)، والطبراني في"المعجم الكبير"(١٦١/١٠)، والطبري في"تهذيب الآثار"(٨٤٨)، والبخاري في"الأدب المفرد"(٦٧٠)، وأبو نعيم في"حلية الأولياء"(١٥٠/٤).

٢- رواه النسائي في"المجتبى"(٥٤٨١)الكتاب والباب، والنسائي في"السنن الكبرى"(٧٨٦٤،٧٨٨١)الكتاب والباب، وابن حبان في"صحيحه"(١٠٢٤) كتاب في الاستعاذة، ذكر ما يستحب للمرء التعوذ بالله جل وعلا من فساد الدين والدنيا عليه بسوء عمره.، وابن أبي شيبة في"المصنف"(٢٩١٣٤)، والبزار في"مسنده"(٣٢٤)، والطحاوي في"مشكل الآثار"(٥١٨٢)، والضياء المقدسي في "الأحاديث المختارة"(٢٥٩). والبيهقي في"الدعوات الكبير"(٣١٠)، وفي"إثبات عذاب القبر"(١٨٥)، والطبري في"تهذيب الآثار"(٨٤٩،٨٥٠).

٣- رواه النسائي في"المجتبى"(٥٤٨٢)، وفي"السنن الكبرى"(٧٨٢٨)، وفي"عمل اليوم والليلة"(١٣٥).

٤- رواه النسائي في"المجتبى"(٥٤٤٦)، وفي"السنن الكبرى"(٧٨٣٢)، وفي"عمل اليوم والليلة"(١٣٣).

ورواه سفيان الثوري[1]، وشعبة بن الحجاج[2]، كلاهما عن أبي إسحاق، عن عمرو بن ميمون مرسلا. فخالفا الجميع

واختلف أهل الجرح والتعديل في من أوثق الناس في أبي إسحاق السبيعي: فقال ابن معين : زكريا وزهير وإسرائيل حديثهم في أبي إسحاق قريب من السواء، إنما أصحاب أبي إسحاق سفيان وشعبة.

لكن! قال حجاج الأعور: قلنا لشعبة حدثنا حديث أبي إسحاق، قال: سلوا عنها إسرائيل فإنه أثبت فيها مني. وقال ابن مهدي: إسرائيل في أبي إسحاق أثبت من شعبة والثوري.

قلت: وهذا الخلاف ترتب عليه اختلاف أهل العلم بالعلل في اعتبار أي الطرق أصح، فأما أبو حاتم، وأبو زرعة فقد صححا طريق الثوري ومن تابعه، قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: « وسألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه زكريا بن أبي زائدة، وزهير؛ فقال أحدهما: عن أبي إسحاق، عن عمرو بن ميمون، عن عبد الله، عن النبي ﷺ، وقال الآخر:عن عمرو بن ميمون، عن عمر، عن النبي ﷺ؛ أنه كان يتعوذ من خمس.....الحديث ؛ فأيهما أصح؟

فقالا: لا هذا ولا هذا؛ روى هذا الحديث الثوري فقال: عن أبي إسحاق، عن عمرو بن ميمون؛ قال: كان النبي ﷺ يتعوذ، مرسل. والثوري أحفظهم.

وقال أبي: أبو إسحاق كبر وساء حفظه بآخرة؛ فسماع الثوري منه قديما. وقال أبو زرعة: تأخر سماع زهير وزكريا من أبي إسحاق.»[3]

وأما الدارقطني فصحح طريق إسرائيل بن يونس وأبيه، فقال: « هذا الحديث رواه يونس بن أبي إسحاق، وابنه إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن عمرو بن ميمون، عن عمر.

وخالفهما شعبة، والثوري، ومسعر، فرووه عن أبي إسحاق، عن عمرو بن ميمون مرسلا، عن النبي ﷺ، والمتصل صحيح.»[4]

١- رواه النسائي في"المجتبى"(٥٤٨٣)، وفي"السنن الكبرى"(٩٨٨٧)، وفي"عمل اليوم والليلة"(١٣٦)، والطبري في"تهذيب الآثار"(٨٤٨).

٢- رواه البزار في"مسنده"(١٨٥٨)، والطحاوي في"مشكل الآثار"(٥١٨٣)، والشجري في "الأمالي الخميسية"(٢٩٨٣).

٣- ابن أبي حاتم في"علل الأحاديث"(١٩٩٠)(٥/٢٨٨)،(٢٠٥٦)(٥/٣٧٤).

٤- "العلل" للدارقطني (٢٠٩)(٢/١٨٧).

قلت: وقول أبي زرعة وأبي حاتم أقرب من قول الدارقطني، لأن جمهور أهل الجرح والتعديل لا يقدمون أحدا على الثوري في أبي إسحاق. وقد نقل ذلك ابن رجب:« قال: وقد ذكر الترمذي في كتابه هذا أن الثوري وشعبة أثبت وأحفظ من جميع من روى عن أبي إسحاق. وقال ابن المديني: سمعت معاذ بن معاذ، وقيل له: أي أصحاب أبي إسحاق أثبت؟. قال: شعبة، وسفيان، ثم سكت.

وقال ابن أبي خيثمة: سمعت ابن معين، يقول: أثبت أصحاب أبي إسحاق الثوري، وشعبة وهما أثبت من زهير وإسرائيل، وهما قرينان. قال: وسمعت ابن معين يقول: لم يكن أحد أعلم بحديث أبي إسحاق من الثوري.

وقال عثمان الدارمي: سألت يحيى: شعبة أحب إليك في أبي إسحاق، أو سفيان؟ قال: سفيان. وقال أبو زرعة: أثبت أصحاب أبي إسحاق الثوري، وشعبة، وإسرائيل وشعبة أحب إلي من إسرائيل. وقال البرديجي: حديث أبي إسحاق من حديث شعبة وسفيان الثوري إذا اتفقا لم يختلفا صحيح، فإذا اختلفا كان القول قول سفيان، لأنه أحفظ الرجلين.»[1] قلت: فكيف إذا اتفق شعبة وسفيان! فالحديث حديثهما. والله أعلم.

الحديث التاسع والستون (الوهم)

٣٨٩- قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ الْوَلِيدِ الشَّنِّيُّ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، قَالَ:جَلَسَ عُمَرُ مَجْلِسًا، كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَجْلِسُهُ تَمُرُّ عَلَيْهِ الْجَنَائِزُ، قَالَ: فَمَرُّوا بِجَنَازَةٍ، فَأَثْنَوْا خَيْرًا، فَقَالَ: وَجَبَتْ، ثُمَّ مَرُّوا بِجَنَازَةٍ، فَأَثْنَوْا خَيْرًا، فَقَالَ: وَجَبَتْ، ثُمَّ مَرُّوا بِجَنَازَةٍ، فَقَالُوا: خَيْرًا، فَقَالَ: وَجَبَتْ، ثُمَّ مَرُّوا بِجَنَازَةٍ فَقَالُوا: هَذَا كَانَ أَكْذَبَ النَّاسِ، فَقَالَ: «إِنَّ أَكْذَبَ النَّاسِ أَكْذَبُهُمْ عَلَى اللَّهِ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، مَنْ كَذَبَ عَلَى رُوحِهِ فِي جَسَدِهِ» ، قَالَ: قَالُوا: أَرَأَيْتَ إِذَا شَهِدَ أَرْبَعَةٌ؟ قَالَ: «وَجَبَتْ» ، قَالُوا: ثَلَاثَةٌ؟ قَالَ: «وَثَلَاثَةٌ وَجَبَتْ» ، قَالُوا: وَاثْنَيْنِ؟ قَالَ: «وَجَبَتْ» ، وَلَأَنْ أَكُونَ قُلْتُ وَاحِدًا أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ حُمْرِ النَّعَمِ، قَالَ: فَقِيلَ لِعُمَرَ: هَذَا شَيْءٌ تَقُولُهُ بِرَأْيِكَ أَمْ شَيْءٌ سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا بَلْ سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

ترجمة رجال الحديث

- وكيع بن الجراح بن مليح، سبق ذكره.

١- "شرح علل الترمذي" لابن رجب الحنبلي (٢/٧٠٩)ط.مكتبة المنار، تحقيق د. همام عبد الرحيم سعيد.

- عمر بن الوليد الشني، « قال الفلاس: لم يحدثنا عنه يحيى القطان. وقال أحمد بن حنبل: ثقة. وكذا قال أبو حاتم، وغيره. قال الذهبي: قلت: عامة حديثه عن عكرمة مقاطيع.»[1]
- عبد الله بن بريدة بن الحصيب الأسلمى، ثقة، أخرج له الجماعة، ت: ١٠٥ هـ. (تقريب: ٣٢٢٧).

تخريج الحديث وبيان العلة هذا الإسناد منقطع انقطاعا ظاهرا، لأن عبد الله بن بريدة لم يدرك عمر بن الخطاب، بل قال: « ولدت لثلاث خلون من خلافة عمر رضي الله عنه»[2]، وقال العلائي:« قال: أبو زرعة: عبد الله بن بريدة بن الحصيب عن عمر رضي الله عنه مرسل.»[3]

قلت: ولكن ليست هذه علة هذا الحديث، بل هي وهم عمر بن الوليد الشني، حيث روى هذا الحديث داود بن أبي الفرات، عن عبد الله بن بريدة، عن أبي الأسود الديلي قال: جلست إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه[4]

فوصله داود بن أبي الفرات، وهو ثقة، وأما عمر بن الوليد فقد قال النسائي: ليس بالقوى. ولينه يحيى القطان. ووثقه أحمد وابن معين وأبو حاتم.

قلت: فالأقرب هو ما رواه داود بن أبي الفرات، لذا قال الدارقطني: « والمحفوظ من ذلك ما رواه عفان، ومن تابعه عن داود بن أبي الفرات. »[5]

قلت: وهذه العلة لا تؤثر إلا في الإسناد، وفي عمر بن الوليد، ولكن المتن ثابت صحيح أخرجه البخاري وغيره كما سبق، والله أعلم.

١- الحافظ الذهبي في "تاريخ الإسلام"(٣/٩٣٦).

٢- الحافظ المزي في "تهذيب الكمال"(٣١٧٩).

٣- العلائي في"جامع التحصيل في أحكام المراسيل"(٣٣٨)(١/٢٠٧)ط.عالم الكتب.

٤- رواه أحمد(١/٢١،٣٠،٤٥)، و البخاري(١٣٦٨،٢٦٤٣) كتاب الجنائز، باب ثناء الناس على الميت.، كتاب الشهادات، باب تعديل كم يجوز؟.، والترمذي(١٠٥٩) أبواب الجنائز، باب ما جاء في الثناء الحسن على الميت والنسائي.، في"المجتبى"(١٩٣٤) كتاب الجنائز، باب الثناء.، والنسائي في"السنن الكبرى"(٢٠٧٢)الكتاب والباب، وابن حبان في"صحيحه"(٣٠٢٨) فصل في الموت وما يتعلق به من راحة المؤمن، ذكر إيجاب الجنة للميت إذا شهد له رجلان من المسلمين بالخير.، وابن أبي شيبة في"المصنف"(١١٩٩٦) كتاب الجنائز، في الجنازة يمر بها فيثنى عليها خيرا.، وأبو يعلى في"مسنده"(١٤٥)، والطيالسي في مسنده(٢٢)، والبيهقي في"السنن الكبرى"(٧١٨٦،٢٠٣٩١)، والطحاوي في"مشكل الآثار"(٣٣٠٨).

٥- "العلل" للدارقطني (٢٤٧)(٢/٢٤٧).

الحديث السبعون (الانقطاع)

٣٩٠- قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبَايَةَ بْنِ رِفَاعَةَ، قَالَ: بَلَغَ عُمَرَ أَنَّ سَعْدًا لَمَّا بَنَى الْقَصْرَ، قَالَ: انْقَطَعَ الصُّوَيْتُ، فَبَعَثَ إِلَيْهِ مُحَمَّدَ بْنَ مَسْلَمَةَ، فَلَمَّا قَدِمَ أَخْرَجَ زَنْدَهُ وَأَوْرَى نَارَهُ وَابْتَاعَ حَطَبًا بِدِرْهَمٍ، وَقِيلَ لِسَعْدٍ: إِنَّ رَجُلًا فَعَلَ كَذَا وَكَذَا، فَقَالَ: ذَاكَ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ، فَخَرَجَ إِلَيْهِ فَحَلَفَ بِاللَّهِ مَا قَالَهُ، فَقَالَ: نُؤَدِّي عَنْكَ الَّذِي تَقُولُهُ، وَنَفْعَلُ مَا أُمِرْنَا بِهِ، فَأَحْرَقَ الْبَابَ ثُمَّ أَقْبَلَ يَعْرِضُ عَلَيْهِ أَنْ يُزَوِّدَهُ فَأَبَى، فَخَرَجَ فَقَدِمَ عَلَى عُمَرَ فَهَجَّرَ إِلَيْهِ فَسَارَ ذَهَابَهُ وَرُجُوعَهُ تِسْعَ عَشْرَةَ، فَقَالَ: لَوْلا حُسْنُ الظَّنِّ بِكَ، لَرَأَيْنَا أَنَّكَ لَمْ تُؤَدِّ عَنَّا، قَالَ: بَلَى أَرْسَلَ يَقْرَأُ السَّلامَ وَيَعْتَذِرُ وَيَحْلِفُ بِاللَّهِ مَا قَالَهُ، قَالَ: فَهَلْ زَوَّدَكَ شَيْئًا، قَالَ: لَا، قَالَ: فَمَا مَنَعَكَ أَنْ تُزَوِّدَنِي أَنْتَ؟ قَالَ: إِنِّي كَرِهْتُ أَنْ آمُرَ لَكَ فَيَكُونَ لَكَ الْبَارِدُ وَيَكُونَ لِي الْحَارُّ، وَحَوْلِي أَهْلُ الْمَدِينَةِ قَدْ قَتَلَهُمُ الْجُوعُ، وَقَدْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَشْبَعُ الرَّجُلُ دُونَ جَارِهِ».

ترجمة رجال الحديث

- عبد الرحمن بن مهدي، وسفيان الثوري، وأبوه سعيد بن مسروق الثوري. سبق ذكرهم.
- عباية بن رفاعة بن رافع بن خديج، ثقة، أخرج له الجماعة ، من الوسطى من التابعين (تقريب: ٣١٩٦).

تخريج الحديث

هذا الحديث روي من حديث عبد الرحمن بن مهدي، عن سفيان بن سعيد الثوري، عن أبيه، عن عباية بن رفاعة، عن عمر بن الخطاب[١]، وتابع سفيان الثوري أخوه عمر بن سعيد الثوري، من رواية ابن المبارك، وغيره عن ابن عيينة عنه[٢]

بيان العلة

١- رواه الحاكم في"المستدرك"(٧٣٠٨)، والضياء المقدسي في "الأحاديث المختارة"(٢٤٣)، والبوصيري في"إتحاف الخيرة المهرة"(٣٦٠٤) وعزاه إلى أبي يعلى، وابن حجر في"المطالب العالية"(٢٧٤٥)، ولكني لم أجده في"مسند أبي يعلى"، والهيثمي في" المقصد العلي في زوائد أبي يعلى الموصلي"(١٠٠٥)، فوهم في ذلك لأنه ذكر حديثا أخر من مسند ابن عباس.

٢- رواه البيهقي في"معرفة السنن والآثار"(١٤٣٠)، والقضاعي في "مسند الشهاب"(٤٠٤)، وابن المبارك في "الزهد"(٥١٣)، وابن عساكر في"تاريخ دمشق"(٥٥/٢٧٩)، وغيرهم.

ظاهر الإسناد يخبر أن الحديث منقطع، فإن عباية لم يدرك عمر بن الخطاب رضي الله عنه. ولكن ورد له طريق أخر متصل، لذا قال الدارقطني:« يرويه سعيد بن مسروق، عن عباية بن رفاعة، واختلف عنه؛ فرواه سفيان الثوري، وأخوه عمر بن سعيد، عن أبيهما، عن عباية بن رفاعة مرسلا، عن عمر، مرفوعا إلى النبي ﷺ. ورواه قيس بن الربيع، عن سعيد بن مسروق، عن عباية، عن جده رافع بن خديج، عن عمر، عن النبي ﷺ متصلا.

وتابعه علي بن أحمد بن بسطام، عن الجواز، عن ابن عيينة، عن عمر بن سعيد بن مسروق، عن أبيه، عن عباية بن رفاعة، عن رافع، عن عمر. ورواه غيره عن الجواز، فلم يذكر فيه رافع بن خديج. وكذلك رواه ابن المبارك، عن ابن عيينة، عن عمر بن سعيد، عن أبيه، عن عباية بن رفاعة، عن عمر.

ولعل ما قاله ابن بسطام، عن الجواز، وهما منه أو ممن روى عنه أراد أن يقول عباية بن رفاعة بن رافع، عن عمر، فقال: عن رافع، عن عمر. والصواب رواية الثوري، وأخيه عمر بن سعيد.»[1]

قلت: وعليه فالحديث منقطع من هذا الطريق، ولكن للحديث شاهد من حديث عبد الله بن عباس يصح به، والله أعلم.

١- "العلل" للدارقطني (٢٤٧)(٢/٢٤٧).

الخاتمة

إن خلاصة البحث السابق والنتائج المستفادة ما يلي:-

١- مجال البحث ٣٩٨ حديثا، وهي كل أحاديث مسند أبي بكر وعمر رضي الله عنهما.

٢- بلغ مسند أبي بكر رضي الله عنه ٨١ حديثا، وعدد الأحاديث المعلة بهذا المسند ١٧ حديثا.

٣- بلغ مسند عمر بن الخطاب رضي الله عنه ٣١٧ حديثا، وعدد الأحاديث المعلة بهذا المسند ٥٣ حديثا.

٤- في آخر مسند عمر بن الخطاب رضي الله عنه حديث من مسند أنس، وسبعة أحاديث من مسند عبد الله بن عمر.

٥- جل الأحاديث المعلة، معلة بعلة خفية مثل : الوهم، والنكارة والتدليس والانقطاع بم يشبه الاتصال والاضطراب. إلخ

٦- هناك أحاديث أعلها بعض من حقق المسند، فتكلمت عليها لإظهار أنها علة غير مؤثرة، والحديث صحيح على سبيل المثال : الحديث الأول والتاسع عشر والخامس والأربعون، الثاني والخمسون، التاسع والخمسون، الستون، الثالث والستون.

٧- هناك أحاديث اختلف في صحتها وضعفها فنقلت الخلاف ورجحت قدر استطاعتي وحسب اجتهادي على سبيل المثال : الحديث الثامن والخامس عشر والسابع عشر، الحادي والعشرون، الخامس والعشرون، الثامن والعشرون، الحادي والستون.

٨- هناك أحاديث طريق المسند فيها فقط معل، ولكن يصح بشواهده مثل: السادس والعشرون، الحادي والثلاثون، الأربعون، السادس والخمسون، السابع والخمسون، التاسع والستون.

٩- وهناك أحاديث معلة، ولكن اختلف في موضع العلة بين علماء العلل، فرجحت كفة أحدهم مثل: الحديث الثالث، التاسع ، الثلاثون، الأربعون، السابع والأربعون، التاسع والأربعون، الخمسون، والثاني والستون، الثامن والستون.

١٠- أحاديث أعلها الإمام احمد مثل: الحديث الحادي والثلاثون، الثاني والأربعين.

١١- وأحاديث لم أر أحدا من أهل العلم بالعلل تكلم فيها، ولكنها معلة مثل: الحديث الثالث،الخامس عشر، والسادس عشرة، السابع والعشرون، التاسع والعشرون، الرابع والثلاثين، الخامس والخمسون، السابع والستون.

١٢- أحاديث أعلها أهل العلم، ولكن العمل عليها مثل: الحديث السابع والثلاثون.

١٣- حديث في تصحيف، وليست علة مثل: الحديث الرابع والخمسون.

** ومما سبق يظهر إمامة الإمام أحمد بن حنبل في تصنيف هذا المسند، فمما يدل على ذلك أن عبد الله ابنه قال: قلت لأبي: ما تقول في حديث ربعي بن حراش عن حذيفة؟ قال: الذي يرويه عبد العزيز بن أبي رواد؟ قلت: نعم. قال: الأحاديث بخلافه. قلت: فقد ذكرته في "المسند"؟ فقال: لقد قصدت في " المسند " الحديث المشهور، وتركت الناس تحت ستر الله تعالى، ولو أردت أن أقصد ما صح عندي، لم أرو من هذا " المسند " إلا الشيء بعد الشيء، ولكنك يا بني تعرف طريقتي في الحديث، لست أخالف ما ضعف إذا لم يكن في الباب ما يدفعه.

** ومما سبق أن المسند يحتاج إلى خدمة وجهد - أكبر مما هما عليه الآن — في العمل فيه، واستخراج العلل من أحاديثه.

** الفرق الواضح بين مسلك المتقدمين في إظهار العلة وبين مسلك المتأخرين في ذلك.

** إمكانية استخراج علل لم يتكلم فيها احد من أهل العلم بالعلل.

والله الموفق لما يحبه ويرضاه

محمد بن حامد بن علي بن حمزة

المراجع

١. أبو عروبة، الحسين بن أبي معشر الحراني. ٣١٨ هـ. جزء أبي عروبة الحراني. الرياض – مكتبة الرشد. تحقيق: عبد الرحيم محمد القشقري.

٢. ابن الأثير، علي بن أبي الكرم محمد بن محمد، ٦٣٠ هـ. أسد الغابة. بيروت – دار الفكر.

٣. الآجري، أبو بكر محمد بن الحسن البغدادي. ٣٦٠ هـ. أخلاق أهل القرآن. بيروت - دار الكتب العلمية. تحقيق: محمد عمرو عبد اللطيف.

٤. الآجري، محمد بن الحسين بن عبد الله. ٣٦٠هـ.الشريعة. الرياض – دار الوطن. تحقيق: عبد الله بن عمر الدميجي.

٥. أحمد الحاكم، محمد بن أحمد الكرابيسي. ٣٧٨هـ. الفوائد- دار ابن حزم تحقيق: أحمد بن فارس السلوم.

٦. أحمد الحاكم، محمد بن محمد الكرابيسي. ٣٧٨ هـ. الأسماء و الكنى. المدينة المنورة -دار الغرباء الأثرية. تحقيق: يوسف محمد الدخيل.

٧. أحمد بن محمد السلفي. مشيخة ابن الحطاب. الرياض – دار الهجرة. تحقيق: حاتم بن عارف العوني.

٨. أحمد بن محمد بن حنبل. ٢٤١ هـ. المسند . القاهرة – مؤسسة قرطبة.

٩. أحمد بن محمد بن حنبل. ٢٤١ هـ. المسند . بيروت – مؤسسة الرسالة. تحقيق: شعيب الأرنؤوط.

١٠. أحمد بن محمد بن حنبل. ٢٤١ هـ. المسند . جمعية المكنز الإسلامي. تحقيق: مكتب البحوث بجمعية المكنز.

١١. أحمد بن محمد بن حنبل. ٢٤١ هـ. الزهد. بيروت - دار الكتب العلمية. تحقيق: محمد عبد السلام شاهين.

١٢. أحمد بن محمد بن حنبل. ٢٤١هـ. العلل ومعرفة الرجال رواية ابنه عبد الله. الرياض – دار الخاني، بيروت – المكتب الإسلامي.ت وصي الله بن عباس.

١٣. أحمد بن محمد بن حنبل. ٢٤١هـ. العلل ومعرفة الرجال رواية المروذي. الرياض. مكتبة المعارف. تحقيق: صبحي البدري السامرائي. ط١

١٤. أحمد بن محمد بن حنبل. ٢٤١هـ. فضائل الصحابة. بيروت - مؤسسة الرسالة. تحقيق: وصي الله محمد عباس.

١٥. أحمد محمد شاكر. الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث. بيروت – دار الكتب العلمية.

١٦. الأزرقي، محمد بن عبد الله بن أحمد. ٢٥٠هـ. أخبار مكة. بيروت- دار الأندلس للنشر. تحقيق: رشدي الصالح ملحس.

١٧. ابن أبي أسامة، الحارث بن محمد بن داهر٢٨٢هـ. بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث. المدينة المنورة – مركز خدمة السنة والسيرة النبوية. المحقق: د. حسين أحمد صالح الباكري

١٨. ابن الأعرابي، أحمد بن محمد بن زياد. ٣٤٠ هـ. الزهد. طنطا – دار الصحابة للتراث. تحقيق: مجدي فتحي السيد.

١٩. ابن الأعرابي، أحمد بن محمد بن زياد. ٣٤٠هـ. معجم ابن الأعرابي. السعودية – دار ابن الجوزي. تحقيق: عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني.

٢٠. الألباني، محمد بن ناصر الدين. ١٤٢٠ هـ. إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل. بيروت – المكتب الإسلامي . إشراف زهير جاويش. ط٢.

٢١. أنس بن مالك. ١٧٩هـ. الموطأ . أبو ظبي- الأمارات. مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية.

٢٢. البخاري، محمد بن إسماعيل. ٢٥٦هـ .التاريخ الأوسط . حلب – دار الوعي والقاهرة مكتبة دار التراث تحقيق محمود إبراهيم زايد .

٢٣. البخاري، محمد بن إسماعيل. ٢٥٦هـ .التاريخ الكبير. حيدر أباد – الهند – دائرة المعارف النظامية تحقيق محمد عبد المعيد خان .

٢٤. البخاري، محمد بن إسماعيل. ٢٥٦ هـ. الأدب المفرد. بيروت – دار البشائر الإسلامية. تحقيق:محمد فؤاد عبد الباقي

٢٥. البخاري، محمد بن إسماعيل. ٢٥٦ هـ. صحيح البخاري. دار طوق النجاة. تحقيق: محمد زهير الناصر.

٢٦. البزار، أحمد بن عمرو البصري. ٢٩٢هـ. مسند البزار. تحقيق: علي بن نايف الشحود.

٢٧. ابن بطة، عبيد الله بن محمد العكبري. ٣٨٧ هـ. الإبانة الكبرى. الرياض – دار الراية. تحقيق: رضا معطي، وعثمان الأثيوبي، ويوسف الوابل، والوليد بن سيف النصر، وحمد التويجري.

٢٨. البغوي، الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء. ٥١٦هـ. شرح السنة. بيروت- المكتب الإسلامي. تحقيق: شعيب الأرنؤوط- زهير جاويش.

٢٩. أبو بكر ابن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم.٢٣٥. المسند. الرياض دار الوطن. تحقيق: عادل بن يوسف العزازي ، أحمد بن فريد المز يدي

٣٠. أبو بكر ابن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم.٢٣٥. المصنف. الرياض مكتبة الرشد. تحقيق: كمال يوسف الحوت.

٣١. أبو بكر الشافعي، محمد بن عبد الله بن إبراهيم. ٣٥٤ هـ. الزهد. المشهورة بـ " الغيلانيات". دار ابن الجوزي. تحقيق: حلمي كامل أسعد.

٣٢. أبو بكر المروزي، أحمد بن علي . ٢٩٢هـ/ مسند أبي بكر. بيروت- المكتب الإسلامي. شعيب الأرنؤوط.

٣٣. البوصيري، شهاب الدين احمد بن أبي بكر. ٨٤٠ هـ. إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة.الرياض — دار الوطن. دار المشكاة للبحث العلمي بإشراف أبو تميم ياسر بن إبراهيم.

٣٤. البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي . ٤٥٨ هـ. إثبات عذاب القبر. عمان — الأردن — دار الفرقان. تحقيق: شرف محمود القضاة.

٣٥. البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي. ٤٥٨ هـ. الدعوات الكبير. الكويت دار غراس للنشر و التوزيع. تحقيق: بدر البدر.

٣٦. البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي. ٤٥٨ هـ. الزهد . بيروت — المكتبة الثقافية. تحقيق: عامر حيدر.

٣٧. البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي. ٤٥٨ هـ. القضاء و القدر. الرياض- العبيكان. تحقيق: محمد عبد الله عامر.

٣٨. البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي. ٤٥٨هـ. السنن الصغرى. باكستان- جامعة الدراسات الإسلامية. تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي.

٣٩. البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي. ٤٥٨هـ. السنن الكبرى. بيروت - دار الكتب العلمية. تحقيق: محمد عبد القادر عطا.

٤٠. البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي. ٤٥٨هـ. المدخل إلى السنن الكبرى. الكويت - دار الخلفاء للكتاب الإسلامي. ت: د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي

٤١. البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي. ٤٥٨هـ. شعب الإيمان. الرياض — مكتبة الرشد بالتعاون مع صاحب الدار السلفية بمومباي.

٤٢. الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة. ٢٩٧ هـ. علل الترمذي الكبير. عالم الكتب، و مكتبة النهضة العربية. تحقيق: صبحي السامرائي، أبو المعاطي النوري، محمود محمد الصعيدي.

٤٣. الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة. السنن. بيروت - دار الغرب الإسلامي. تحقيق: بشار عواد معروف.

٤٤. تمام بن محمد بن عبد الله. ٤١٤هـ. الفوائد. الرياض- دار الرشد. تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي.

٤٥. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم الحراني. ٧٢٨ هـ. مناج السنة النبوية. السعودية — جامعة محمد بن سعود الإسلامية. تحقيق: محمد رشاد سالم.

٤٦. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم. ٧٢٨ هـ. مجموع الفتاوى. المدينة المنورة — السعودية- مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف. تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم.

٤٧. ابن الجارود، عبد الله بن علي. ٣٠٧هـ. منتقى بن الجارود. بيروت — مؤسسة الكتاب الثقافية. تحقيق: عبد الله عمر البارودي.

٤٨. ابن الجزري، محمد بن محمد بن محمد بن يوسف . ٨٣٣ هـ. المصعد الأحمد في ختم مسند أحمد. القاهرة – دار الآثار. تحقيق: أحمد محمد شاكر.

٤٩. ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف. ٨٣٣هـ. مناقب الأسد الغالب علي بن أبي طالب. القاهرة – مكتبة القرآن. تحقيق: طارق الطنطاوي.

٥٠. ابن الجعد، علي بن الجعد. مسند ابن الجعد. ٢٣٠هـ. بيروت– مؤسسة نادر. تحقيق: عامر أحمد حيدر.

٥١. أبو الجهم، العلاء بن موسى البغدادي. ٢٢٨ هـ. جزء أبي الجهم. الرياض — مكتبة الرشد. تحقيق: عبد الرحيم بن محمد بن أحمد القشقري.

٥٢. الجورجاني، علي بن محمد الحسيني. ٨١٦ هـ. التعريفات. القاهرة. شركة القدس للتصدير. تحقيق: نصر الدين تونسي.

٥٣. ابن الجوزي، جمال الدين عبد الرحمن بن علي. ٥٩٧ هـ. العلل المتناهية في الأحاديث الواهية. فيصل أباد — باكستان. إدارة العلوم الأثرية. تحقيق: إرشاد الحق الأثري.

٥٤. ابن الجوزي، جمال الدين عبد الرحمن بن علي. ٥٩٧ هـ. المنتظم في تاريخ الملوك والأمم. بيروت — دار الكتب العلمية. تحقيق: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا.

٥٥. ابن الجوزي، جمال الدين عبد الرحمن بن علي. ٥٩٧ هـ. صيد الخاطر. دمشق — دار القلم. تحقيق: حسن السويدان.

٥٦. ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي. ٣٢٧ هـ. علل الحديث. مطابع الحميضي. تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف د. سعد بن عبد الله الحميد. خالد بن عبد الرحمن الجريسي.

٥٧. ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس. ٣٢٧ هـ. الجرح و التعديل. حيدر أباد – الهند — مجلس دائرة المعارف النظامية. بيروت– دار إحياء التراث العربي.

٥٨. ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس. ٣٢٧ هـ. المراسيل. بيروت – مؤسسة الرسالة. تحقيق: شكر الله نعمة الله قوجاني.

٥٩. أبو حاتم، محمد بن إدريس الرازي. ٢٧٧ هـ. الزهد. السعودية– دار أطلس للنشر و التوزيع. ط١.

٦٠. حاجي خليفة. مصطفى بن عبد الله الفلسطيني. ١٠٦٧ هـ. كشف الظنون في أسامي الكتب والفنون. بيروت دار الكتب العلمية، دار — إحياء التراث العربي.

٦١. الحاكم، محمد بن عبد الله النيسابوري. ٤٥٠هـ. المستدرك. بيروت — دار الكتب العلمية. تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا.

٦٢. ابن حبان، محمد بن حبان أبو حاتم البستي. ٣٥٤ هـ. الثقات. حيدر أباد — الهند — دائرة المعارف النظامية تحقيق محمد عبد المعيد خان .

٦٣. ابن حبان، محمد بن حبان أبو حاتم البستي. ٣٥٤ هـ. المجروحين. حلب – دار الوعي تحقيق: محمود إبراهيم زايد.
٦٤. ابن حبان، محمد بن حبان. ٣٥٤هـ. صحيح ابن حبان. بيروت– مؤسسة الرسالة. تحقيق: شعيب الأرنؤوط.
٦٥. ابن حجر ، احمد بن على العسقلاني. ٨٥٢ هـ .تقريب التهذيب – سوريا – دار الرشيد. تحقيق: محمد عوامة.
٦٦. ابن حجر ، احمد بن على العسقلاني. ٨٥٢ هـ .تهذيب التهذيب – حيدر أباد – الهند – دائرة المعارف النظامية .
٦٧. ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني. ٨٥٢ هـ. إطراف المسند المعتلي بأطراف المسند الحنبلي. دمشق– دار ابن كثير، بيروت– دار الكلم الطيب.
٦٨. ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني. ٨٥٢ هـ. الإصابة في تمييز الصحابة. بيروت – الكتب العلمية. تحقيق: عادل عبد الموجود، علي معوض.
٦٩. ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني. ٨٥٢ هـ. الأمالي السفرية الحلبية. بيروت – المكتب الإسلامي. حمدي عبد المجيد السلفي.
٧٠. ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني. ٨٥٢ هـ. الأمالي المطلقة. بيروت – الكتب الإسلامي. تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي.
٧١. ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني. ٨٥٢ هـ. القول المسدد في الذب عن مسند أحمد. القاهرة. مكتبة ابن تيمية. ط١.
٧٢. ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني. ٨٥٢ هـ. المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية. السعودية – دار العاصمة، دار الغيث. تحقيق: رسالة علمية قدمت لجامعة الإمام محمد بن سعود، تنسيق د. سعد الشثري.
٧٣. ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني. ٨٥٢ هـ. تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس. عمان – مكتبة المنار. تحقيق: عاصم بن عبد الله الفريواتي.
٧٤. ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني. ٨٥٢ هـ. تلخيص الحبير. مصر – مؤسسة قرطبة. تحقيق: حسن بن عباس بن قطب.
٧٥. ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني. ٨٥٢ هـ. فتح الباري. بيروت – دار المعرفة. طبعة : محب الدين الخطيب.

٧٦. ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني. ٨٥٢ هـ. لسان الميزان. بيروت – دار البشائر الإسلامية. ت: عبد الفتاح أبو غدة

٧٧. ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني. ٨٥٢ هـ. نزهة النظر في توضيح الفكر. دمشق- مطبعة الصباح. تحقيق: نور الدين عتر.

٧٨. الحربي، إبراهيم بن إسحاق الحربي. ٢٨٥ هـ. غريب الحديث. مكة المكرمة – جامعة أم القرى. تحقيق: سليمان بن إبراهيم العايد .

٧٩. الحربي، علي بن عمر بن الحسين. ٣٨٦ هـ. الفوائد المنتقاه عن الشيوخ العوالي. الرياض – دار الوطن. تحقيق: تيسير بن سعد أبو حميد.

٨٠. الحسيني، علي بن الحسن بن حمزة. ٧٦٥ هـ. الإكمال في ذكر من له رواية في مسند أحمد من الرجال. كاراتشي- باكستان - منشورات جامعة الدراسات الإسلامية.

٨١. الحميدي، عبد الله بن الزبير المكي. ٢١٩هـ. مسند الحميدي. دمشق – سوريا دار السقا. تحقيق: حسن سليم أسد.

٨٢. الخرائطي، محمد بن جعفر بن سهل. ٣٢٧هـ. مساوئ الأخلاق. جدة. مكتبة السوادي للتوزيع. تحقيق مصطفى أبو المصر شلبي.

٨٣. الخرائطي، محمد بن جعفر بن محمد أبو بكر. ٣٢٧هـ. مكارم الأخلاق. القاهرة – دار الآفاق. تحقيق: أيمن عبد الجابر البحيري.

٨٤. ابن خزيمة، محمد بن إسحاق بن خزيمة. ٣١١هـ. صحيح ابن خزيمة. بيروت- المكتب الإسلامي. تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي.

٨٥. الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت. ٤٦٣ هـ. الكفاية في علم الرواية. المدينة المنورة. المكتبة العلمية. تحقيق: أبو عبد الله السورقي، إبراهيم حمدي المدني.

٨٦. الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت. ٤٦٣ هـ. تلخيص المتشابه في الرسم. دمشق- طلاس للدراسات الإسلامية والترجمة. تحقيق: سكينة الشهابي.

٨٧. الخطيب، احمد بن على بن ثابت البغدادي. ٤٦٣ هـ . تاريخ بغداد – بيروت – دار الغرب الإسلامي. تحقيق: بشار عواد معروف.

٨٨. الخطيب، أحمد بن علي بن ثابت البغدادي. ٤٦٣ هـ.المتفق والمفترق- دمشق – دار القادري للطباعة و النشر. تحقيق: د. محمد صادق أيدن الحامدي.

٨٩. الخلال، أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون. ٤٣٩ هـ. السنة. الرياض– دار الراية. تحقيق: د. عطية الزهراني.

٩٠. الخليلي، خليل بن عبد الله بن أحمد أبو يعلى. ٤٤٦ هـ. الإرشاد. الرياض – دار الرشد. تحقيق: محمد سعيد عمر إدريس.

٩١. خيثمة، أبو بكر أحمد بن أبي خيثمة. ٢٧٩ هـ. التاريخ الكبير. القاهرة – مكتبة الفاروق. تحقيق: صلاح فتحي هلال.

٩٢. الدارقطني، علي بن عمر .٣٨٥هـ. سنن الدارقطني. بيروت – مؤسسة الرسالة. تحقيق: شعيب الأرنؤوط.

٩٣. الدارقطني، علي بن عمر البغدادي. ٣٨٥ هـ. الإلزامات والتتبع. بيروت – دار الكتب العلمية. تحقيق: مقبل بن هادي الوادعي.

٩٤. الدارقطني، علي بن عمر البغدادي. ٣٨٥ هـ. المؤتلف والمختلف. بيروت – دار الغرب الإسلامي. تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر.

٩٥. الدارقطني، علي بن عمر البغدادي. ٣٨٥، الأحاديث التي خولف فيها مالك بن أنس. الرياض– مكتبة الرشد. تحقيق: أبو عبد الباري رضا بن خالد الجزائري.

٩٦. الدارقطني. علي بن عمر البغدادي. ٣٨٥ هـ. العلل. الرياض– دار طيبة. تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله السلفي.

٩٧. الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن بن بَهرام. ٢٥٥هـ. سنن الدارمي. المملكة العربية السعودية، دار المغني للنشر والتوزيع. تحقيق: حسين سليم أسد.

٩٨. الدارمي، عثمان بن سعيد السجستاني. ٢٨٠هـ. الرد على الجهمية. الكويت – دار ابن الأثير . تحقيق بدر بن عبد الله البدر.

٩٩. أبو داود، سليمان بن داود السجستاني. ٢٧٥هـ. الزهد. حلوان – دار المشكاة للنشر والتوزيع. تحقيق:أبو تميم ياسر بن إبراهيم بن محمد، أبو بلال غنيم بن عباس بن غنيم وقدم له وراجعه :فضيلة الشيخ محمد عمرو بن عبد اللطيف. ط١.

١٠٠. أبو داود، سليمان بن داود السجستاني. ٢٧٥هـ. السنن. صيدا، بيروت– المكتبة العصرية. تحقيق: محمد محيي عبد الحميد.

١٠١. أبو داود، سليمان بن داود السجستاني. ٢٧٥هـ. المراسيل. بيروت – مؤسسة الرسالة. تحقيق: شعيب الأرنؤوط

١٠٢.. أبو داود الطيالسي، سليمان بن داود. ٢٠٤هـ. مسند الطيالسي. مصر– دار هجر. المحقق: د. محمد بن عبد المحسن التركي.

١٠٣. ابن أبي الدنيا، عبد الله بن محمد بن عبيد القرشي. ٢٨١ هـ . المال . بيروت – الكتب العلمية. تحقيق: محمد عبد القادر عطا.

١٠٤. ابن أبي الدنيا، عبد الله بن محمد بن عبيد القرشي. ٢٨١ هـ. الأهوال. مصر – مكتبة آل ياسر. تحقيق: مجدي فتحي السيد.

١٠٥. ابن أبي الدنيا، عبد الله بن محمد بن عبيد القرشي. ٢٨١ هـ. الزهد. دمشق – دار ابن كثير.

١٠٦. ابن أبي الدنيا، عبد الله بن محمد بن عبيد القرشي. ٢٨١ هـ. الشكر. الكويت – المكتب الإسلامي. تحقيق: بدر عبد الله البدر.

١٠٧. ابن أبي الدنيا، عبد الله بن محمد بن عبيد القرشي. ٢٨١ هـ. الصمت وآداب اللسان. بيروت دار الكتاب العربي. تحقيق: أبو إسحاق الحويني.

١٠٨. ابن أبي الدنيا، عبد الله بن محمد بن عبيد القرشي. ٢٨١ هـ. ذم الغيبة والنميمة. دمشق – دار البيان، الرياض – مكتبة المؤيد. تحقيق: بشير محمد عيون.

١٠٩.الدولابي، أبو بشر محمد بن أحمد بن حماد. ٣١٠ هـ. الكنى والأسماء. بيروت – دار ابن جزم. تحقيق: نظر الفريابي.

١١٠.الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان. ٧٤٨هـ . تاريخ الإسلام. بيروت – دار الغرب الإسلامي تحقيق بشار عواد معروف .

١١١. الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان. ٧٤٨ هـ. سير أعلام النبلاء. بيروت – مؤسسة الرسالة. تحقيق: مجموعة المحققين، بإشراف شعيب الأرنؤوط.

١١٢.الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان. الكاشف. جده – مؤسسة علوم القران – دار القبلة للثقافة الإسلامية. تحقيق: محمد عوامة.

١١٣.الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان. ٧٤٨ هـ. ميزان الاعتدال في نقد الرجال. بيروت - دار الكتب العلمية. تحقيق: علي محمد عوض، وعادل أحمد عبد الموجود.

١١٤. ابن رجب الحنبلي. عبد الرحمن بن أحمد أبو الفرج. ٧٩٥ هـ. شرح علل الترمذي. الزرقا – الأردن – المنار. تحقيق: همام عبد الرحيم سعيد.

١١٥.الرامهرمزي، الحسن بن عبد الرحمن. ٣٦٠ هـ. المحدث الفاصل بين الراوي و الواعي. بيروت – دار الفكر. تحقيق: محمد عجاج الخطيب.

١١٦.الروياني، محمد بن هارون ٣٠٧هـ. مسند الروياني. القاهرة مؤسسة قرطبة. تحقيق أيمن على أبو يماني.

١١٧. أبو زرعة العراقي، أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين. تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل. الرياض – مكتبة الرشد. تحقيق: عبد الله نوارة.

١١٨.ابن زنجويه، حميد بن مخلد بن قتيبة. ٢٥١هـ. الأموال. السعودية– مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية. تحقيق: شاكر ذيب فياض.

١١٩.السخاوي. محمد بن عبد الرحمن شمس الدين. ٩٠٢ هـ. الضوء اللامع. بيروت – دار مكتبة الحياة.
١٢٠.ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع الهاشمي. ٢٣٠ هـ. الطبقات الكبرى. بيروت – الكتب العلمية. تحقيق: محمد عبد القادر عطا.
١٢١.سعيد بن منصور. ٢٢٧هـ. التفسير. دار الصميعي. تحقيق: سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد.
١٢٢.سعيد بن منصور. ٢٢٧هـ. السنن. الهند– الدار السلفية. تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي.
١٢٣.ابن سمعون، محمد بن أحمد بن إسماعيل. ٣٨٧هـ. اعتلال القلوب. الرياض – مكة المكرمة – مكتبة نزار مصطفى الباز. تحقيق: حمدي الدمرداش.
١٢٤.ابن سمعون، محمد بن أحمد بن إسماعيل. ٣٨٧هـ. أمالي ابن سمعون. تحقيق: دار البشاير. تحقيق : د. حسن عامر صبري.
١٢٥.ابن السني، احمد بن محمد بن إسحاق. تحقيق: عمل اليوم والليلة. بيروت مؤسسة علوم القران، جدة دار القبلة للثقافة الإسلامية تحقيق كوثر البراني .
١٢٦. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. ٩١١ هـ. تدريب الراوي. الرياض – دار طيبة. تحقيق: نظر بن محمد الفريابي.
١٢٧.الشاشي، الهيثم بن كليب ٣٥٣هـ. مسند الشاشي. المدينة المنورة – دار العلوم و الحكم. تحقيق : محفوظ الرحمن زين الله.
١٢٨.الشافعي، محمد بن إدريس بن العباس. ٢٠٤ هـ. مسند الشافعي. بيروت – دار الكتب العلمية. مصحح على نسخة بولاق.
١٢٩.الشجري، يحيي بن الحسين. ٤٩٩هـ. ترتيب الأمالي الخميسية. بيروت– دار الكتب العلمية. تحقيق: محمد حسن محمد
١٣٠.ابن أبي الشيخ الأصبهاني، عبد الله بن محمد بن جعفر. ٣٦٩ هـ. طبقات المحدثين بأصبهان و الواردين عليها. بيروت – مؤسسة الرسالة. الدعاء. عبد الغفور بن عبد الحق حسين البلوشي.
١٣١.ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن أبو عمرو. ٦٤٣ هـ. معرفة أنواع الحديث. بيروت – دار الفكر. تحقيق: نور الدين عتر.
١٣٢.الطبراني ، سليمان بن احمد بن أيوب . ٣٦٠هـ . الدعاء. بيروت دار الكتب العلمية تحقيق مصطفى عبد القادر عطا.
١٣٣.الطبراني ، سليمان بن احمد بن أيوب . ٣٦٠هـ . فضل الرمي. السعودية مكتبة الملك فهد الوطنية. تحقيق محمد بن حسن الغماري.

١٣٤.الطبراني ، سليمان بن احمد بن أيوب . ٣٦٠هـ .مسند الشاميين . بيروت – مؤسسة الرسالة. تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي.
١٣٥.الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب ٣٦٠هـ. المعجم الأوسط. القاهرة– دار الحرمين. تحقيق: طارق بن عوض الله، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني.
١٣٦.الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب ٣٦٠هـ. المعجم الصغير. بيروت — المكتب الإسلامي. تحقيق: محمد شكور أمرير.
١٣٧.الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب ٣٦٠هـ. المعجم الكبير. تحقيق: — مكتبة ابن تيمية. تحقيق : حمدي عبد المجيد السلفي.
١٣٨.الطبري، محمد بن جرير بن يزيد. ٣١٠هـ. تهذيب الآثار. القاهرة — مطبعة المدني. تحقيق: محمود محمد شاكر
١٣٩.الطبري، محمد بن جرير بن يزيد. ٣١٠هـ.جامع البيان في تأويل القرآن. بيروت – مؤسسة الرسالة. تحقيق: محمود محمد شاكر
١٤٠.الطحاوي، أحمد بن محمد بن سلامة. ٣٢١هـ. شرح مشكل الآثار. بيروت – مؤسسة الرسالة. تحقيق: شعيب الأرنؤوط.
١٤١.الطحاوي، أحمد بن محمد بن سلامة. ٣٢١هـ. شرح معاني الآثار. بيروت— دار الكتب العلمية. تحقيق: محمد زهري نجار.
١٤٢.ابن أبي عاصم، أحمد بن عمرو بن الضحاك . ٢٨٧هـ. الآحاد والمثاني. الرياض– دار الراية. المحقق: د. باسم فيصل أحمد الجوابرة.
١٤٣.ابن أبي عاصم، أحمد بن عمرو بن الضحاك . ٢٨٧هـ. الأوائل. الكويت — دار الخلفاء للكتاب الإسلامي. تحقيق: محمد بن ناصر العجمي.
١٤٤.ابن أبي عاصم، أحمد بن عمرو بن الضحاك . ٢٨٧هـ. الزهد. القاهرة — دار الريان للتراث. تحقيق: عبد العلي بن عبد الحميد حامد.
١٤٥.ابن أبي عاصم، أحمد بن عمرو بن الضحاك. ٢٨٧ هـ. الجهاد. المدينة المنورة — مكتبة العلوم والحكم. تحقيق: مساعد بن سليمان الراشد.
١٤٦. ابن أبي عاصم، أحمد بن عمرو بن الضحاك. ٢٨٧ هـ. الديات. كاراتشي. إدارة القرآن و العلوم الإسلامية.
١٤٧. ابن عبد البر، أبو عمر بن يوسف بن عبد الله . ٤٦٣ هـ. الاستيعاب في معرفة الأصحاب. بيروت — دار الجيل . تحقيق: علي محمد البجاوي.

١٤٨.عبد الحميد بن حميد بن نصر. ٢٤٩ هـ. المنتخب من مسند عبد بن حميد. دار بلنسيه للنشر والتوزيع . تحقيق: مصطفى العدوي.

١٤٩.عبد الرزاق بن همام الصنعاني. ٢١١ هـ. المصنف . المجلس العلمي بباكستان، وتوزيع المكتب الإسلامي ببيروت. حبيب الله الأعظمي.

١٥٠.عبد الله بن أحمد بن حنبل. ٢٩٠ هـ. السنة. الدمام – دار ابن القيم. تحقيق: د. محمد بن سعيد بن سالم القحطاني.

١٥١.عبد الله بن المبارك. ١٨١ هـ. الزهد. بيروت – دار الكتب العلمية. تحقيق: حبيب الله الأعظمي.

١٥٢. ابن عبد الهادي، شمس الدين بن محمد بن أحمد. ٧٤٤ هـ. تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق. الرياض – أضواء السلف. تحقيق: سامي بن محمد بن جاد الله، عبد العزيز بن ناصر الخباني.

١٥٣.أبو عبيد، القاسم بن سلام. ٢٤٤ هـ. الطهور. جدة – مكتبة الصحابة، الزيتون – مكتبة التابعين. تحقيق: مشهور حسن سلمان.

١٥٤.ابن عدي، أحمد بن عدي الجرجاني. ٣٦٥ هـ. الكامل في الضعفاء. بيروت. الكتب العلمية. تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، عبد الفتاح أبو سنة.

١٥٥.ابن عساكر، علي بن الحسن هبة الله. ٥٧١ هـ. الأربعون البلدانية. القاهرة – مكتبة القرآن. تحقيق: مصطفى عاشور.

١٥٦.ابن عساكر، علي بن الحسن هبة الله . ٥٧١ هـ. تاريخ دمشق. بيروت – الفكر ، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي.

١٥٧.العقيلي، محمد بن عمرو بن موسى المكي. ٣٢٢ هـ. الضعفاء الكبير. بيروت. الكتب العلمية. تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي.

١٥٨.العلائي، أبو سعيد خليل بن كيكلدي. ٧٦١ هـ. جامع التحصيل في أحكام المراسيل. بيروت. الكتب العلمية. تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي.

١٥٩.أبو عوانة، يعقوب بن إسحاق. ٣١٩هـ. مستخرج أبي عوانة. بيروت – دار المعرفة. تحقيق: أيمن بن عارف.

١٦٠.الغطريف ، محمد بن احمد بن الجهم . ٣٧٧ هـ . تحقيق: الغطريف . بيروت دار البشاير. تحقيق : د. حسن عامر صبري.

١٦١.فؤاد سزكين. تاريخ التراث العربي. السعودية. جامعة الملك محمد سعود. ترجمة: د. محمود فهمي حجازي. مراجعة : عرفة مصطفى، سعيد عبد الرحيم.

١٦٢. ابن فاخر، معمر بن عبد الواحد بن رجاء. ٥٦٤ هـ. موجبات الجنة. مكتبة عباد الرحمن. تحقيق: ناصر بن أحمد الدمياطي.

١٦٣. الفاكهي، محمد بن إسحاق بن العباس. ٢٧٢ هـ. أخبار مكة . بيروت – دار خضر . تحقيق: عبد الملك بن دهيش.

١٦٤. أبو الفرج الأصبهاني، مسعود بن الحسن. ٥٦٢ هـ. عروس الأجزاء. دار البشاير الإسلامية. تحقيق: محمد صباح منصور.

١٦٥. الفريابي، جعفر بن محمد أبو بكر. ٣٠١هـ. القدر. السعودية– أضواء السلف. تحقيق: محمد بن المنصور.

١٦٦. الفريابي، جعفر بن محمد بن الحسن . ٣٠١ هـ. صفة النفاق و ذم المنافقين. مصر– دار الصحابة للتراث . تحقيق: أبو عبد الرحمن المصري الأثري.

١٦٧. الفريابي، أبو بكر جعفر بن محمد بن الحسن. ٣٠١ هـ. فضائل القرآن. الرياض – مكتبة الرشد. تحقيق: يوسف عثمان جبريل.

١٦٨. الفسوي، يعقوب بن سفيان بن جوان. ٢٧٧ هـ. التاريخ و المعرفة. بيروت – مؤسسة الرسالة. تحقيق: أكرم ضياء العمري.

١٦٩. أبو الفضل الزهراني، عبيد بن عبد الرحمن الزهري القرشي. ٣٨١ هـ. جزء أبي الفضل الزهراني. الرياض – أضواء السلف. تحقيق: حسن شبالة البلوط.

١٧٠. أبو القاسم المهرواني، يوسف بن محمد. ٤٦٨ هـ. الفوائد المنتخبة. جدة – الرياض – دار الراية. تحقيق: خليل بن محمد العربي.

١٧١. القاسمي، جمال الدين محمد بن سعيد. ١٣٣٢ هـ. قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث . بيروت – دار الكتب العلمية.

١٧٢. ابن قانع، أبو الحسين عبد الباقي بن قانع. ٣٥١ هـ. معجم الصحابة. المدينة المنورة –دار الغرباء الأثرية. تحقيق:صلاح سالم المصراتي.

١٧٣. القضاعي، محمد بن سلامة بن جعفر. ٤٥٤ هـ . مسند الشهاب. بيروت – مؤسسة الرسالة. تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي.

١٧٤. قوام السنة، إسماعيل بن محمد بن الفضل. ٥٣٥ هـ. الترغيب والترهيب. القاهرة – دار الحديث. تحقيق: أيمن صالح شعبان.

١٧٥. ابن القيم، محمد بن أبي بكر بن أيوب. ٧٥١ هـ. الفروسية. حائل – السعودية – دار الأندلس. تحقيق: مشهور حسن سلمان.

١٧٦. ابن كثير، إسماعيل بن عمر الدمشقي. ٧٧٤ هـ. البداية و النهاية. دار إحياء التراث. تحقيق: علي شيري.

١٧٧. ابن كثير، إسماعيل بن عمر بن كثير. ٧٧٤هـ. مسند الفاروق. المنصورة – دار الوفا. تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي.

١٧٨. اللالكائي، هبة الله بن الحسين بن منصور. ٤١٨هـ شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة. السعودية – دار طيبة. تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي.

١٧٩. ابن ماجة، محمد بن يزيد القزويني. ٢٧٣هـ. السنن. دار إحياء الكتب العربية. محمد فؤاد عبد الباقي.

١٨٠. ابن ماكولا، علي بن هبة الله بن جعفر. ٤٧٥ هـ. الإكمال . بيروت – الكتب العلمية.

١٨١. مالك بن أنس ، ١٧٩ هـ. الموطأ برواية يحيى بن يحيى الليثي. أبو ظبي – الأمارات – مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية. تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي.

١٨٢. الماليني، أحمد بن محمد بن أحمد. ٤١٢هـ. الأربعون في شيوخ الصوفية. . بيروت دار البشاير. تحقيق : د. حسن عامر صبري.

١٨٣. المتقي الهندي، علي بن حسام الدين . ٩٧٥ هـ. كنز العمال في السنن والأقوال. بيروت – مؤسسة الرسالة. تحقيق: بكري حياني، صفوت السقا.

١٨٤. مجاعة بن الزبير. ١٤٦ هـ. جزء مجاعة بن الزبير. دار البشاير الإسلامية. تحقيق: عامر حسن صبري.

١٨٥. المحاملي، الحسين بن إسماعيل بن محمد . ٣٣٠ هـ. أمالي المحاملي. دار النوادر. تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي.

١٨٦. محمد محمد أبو زهو. الحديث و المحدثون . بيروت – دار الفكر العربي.

١٨٧. ابن المديني، علي بن عبد الله بن جعفر. ٢٣٤ هـ. العلل. بيروت – المكتب الإسلامي. تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي.

١٨٨. المزني، إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل. ٢٦٤هـ. السنن المأثورة للشافعي. بيروت- دار المعرفة. د. عبد المعطي أمين قلعجي.

١٨٩. المزي، يوسف بن عبد الرحمن أبو الحجاج.٧٤٢هـ . تهذيب الكمال فى أسماء الرجال. بيروت مؤسسة الرسالة تحقيق بشار عواد معروف .

١٩٠. مسلم بن الحجاج النيسابوري. ٢٦١هـ. صحيح مسلم. بيروت- دار إحياء التراث العربي. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.

١٩١. مصطفى باحو. معاصر. العلة وأجناسها عند المحدثين. أرض الصومال- مكتبة النور الإسلامية. القاهرة- المكتبة الإسلامية. ط١.

١٩٢.معافى بن عمران الموصلي. ١٨٥ هـ. الزهد. بيروت — دار البشاير. عامر حسن صبري.

١٩٣. معمر بن راشد الصنعاني. ١٥٣ هـ. جامع معمر بن راشد . المجلس العلمي بباكستان، وتوزيع المكتب الإسلامي ببيروت. حبيب الله الأعظمي.

١٩٤.المقدسي، عبد الغني بن عبد الواحد. ٦٠٠ هـ. التوحيد. الرياض — دار المسلم. تحقيق: مصعب بن عطا الله الحايك.

١٩٥. المقدسي، عبد الغني بن عبد الواحد. ٦٠٠ هـ. نهاية المراد من كلام خير العباد. مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية.

١٩٦.المقدسي، محمد بن عبد الواحد.٦٤٣هـ. الأحاديث المختارة مما لم يخرجه البخاري ومسلم. بيروت – دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع. دراسة وتحقيق:د. عبد الملك بن عبد الله بن دهيش.

١٩٧.المقرئ، عماد الدين محمد عبد الرحمن. ٦١٨ هـ. كتاب الأربعين في الجهاد و المجاهدين .بيروت – دار ابن حزم. تحقيق: بدر بن عبد الله البدر.

١٩٨. ابن الملقن، عمر بن علي المصري. ٨٠٤ هـ. البدر المنير. الرياض — دار الهجرة. مصطفى أبو الغيط ، عبد الله بن سليمان ، ياسر بن كمال.

١٩٩. ابن منده، محمد بن إسحاق. ٣٩٥هـ. الإيمان. بيروت – مؤسسة الرسالة. تحقيق: علي بن محمد بن ناصر الفقيهي.

٢٠٠. ابن منده، محمد بن إسحاق. ٣٩٥هـ. التوحيد. الرياض – مكتبة العلوم والحكم، القاهرة – دار العلوم و الحكم. تحقيق: علي بن محمد بن ناصر الفقيهي.

٢٠١. ابن المنذر، محمد بن إبراهيم النيسابوري. ٣٩١ هـ. الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف. الرياض — دار طيبة. تحقيق: صغير بن أحمد ضيف.

٢٠٢.أبو موسى، محمد بن عمر المديني. ٥٨١ هـ. خصائص المسند. القاهرة– دار الآثار. تحقيق: محمد أحمد شاكر.

٢٠٣.ابن أخي ميمي الدقاق، محمد بن عبد الله بن الحسين . فوائد ابن أخي ميمي الدقاق. الرياض – أضواء السلف.

٢٠٤.النجاد، أبو بكر بن احمد بن سليمان البغدادي. ٣٤٨ هـ. مسند عمر. المدينة المنورة — دار العلوم و الحكم. تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله.

٢٠٥.النسائي، أحمد بن شعيب . ٣٠٣هـ عمل اليوم والليلة. جدة. بيروت مؤسسة الرسالة تحقيق: د. فاروق حماد.

٢٠٦.النسائي، أحمد بن شعيب بن علي. ٣٠٣هـ. السنن. حلب، بيروت- مكتب المطبوعات الإسلامية. تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة.
٢٠٧.النسائي، أحمد بن شعيب بن علي. ٣٠٣هـ. السنن الكبرى. بيروت مؤسسة الرسالة تحقيق: شعيب الأرنؤوط.
٢٠٨. ابن نصر المروزي، محمد بن نصر المروزي.٢٩٤هـ. السنة. بيروت- مؤسسة الرسالة تحقيق: الشيخ شعيب الأرناؤوط
٢٠٩. ابن نصر المروزي، محمد بن نصر المروزي.٢٩٤هـ. تعظيم قدر الصلاة. المدينة المنورة. مكتبة الدار . تحقيق عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريواتي.
٢١٠.أبو نعيم الأصبهاني، أحمد بن عبد الله. ٤٣٠هـ. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء. القاهرة مكتبة السعادة
٢١١.أبو نعيم، أحمد بن عبد الله الأصبهاني. ٤٣٠ هـ . فضيلة العادلين. الرياض. دار الوطن. مشهور حسن سلمان.
٢١٢.أبو نعيم، أحمد بن عبد الله الأصبهاني. ٤٣٠ هـ. تاريخ أصبهان. بيروت – دار الكتب العلمية. تحقيق: سيد كسروي حسن.
٢١٣.أبو نعيم، أحمد بن عبد الله الأصبهاني. ٤٣٠ هـ. تثبيت الإمامة وترتيب الخلافة. المدينة المنورة — دار العلوم و الحكم. تحقيق : علي بن محمد بن ناصر الفقيهي.
٢١٤.أبو نعيم، أحمد بن عبد الله الأصبهاني. ٤٣٠ هـ. صفة النفاق ونعت المنافقين. بيروت دار البشاير. تحقيق : د. حسن عامر صبري.
٢١٥.أبو نعيم، أحمد بن عبد الله الأصبهاني. ٤٣٠ هـ. دلائل النبوة. بيروت — دار النفائس . تحقيق: محمد رواس قلعجي، عبد البر بن عباس.
٢١٦.أبو نعيم، أحمد بن عبد الله الأصبهاني. ٤٣٠ هـ. معرفة الصحابة. الرياض — دار الوطن للنشر و التوزيع. تحقيق: عادل بن يوسف عزازي.
٢١٧.أبو نعيم، أحمد بن عبد الله بن الأصبهاني. ٤٣٠ هـ. تسمية ما روي عنه الفضل بن دكين. المدينة المنورة — مطابع الرشيد. تحقيق: عبد الله بن يوسف الجديع.
٢١٨.هناد بن السري الكوفي. ٢٤٣ هـ. الزهد. الكويت- دار الخلفاء للكتاب الإسلامي. تحقيق: عبد الرحمن الفريواتي.
٢١٩.الهيثمي، نور الدين علي بن أبي بكر . ٨٠٧ هـ. المقصد العلي في زوائد أبي يعلى الموصلي. بيروت — دار الكتب العلمية. تحقيق: سيد كسروي حسن.

٢٢٠.الهيثمي، نور الدين علي بن أبي بكر . ٨٠٧ هـ. مجمع الزوائد و منبع الفوائد. القاهرة – مكتبة القدسي. تحقيق: حسام الدين القدسي.

٢٢١.وكيع بن الجراح الرواسي. ١٩٧ هـ. الزهد . المدينة المنورة. مكتبة الدار. تحقيق: عبد الرحمن بن عبد الحميد فريواني.

٢٢٢.يحيى بن معين .٢٣٣هـ . تاريخ بن معين رواية الدوري –مكة المكرمة –مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي تحقيق احمد محمد نور سيف .

٢٢٣.يحيى بن معين، ٢٣٣ هـ. سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين. المدينة المنورة – مكتبة الدار. تحقيق: أحمد محمد نور سيف.

٢٢٤. أبو يعلى، أبو الحسن محمد بن محمد . ٥٢٦ هـ. طبقات الحنابلة. بيروت – دار المعرفة. تحقيق: محمد حامد الفقي.